

مجلة الدراسات الإنسانية
تصدرها كلية الآداب والدراسات الإنسانية – كريمة – جامعة دنقلا
مجلة نصف سنوية – محكمة. العدد الثامن والعشرون يونيو 2022م

مستشارو التحرير

أ. د. عباس سيد أحمد زروق
أ. د. حسن علي الساعوري
أ. د. محمد عز الدين علي محمد
أ. د. عبد القادر محمود عبد الله
أ. د. علي عثمان محمد صالح
أ. د. محمد المهدي بشري
أ. د. كباشي حسين قسيمة
أ. د. محمد مهدي إدريس

رئيس هيئة التحرير:

د. الرشيد محمد إبراهيم احمد

رئيس التحرير:

د. نصر الدين سليمان علي

نائب رئيس التحرير:

د. السيد بخت أحمد بخت

سكرتارية التحرير :

د. أميرة علاء الدين صالح

د. مجدي سليمان حمزة

قواعد النشر

تُعنى المجلة بترقية البحث العلمي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية وتهتم - على نحو خاص - بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير العلمية والندوات المتخصصة، كما ترحب بالمناقشات الهادفة والموضوعية لما ينشر فيها.

قواعد النشر بالمجلة:

- * يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق 4A ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7500) كلمة (25 صفحة) سواء باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- * ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم للنشر في جهات أخرى، كما لا يجوز إعادة نشرها - كاملاً أو جزئياً - في وعاء آخر، إلا بأذن خطي من المجلة.
- * توضع إحالات المراجع في داخل النص وفق طريقة جامعة هارفارد (الطريقة الأمريكية) للتوثيق، وهي كما يلي: (الإسم الثالث سنة النشر، ص). هذا في حال أسماء الكتاب الأجنب ومؤلفي المصادر العربية كالطبري. أما أسماء مؤلفي المراجع العربية، فتكتب ثلاثية مثل (أميرة علاء الدين صالح 2008م، ص109).
- * أما ترتيب المراجع في القائمة المراجع فيرد وفقاً لما يلي: في حال المراجع الأجنبية والمصادر العربية: اسم العائلة / اسم الشهرة، الاسمين الأولين سنة النشر، عنوان الكتاب / المقال، دار النشر، مكان النشر، (تضاف صفحات المقال في حال الدوريات)؛ بينما تكتب أسماء مؤلفي المراجع العربية ثلاثية في هيئتها العادية، وتليها بقية البيانات.
- * عرض المقالات والبحوث على محكمين مختصين في مجالات المجلة لإجازتها وتقوم المجلة بإخطار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.
- * تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
- * الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كتابها وليس بالضرورة تبنيها من قبل كلية الآداب والدراسات الإنسانية.
- * تمنح المجلة كاتب المقال ثلاث نسخ من العدد الذي يحتوي على مقاله.
- * أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.
- * تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
- * ترسل البحوث باسم السيد / رئيس هيئة التحرير - كريمة ص. ب 58 أو على البريد الإلكتروني على عنوان المجلة imaginearts@yahoo.com

بإلحاح 0024923122954 - تليفون 00249912664291

Guidelines for Authors

Human studies journal is a half-year publication representing articles in the field of social sciences and humanities aiming to pursue research and form a meeting for ground exchange of opinions. The Journal welcomes articles, books, reviews and scientific reports.

- * Submitted manuscripts should be written in Arabic, English or French, in the range of 7500 words (ca.25 pages). Typed in an A4 size paper along with a CD or 3.5 disk.
- * The manuscripts should not have been published previously and should not be published elsewhere, in full or in part, without a written permission from the chief editor.
- * References should be cited according to the Harvard University style of citation (the American style) (the surname year, p.), that's in case of references written in non-Arabic languages, or even in case of the classical /medieval Arab authors, such as Al-Tabari. The names of modern Arab authors should be written in its treble form, as (Amira Alaa El-Din Salih 2008, p.109).
- * The bibliography should be arranged at the end of the text in the following order, in case of non-Arab authors and classical/medieval Arab writers: family name, the first two names year of publication, title of the book or article, (in case of book, name and place of publisher. In case of article journal serial number and article pages number). In case of modern Arab authors, the name should be written in its treble form.
- * Submitted manuscripts would be evaluated by specialists in the field. If accepted, articles can be subjected to minor modifications.
- * Each author is entitled to obtain 3 copies of the journal in which his/her article is published.
- * The views expressed in the papers are the sole responsibility of the authors.
- * Manuscripts will not be returned to their authors.
- * Corresponding address : P.O.box:58 Karima, Sudan.
e-mail : magazinearts@yahoo.com
Fax : 0249231822954
Tel : 0249912664291

كلمة العدد

يسعدنا أن نضع بين يدي القارئ الكريم العدد الثامن والعشرون من مجلة الدراسات الإنسانية، وهي خلاصة مسيرة امتدت لعشرة اعوام 2006 - 2022م، وقد جاء هذا العدد حافلا بالعديد من الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية . ونحن في هذا العدد يسعدنا أن نعبر عن فخرنا بما وجدته المجلة من تقييم وثناء علي اصداراتها السابقة، وهذا بدوره يشكل لنا دافعا للاستمرارية وتحديا في المحافظة علي هذا المستوي والسعي نحو الإستمرارية والتجويد. وفي الختام نتقدم بالشكر لكل من ساهم في مسيرة المجلة ونسأل الله التوفيق للجميع.

هيئة التحرير

قائمة المحتويات

1. كلمة العدد..... 4
2. أثر نفي الفارق على الأحكام الفقهية المتعلقة بالوطاء في مسائل العبادات
د. عبد الله بن محمد السماعيل.....7
3. تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على ضوابط الشروط المقترنة
بالعقد في الفقه الإسلامي.
د. أنس محمد مطيع الديرشوي.....27
4. الفتوى على خلاف ظاهر الرواية عند الحنفية دراسة تطبيقية على كتاب القضاء
د. عبد الإله بن محمد الملا.....59
5. عوامل تلف الفخار الأثري الفيزوكيميائي (تطبيقاً على موقع دادان الأثري)
أ.د. عبد الناصر الزهراني 101
6. مشاركة العناصر السودانية في جهاز الحكم التركي - المصري في السودان
د. حسن عوض الكريم علي و د. ناصر محمد عثمان عبد الرحمن.....135
7. أثر الاختلاف الصريفي في القراءات السبعة علي تفسير الآيات "سورة البقرة أنموذجاً"
د. أماني عبد الحفيظ فرح.....167

8. الشعوبية عند شعراء العصر العباسي الأول- دراسة وصفية – تحليلية
محمد سرالختم مصطفى محمد.....199
9. العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للعمالة العربية الوافدة في
المملكة العربية السعودية
أ.د. المامون السر كرار و أ. جمل سلطان البعاج البقمي225
10. أثر بحيرة سد مروى في تغذية الحوض الجوفي النوبي في الولاية الشمالية
د. أمير حسن عبد الله محمد د / محمد الشفيق محمد الشيخ.....279
11. أثر استخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية في التحوط من مخاطر السوق المصرفية
يعقوب محمد ادم يعقوب وبروفيسور إبراهيم فضل المولى.....303

أثر نفي الفارق على الأحكام الفقهية المتعلقة بالوطء في مسائل العبادات

- دراسة فقهية مقارنة -

د. عبد الله بن محمد السماعيل

أستاذ الفقه المقارن المشارك بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع: "نفي الفارق بين القبل والدبر في الأحكام الفقهية المتعلقة بالوطء في مسائل العبادات"، بهدف تحرير مصطلح "نفي الفارق"، وأثره على الأحكام الفقهية المتعلقة بالوطء، وقد اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي التحليلي، فذكرت أقوال الفقهاء في المسألة بأدلتها، ومناقشتها، وصولاً للقول الراجح، وترجع أهمية البحث إلى ربط الفروع الفقهية بالأصول، وهو ربط عملي مفيد في باب العبادات، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج، لعل أهمها وأبرزها: أن لنفي الفارق بين القبل والدبر أثراً واضحاً وملموساً في المسائل المذكورة في البحث، وهي مسألة: وجوب الغسل من الجنابة، ومسألة: فساد صوم رمضان ووجوب الكفارة، ومسألة: فساد الاعتكاف، ومسألة: فساد الحج. الكلمات المفتاحية: نفي، الفارق، الوطء، العبادات.

Abstract

This research deals with the topic of: "Difference in negation between vagina and anus in the jurisprudential rulings related to the intercourse in the matter of worship (Ibadah)" with the aim to analysis the term "Difference in negation" ("Naf' u Al Fariq") and its impact on the jurisprudential rulings related to the intercourse. I have followed the Methodology of inductive-analytical method in this research. I have mentioned the opinions of the jurisprudential scholars regarding this matter with their evidence and discussion up to reach into the most preferred opinion and the importance of the research goes to link the

jurisprudential branches with the principals which is a useful and practical link in the chapter of worship. The researcher has reached into many results and the most important and prominent of those results are that, the difference in negation between vagina and anus has a clear and palpable effect in the above mentioned matters mentioned in the research. Those are the matters of: obligation of bath from Janabah (impurity), deterioration of fasting in the month of Ramadan, obligation of penance, deterioration of E'tikaf (staying at mosque in the holy month of Ramadan) and deterioration of Hajj (pilgrimage).

Key words: Negation, Difference, intercourse, worship (Ibadah)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه

أجمعين، وبعد:

فلا ريب أن البحث في مسائل الفقه عملٌ جليلٌ وجهدٌ مبرورٌ؛ فالفقه يمثل الجانب العملي في حياة المكلف، ولا يحده زمانٌ ولا مكانٌ، فلا تتوقف عجلته عن المسير ما دامت الحياة قائمة على وجه البسيطة، ولا يقف الجهد في مجال الفقه في زماننا هذا عند حدّ البحث عن أحكام النوازل، أو تأصيل المستجدات، بل ينبغي إعادة إحياء تراثنا الفقهي الأصيل، وسبر أغوار مسأله الخفية وكنوزه البهية؛ لإبراز جوانب قيّمة قد لا تظهر إلا بعد بذل جهدٍ وإمعان نظرٍ في مسطورات أسفار هذا التراث النفيس. ومن المسائل الفقهية التي بحاجة إلى عناية ودراسة: تلك المسائل التي بنيت على مصطلح: "نفي الفارق بين القبل والدبر"، لتعلقها بصحة العبادات التي نتعبد الله بها في كل وقت وحين.

أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. فيه دراسة لمسائل فقهية متصلة ببعض أركان الإسلام الخمسة،

كالصلاة، والصوم، والحج.

2. فيه دراسة لمسائل فقهية تعم بها البلوى.
3. فيه بيان للأثر الفقهي لاختلاف محل الوطاء.
4. فيه ربط للفروع الفقهية بالأصول، وهو ربط عملي مفيد في باب العبادات، وفي باب القياس تحديداً، ودوره في الاجتهادات الفقهية غير خافٍ.

أسباب اختيار البحث:

1. ما تقدم في أهمية الموضوع.
2. أنني لم أقف على دراسة فقهية تجمع مسائل هذا الموضوع، ولعل دراستي تكون إضافة جديدة إلى المكتبة الإسلامية.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في الآتي:

- 1- ما معنى مصطلح نفي الفارق؟
- 2- ما علاقة نفي الفارق بالقياس؟
- 3- ما أثر نفي الفارق بين القبل والدبر على الأحكام الفقهية المتعلقة بالوطء في مسائل العبادات؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الآتي:

- 1- تحرير معنى نفي الفارق.
- 2- التعرف على علاقة نفي الفارق بالقياس.
- 3- بيان أثر نفي الفارق بين القبل والدبر على الأحكام الفقهية المتعلقة بالوطء في مسائل العبادات.

منهجية البحث:

سرت في بحثي هذا على المنهج التحليلي الاستقرائي، واتخذت في دراسة مسأله الإجراءات الآتية:

- 1- صورت المسألة المراد بحثها.
- 2- حررت محل النزاع في المسألة.

- 3- ذكرت أقوال الفقهاء في المسألة، ووثقتها من كتب المذهب نفسه.
- 4- ذكرت أدلة الأقوال مع الموازنة بينها، ومناقشتها، وبيان الراجح في المسألة بدليله.
- 5- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى السور التي وردت فيها.
- 6- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في البحث من كتب الأحاديث المعتمدة، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإن كان في غيرهما خرجته من كتب السنة الأخرى مع بيان درجته ما أمكن.
- 7- وضعت في نهاية البحث خاتمة، بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.
- 8- ذيلت البحث بفهارس عامة للمصادر والموضوعات تعين على الوصول إلى ما ورد فيه.

تعريف نفي الفارق في اللغة وتحتة فرعان:

الفرع الأول: النفي لغة: مصدر للفعل "نفى"، والنون والفاء والحرف المعتل أصيل يدل على تعرية الشيء من الشيء وإبعاده عنه (ابن فارس: 5، 456/1979) (الزبيدي: 1322، 116/40).

الفرع الثاني: الفارق لغة: اسم فاعل للفعل "فرق" ويدل على التمييز والتزييل بين الشئين (ابن فارس: 1979، 493/4) (الزبيدي: 1322، 297/26). والتمييز المذكور قد يكون بصرياً، كما يكون بالبصيرة (الراغب الاصفهاني: 1412هـ، 633) وقد جعلت الكلمة "فرق" بالتشديد للذوات؛ كقولهم فرقت بين العبدین، والمخفف للمعاني؛ كقولهم: فرقت بين الكلامين (الفيومي: د.ت، 270 / 2).

تعريف نفي الفارق في الاصطلاح:

إن الناظر في كتب الأصوليين يجد أنهم لم يفرّدوا لهذا المصطلح وتعريفاً، وإنما يذكرونه في مباحث القياس تبعاً، كما أن تعاريفهم له أقرب إلى التمثيل له تمثيلاً لا يخرج عن الحد اللغوي للكلمة (فاطمة البطاح: د.ت، 578)، ومن التعريفات التي يذكرونها قولهم بأنه: "أن يبين أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما في المؤثر" (أبو عبد الله الزركشي: 1994، 236/7).

بيان حجية نفي الفارق:

ذهب جمهور العلماء" (الزركشي:1994، 65/7) (خالف في هذا بعض الأصوليين حيث ذهبوا إلى القول بأن نفي الفارق يسمى استدلالاً، وليس قياساً، لأن القياس يبنى على العلة ابتداءً، وليس كذلك نفي الفارق الذي جاءت فيه العلة ضمناً.) إلى القول بأن "نفي الفارق" داخل في القياس، وعليه فكل دليل يدل على حجية القياس(يدل على حجية نفي الفارق الذي هو جزء من مباحث القياس، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "والقياس الصحيح نوعان: أحدهما: أن يعلم أنه لا فارق بين الفرع والأصل إلا فرق غير مؤثر في الشرع... والنوع الثاني من القياس: أن ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجوداً في غيره فإذا قام دليل من الأدلة على أن الحكم متعلق بالمعنى المشترك بين الأصل والفرع سوي بينهما وكان هذا قياساً صحيحاً. فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان يستعملونهما، وهما من باب فهم مراد الشارع... (ابن تيمية:1995، 19 / 285 - 286).

بيان علاقة نفي الفارق بالقياس:

اختلف الأصوليون في العلاقة التي بين نفي الفارق وبين القياس على ثلاثة أقوال:
القول الأول: أن العلاقة بين نفي الفارق وبين القياس هي علاقة جزء من كل.
 قال الشوكاني رحمه الله: "واعلم أنهم قد جعلوا القياس من أصله ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس دلالة، وقياس في معنى الأصل.... والقياس الذي في معنى الأصل، هو أن يجمع بين الأصل والفرع بنفي الفارق... (الشوكاني:2،1999/142 - 143).

القول الثاني: أن نفي الفارق مسلك من مسالك العلة.

قال ابن السبكي: "العاشر - أي من مسالك العلة - إلغاء الفارق" (تاج الدين السبكي: 2004، 95).

القول الثالث: أن نفي الفارق استدلال.

قال الرازي لما ذكر أن من أنواع إلحاق المسكوت عنه بالمنصوص: "النفى بالفارق" قال عقبه: "وهذا (أي الإلحاق بالفارق) هو الذي يسميه أصحاب أبي حنيفة رحمه الله بالاستدلال ويفرقون بينه وبين القياس" (فخر الدين الرازي: 5، 228/1997 - 229). ويرى الباحث أن الخلاف في المسألة لا يترتب عليه أثر معنوي، قال إمام الحرمين رحمه الله: "هذه مسألة لفظية ليس وراءها فائدة معنوية، ولكن الأمر إذا رد إلى حكم اللفظ فعد ذلك من القياس أمثل من جهة أن النص غير مشعر به من طريق وضع اللغة وموجب اللسان" (إمام الحرمين: 1997، 22/2).

نفى الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب الغسل من الجنابة

اختلف العلماء في نفى الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب الغسل من الجنابة، على قولين:

القول الأول: نفى الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب

الغسل من الجنابة، وهو مذهب جمهور الفقهاء في المذاهب الأربعة (السرخسي: 1993، 78/9)، المرغيناني: د.ت، 19/1)، الموصلي: 1937، 12/1)، القاضي عبد الوهاب: 1995، 160)، القرافي: 1994، 418/4)، الصاوي، 164/1)، الشافعي: 1، 53/1990)، الماوردي: 1419، 212/1)، النووي: 1991، 135/2)، ابن قدامة: 1415، 273/1)، شمس الدين بن مفلح، 256/1)، برهان الدين بن مفلح: 1997، 152/1).

القول الثاني: ثبوت الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب الغسل

من الجنابة، فلا يجب الغسل بالوطء في الدبر، ما لم ينزل، وهو رواية شاذة عن الإمام مالك (ابن رشد: 1998، 461/18)، ابن عرفة د.ت، 151/1)، ابن ناجي: ، 73/1)، ومذهب أهل الظاهر (ابن حزم: 274/1).

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: القياس على التقاء الختانين، فكما يجب الغسل بالتقاء الختانين، فكذلك يجب بالوطء في الدبر، بجامع اكتمال السببية في الفعلين، أي: سبب الإنزال؛

إذ قد يخفى الإنزال عن بصره لقلته، فيُقَام الوطء مقامه (المرغيناني: د.ت، 19/1).
الدليل الثاني: القياس على الوطء في القبل، فكما يجب الغسل بالوطء في القبل، فكذلك يجب بالوطء في الدبر، بجامع أن كلاً من القبل والدبر فرج (ابن قدامة، 273/1).

الدليل الثالث:

القياس على الوطء المحرّم في القبل، فكما يجب الغسل بالوطء المحرّم في القبل، فكذلك يجب بالوطء في الدبر، بجامع تعلق الحدّ بكلا الوطأين (القاضي عبد الوهاب: 1999، 160)..

اعترض عليه: بأنه قياسٌ باطلٌ من أساسه؛ لأن الوطء في الدبر معصيةٌ، فكيف يُقاس على الوطء الحلال في القبل؟!؛

فبات من الأولى قياس الوطء في الدبر على سائر المعاصي كالقتل، وترك الصلاة، ونحو ذلك مما لا يجب الغسل بارتكابه بإجماع (ابن حزم، 274/1).

أجيب عنه: ما دتم قد استندتم إلى دليل الإجماع في قياسكم الوطء في الدبر على سائر المعاصي التي لا يجب الغسل بارتكابها، فلم أهملتم إذن الاستناد إلى إجماع جماهير علماء الأمة بمختلف مذاهبها على وجوب الغسل على من أتى امرأةً في دبرها، ومن ذلك ما نقله صاحب "المحيط البرهاني" (...فإن الإيلاج في الدبر يوجب الغسل عليهما بالإجماع) (ابن مازة: 2004، 82/1).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: القياس على القتل وترك الصلاة ونحو ذلك من المعاصي، فكما أنه لا يجب الغسل بارتكاب هذه المعاصي بإجماع، فكذلك لا يجب بالوطء في الدبر، بجامع أن كلاً منها معصيةٌ (ابن حزم، 274/1).

الدليل الثاني: أن نصوص الشرع وردت بالمواضع التي توجب الغسل، وليس من بينها الوطء في الدبر من غير إنزال (ابن حزم، 274/1).

قد يُعترض عليه: بأن الشرع هداًنا إلى الأخذ بالقياس عند عدم النص، ومن ذلك المسألة التي بين أيدينا، فقد تحقّق سبب وجوب الغسل في الإيلاج في الدبر كتحقّقه في

الإيلاج في القبل، فالإيلاج مظنة الإنزال، والإنزال قد يخفى على صاحبه، فتنزّل المظنة منزلة المثنة.

الترجيح في المسألة:

الذي يظهر لي - والله أعلم - ترجيح رأي الجمهور القائلين بنفي الفارق بين كون الوطاء في القبل، وبين كونه في الدبر، في وجوب الغسل من الجنابة؛ لقوة ما استدلوا به.

نفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في إفساد صوم رمضان ووجوب الكفارة

اختلف العلماء في نفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب الكفارة في إفساد صوم رمضان، على قولين:

القول الأول: نفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب

الكفارة في إفساد صوم رمضان، وهو مذهب جمهور الفقهاء في المذاهب

الأربعة (المرغيناني: د.ت، 122/1)، الموصلي: 1937، 131/1)، ابن عابدين: 1966، 409/2)، ابن عبد البر، 342/1)، القرأفي: 1994، 418/4)، الدسوقي، 528/1)، الشافعي، 110/2)، الرافعي، 174/8)، النووي: د.ت، 340/6)، ابن قدامة: 1415هـ، 375/4)، الزركشي، 591/2)، المرداوي: 1995، 443/7).

القول الثاني: ثبوت الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب

الكفارة في إفساد صوم رمضان، فلا تجب الكفارة في الوطاء في الدبر، وهو مروى

عن الإمام أبي حنيفة (المرغيناني: 122/1)، الموصلي: 1937، 131/1)، العيني:

53/4)، ووجه شاد عند الشافعية (النووي: د.ت، 377/2)، وكذلك وجه عند

الحنابلة (ابن مفلح، 44/5)، المرداوي: 1995، 443/7)، ومذهب أهل الظاهر (ابن

حزم: 313/4).

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: القياس على الوطاء في القبل، فكما تجب الكفارة في الوطاء في

القبل، فكذلك تجب في الوطاء في الدبر؛ بجامع تكامل الجنابة لقضاء الشهوة في

كلا الوطأين (المرغيناني: د.ت، 122/1، ابن عابدين: 1966، 409/2).

الدليل الثاني: القياس على الوطء في القبل، فكما تجب الكفارة في الوطء في القبل، فكذلك تجب في الوطء في الدبر؛ بجامع أن كلا الوطأين مفسدٌ للصيام، وموجبٌ للغسل، والحدّ، والعدة، وحرمة المصاهرة (القرايفي: 1994، 4/418)، ابن جزري، (141)، العمراني: 2000، (3/518)، النووي: د.ت، (6/340)، ابن قدامة، (4/375).
أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: أن الوطء في الدبر لا حدّ فيه، فلا يوجب كفارة الجماع في نهار رمضان (النووي: 6/340، 1991، ابن قدامة: 1415، 4/375).
اعترض عليه: بأن هذا الدليل لا يلزم المخالفين؛ لأنهم يرون وجوب الحد في الوطء في الدبر، فسلم بذلك قياسهم الدبر على القبل من النقض (القرايفي: 1994، 4/418)، ابن جزري، (141)، العمراني: 2000، (3/518)، النووي: 1991، (6/340)، ابن قدامة 1415، (4/375).

الدليل الثاني: القياس على الوطء دون الفرج، فكما أنه لا تجب الكفارة في الوطء دون الفرج، فكذلك لا تجب في الوطء في الدبر؛ بجامع أن كلا الوطأين لا يحصل به الإحلال للمطلقة ثلاثاً، كما لا يحصل به الإحصان (ابن قدامة: 1415، 4/375).
اعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: أن عدم حصول التحليل للمطلقة ثلاثاً بالوطء في الدبر جرى مجرى الاحتياط في التحليل، والاحتياط في العبادات أمرٌ مسلمٌ به (الرافعي، 8/174).

الوجه الثاني: أن قياس الوطء في الدبر على الوطء دون الفرج، قياسٌ مع الفارق؛ لأن الجماع دون الفرج لا يفسد الصوم بمجرد من غير إنزال؛ بخلاف الوطء في الدبر، فهو مفسدٌ للصوم كالجماع، أنزل أم لم ينزل (ابن قدامة: 1415هـ، 3/57).

الترجيح في المسألة:

الذي يظهر لي - والله أعلم - ترجيح رأي الجمهور القائلين بنفي الفارق بين كون الوطء في القبل، وبين كونه في الدبر، في وجوب الكفارة في إفساد صوم رمضان؛

لعدم ثبوت الفرق بين القبل والدبر، من حيث إن كليهما فرجٌ يتأتى به قضاء الشهوة، ولمَّا ثبت أن قضاء الشهوة في نهار رمضان هو جنايةٌ في حق الصائم بالنص.

نفي الفارق بين كون الوطء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد الاعتكاف

اختلف العلماء في نفي الفارق بين كون الوطء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد الاعتكاف، على قولين:

القول الأول: نفي الفارق بين كون الوطء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد

الاعتكاف، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية (القدوري،

1601/3)، بدر الدين العيني، (133/4)، ابن عابدين: 1966،

(450/2).، والمالكية (القرائفي: 4، 418/1994، ابن شاس،

463/2)، الدسوقي، (552/1)، والشافعية في المذهب

(الماوردي: 1419، (321/9)، الرافعي، (174/8)، النووي: 2003،

(392/2).، والحنابلة (ابن قدامة: 1994، (297/7)، ابن

قدامة: 1415، (131/8)، البهوتي: د.ت، (361/2)، كما قال به

أهل الظاهر (ابن حزم، (421/3).

القول الثاني: ثبوت الفارق بين كون الوطء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد

الاعتكاف، فلا يفسد الاعتكاف بالوطء في الدبر، وهو وجهٌ عند

الشافعية مقابل الأصح (الشافعي: 1990، (116/2)، الرافعي،

(482/6)، النووي: 1991، (392/2)، ابن الرفعة، (468/6).

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: قول الله تعالى: (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) (سورة

البقرة الآية 187).

وجه الاستدلال:

في الآية عموم النهي عن مباشرة النساء في حق المعتكف، فيشمل ذلك كل

مباشرة من لمس وتقبيل بشهوة، ومن باب أولى تحريم الوطء في الدبر، وفساد

الاعتكاف به؛ لأن من تعمّد فعل ما نهى عنه في الاعتكاف، ذاكراً لاعتكافه، فلم

يعتكف كما أمر، فلا اعتكاف له (ابن حزم، (421/3).

الدليل الثاني: القياس على الوطاء في القبل، فكما يفسد الاعتكاف بالوطء في القبل، فكذلك يفسد بالوطء في الدبر، بجامع أن كلا الوطأين مفسدٌ للصوم(القدوري، 1601/3).

دليل القول الثاني: أن وطء المعتكف في الدبر، وطء لا يوجب الحد في أحد الوجهين في المذهب، ومقتضى ذلك أن لا يفسد الاعتكاف به(الرافعي، 482/6)، (النووي:1991، 524/6)، ابن الرفعة، (468/6).

اعترض عليه: بأن مذهب الشافعي في هذه المسألة: هو أن الاعتكاف يفسد بكل وطء، سواء المرأة والبهيمة، واللواط، ولا خلاف في ذلك أصلاً، وأما ما نص عليه في كتابه " الأم " من كون الاعتكاف لا يفسد إلا بوطء يوجب الحد، فمحمولٌ على أن الاعتكاف لا يفسد بالمباشرة بالذكر فيما دون الفرج، لا أنه أراد حقيقة الفرج(النووي:1991، 524/6).

الترجيح في المسألة:

الذي يظهر لي - والله أعلم - ترجيح رأي الجمهور القائلين بنفي الفارق بين كون الوطاء في القبل، وبين كونه في الدبر؛ لقوة ما استدلوا به، ولأن الوطاء في الدبر معصيةٌ مستترةٌ، فكيف يستقيم تصحيح العبادة إذا اقتربت به؟!

نفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد الحج

اختلف العلماء في نفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد الحج، على قولين:

القول الأول: نفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد الحج، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية في أصح الروايتين عن الإمام أبي حنيفة (الكاساني:1986، 216/2)، بدر الدين العيني، (348/4)، ابن عابدين: (1966، 558/2)، والمالكية (القاضي:1999، 1، 487/1)، ابن شاس: (2003، 295/1، النقراوي:، 550/1)، والشافعية (العمراني:2000، 228/4)، (النووي:1991، 409/7)، الرملي، (340/3)، والحنبلة (ابن قدامة، 449/1)، (المرداوي:3، 495/1995)، (البهوتي، 443/2).

القول الثاني: ثبوت الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في فساد الحج، فلا يفسد الحج بالوطء في الدبر، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أبي حنيفة مقابل الرواية الأصح (القدوري: 1997/4)، ابن مارة: 2004، 449/2، العيني: 348/4.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: قول الله تعالى: (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (سورة البقرة الآية 197).

وجه الاستدلال: دلّت الآية بعمومها على تحريم الرفث في الحج، ومنه الجماع، والجماع يشمل الوطاء في القبل والوطء في الدبر (الماوردي: 1419، 223/4، ابن مفلح: 1997، 148/3).

الدليل الثاني: القياس على الوطاء في القبل، فكما يفسد الحج بالوطء في القبل، فكذلك يفسد بالوطء في الدبر، بجامع أن كلا الوطأين يوجب الاغتسال ولو من غير إنزال (الكساني: 1986، 216/2، العيني: 228 / 4، ابن قدامة: 168 / 5).

اعترض عليه: بعدم التسليم بسلامة هذا القياس؛ للفارق، من حيث أن المعنى في الوطاء في القبل: أن أحكام الوطاء تتعلق به من المهر، والتحليل، والإحصان، وهذه المعاني لا توجد في الوطاء في الدبر، فافترقا (القدوري: 1997 / 4).

الدليل الثالث: القياس على الوطاء في القبل، فكما يفسد الحج بالوطء في القبل، فكذلك يفسد بالوطء في الدبر، بجامع أن كلا الوطأين فيه قضاء للشهوة (الكاساني: 1986، 216 / 2).

الدليل الرابع: أن الوطاء في الدبر أغلظ من الوطاء في القبل؛ لتحريمه على التأبيد، فلما كان أخفهما مفسداً للحج، وهو الوطاء في القبل، كان أغلظهما كذلك مفسداً للحج بطريق الأولى (الماوردي، 223/4).

دليل القول الثاني: القياس على الوطاء فيما دون الفرج، فكما لا يفسد الحج بالوطء فيما دون الفرج، فكذلك لا يفسد بالوطء في الدبر؛ بجامع أن كلا الوطأين وطاءً في موضع لا يتعلّق به وجوب المهر بحال (القدوري: 1997 / 4، العيني: 348 / 4).

الترجيح في المسألة:

الذي يظهر لي - والله أعلم - ترجيح رأي الجمهور القائلين بنفي الفارق بين كون

الوطء في القبل، وبين كونه في الدبر، في فساد الحج؛ لقوة ما استدلوا به، ولأن القياس الذي اعتمد عليه القائلين بالفرق قياس مع الفارق؛ لأن الوطاء فيما دون الفرج ليس من الكبائر في المرأة الأجنبية، بخلاف الوطاء في الدبر، كما أن الوطاء فيما دون الفرج لا يوجب الحد، ولا الغسل إن لم يقترن بالإنزال.

الخاتمة:

أهم النتائج:

- يمكن تسجيل النتائج التي توصلت إليها من هذا البحث في النقاط التالية:
- أن مصطلح: "نفي الفارق" من المصطلحات الأصولية التي أجمع الأصوليون على العمل بها.
 - أن الخلاف في علاقة نفي الفارق بالقياس خلاف لفظي لا معنوي.
 - أن الراجح القول بنفي الفارق بين كون الوطاء في القبل وبين كونه في الدبر في وجوب الغسل من الجنابة.
 - أن الراجح القول بنفي الفارق بين كون الوطاء في القبل، وبين كونه في الدبر في وجوب الكفارة في إفساد صوم رمضان.
 - أن الراجح القول بنفي الفارق بين كون الوطاء في القبل، وبين كونه في الدبر، في فساد الاعتكاف.
 - أن الراجح القول بنفي الفارق بين كون الوطاء في القبل، وبين كونه في الدبر، في فساد الحج.

أهم التوصيات:

- الاهتمام بدراسة المسائل المبنية على مصطلح نفي الفارق في المعاملات، لا سيما مع كثرة المستجدات في هذا المجال؛ فإنه يساعد على الوصول إلى أحكامها، وذلك بالنظر إلى الجوانب المشتركة بينها وبين المنصوص، ومن ثمَّ الإلحاق أو عدمه.

وأخيراً، أسأل الله تعالى أن يكون البحث قد حقق المطلوب والغاية المرجوة منه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع:

- 1- ابن الرفعة، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف (ت ٧١٠هـ)، كفاية النبيه في شرح التنبيه، المحقق: مجدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى: ٢٠٠٩.
- 2- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم وابنه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: 1416هـ - 1995م.
- 3- ابن رشد القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، حققه: د محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- 4- ابن شاس، أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن نزار الجذامي السعدي المالكي (ت ٦١٦هـ)، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- 5- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، 28- حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (وصورتها دار الفكر)، الطبعة: الثانية، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.
- 6- ابن عرفة، محمد بن أحمد الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ٤، «الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير على مختصر خليل» بأعلى الصفحة يليه - مفصولا بفاصل - «حاشية الدسوقي» عليه.
- 7- ابن عرفة، محمد بن محمد الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣هـ)، المختصر الفقهي، المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

- 8- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (المتوفى: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- 9- ابن قدامة، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي (ت 682هـ)، الشرح الكبير (المطبوع مع المقنع والإنصاف)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1415هـ.
- 10- ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، (ت 620هـ، الكافي في فقه الإمام أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1994م.
- 11- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (541 - 620هـ)، المغني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1417هـ - 1997م.
- 12- ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر البخاري الحنفي (ت 616هـ)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م.
- 13- أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي (ت 741هـ)،، القوانين الفقهية، تأريخ النشر بالشاملة: 8 ذو الحجة 1431هـ.

- 14- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، 69-
المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث
العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1392م.
- 15- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري
القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد محمد
أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض،
المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- 16- أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢
هـ)، المعونة على مذهب عالم المدينة، المحقق: حميش عبد الحق، أصل
الكتاب: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الناشر: المكتبة
التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.
- 17- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت
٤٥٦هـ)، المحلى بالآثار، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- 18- إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو
المعالي، ركن الدين، (المتوفى: 478هـ)، البرهان في أصول الفقه،
تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،
الطبعة الأولى: 1418 هـ - 1997م.
- 19- برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو
إسحاق، (ت ٨٨٤هـ)، المبدع في شرح المقنع، الناشر: دار الكتب العلمية،
بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- 20- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشاف القناع عن متن
الإقناع، راجعه وعلّق عليه: هلال مصيلحي مصطفى هلال - أستاذ الفقه
والتوحيد بالأزهر الشريف، الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض،
لصاحبها: عبدالله ومحمد الصالح الراشد، عدد الأجزاء: ٦ (وصورتها:
دار الفكر ببيروت، ودار عالم الكتب ببيروت).

- 21- تاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي أبو نصر، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: 1424هـ - 2004م.
- 22- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى: 502هـ)، المفردات، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ.
- 23- الزبيدي اليمني، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الحنفي ت (800هـ)، الجوهرة النيرة، الناشر: المطبعة الخيرية، ط الأولى، 1322هـ.
- 24- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1994م.
- 25- الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (ت: 772هـ)، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، دار العبيكان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
- 26- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة المتوفى سنة (483هـ)، المبسوط، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تأريخ النشر: 1414هـ - 1993م.
- 27- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت 204هـ)، الأم، ناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: 1410هـ / 1990م.
- 28- شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت 1004هـ)، نهاية المحتاج الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: ط أخيرة - 1404هـ / 1984م.
- 29- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

- 30- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليميني (المتوفى: 1250هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1999م.
- 31- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد (ت 189هـ)، الأصل، المعروف بالمبسوط، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.
- 32- عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت 623هـ)، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير، الناشر: دار الفكر.
- 33- العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني (ت 558هـ)، 16- البيان في مذهب الإمام الشافعي، المحقق: قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.
- 34- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين (ت 855هـ)، البناية شرح الهداية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م.
- 35- فاطمة بنت عبد الله البطّاح، التخريج بنفي الفارق بين المتماثلات - دراسة تأصيلية تطبيقية في فقه الحنابلة، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد: 195.
- 36- فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، (المتوفى: 606هـ)، المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1418هـ - 1997م.
- 37- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.

- 38- القاضي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (422هـ)، 6- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، المحقق: الحبيب بن طاهر، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م.
- 39- القرايفي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير (ت ٦٨٤هـ)، الذخيرة، المحقق: جزء 1، 8، 13: محمد حجي، جزء 2، 6: سعيد أعراب، جزء 3 - 5، 7، 9 - 12: محمد بو خبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.
- 40- الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، 13- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1406هـ - 1986م.
- 41- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- 42- المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد (ت ٨٨٥هـ)، 10- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (المطبوع مع المقنع والشرح الكبير)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- 43- المرادوي، علاء الدين علي بن سليمان، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، الفروع ومعه تصحيح الفروع، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- 44- المرغيناني ،علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني ، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، المحقق: طلال يوسف، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- 45- الموصلي ،عبد الله بن محمود بن مودود البلدحي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (ت ٦٨٣هـ)، الاختيار لتعليل المختار، الناشر: مطبعة الحلبي، القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- 46- النفراوي ،أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين الأزهري المالكي (ت ١٢٦هـ)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- 47- النووي ،أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- 48- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي).

تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريباً على ضوابط الشروط المقترنة بالعقد في الفقه الإسلامي

الدكتور أنس محمد مطيع الديرشوي

عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق في الجامعة العربية الدولية (AIU) في سوريا

ملخص البحث

تُولي الشريعة الإسلامية إرادة المتعاقدين أهميةً كبيرةً في مختلف معاملاتهم وعقودهم المالية، وخاصةً في العاصر الحاضر وما يشهده من تقدّم هائل في هذا الجانب، فقد كثرت العقود وتشعبت أشكالها، فكان لابد للتشريع الإسلامي الصالح لكل زمان ومكان من كلمة فصل في هذا الجانب، وهل أطلق العنان للمتعاقدين في اشتراط ما تقتضيه مصلحتهم من شروط في العقد؟ وهكذا فقد أمار هذا البحث اللثام عن مدى حرية المتعاقدين في اشتراط ما يرون من شروط تتلاءم ومصلحتهم من إبرام العقود، من خلال الكشف عن ضوابط الشروط المقترنة بالعقد في المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة، ومن ثمّ عرض الشروط المستجدة على تلك الضوابط لتصحيح ما يلائمها وإلغاء ما يتعارض معها. وقد خلص هذا البحث إلى أن حرية المتعاقدين مكفولة في مختلف المذاهب الفقهية المعتبرة، حيث وضع الفقهاء الضوابط التي تؤصل الشروط المقترنة بالعقد، وتُنظّم أحكامها بعبارات بليغة وجيزة مستندة إلى نصوص الشرع وقواعده ومبادئه، وهي لا تقتصر على تطبيقات وأمثلة محدّدة عُرفت في أزمنتهم، وإنما تشمل كل ما تنطبق عليه تلك الضوابط مما قد يستجدّ عبر الزمان، فالتطبيقات والأمثلة لا حصر لها وهي من الأمور الخاضعة لتغيّرات الظروف والأحوال في الزمان والمكان، والشروط المستجدة مهما اختلفت صورها وأشكالها لا يُتصوّر أن تخرج عمّا وضعه الفقهاء من ضوابط ثابتة، فيها من العموم والدقة والشمول ما يسع لأيّ شرط قد يستجدّ عبر الزمان بتطوراتهِ المتلاحقة، وهذا ما يميّز الفقه الإسلامي ذا المصدر الإلهي عن غيره على نحو ما تمّ تفصيله في هذا البحث.

Abstract

Islamic law (Sharee'ah) paid high attention to will of contracting parties in all different transactions and financial contracts, especially, in the present time where contracts developed a lot.

Contracts were varied and diverse. Thus, Sharee'ah which is valid for any time and place, had to have final say with that regard.

Did Sharee'ah allow contracting parties for stipulating as per their interests in the contract?

Thus, attached thesis disclosed how much contracting parties are free to stipulate what they believe aligned to their interest in signing contracts. It would be through identifying standards of conditions linked to the contract according to the four considered Islamic creeds. Then, comparing those updated conditions to the standards to correct what may suit and eliminate what may contradict.

Attached thesis concluded freedom of contracting parties is guaranteed in all considered Islamic creeds.

So, Specialists of Feqeh set the standards to originate the conditions linked to the contract and regulate its rules by meaningful and concise statements based on Islam's quotes, bases and principles. They are not only for specific applications and examples known in their time but also include all what can apply within those standards that may occur later with passage of time.

Thus, examples and applications are unlimited and are subjected to changing of circumstances related to time and place.

Whatever types and aspects of updated conditions, it is unexpected to deviate from what was set by specialists of Feqeh.

It has decent universality, accuracy and containment so that it can embrace any updated condition with passage of time and its subsequent changes. That is exactly what makes Islamic Feqeh originates from Allah different than others as elaborated in attached thesis.

﴿مُتَكَلِّمًا﴾:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

إن من نتائج التَطَوُّرات المتلاحقة في المجال المالي والاقتصادي في المجتمع الحديث بروز طائفة من الشروط المستجدة المقترنة بالعقود المالية، لم تكن معروفة في العصور المتقدمة، أذكر منها على سبيل المثال: الشرط الجزائي، والشروط المقترنة بعقود الإذعان ونحو ذلك، وتحمل هذه الشروط أهمية كبيرة لحاجة الناس إلى اشتراطها في هذا الزمان، فبات من الضروري تخريج أحكامها على مبادئ الفقه الإسلامي، والضوابط التي وضعها الفقهاء الأجلاء في مختلف المذاهب الفقهية المعتبرة للشروط المقترنة بالعقد؛ للنظر في مدى مشروعيتها وبناء الأحكام عليها.

وقبل الخوض في تفصيلات هذه الشروط، يجدر التأكيد على أن التشريع الإسلامي لم يقف في يوم من الأيام حجر عثرة أمام مصالح الناس وحاجاتهم، فالله تعالى ارتضى لعباده هذا التشريع العظيم لتستقيم حياتهم، وتُقضى حوائجهم، وسن لهم في سبيل تحقيق ذلك القوانين والأحكام، ورسم لهم الحدود والمبادئ الكفيلة بإرساء موازين العدل وترسيخ قيم الحق بينهم؛ تجنباً لوقوعهم في خلافات لا تُحمد عقباها، فالتشريع الإسلامي إذن ما هو إلا رقيب على معاملات الناس وعقودهم، ولا يقف إلا في وجه من يحاول اقتطاع حق ليس له، أو الظفر بمغنيهم على حساب الإضرار بغيره.

واستناداً إلى هذه المعاني العظيمة، سيرعرض هذا البحث للضوابط التي وضعها الفقهاء في المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة للشروط المقترنة بالعقد، ونظمت أحكامها بعبارات بليغة وجيزة، استندت إلى نصوص الشرع وقواعده ومبادئه، وهذه الضوابط لا تقف عند حدود التطبيقات والأمثلة التي عُرفت في أزمنتهم، وإنما تصلح كأساس يمكن أن يُخرَج عليه كل ما قد يستجد من شروطٍ عبر الزمان، فالتطبيقات والأمثلة لا حصر لها، وهي من الأمور التي تخضع لتغيُّرات الظروف والأحوال في الزمان والمكان، والشروط المستجدة مهما اختلفت صورها وأشكالها لا يُتصوَّر أن تخرج عمّا

وضعه الفقهاء من ضوابط ثابتة، فيها من العموم والدقة والشمول ما يسع لأيّ شرطٍ قد يستجدّ عبر الزمان بتطوراتهِ المتلاحقة، وهذا ما ميّز الفقه الإسلاميّ ذا المصدر الإلهي على نحو ما سيرد تفصيله في ثنايا هذا البحث بإذن الله تعالى.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. رغبة الباحث في تحرير ضوابط الشروط المقترنة بالعقود المالية في المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة بدقة؛ للمساهمة في تسهيل تخريج ما استجدّ أو ما قد يستجدّ من شروط عبر الزمان عليها.
2. الحاجة الملحة لهذا الموضوع في زماننا هذا؛ لكثرة العقود وتشعب صورها وأشكالها، الأمر الذي ينتج عنه بطبيعة الحال تنوع في الشروط المقترنة بها، مما يستلزم ضرورة معرفة حكمها وتخريجها على أصول وقواعد الشرع كما رسمها فقهاء الأمة المعتبرون قدراً وعلماً ومذهباً.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدد من الأمور أبرزها:

1. إظهار مرونة الفقه الإسلاميّ إزاء جلّ الشروط المستجدّة التي يحتاج الناس إلى اشتراطها في ظل التطور الرهيب الذي يشهده العالم اليوم في مجال المعاملات المالية، وذلك من خلال الكشف عن الضوابط التي وضعها الفقهاء للشروط المقترنة بالعقد؛ لتصحيح الشروط المستجدّة التي تتسجم مع تلك الضوابط بمنأى عن محظورات الشرع ومحاذيره.
2. الردّ على كلّ من يُحاول رمي أحكام فقهاءنا الإسلاميّ بالجمود وأن تطبيقها بات ضرباً من الماضي، من خلال التأكيد على صلاحية أحكامه للتطبيق في كل زمان ومكان، وما موضوع هذا البحث سوى نقطة من بحر هذه الصلاحية.

منهج البحث:

أتبعت في هذا البحث منهج الاستقراء والتحليل والاستنتاج، من خلال استقراء آراء الفقهاء في ضوابط الشروط المقترنة بالعقد، ومن ثمّ تحليلها بغرض استنتاج مدى

مشروعية الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على تلك الضوابط، وتصحيح ما ينسجم معها.

المبحث الأول: تعريف الشرط وبيان أقسامه باعتبار مصدره.
المطلب الأول: تعريف الشرط لغة واصطلاحاً:
الشرط لغة:

الشَّرْطُ بسكون الراء يأتي بمعنى إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط ومثله الشريطة وجمعها شرائط، وقد شَرَطَ عليه كذا من باب ضَرَبَ ونَصَرَ واشترط أيضاً، ويقال في هذا المعنى: شارَطَه على كذا أي شَرَطَ عليه واشترط عليه، وتشَارَطَا على كذا أي شَرَطَ كل منهما على صاحبه، والشَّرْطُ بالتحريك: العلامة والجمع أشراط، وأشراط الساعة علاماتها، ومنه ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [سورة محمد: 18] (ابن فارس، 1999: 3/ 260، ابن منظور، د.ت: 329/7 - 330، الفيروزآبادي، د.ت: ص869، الرازي، 1995: ص141، ابراهيم مصطفى وآخرون، د.ت: 478/1).

فالشَّرْطُ في اللغة إذن يأتي لعدة معانٍ أبرزها: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه من العقود في حالة سكون الراء، وبتحريك الراء: العلامة.
الشرط اصطلاحاً:

هو الأمر الذي يتوقف عليه وجود الحكم ويلزم من عدمه عدم الحكم ولا يلزم من وجوده وجود الحكم، وبعبارة أخرى: هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، كالطهارة للصلاة، والشاهدين لصحة عقد النكاح، والقدرة على تسليم المبيع لصحة البيع، فلا يلزم من وجود الوضوء الذي هو شرط الصلاة وجود الصلاة في الواقع، كما لا يلزم من وجود الشاهدين وجود عقد الزواج، ولكن لا تصح الصلاة من غير وجود الوضوء، ولا يصح النكاح من غير وجود الشاهدين (الزركشي، 2000: 2/ 466، المرادوي، 1421هـ : 3/ 1069).

المطلب الثاني: أقسام الشرط باعتبار مصدره:

❖ ينقسم الشرط باعتبار مصدره أي شارطه إلى قسمين (أبو زهرة، د.ت: ص61-

62، الزحيلي، 1986: ص100-102، أسامة الحموي، 1997: ص24) :

للم القسم الأول: الشرط الشرعي: وهو الذي يكون اشتراطه بحكم الشارع كالشروط التي اشترطها الشارع في العقود والتصرفات والتي اشترطها للعبادات وإقامة الحدود وغير ذلك، والشرط الشرعي قد جعله الشارع مكملاً لأمر شرعي لا يتحقق إلا بوجوده لما في ذلك الشرط من الملاءمة للفعل والتكميل له، فكل ما شرط له الشارع شروطاً فإنه لا يتحقق إلا إذا وجدت هذه الشروط وتحققت، فالشروط الشرعية هي التي تكمل السبب وتجعل أثره يترتب عليه، فالقتل مثلاً سبب لإيجاب القصاص، ولكن بشرط أن يكون عمداً وعدواناً، وهكذا كل عقد أو تصرف لا يترتب عليه أثره إلا إذا توافرت شروطه التي فرضها الشارع.

للم القسم الثاني: الشرط الجعلي: وهو ما كان توقّف المشروط فيه على وجود الشرط بفعل المكلف وجعله، فالمكلف هو الذي جعله شرطاً وعلّق قيام التصرف أو العقد عليه، فالشروط الجعلية إذن من وضع الناس ويجعلون تحقيق عقودهم موقوفاً عليها، ومثاله: شروط الواقف والواهب، أو الشروط التي تكون فيها منفعة لأحد المتعاقدين كأن يبيع مسكناً على أن يسكنه شهراً أو سنة مثلاً.

والشروط الجعلية مقيدة بحدود شرعية معينة فليس للشخص أن يشترط أي شرط يريده، بل لا بد من أن يكون غير منافٍ لحكم العقد أو التصرف وإلا كان شرطاً لاغياً مبطلاً للعقد، بمعنى أن الشارع الحكيم لم يبح الشروط الجعلية بإطلاق ولم يمنعها بإطلاق، وقد اختلف الفقهاء في مدى هذه الإباحة بين مضيّق وموسّع كما سيرد قريباً بإذن الله تعالى.

والشروط الجعلية على أنواع وهي:

1- الشرط المعلق: وهو كل شرط يعلّق الإنسان فيه تصرفه على حصول أمر من

الأمر، ومقتضاه أن لا يوجد أثر للعقد إلا إذا وُجد الشرط، ويحصل التعليق بأداة من أدوات الشرط أو ما في معناها، ومثال ذلك كما لو قال: إذا جاء أبي من السفر فقد

بعتك داري بثمن مقداره كذا، فهذا البيع معلق بحصول أمر في المستقبل ولذلك لا ينعقد في الحال، فلا أثر للعقد إلا إذا وُجد الشرط.

2- الشرط التقييدي المقترن بالعقد:

وهو ما يقترن بالعقود والتصرفات من التزامات يشترطها الناس بعضهم على بعض، فحقيقة الشرط التقييدي المقترن بالعقد أن يلتزم أحد طرفي العقد الوفاء بالتزام زائد على مقتضى العقد وآثاره يشترطه عليه الطرف الآخر، وحكمه: أنه يعدل من آثار العقد الأصلية، ومثاله: أن يبيع شخص لآخر منزلاً على أن يسكنه سنة.

3- الشرط الإضافي:

وهو الذي يُقصد به تأخير سريان أحكام العقد إلى زمن المستقبل، كالاتفاق على بدء الإجارة من يوم معين، وحكمه: أن العقد ينعقد في الحال سبباً للحكم في المستقبل، فهو عقد قائم بين المتعاقدين منذ إنشاء الإضافة، ولكن يتأخر سريان أحكام العقد وآثاره إلى زمن المستقبل.

وبناء على هذه المقدمة التوضيحية لتعريف الشرط وأقسامه في الفقه الإسلامي يُستنتج أن الشروط المُستهدفة بالدراسة في هذا البحث هي الشروط الجعلية المستجدة؛ كونها تُشترط في العقد بجعل المكلف وإرادته، وتدرج ضمن النوع الثاني من أنواع الشروط الجعلية، وهو الشرط التقييدي المقترن بالعقد، لذا يتعين في سبيل الوصول إلى التخريج الدقيق لحكمها دراسة مذاهب الفقهاء في الشروط المقترنة بالعقد، وذلك في المبحث الآتي بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني: آراء الفقهاء في ضوابط الشروط المقترنة بالعقد

إن الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه لم يعرف طائفة من الشروط المقترنة بالعقد التي استجدت مؤخراً كالشرط الجزائري (بودالي محمد، 2007: ص83) ⁽¹⁾ وبعض

(¹) الشرط الجزائري: هو ذلك الشرط الوارد في العقد والذي يقدر بموجبه المتعاقدان مسبقاً وبطريقة جزافية التعويض المستحق في حالة إخلال أحدهما بتنفيذ التزامه التعاقدية

الشروط المقترنة بعقد الإذعان (حمدي سلطح، 2006: ص 175) ⁽²⁾ ونحوها، وبالتالي فليس من المتأمل العثور على تنظيمٍ لأحكامها في ثنايا المصادر الفقهية الأصيلة، فهي إذن من المسائل المستجدة أو النوازل التي أفرزتها طرق التعامل والتعاقد في العصر الحديث، فحظيت بناء على ذلك باهتمام خاص في القوانين الحديثة، ولا ضير في ذلك بالنسبة إلى فقهٍ عظيمٍ أُسس بنيانه على مبادئٍ راسخة ثابتة، وقواعد عامة شاملة لكل ما قد يستجدّ عبر الزمان من قضايا ومسائل، لا يمكن أن يتوقف مدّها بحكم التطورات والتغيرات المتلاحقة التي تواكب التغيّر الحاصل في تركيبة البشر في المجتمع، وبالتالي تُغيّر العادات وطرق التعامل والتعاقد من جيل إلى جيل، فلكل عصر زمني طريقه في التعاقد وفي نوعية القيود والشروط المقترنة بالعقود، وهذا ما ميّز الفقه الإسلامي ذا المبادئ والقواعد الصالحة للتطبيق ولتخريج المستجدات عليها مهما تغيرت ظروف الزمان والمكان، فلا نكاد نقف عند قضية أو مسألة مستجدة إلا ونجد لها أصلاً راسخاً في الفقه الإسلامي يقضي بمشروعيتها أو حظرها.

وبناء على ذلك - وكما هو معلوم - فإن للشروط المقترنة بالعقد نظرية معروفة وأحكاماً تفصيلية واسعة في المذاهب الفقهية المعتبرة تصلح أساساً ومرجعاً للشروط التي قد تستجدّ عبر الزمان، فهذا الأمر إذن يستدعي تخريج أحكام هذه الشروط المستجدة تأسيساً على أحكام الشروط المقترنة بالعقد وضوابطها المعروفة في المذاهب الفقهية.

❖ واستناداً إلى هذه النتيجة سيتم بحث الشروط المقترنة بالعقد في الفقه الإسلامي في مذاهبه الأربعة المعتبرة فيما يأتي في أربعة مطالب، وذلك قبل تصحيح الشروط المستجدة للعقود تخريجاً على آراء هذه المذاهب وذلك في المبحث الثالث بإذن الله تعالى.

⁽²⁾ عقد الإذعان: هو العقد الذي ينفرد فيه أحد المتعاقدين بوضع شروطه، بحيث لا يكون للمتعاقد الآخر إلا أن يقبل هذه الشروط أو يرفضها كلها، فليس له أن يناقش هذه الشروط، أو يضيف إليها، أو ينقص منها.

المطلب الأول: رأي الحنفية في ضوابط الشروط المقترنة بالعقد:

لقد قسّم الحنفية الشروط المقترنة بالعقد إلى ثلاثة أقسام: هي الشرط الصحيح، والشرط الفاسد، والشرط الباطل، وفيما يلي أتناول هذه الأقسام بشيء من التفصيل:

للقسم الأول: الشرط الصحيح: فقد وضع له الحنفية أربعة ضوابط وهي (ابن مازة الحنفي، د.ت: 420/6، الكاساني، 1982: 171/5، كمال الدين بن الهمام، د.ت: 442/6 - 443):

- 1- الشرط الذي يقتضيه العقد.
 - 2- الشرط الذي يلائم مقتضى العقد.
 - 3- الشرط الذي ورد الشرع بجوازه.
 - 4- الشرط الذي جرى به العرف أي جرى به التعامل بين الناس ويات معروفاً بينهم.
- فالضابط الأول: وهو الشرط الذي يقتضيه العقد لا خلاف بين الفقهاء في صحته على ما سيأتي في بقية المذاهب، لأنه يُعدّ أثراً من آثار العقد، وشرطاً مؤكداً له لم يثبت به شيء زائد على آثار العقد، فاشتراطه وعدم اشتراطه في الحكم سواء.
- وأما الضابط الثاني: وهو الشرط الذي يلائم مقتضى العقد فهو وإن كان لا يقتضيه العقد إلا أنه مؤكّد لحكم العقد من حيث المعنى، فكان ملائماً له من هذا الاعتبار، ولقد حكم السادة الحنفية بصحته استحساناً لما فيه من التوثيق والتقرير لمقتضى العقد، وإلا فالقياس عدم صحته عندهم؛ لأنه لا يقتضيه العقد.
- وأما بالنسبة للضابط الثالث: وهو الشرط الذي ورد الشرع بجوازه فهو وإن كان شرطاً لا يقتضيه العقد ولا يلائم مقتضاه، إلا أنه ثبت تصحيحه شرعاً بما لا مردّ له، فلا مجال لعدم القول بصحته؛ لورود النصوص الشرعية بصحته، ومما استدلووا به في هذا المقام:

❖ شرط الأجل في الثمن؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [سورة البقرة: 282].

- وأما بالنسبة للضابط الأخير: وهو الشرط الذي جرى به العرف وإن كان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولم يرد به النص ولكن فيه منفعة لأحد المتعاقدين، فقد ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه رحمهم الله تعالى إلى صحته استحساناً، والقياس عدم جوازه بناءً على أن الأصل العام في الشروط التي تخالف مقتضى العقد هو الفساد، وهو ما قال به زفر رحمه الله تعالى، والفتوى على رأي الإمام وصاحبيه، ووجه استدلالهم بالعرف كالآتي:

❖ فقد قالوا إن العرف في هذا المقام مُخَصَّصٌ للنص وهو حديث: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعٍ وشرطٍ) (الطبراني، 4، 335/1415، ابن حجر العسقلاني، د.ت: 5/315) لأن الحديث معلولٌ بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة، والعرف ينفي النزاع، فكان موافقاً لمعنى الحديث (الكاساني، 1982: 5/172، ابن عابدين، 2000: 5/88).

فالحاصل أن السادة الحنفية يرون صحة الشرط المتعارف عليه بين الناس وإن كان لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولم يرد به نص، ولا ريب أن هذا الضابط فيه من توسيع باب الشروط الصحيحة الشيء الكثير، وهو ما يهَمُّ بالدرجة الأولى لدى تخريج حكم الشروط المستجدة على أصول المذهب الحنفي قريباً بإذن الله تعالى.

للقسم الثاني: الشرط الفاسد: نص الحنفية على أن الشرط الفاسد هو ذلك الشرط الذي لا تتوافر فيه ضوابط الشرط الصحيح التي تقدّم ذكرها، فيشمل الآتي (الزيلي، 1313هـ: 4/57، الكاساني، 1986: 5/169):

- 1- الشرط الذي لا يقتضيه العقد.
- 2- ولا يلائم مقتضى العقد.
- 3- ولم يرد الشرع بجوازه.
- 4- ولم يجز به العرف.

5- واشتمل على منفعة لأحد العاقدين أو لغيرهما؛ لأنها منفعة لا يقابلها عوض فيؤدي إلى الربا أو شبهته.

ومن أمثله: إذا باع شخص داراً على أن يسكنها شهراً، أو أرضاً على أن يزرعها سنة، أو ثوباً على أن يلبسه أسبوعاً، أو على أن يقرضه المشتري قرضاً ونحو ذلك، ومما استدلووا به على فساد هذا النوع من الشروط:

- حديث (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعٍ وشرطٍ) (ابن حجر العسقلاني، د.ت: 315/5) فهو عام يشمل كل بيع وشرط، إلا أنه يُخصّص عندهم كما سبق بما جرى به العرف.
- حديث (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعٍ وسلفٍ) (مالك بن أنس، د.ت: 657/2، البيهقي 1414هـ: 343/5).
- حديث (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة) (أحمد بن حنبل، د.ت: 398/1، الهيثمي، 4: 84/1407).
- كما قرّر الحنفية أن هذا النوع من الشروط الفاسدة يفسد بها العقد، فلا تترتب عليه آثاره؛ لأن فيه زيادة منفعة مشروطة فتكون ربا، لأنها زيادة لا يقابلها عوض في عقد البيع، بيد أن هذا الحكم في المذهب ليس عاماً في العقود كلها بل ينحصر في العقود المالية المحضة، كالبيع والإجارة والسلم والصرف والمساقاة والمزارعة ونحوها (الزيلعي، 1313هـ: 131/4، الكاساني، 1982: 169/5 ابن عابدين، 2000: 88/5).

إذن فسبب التفرقة بين العقود المالية المحضة وغيرها في الحكم هو الوقوع في الربا المفسد للعقد.

للقسم الثالث: الشرط الباطل: وهو ما لا يقتضيه العقد، ولا يلائمه، ولم يرد به نص، ولم يجر به العرف، وليس فيه منفعة مقصودة لأحد، كما لو اشترط البائع على المشتري ألا ينتفع بالعين المباعة، أو اشترط عليه ألا يبيعها ونحو ذلك، فحكم هذا

الشرط أنه يبطل ويصح العقد فلا يترتب عليه أي أثر في العقود عامة؛ لانتفاء علة الفساد وهي الربا (السرخسي، د.ت: 15/13، الكاساني، 1982: 170/5).

فعلة التفريق بين الشرط الفاسد والشرط الباطل عند السادة الحنفية إذن هي الوقوع في الربا بالنسبة للشرط الفاسد؛ كونه يشتمل على منفعة لأحد العاقدين لا يقابلها عوض، فيبطل الشرط ويفسد العقد، أما بالنسبة للشرط الباطل فلا منفعة فيه لأحد، فينتفي الربا ويُحكم بناء على ذلك ببطلان الشرط وصحة العقد.

المطلب الثاني: رأي المالكية في ضوابط الشروط المقترنة بالعقد:

لقد قسّم المالكية الشروط المقترنة بالعقد إلى قسمين رئيسيين: هما الشروط الصحيحة، والشروط الباطلة، وتشمل الشروط الباطلة نوعين: هما شروط باطلة مبطلّة للعقد، وشروط باطلة غير مبطلّة للعقد، ويستند هذا التقسيم - أي الصحة والبطلان - عندهم إلى النظر في حالات الفساد في الشرط من ربا أو جهالة أو غرر أو نحو ذلك من أشكال الضرر، ومدى اشتغال العقد على شيء من ذلك (ابن رشد، د.ت: 120/2).

❖ وفيما يلي أتناول هذين القسمين الرئيسيين بشيء من التفصيل:

🔸 القسم الأول: الشروط الصحيحة: حيث وضع لها المالكية ضابطين هما:

🔸 الضابط الأول: الشرط الذي يقتضيه العقد:

وهذا الشرط محل اتفاق بين الفقهاء على صحته ولزومه سواء تمّ اشتراطه أو لا كما تقدّم بيانه في ضوابط الشرط الصحيح عند السادة الحنفية، ومن أمثله: شرط تسليم المبيع للمشتري، وتسليم الثمن للبائع، وكاشتراط المرتهن أن يكون له الحق في بيع الرهن إذا عجز الراهن عن الوفاء بدينه (الدسوقي، د.ت: 65/3، الخرشي، د.ت: 80/5).

🔸 الضابط الثاني: الشرط الذي لا يقتضيه العقد ولكنه لا ينافيه:

فهذا الشرط ملائم للعقد وفيه مصلحة للعقد، كشرط تأجيل الثمن، واشتراط الرهن والكفيل، واشتراط أن لا يتصرف في المبيع ببيع أو هبة أو نحو ذلك حتى يعطي الثمن، ومما استدلووا به على هذا الضابط:

- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾
سورة البقرة: 282، وقول الله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (سورة البقرة: 283).

ويدخل ضمن هذا الضابط كذلك استثناء منفعة العقود عليه مدة يسيرة يُتسامح فيها عادة، كاستثناء سكنى الدار المبيعة أشهراً معلومة، واستثناء ركوب الدابة المبيعة أياماً معدودة، فهذا النوع من الشروط صحيح يلزم الوفاء به إن تمّ اشتراطه في العقد وإلا فلا، ومما استدلووا به على هذا الاستثناء:

- حديث جابر رضي الله عنه: أنه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملاً واستثنى حملانه إلى أهله (البخاري، 2: 968/1987، مسلم، د.ت: 1221/3)، وحديث: (أنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثنّيا إلّا أن تُعلم) (مسلم، د.ت: 1175/3).

فهذا النوع من الشروط إذن لا فساد فيه ولا كراهية عند المالكية وإن كان لا يقتضيه العقد؛ لأنه مما يعود على العقد بمصلحة ولا معارض له من جهة الشرع (الدسوقي، د.ت: 65/3، الخرشي، د.ت: 82/5).

❖ القسم الثاني: الشروط الباطلة:

الشروط الباطلة عند المالكية تشمل نوعين:

- النوع الأول: شروط باطلة مبطلّة للعقد: ويندرج ضمن هذا النوع كل شرط ينافي مقتضى العقد أو يخلّ بشرط من الشروط المعتبرة في صحته شرعاً، ومن أمثلته في عقد البيع: شرط ما يؤدي إلى جهل أو غرر في العقد أو في الثمن أو في المثمن، أو إلى ربا فضل أو نساء كشرط مشاوررة شخص بعيد، أو الخيار إلى مدة مجهولة، أو تأجيل الثمن إلى أجل مجهول، فهذا يوجب فسخ عقد البيع.

ومما استدلووا به على بطلان هذا النوع من الشروط:

❖ حديث: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط) فحملوه على الشرط

المناقض لمقتضى العقد، والشرط الذي يخلّ بالثمن بأن يورث جهالة مثلاً.

إذن فصفا البطلان في الشروط المقترنة بالعقد عند السادة المالكية غالباً ما ترتبط بمدى اشتغال العقد على الربا أو الجهالة المفضية إلى النزاع أو الغرر الكثير أو نحو

ذلك من أشكال الضرر الفاحش (الخرشي، د.ت: 81/5 - 82 ، بن عليش، 1409: 58/5).

النوع الثاني: شروط باطلة غير مبطلّة للعقد:

هذا النوع أخفّ ضرراً وأقلّ تأثيراً في العقد من سابقه لذا فإنه يلغو ويصح العقد ، فهو يشتمل على ما يناقض مقتضى العقد ولكن بشكل أقلّ ضرراً وتأثيراً ، كما لو اشترط البائع أن لا حق للمشتري في حطّ جزء من الثمن إذا أصابت الثمار آفة ، أو اشترط ربّ الوديعة على حافظها أن يضمن هلاكها (بن عليش، 1409: 59/5 ، عبدالرزاق السنهوري، 1998: 158/3).

وبعد هذا العرض الموجز لأقسام الشروط المقترنة بالعقد عند المالكية ، اتّضح أنهم قد وسّعوا من دائرة الشروط الصحيحة بحيث تشمل طائفة كبيرة من الشروط المعروفة من قبل أو ما استجدّ منها عبر الزمان ، على نحو ما سيرد قريباً بإذن الله تعالى.

المطلب الثالث: رأي الشافعية في ضوابط الشروط المقترنة بالعقد:

لقد تكلم فقهاء الشافعية في الشروط المقترنة بالعقد وذكروا لها أمثلة كثيرة وخاصة في عقد البيع ، وانطلقوا لدى حديثهم عن الشروط المقترنة بعقد البيع من مبدأ «الأصل في الشروط هو الحظر» إلا في حالات مستثناة ضمن ضوابط معينة.

❖ ولقد قسموا الشروط المقترنة بالعقد إلى قسمين: هما الشروط الصحيحة ، والشروط الباطلة ، ووضعوا لكل قسم ضوابط تقيده وبيان ذلك كالآتي:

❧ القسم الأول: الشروط الصحيحة: من خلال النظر في نصوص فقهاء المذهب يُستنتج أنهم وضعوا ضابطين أساسيين للشروط الصحيحة هما:

❧ الضابط الأول: الشرط الذي يقتضيه العقد:

وهو ما يكون الملتزم به حكماً من أحكام العقد وأثراً من آثاره ، وهذا الضابط كما تقدّم في المذهبين الحنفي والمالكي هو محل اتفاق بين الفقهاء على صحته ولزومه سواء تمّ اشتراطه أو لا ، وذلك كاشتراط المشتري في عقد البيع أن ينتفع بالعين المشتراة كيف شاء ، وأن يتصرف فيها بجميع ما يملكه من التصرفات من بيع وإجارة وهبة

ورهن ووقف وغير ذلك، فإن هذه الأمور تثبت للمشتري بمقتضى البيع شُرطت فيه أم لا (الشيرازي، د.ت: 268/1، الماوردي، 1999: 312/5).

✻ الضابط الثاني: الشرط الذي لا يقتضيه العقد ولكنه من مصلحة العقد ومباحاته:

كاشتراط الإشهاد على البيع أو الإعارة أو الرهن ونحوها، أو اشتراط كتابتها في صك، ومن هذا النوع أيضاً اشتراط الرهن أو الكفيل بالثمن أو المبيع الذي قد أُجِّل تسليمه، فإن ذلك شرط مؤكِّد لما يجب بالعقد، وهو تسليم المبيع والثمن، ومما استدلوا به على هذا الضابط:

- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (سورة البقرة: 282) على شرط الكتابة.

- قول الله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (سورة البقرة: 283) على شرط الرهن.

- قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (سورة البقرة: 282) على شرط الإشهاد.

فهذا النوع من الشروط إضافة إلى أنه من مصلحة العقد فهو يلائم العقد ولا ينافيه، لذلك صحَّحه الشافعية وإن كان العقد لا يقتضيه (النووي، 1997: 9/، 346، الماوردي، 1999: 312/5، زكي الدين شعبان، 1986: ص118).

للقسم الثاني: الشروط الباطلة: تشمل الشروط الباطلة عند الشافعية نوعين:

- النوع الأول: شروط باطلة غير مبطللة للعقد:

بمعنى أنها إن وُجدت في العقد فإنها تُلغى ويصح العقد، جاء في «المجموع»: (الضرب الثالث: أن يشترط ما لا يتعلق به غرض يورث تنازعاً، كشرط ألا يأكل إلا الهريسة، أو لا يلبس إلا الخرز أو الكتان، قال إمام الحرمين: وكذا لو شرط الإشهاد بالثمن وعين شهوداً وقتلنا لا يتعيّنون فهذا الشرط لا يفسد العقد بل يلغو ويصح البيع، هذا هو المذهب) (النووي، 1997: 9/346).

- النوع الثاني: شروط باطلة مبطللة للعقد (الشيرازي، د.ت: 286/1،

الماوردي، 5: 312/1999، النووي، 1997: 9/346):.

بمعنى أنها إن وُجدت في العقد فإنها تبطل ويبطل معها العقد؛ لأنها ليست من مقتضى العقد ولا من مصلحته ولم يرد الشرع بجوازها، وهي - في عقد البيع على سبيل المثال - كل شرط منع المشتري من واجب أو ألزم البائع ما ليس بواجب، فمن أمثلة ما منع المشتري من واجب: كأن يشترط عليه بائع دار أن لا يبيعها ولا يؤجرها، ومن أمثلة ما ألزم البائع ما ليس بواجب: كأن يقول البائع للمشتري: بعك هذا النخل على أنني كفيل بمائة وسق من ثمرها، ومما استدلوا به على بطلان هذا النوع من الشروط:

- حديث: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعٍ وشرطٍ).
 - حديث: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعٍ وسلَفٍ).
 - بما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (أنه اشترى جارية من امرأته زينب الثقفية وشرطت عليه أنك إن بعته فهي لي بالثمن، فاستفتى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال: لا تقربها وفيها شرط لأحد) (مالك بن أنس، دت: 616/2).
- تلك هي بإيجاز أقسام الشروط المقترنة بالعقد عند الشافعية، ولقد توسع فقهاء المذهب في ذكر آحاد الصور والأمثلة في هذا الجانب، كما توسعوا في عرض الخلاف الذي دار بين الفقهاء حول تلك الأمثلة سواء بين فقهاء المذهب أنفسهم، أو بينهم وبين فقهاء باقي المذاهب، وغير ذلك من التفصيلات الخارجة عن إطار هذا البحث. ويكتفى بما تقدم عرضه في سبيل التوصل إلى التخريج الملائم للشروط المستجدة للعقود، وذلك في المبحث الثالث بإذن الله تعالى.

المطلب الرابع: رأي الحنابلة في ضوابط الشروط المقترنة بالعقد:

يُعرف المذهب الحنبلي بأنه أكثر المذاهب الفقهية المعتمدة توسعاً في تصحيح الشروط المقترنة بالعقد، وذلك من خلال وضع ضوابط واسعة مرنة تشمل كثيراً من الشروط التي لم يرد في الشرع نهياً بخصوصها، ولدى الخوض في رأي الحنابلة في الشروط المقترنة بالعقد والرغبة في الخروج منه بتصوير دقيق ووافٍ، يتعين الحديث عن حقيقتين زمنييتين اشتهر بهما المذهب، وهما حقبة متقدمي المذهب أو ما قبل الشيخين

ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى، وحقبة ما بعد الشيخين بدءاً من عصر الشيخ ابن تيمية ممن رجّح اختياراته من فقهاء المذهب في تلك الحقبة إلى يومنا هذا. ولقد عُرِفَت كلتا الحقبين بالتوسع في تصحيح الشروط المقترنة بالعقد، حيث وضع متقدمو المذهب ضوابط مرنة واسعة للشرط الصحيح، وعزّز أصحاب الحقبة الثانية هذا الرأي بالنص صراحة على أن الأصل في الشروط الجواز والصحة إلا ما دلّ الدليل الشرعي على تحريمه، وفيما يلي أعرض لهذين الرأيين بشيء من التفصيل:

أولاً: رأي متقدّم الحنابلة في الشروط المقترنة بالعقد:

لقد قسّم فقهاء المذهب الشروط المقترنة بالعقد إلى قسمين هما: الشروط الصحيحة، والشروط الباطلة، ووضعوا لكل قسم ضوابط يتميز بها وبيان ذلك كالآتي:

❖ **القسم الأول: الشروط الصحيحة:** فقد وضع فقهاء الحنابلة المتقدمون ثلاث ضوابط أساسية للشرط الصحيح وهي (ابن قدامة، 1405: 156/4، البهوتي، 1402: 189/3 - 191):

❖ **الضابط الأول: الشرط الذي يقتضيه العقد:**

وهو محل اتفاق بين المذاهب الفقهية المتعبرة كلها كما تقدّم، وهو لازم بمجرد إبرام العقد حتى لو لم يُنصّ عليه فيه فوجوده كعدمه؛ لأنه بيان وتأكيد لمقتضى العقد، كالتقابض، وخيار المجلس، وحلول الثمن، وتصرف كلا المتبايعين فيما يصير إليه من ثمن ومثمن، والردّ بعيب قديم ونحو ذلك.

❖ **الضابط الثاني: ما يلائم العقد وإن كان لا يقتضيه لما فيه من مصلحة للعقد أو العاقد:**

كاشتراط رهن أو كفيل معين بالثمن أو ببعضه، أو اشتراط صفة في الثمن كتأجيله أو تأجيل بعضه إلى وقت معلوم، أو اشتراط صفة مقصودة في المبيع ككون الدابة حلوباً ونحو ذلك، وحكم هذا النوع من الشروط الصحة ولزوم الوفاء به، وإلا فللشارط فسخ العقد عند عدم الوفاء به.

❁ الضابط الثالث: ما ليس من مقتضى العقد ولا من مصلحته ولكنه لا ينافي

مقتضاه:

كاشتراط الانتفاع بالمبيع مدة معلومة، كسكنى الدار وركوب الدابة مدة معينة، وكذلك لو شرط المشتري على البائع عملاً معيناً في المبيع كأن يحصد له الزرع أو يخيظ له الثوب أو نحو ذلك، وحكم هذا النوع من الشروط كحكم سابقه من لزوم الوفاء به وفسخ العقد عند فواته.

ومما استدلووا به على الشروط الصحيحة:

- قوله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون على شروطهم) (أبو داود، د.ت: 304/3، والترمذي، د.ت: 634/3، ابن حجر العسقلاني، 1964: 23/3).

- حديث جابر رضي الله عنه: أنه باع النبي صلى الله عليه وسلم جمللاً واستثنى جملانه إلى أهله.

- حديث: (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثنيا إلا أن تُعلم).

❁ القسم الثاني: الشروط الباطلة:

صنّف فقهاء المذهب المتقدمون الشروط الباطلة إلى صنفين هما: شروط باطلة تبطل العقد، وشروط باطلة لا تبطل العقد، وبيان ذلك كالآتي:

- الصنف الأول: شروط باطلة تبطل العقد: فقد ذكروا تحت هذا الصنف أنواعاً من الشروط أبرزها (ابن قدامة، 1405: 157/4، البهوتي، 1402: 191/3):

1. الشرط المنافي لمقتضى العقد ويلغي المقصود منه، كما لو شرط البائع على المشتري أن لا يملك العين المبيعة، أو شرط المؤجر على المستأجر أن لا ينتفع بالعين المؤجرة ونحو ذلك؛ لما فيه من إلغاء المقصود بالبيع ونفي موجهه الأصلي وهو الملك.

2. الشرط الذي ورد النهي عنه كاشتراط شرطين ليسا من مصلحة العقد ولا من مقتضاه، كحمل حطب وتكسيره، أو خياطة ثوب وتفصيله، أما إن كان

الشرطان من مقتضى البيع مثلاً كاشتراط حلول الثمن مع تصرف كل منهما فيما يصير إليه فإنه يصح، أو كانا من مصلحة العقد كاشتراط رهن وضمين معينين بالثمن فيصح ذلك.

3. أن يشترط البائع شرطاً يُعلّق البيع عليه، كقوله بعتك إن جئتني بكذا، أو بعتك إن رضي فلان؛ لأن مقتضى البيع نقل الملك حال التباعد والشرط هنا يمنعه.

- **الصف الثاني:** شروط باطلة لا تبطل العقد (البهوتي 1402: 192/3 - 193): وهي الشروط التي تنافي مقتضى العقد ولكنها لا تلغي المقصود منه، ولهذا الصنف أمثلة عديدة ذكرها فقهاء المذهب منها: لو شرط البائع على المشتري أن لا يبيع المبيع ولا يهبه، أو شرط رهناً فاسداً كخمر وخنزير، ونحو ذلك من الأمثلة، فيلغو الشرط فيما تقدّم ويصح العقد، ولقد استدلوا لهذا النوع من الشروط: (بقصة بريرة المشهورة في السنة النبوية، حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم أبطل الشرط ولم يبطل العقد) وقد جاء فيها عن عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتِكَ وَيَكُونَ وَلِأَوْلَاكَ لِي فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا وَقَالُوا إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ لَنَا وَلِأَوْلَاكَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ابْتَاعِي فَأَعْتَقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ) (البخاري، 2: 968/1987، مسلم، د.ت. 1141/2)

هذا موجز ما ورد عن متقدمي المذهب في ضوابط الشروط الصحيحة والباطلة. **ثانياً: رأي الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومن نهج نهجها في الشروط المقترنة بالعقد:** تقدّم قبل قليل أن هؤلاء الفقهاء عزّزوا رأي المتقدمين من فقهاء المذهب في التوسع في تصحيح الشروط المقترنة بالعقد، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال النص صراحة

على أن الأصل في الشروط الصحة، ولا يُحكم بتحريم شرط أو إبطاله إلا ما دلت مصادر الشرع على تحريمه.

قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى: (إن الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة ولا يحرم ويبطل منها إلا ما دلّ على تحريمه وإبطاله نص أو قياس عند من يقول به، وأصول أحمد رضي الله عنه المنصوصة عنه أكثرها يجري على هذا القول، ومالك قريب منه، لكن أحمد أكثر تصحيحاً للشروط فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحاً للشروط منه) (ابن تيمية، د.ت: 474/3)، وكذلك نص تلميذه الشيخ ابن القيم رحمه الله تعالى بكلام قريب مما تقدم على أن الأصل في الشروط هو الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نهى عنه، ومن عباراته المشهورة في ذلك: (... فالأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر، والأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم) (ابن القيم، 1973: 344/1).

إذن فقد شهدت نظرية الشروط المقترنة بالعقد توسعاً في الجانب الصحيح منها لدى الطبقة المتوسطة ومتأخري الحنابلة بما يشمل كثيراً من الشروط، ومما يؤكد هذا التوسع أنهم لم يضعوا ضوابط معينة للشروط الصحيحة وإنما جعلوا الباب مفتوحاً أمام كل ما يرتضيه المتعاقدان من شروط لدى إبرام العقد، إلا ما ثبت منافاته لمقصود العقد أو مخالفته لأدلة الشرع، فالشرط الصحيح عندهم يمكن معرفته والتثبت من صحته من خلال مراعاة ضابطي الشرط الباطل بالتحرز منهما، وهما:

1- ما فيه منافاة لمقصود العقد. 2- ما يخالف أدلة الشرع.

فإذا خلا الشرط من هذين الوصفين فالأصل فيه الجواز والصحة، ومن الأدلة التي استدلو بها على رأيهم (ابن تيمية، د.ت: 485/3 - 486): أن الشارع الحكيم جعل الرضا مناطاً للحلّ والمشروعية، وذلك في عدد من النصوص منها:

- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: 29].

- وقول الله تعالى: (فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا) سورة النساء: 4].

وهكذا اتضحت صورة الشروط المقتترنة بالعقد في المذهب الحنبلي بحقبتيه الزميتين، وبدا جلياً التوسع في القسم الصحيح من هذه الشروط بما لم تعهده المذاهب الفقهية الأخرى كما تقدم.

المبحث الثالث: تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على آراء الفقهاء في ضوابط الشروط المقتترنة بالعقد. وفيه أربعة مطالب:

■ **المطلب الأول:** تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على رأي الحنفية:

بعد العرض الموجز لأبرز ضوابط الشروط المقتترنة بالعقد بأنواعها المختلفة من صحيحة وفاسدة وباطلة في مذهب الحنفية، تأتي الخطوة الجوهرية في هذا المقام وهي تخريج حكم الشروط المستجدة على أصول المذهب الحنفي وقواعده في تقرير أحكام الشروط المقتترنة بالعقد، ولدى النظر في الضوابط السابقة التي وضعها الحنفية لكل قسم من أقسام الشروط المقتترنة بالعقد، يرى الباحث الحكم بصحة الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على ضابطين من ضوابط الشرط الصحيح عند الحنفية على النحو الآتي:

أ. صحة تخريج الشروط المستجدة على ضابط العرف، أي أن يكون الشرط قد جرى به عرف التعامل بين الناس، بمعنى أنه بات معروفاً فيما بينهم، فعلى سبيل المثال نجد أن الشرط الجزائي - بوصفه أحد الشروط المستجدة مؤخراً - أصبح أحد المقررات الأساسية في العقود في عرف المعاملات التجارية المالية في الوقت الراهن، فلا يكاد يخلو من النص عليه عقد من العقود، فيُحكم بصحته في صورته الخالية عن شبهة الربا، وكذلك صحة كل شرطٍ مستجدٍ خالٍ عن محظورات الشرع، وذلك استناداً إلى ما أجازته الرأي المفتى به

في المذهب الحنفي للإمام وصاحبيه استحساناً بالنسبة لكل شرط للناس فيه تعامل(الكاساني، 1982: 171/5).

ب. ويرى الباحث كذلك صحة تخريج الشروط المستجدة للعقود على الضابط الثاني من ضوابط الشرط الصحيح التي سبق عرضها عند الحنفية، وهو الشرط الذي يلائم مقتضى العقد، فقد نصّ الحنفية على أن الشرط الذي يلائم مقتضى العقد وإن كان لا يقتضيه العقد إلا أنه مؤكّد لحكم العقد من حيث المعنى، فكان ملائماً له من هذا الاعتبار استحساناً، فصحّ هذا الشرط لما فيه من التوثيق والتقرير لمقتضى العقد، وذلك كما لو باع على أن يعطيه المشتري بالثمن رهناً أو كفيلاً والرهن معلوم والكفيل حاضر فقيل: لأن الرهن بالثمن وكذلك الكفالة شرعاً توثيقاً للثمن(الكاساني، 1982: 171/5)، فيمكن إسقاط هذا الكلام على كل شرطٍ مستجدٍ يحمل معنى التوثيق والتقرير لمقتضى العقد.

فخلاصة القول في هذا المطلب أن الشروط المستجدة للعقود المالية - بناء على أصول الحنفية - صحيحةٌ بالجملة، ومعتبرةٌ شرعاً بشكل عام، وتصبح بنداً من بنود العقد ومقتضياته التي يجب الوفاء بها، ما لم تتضمن هذه الشروط محظوراً شرعياً مما نصّوا عليه في ضوابط الشروط الفاسدة والباطلة، وذلك تخريجاً على ضابطين من ضوابط الشرط الصحيح عندهم، هما الشرط الذي يلائم مقتضى العقد، والشرط الذي يجري به عرف التعامل بين الناس، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على رأي المالكية:

يرى الباحث من خلال ما سبق عرضه من ضوابط الشروط الصحيحة والباطلة في المذهب المالكي الحكم بصحة الشروط المستجدة للعقود المالية بناء على أصول مذهبهم من خلال التفصيل الآتي:

1. لقد رأى المالكية كما تقدّم صحة الشرط الذي يلائم العقد ولا ينافيه وإن كان لا يقتضيه العقد، فبات هذا الضابط بمنزلة إطلاق العنان لتصحيح كثير من الشروط التي لا يقتضيها العقد، ومن بينها طائفة من الشروط المستجدة التي لم تكن معروفة من قبل، إذا روعيت الضوابط الأخرى الآتية.

2. ولقد ضم المالكية إلى الضابط الأساسي السابق - أي ضابط ملاءمة العقد وعدم المنافاة لمقتضاه - قيوداً أخرى مكملة له أبرزها (الخرشي، د.ت: 82/5):
 أ - اشتمال الشرط على ما فيه مصلحة العقد. ب - أن لا يكون له معارض من جهة الشرع.

فلدى ظهور أي شرط مستجد فإنه بالإمكان عرضه على الضوابط السابقة؛ للنظر في تصحيحه تخريجاً على ضوابط الشروط المقترنة للعقد عند المالكية، فإذا كان الشرط المستجد ملائماً للعقد وغير منافٍ لمقتضاه، وفيه مصلحة جليّة للعقد، وليس له معارض من جهة الشرع بأن لا يشتمل على أي شكل من أشكال الضرر الفاحش التي نص عليها السادة المالكية في جانب الشروط الباطلة، كالغرر، والجهالة المفضية إلى النزاع، والربا، فإنه يُحكم بصحته. وأضرب هنا مثلاً للشرط الجزائي بوصفه أحد الشروط المستجدة للعقد، بغرض توضيح الصورة بشكل أكبر: فلدى إسقاط القيود السابقة على الشرط الجزائي يتّضح أنها تنطبق عليه؛ إذ لا يخفى وجه المصلحة المتوخّاة في الشرط الجزائي والمتمثلة في توثيق العقد وضمن الوفاء بالتزاماته، وتُشابه حالة التوثيق والضمن في الشرط الجزائي بعض الحالات التي قرّرها المالكية، كحالة البيع بشرط وجود رهن أو كفيل توثيقاً للعقد، وحالة البيع بثمن إلى أجل على أن لا يتصرف ببيع ولا هبة حتى يعطي الثمن (الخرشي، د.ت: 82/5)، فالغاية التي من أجلها أقرّ السادة المالكية بصحة هاتين الحالتين متوافرة في الشرط الجزائي أيضاً، وهي توثيق العقد وضمن الوفاء بالتزاماته، وهو ما يبرّر الحكم بصحة الشرط الجزائي تخريجاً على هذا الضابط من ضوابط الشروط الصحيحة عند المالكية.

كما أن الشرط الجزائي - إضافة إلى ما مضى - لا يشتمل على أي شكل من أشكال الضرر الفاحش التي نصّ عليها السادة المالكية في جانب الشروط الباطلة، فليس فيه غرر ولا جهالة مفضية إلى النزاع، كما لم يرد عن الشرع ما يستلزم حظره إلا في بعض الحالات المشتملة على شبهة الربا، كما لو كان محل

الشرط الجزائي مبلغاً من النقود مع كون محل الالتزام الأصلي أيضاً مبلغاً من النقود فهذا من ربا النسيئة.

إذن فالشرط الجزائي ونحوه من الشروط المستجدة للعقود يمكن تخريجها والحكم بصحتها في المذهب المالكي تأسيساً على ضابط الملاءمة للعقد وعدم المنافاة لمقتضاه، والذي يشمل كل شرط فيه مصلحة للعقد بما لا معارض له من جهة الشرع، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على رأي الشافعية:

يلاحظ مما تقدم أن المذهب الشافعي أقل توسعاً من المذهبين الحنفي والمالكي في وضع ضوابط الشروط الصحيحة المقترنة بالعقد، فالعرف الذي اعتمده الحنفية كأحد ضوابط الشروط الصحيحة استحساناً لا اعتبار له في المذهب الشافعي، وكذلك شرط استثناء منفعة المعقود عليه مدة يسيرة من الزمن والذي رأى المالكية صحته وملاءمته للعقد لم يبجحه الشافعية، ونحو ذلك من الأمثلة، مع أن الشافعية متفقون مع الحنفية والمالكية في أحد أهم ضوابط الشرط الصحيح: وهو أن يكون ملائماً للعقد وغير منافي لمقتضاه وفيه مصلحة تعود على العقد، فهذا قيد واسع في المذهبين الحنفي والمالكي كما تقدم، بيد أنه أقل سعة بالنسبة لأحد الصور والأمثلة التي تنضوي تحته في المذهب الشافعي.

وتأسيساً على ذلك يرى الباحث أن الشروط المستجدة للعقود المالية إذا لم يكن لها معارض من جهة الشرع، فإنه يشملها أحد ضوابط الشرط الصحيح في المذهب الشافعي، وهو الشرط الذي يلائم العقد، أي ما كان من مصلحة العقد ومباحاته، ولا يشتمل على ما فيه منافاته، فيمكن تصحيحها تخريجاً على هذا الضابط.

فعلى سبيل المثال لدى النظر إلى الشرط الجزائي بمفهومه الحديث والغاية من اشتراطه وهي توثيق العقد وضمان الوفاء بالتزاماته، وخاصة في العقود التي يتضرر فيها أحد العاقدين من عدم تنفيذ العاقد الآخر لالتزاماته أو التأخر في تنفيذها، كعقود المقاولات والتوريد ونحوها، يرى الباحث أن هذه الغاية تدرج ضمن ما أطلق عليه فقهاء الشافعية: الشرط الذي فيه مصلحة العقد وتدعو الحاجة إليه (الشيرازي، د.ت: 268/1)؛

إذ يُعدّ توثيق العقد وضمّان الوفاء بالتزاماته من الأمور التي فيها مصلحة العقد والحاجة ماسة إليها مثلها مثل اشتراط الرهن والكفيل ونحو ذلك مما قرّره فقهاء المذهب، كما أنه لم يرد من الشرع ما يدل على تحريمه بخصوصه من حيث الجملة، إلّا ما كان فيه شبهة الربا كما تقدّم في رأي المالكية، فيحرم في ذلك الموضوع دون سائر العقود والمعاملات، وما قيل في الشرط الجزائي يسري على كل شرطٍ مستجدٍّ سواء تخريجاً على ضوابط الشروط المقترنة بالعقد في مذهب الشافعية، واللّه تعالى أعلم.

المطلب الرابع: تصحيح الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على رأي الحنابلة:

لقد اتّضح مما سبق أن مذهب الحنابلة هو أكثر المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة مرونةً وسعةً في جانب تصحيح الشروط المقترنة بالعقد، ما يعني سهولة تخريج حكم الشروط المستجدة للعقود المالية على أصول المذهب وقواعده، فإذا كان المقرر في أصول المذاهب الثلاثة الألفية الذكر وقواعدها في الشروط المقترنة بالعقد، الحكم بصحة كلّ شرطٍ مستجدٍّ لا يصادم نصوص الشرع وقواعده في المحاذير والمحظورات من ربا ونحوه، فلا ريب أن الحكم بصحته تخريجاً على أصول المذهب الحنبلي وقواعده في الشروط المقترنة بالعقد أحق وأولى، سواء لدى متقدمي المذهب أو من أتى من بعدهم، وذلك وفق التفصيل الآتي:

أ. الحكم بصحة الشروط المستجدة تخريجاً على رأي متقدمي المذهب:

يمكن أن تُجرى على الشروط المستجدة أحكام الضابط الثاني من ضوابط الشرط الصحيح لدى متقدمي المذهب، وهو (ما كان ملائماً للعقد وإن كان لا يقتضيه لما فيه من مصلحة للعقد أو العاقد كاشتراط الرهن والكفيل ونحو ذلك) (ابن قدامة، 1405: 56/4، البهوتي، 1402: 188/3).

فإذا اشتمل الشرط المستجدّ على ما فيه مصلحة العقد أو العاقد، وخلا من أوصاف الشرط الباطل لدى متقدمي المذهب بأن لم يُلغِ المقصود من العقد، ولم يرد في الشرع نهي بخصوصه، فإنه يُحكم بصحته تخريجاً على الضابط الثاني من ضوابط الشرط الصحيح.

ب- الحكم بصحة الشروط المستجدة تخريجاً على رأي الطبقة الوسطى ومتأخري المذهب كالشيخين ابن تيمية وابن القيم ومن نهج نهجهم:

إن الحكم بصحة الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على ما أدلى به الشيخان في الشروط المقترنة بالعقد لا غضاضة فيه؛ حيث نصاً صراحة كما تقدم على قاعدة أساسية في الشروط المقترنة بالعقد وهي (إن الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة إلا ما أبطله الشرع أو نهى عنه) (ابن تيمية، د.ت: 474/3، ابن القيم، 1973: 344/1).

فالأصل إذن صحة الشروط المستجدة تخريجاً على هذه القاعدة، إذا لم يرد في الشرع نهي بخصوصها، فإذا ورد نهي بخصوص شرطٍ ما، حُكم بحرمة ويبقى ما سواه على أصل الصحة.

كما أن هؤلاء الفقهاء بنوا رأيهم في الشروط المقترنة بالعقد - إضافة إلى ما سبق - على أصل آخر مفاده توافق المتعاقدين ورضاهما عما ورد في العقد، فإذا تحقق الرضا بشروط العقد وبنوده التي لم يرد عن الشرع تحريمها لزم الوفاء بها، وفي بيان هذا الأصل قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى: (... فإن الأصل في العقود رضا المتعاقدين، ونتيجتها ما أوجباه على أنفسهما بالتعاقد لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [سورة النساء: 29]، وقال: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [سورة النساء: 4]، فعلق جواز الأكل بطيب النفس تعليق الجزاء بشرطه فدلّ على أنه سبب له، وهو حكم معلق على وصف مشتق مناسب فدلّ على أن ذلك الوصف سبب لذلك الحكم، وإذا بان أن طيب النفس هو المبيح للصدّاق فكذلك سائر البياعات قياساً بالعلة المنصوصة التي دلّ عليها القرآن، وكذلك قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ لم يشترط في التجارة إلا التراضي وذلك يقتضي أن التراضي هو المبيح للتجارة، وإذا كان كذلك فإذا تراضا المتعاقدان أو طابت نفس المتبرع بتبرع، ثبت حله بدلالة القرآن إلا أن يتضمن ما حرمه الله ورسوله كالتجارة في الخمر ونحو ذلك) (ابن تيمية، د.ت: 485/3 - 486).

فإذا رضي المتعاقدان بأي شرطٍ بمنأى عن صور الربا المحرم حُكم بصحته ولزم الوفاء به تخريجاً على هذا الأصل أيضاً.

وبذلك يتضح وجه الصحة في الشروط المستجدة للعقود المالية تخريجاً على أصول المذهب الحنبلي وقواعده في الشروط المقترنة بالعقد لدى متقدمي المذهب ومن أتى بعدهم على حد سواء، والله تعالى أعلم.

وبختم هذا المطلب تمّ الحديث في هذا البحث بفضل الله تعالى وتوفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الخاتمة

❖ تتضمن أبرز النتائج التي ظهرت في هذا البحث أوجزها في النقاط الآتية:

1. لقد أكد هذا البحث على سعة أحكام الفقه الإسلامي، وغنى قواعده العامة ونصوصه الدقيقة بما يواكب المسائل والقضايا المستجدة عبر الزمان، ففي جانب الشروط المقترنة بالعقود المالية، أفرزت طرق التعامل الحديث طائفة من الشروط المستجدة التي لم يعهدها فقهاء المذاهب المتقدمون في أزمنتهم، بيد أنه بالمقابل وضع هؤلاء الفقهاء الأجلاء ضوابط دقيقة للشروط المقترنة بالعقد، فيها من عمق العبارة وسعة الإشارة ما يجعلها نظرية متكاملة يُمكن أن يُخرَجَ عليها أي شرط قد يستجد عبر الزمان بتطوراتهِ المتلاحقة، وما هذا الأمر إلا نقطة في بحر صلاحية أحكام هذا الفقه العظيم للتطبيق في كل زمان ومكان.
2. لقد أظهر هذا البحث توافق المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة على قيدٍ ضروري لتصحيح أي شرطٍ مقترن بالعقد، وهو قيد المصلحة، فكل شرطٍ فيه مصلحة للعقد أو للعاقِد ولا يخالف له من جهة الشرع، يُحكم بصحته إن اتَّجَهِت إرادة طرفي العقد إلى اشتراطه عن تراضٍ منهما، وهذا القيد يصلح أساساً لتصحيح طائفة من الشروط المستجدة للعقود المالية عبر الزمان.

3. ظهر في هذا البحث تفاوت يسير بين المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة في مدى مرونتها إزاء الشروط المقترنة بالعقد، وبدا المذهب الحنبلي أكثرها مرونة في هذا الجانب، وخاصة لدى الطبقة الوسطى في المذهب ومن جاء بعدهم، من خلال النص صراحة على أن الأصل في الشروط الصحة إلا ما أبطله الشرع، وبالتالي إمكانية تصحيح طائفة كبيرة من الشروط المستجدة تخريجاً على الضوابط التي وضعها فقهاء هذا المذهب للشروط المقترنة بالعقد، وما هذا التنوع في الآراء بين المذاهب إلا جانب بسيط من عظيم رحمة الله تعالى وعنايته بهذه الأمة، لتستقيم حياة الناس على خير حال وأحسن مآل، بمنأى عن أي شكل من أشكال التضيق أو التشديد عليهم.

فهرس المصادر المراجع:

- إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د.ط، د.ت.
- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، د.ط، 1973م.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم الحراني الفتاوى الكبرى، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، 1384هـ - 1964م.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.

- ابن عابدين ، محمد أمين عابدين. حاشية ابن عابدين ، دار الفكر ، بيروت ، 1421هـ - 2000م.
- ابن عليش ، محمد بن أحمد. منح الجليل على مختصر خليل ، دار الفكر ، بيروت ، 1409هـ.
- ابن فارس ، أحمد بن زكريا ، مقاييس اللغة ، دار الجيل ، بيروت ، ط2 ، 1420هـ - 1999م.
- ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المقدسي. المغني ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ.
- ابن مازة ، برهان الدين الحنفي. المحيط البرهاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ط ، د.ت.
- ابن منظور ، محمد بن مكرم المصري. لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، د.ت.
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود ، دار الفكر ، بيروت ، د.ط.
- أبو زهرة ، الشيخ محمد. أصول الفقه ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ط ، د.ت.
- أحمد بن حنبل الشيباني ، مسند أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، د.ط ، د.ت.
- أسامة الحموي. الشرط الجزائي في الفقه الإسلامي ، دار الخير ، دمشق ، ط1 ، 1418هـ - 1997م.
- البخاري ، محمد بن إسماعيل الجعفي ، صحيح البخاري ، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ط3 ، 1407هـ - 1987م.
- البهوتي ، منصور بن يونس. كشف القناع عن متن الإقناع ، دار الفكر ، بيروت ، 1402هـ.

- بودالي محمد. مكافحة الشروط التعسفية في العقود ، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2007م.
- البيهقي ، أحمد بن الحسين. سنن البيهقي الكبرى، دار الباز، مكة المكرمة، ط 1414هـ.
- الترمذي ، محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي السلمي. سنن الترمذي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط- د.ت.
- حمدي محمد إسماعيل سلطح. القيود الواردة على مبدأ سلطان الإرادة في العقود المدنية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د.ط، 2006م.
- الخرشبي ، محمد بن عبد الله المالكي. شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- الدسوقي ، محمد بن عرفه ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، د.ط، 1415هـ - 1995م.
- الزحيلي، وهبة. أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986م.
- الزركشي ، بدر الدين محمد بن بهادر. البحر المحيط في أصول الفقه ، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
- زكي الدين شعبان. نظرية الشروط المقترنة بالعقد في الشريعة والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1968م.
- الزيلعي ، عثمان بن علي. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، دار المكتب الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1313هـ.

- السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل. المبسوط، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- الشيرازي ، أبو إسحاق. المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
- الطبراني ، سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط ، دار الحرمين، القاهرة، ط 1415هـ.
- عبد الرزاق السنهوري. مصادر الحق في الفقه الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، د.ط، 1998م.
- الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب . القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- القرطبي ، محمد بن أحمد بن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، دار الفكر، بيروت، د.ط.
- الكاساني ، أبو بكر بن مسعود. بدائع الصنائع ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1982م.
- كمال الدين بن همام السيواسي الحنفي. شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط 2، د.ت.
- مالك بن أنس الأصبحي، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب. الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ - 1999م.
- المرادوي، علي بن سليمان. التحبير شرح التحرير، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1421هـ.

- مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- النووي ، يحيى بن شرف.المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1997م.
- الهيثمي ، علي بن أبي بكر . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، د.ط، 1407هـ.

الفتوى على خلاف ظاهر الرواية عند الحنفية دراسة تطبيقية على كتاب القضاء

الدكتور عبد الإله بن محمد الملا

أستاذ الفقه المشارك بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب

بجامعة الملك فيصل بالأحساء

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع (الفتوى على خلاف ظاهر الرواية دراسة تطبيقية على كتاب القضاء) حيث بينت فيه مصطلح ظاهر الرواية عند علماء الحنفية وكتبه وعلامات الإفتاء وقواعد الترجيح بينها ومراتبها ، وكذا أسباب عدول متأخري الحنفية عن الفتيا بظاهر الرواية، وطبقت ذلك كله على مسائل القضاء عندهم . وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع الإفتاء والحكم بخلاف ظاهر الرواية واطهار مرونة الفقه لحنفي في تعاطيه مع المسائل التي تغير الحكم فيها بتغير الزمان والعرف في تلك المسائل . وقد خلصت الدراسة إلى أن توضيح أسباب الفتيا بخلاف ظاهر الرواية وأنها تعود إلى ستة أسباب ، وإلى وجود مسائل عديدة تطبيقية في الفقه الحنفي في القضاء خالفوا فيها الفتيا بظاهر الرواية وذلك لسبب نصوا عليه في كتبهم .

Abstract:

This research deals with the topic of (the fatwa in contrast to the apparent narration of the novel, an applied study on the book of the judiciary), where the term zahir narration according to the Hanafi scholars and his books, the signs of fatwas and the rules of weighting between them and their ranks, as well as the reasons for the abandonment of the latter's decision from the fatwa apparent in the narration, and applied all this to their judicial issues.

The importance of this study comes from the fact that it sheds light on the subject of fatwas and rulings, contrary to the apparent meaning of the narration, and to show the flexibility of Hanafi jurisprudence in dealing with issues that change the ruling in them with the change of time and custom in those issues.

The study concluded that the explanation of the reasons for the fatwa is different from the apparent meaning of the narration and that it goes back to six reasons, and that there are many practical issues in the Hanafi jurisprudence in the judiciary in which they differed the fatwa from the apparent meaning of the narration, for one of the reasons.

المقدمة:

فإن علم الفقه من أجل العلوم التي يشتغل بها طالب العلم عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين". ولقد بذل فقهاؤنا الأعلام جهوداً مضيئة في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، ومنهم فقهاء الحنفية، الذين أسسوا قواعدهم ومسائلهم في كتبهم المتعلقة بالفقه والفتوى، ومن أهمها كتب ظاهر الرواية والمتون والفتاوى، والتي أورد فيها مؤلفوها مسائل المعتمد في المذهب عند أئمة الحنفية الإمام أبي حنيفة وأبيوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد، أو ما يسمى بمسائل ظاهر الرواية، وجعلوا المعول في الأفتاء عليها، إلا أننا نجد في المقابل أنهم خرجوا في العديد من المسائل عن هذه القاعدة وأفتوا فيها بخلاف ظاهر الرواية، ومنها ما ذكره في ذلك في مسائل مهمة في كتاب القضاء عندهم، من أجل هذا حرصت أن أكتب موضوعاً فقهياً أصولياً تطبيقياً، عنوانه بعنوان (الفتوى على خلاف ظاهر الرواية عند الحنفية، دراسة تطبيقية على كتاب القضاء).

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في تتبع أسباب عدول الحنفية عن الإفتاء والحكم بخلاف ظاهر الرواية في كتب المتأخرين منهم وفتاواهم خاصة، ثم استقراء تلك المسائل في كتاب القضاء عندهم، فلم أجد من تتبع تلك المسائل يبحث مستقل. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة فيما يأتي:

- ما المراد بمصطلح ظاهر الرواية عند الحنفية؟
- ما كتب ظاهر الرواية؟

- ما علامات الإفتاء عند علماء الحنفية المتأخرين ؟
- ما قواعد الترجيح عند اختلاف الأقوال عند الحنفية ؟
- ما أسباب العدول عن الحكم والفتيا بظاهر الرواية إلى غيره ؟
- ما المسائل التي خالف فيها علماء الحنفية المتأخرين الإفتاء بظاهر الرواية في القضاء خاصة ؟ وما أدلتهم في ذلك ؟ وما سبب العدول فيها ؟.

أهمية الدراسة :

تتلخص أهمية دراستنا هذه فيما يأتي :

1. بيان ضوابط عدول الحنفية عن الفتيا بظاهر الرواية .
2. عدم وجود دراسة سابقة في المسائل التي أفتى فيها علماء الحنفية بخلاف ظاهر الرواية في كتاب القضاء .
3. اظهار مرونة الفقه لحنفي في تعاطيه مع المسائل التي تغير الحكم فيها بتغير الزمان والعرف أو بسبب التيسير ورفع الحرج عن الناس والإفتاء فيها بخلاف المنصوص عليه في المذهب .
4. إبراز جهود علماء الحنفية في عدم الجمود في النص ، وذلك من خلال إيجادهم الحلول في المسائل المستجدة ، والتخريج على قواعد أئمتهم المعتمدة في المذهب.

أهداف الدراسة :

يمكن أجمالها فيما يأتي :

1. الجمع بين التأصيل والتطبيق في موضوع الدراسة .
2. استقراء وحصر المسائل التي خالف فيها الحنفية الفتيا بظاهر الرواية في القضاء خاصة .
3. بيان سبب العدول في كل مسألة من المسائل التطبيقية في القضاء .

منهجية البحث : اتبعت في دراستي المنهجين التاليين :

1. المنهج الاستقرائي ، وذلك بتتبع أسباب العدول ، وحصر مسائلها في كتاب القضاء ، واستقراء الأقوال فيها والأدلة .

2. المنهج التحليلي : وذلك من خلال دراسة مسائل القضاء التي خالف فيها الحنفية

الفتيا بظاهر الرواية ، وتحليل أسباب العدول .

أولاً : تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً

الفتوى في اللغة: هو مصدر أفتى، ومادة (ف ت ي) تدور في اللغة حول أصلين ولها مدلولان:

أحدهما: الطراوة والجدة. الآخر: تبين الحكم، أو تبين المهم (ابن فارس:1399هـ، 1 / 835).

والأصل الثاني هو المقصود هنا، فالإفتاء مصدر بمعنى التبيين والإظهار ويقال: أفتاه في الأمر: إذا أبانه له، وأفتى العالم إذا بين الحكم، وأفتى الرجل في مسألته: إذا أجابه عنها، قال تعالى: قال عز وجل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ لسورة النساء:176، والفتيا والفتوى والفتوى: ما أفتى به الفقيه(ابن منظور: دت، 10 / 183، الزبيدي: دت، 1/275، الفيومي:1398هـ، 2/462).

والإفتاء ليس محصوراً في بيان الأحكام الشرعية، وإنما يتعداها إلى الأحكام الكونية، كما قال تعالى: قال عز وجل: ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ أَهْمُ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ﴾ لسورة الصافات:11، وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ حُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ لسورة يوسف:46.

معنى الفتوى اصطلاحاً:

المعنى اللغوي للإفتاء أعم من المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء والأصوليين، حيث جعلوا الإفتاء مقصوراً على بيان نوعين من الأحكام الشرعية العملية، وهي (الأحكام الاعتقادية، والأحكام العملية)(محمد مكرم: 12،) الإفتاء عند الاصوليين).

وقد سوى بعض الأصوليين قديماً وحديثاً بين المفتي والمجتهد، فجعلوهما واحداً(ابن الهمام:1314هـ، 7/256).

بينما نجد البعض الآخر من الأصوليين يمايزون بين اللفظين ومنهم القرافي(ابن فرحون: ،62) الديباج المذهب حيث يقول: " الفتوى إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة "(القرافي:1994، 10 / 121)

وعرفت الموسوعة الفقهية الإفتاء بأنه: " تبين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه " (الموسوعة الفقهية الكويتية (20/32).

وعرفته دائرة الإفتاء الأردنية: " الإخبار عن أحكام الشرع لا على وجه الإلزام " (تقرير عن الإفتاء العام، ص 3).

ويمكن المزج بين التعريفين الأخيرين ليكون تعريفاً مختاراً للإفتاء وهو: الإخبار بحكم شرعي عن دليل لمن سأل عنه من غير إلزام.

ثانياً: تعريف القضاء لغة واصطلاحاً:

القضاء لغة: يأتي بعدة معان منها:

1. الحكم بين الناس، يقال: قضى يقضي قضاءً فهو قاضٍ إذا حكم.
2. الخلق، ومنه قوله تعالى: قال عز وجل: {أب ب} {سورة فصلت:12}، أي: خلقهن.
3. الصنع والعمل، ومنه قوله تعالى: {ؤؤ و و} {سورة طه:72}، أي: فاعمل ما أنت عامل .
4. الأداء والفراغ، ومنه قوله تعالى: {ن ن ن ن} {سورة البقرة:200}، أي: أدبتموها، وفرغتم منها .
5. القتل: ومنه قوله تعالى: {ج ج ج ج} {سورة القصص:15}، أي: قتله(ابن منظور:د.ت، 15 / 176، ابن فارس:1399هـ، 5 / 99، الرازي:د.ت، 1 / 255، الزبيدي:د.ت، 4 / 433، الفيومي:1398هـ، 1 / 254).

القضاء اصطلاحاً:

عرفه فقهاء الحنفية القضاء بأنه: الإلزام وفصل الخصومات وقطع المنازعات(العييني:1411، 9 / 3، ابن نجيم:د.ت، 6 / 277) ، وزاد ابن عابدين: على

وجه خاص، حتى لا يدخل فيه نحو الصلح بين الخصمين(الدردير: 186/4 ، ابن فرحون: 12 / 1).

ثالثاً : المراد بمصطلح ظاهر الرواية عند الحنفية :

ويسمى أيضاً (ظاهر المذهب) وكذا (مسائل الأصول) (الكنوي 1 / 17)، وهي عبارة عن المسائل التي رويت عن أئمة المذهب، وهم (أبو حنيفة النعمان وأبو يوسف ومحمد بن الحسن)، مما ذكره الإمام محمد بن الحسن في كتبه المعروفة بكتب ظاهر الرواية، وقد يلحق بهم زفر بن الهذيل والحسن بن زياد اللؤلؤي ممن أخذ عن الإمام أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية هو الإطلاق الأول. وإنما سميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن الإمام محمد بن الحسن برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما بالتواتر أو الشهرة (ابن عابدين: 1386هـ، 1 / 71، رسم المفتي ص (16) .

رابعاً : تحديد كتب ظاهر الرواية:

اختلف علماء الحنفية المتأخرين في تحديد كتب ظاهر الرواية على أربعة أقوال: القول الأول: أنها ثلاثة، وهي (المبسوط، الزيادات، المحيط)، وهذا القول ذكره اللكنوني في مقدمة شرحه على الهداية، وقد ردّ عليه بأنه غير صحيح (الكنوي 1 / 17) .

القول الثاني: أنها أربعة واختلفوا فيها على قولين:

الأول: هي الجامعيين الكبير والصغير والمبسوط والزيادات، وهو قول بعض الحنفية منهم البابرتي(البابرتي: د.ت، 1 / 139، وقاضي زادة (الشلبي: د.ت، 5 / 20).

الثاني: هي الجامعيين والمبسوط والسير الكبير، وهو قول بعض الحنفية منهم الجرجاني(الجرجاني: د.ت، 146) والتهانوي (التهانوي :كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (2 / 1146)

القول الثالث: أنها خمسة، وهي (الأصل، والجامعان، والزيادات، والسير الكبير)، ولم يعدد السير الصغير منها، لأنه جزء من الأصل، وليس كتاباً مستقلاً . وهو قول بعض الحنفية منهم طاشكبري زادة(مفتاح السعادة ومصباح السيادة في

موضوعات العلوم (2/ 236) ، والتميمي(الطبقات السننية (1 / 34) والحموي(غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر (4/321).

القول الرابع: أنها ستة (الجامعين الكبير والصغير، والسيران الكبير والصغير، والأصل ويقال له المبسوط، والزيادات) .

وهو قول كثير من الحنفية منهم ابن نجيم (ابن نجيم:د.ت، 3 / 60) وابن الحنائي(ابن الحنائي:طبقات الحنفية ص 106) والطحاوي(الطحاوي:د.ت : 15) وابن عابدين(ابن عابدين:1386 (1 / 168) واللكنوي (شرح عقود رسم المفتي (16/1) ، وهو القول المشهور عند عامة المتأخرين، وقد نظمه ابن عابدين في منظومته المشهورة بعقود رسم المفتي بقوله:

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| وكتب ظاهر الرواية أتت | ستاً وبالأصول أيضاً سميت |
| صنّفها محمد الشيباني | حرّر فيها مذهب النعماني |
| الجامع الصغير والكبير | والسير الكبير والصغير |
| كذا الزيادات مع المبسوط | تواترت بالسند المضبوط |

وهو القول الراجح في هذه الأقوال ، وان كتاب السير الصغير هو كتاب مستقلّ ، وهو ما رجحه العديد من علماء الحنفية ، وخصوصاً خاتمة علماء الحنفية العلامة ابن عابدين .

علامات الإفتاء وقواعد الترجيح بينها ومراتبها ، ويشتمل على ثلاثة مطالب : علامات الإفتاء عند الحنفية

لقد اصطلح علماء الحنفية وخصوصاً المتأخرين منهم على علامات للإفتاء والترجيح بين الأقوال، والتي يشار بها إلى الأقوال الراجحة المفتى بها في المذهب. وهذه العلامات هي:

الاحتياط، والأحوط، والشبه، والأصح، والأصلح، والأظهر، والأوجه، والأوفق، والأولى، وبه نأخذ، وبه أخذ علماءنا، وبه جرى العرف، وبه يعتمد، والصحيح، وعليه الإعتماد، وعليه المعتمد، وعليه عمل اليوم، وعليه عمل الأمة، وعليه

الفتوى، والفتوى عليه، وهو المتعارف، وهو المختار، وغيرها(الفتاوى الخيرية في نفع البرية (23/1)، ابن عابدين:1386، 1 / 12)

ويمكن تقسيم هذه العلامات إلى مجموعات باعتبار المعنى الذي تدل عليه

إلى ما يلي:

1- عليه الفتوى و به يُفتى:

وهذان اللفظان يستعملان عند تعدد الآراء في حكم مسألة معينة، فإن المجتهد يأخذ بأحد هذ الآراء لمرجحات يذكرها الفقهاء في كتبهم، والأصل في الفتوى أنها تكون على القول الراجح في المذهب، لكن قد يفتى بالقول المرجوح في المذهب لأسباب يذكرونها وسنذكرها في البحث إن شاء الله ، وهناك فرق دقيق بين هذين المصطلحين: وهو أن لفظ (و به يفتى) يفيد الحصر، فلا تكون الفتوى إلا به، لذا فهو أكد من لفظ (و عليه الفتوى) (الفتاوى الخيرية (23/1) حيث إنه يفيد معنى الصحة فقط .

وفي هذا المعنى يقول ابن عابدين: مما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئين: أحدهما الإذن بالفتوى به، والآخر صحته، لأن الإفتاء به تصحيح له(رسم المفتي ص (37).

2- و به نأخذ، و عليه الاعتماد، وهو المعتمد:

وهذه الألفاظ تستعمل للدلالة على اختيارها وتقديمها على غيرها من علامات الفتوى، لاعتبارات كصحة الدليل، وقوته على غيره، أو لكون الفتوى أرفق بأهل الزمان أصلح لهم، أو لكونها أحوط (رسم المفتي ص (40). يقول اللكنوي: ومنها أنه يذكر بعد ذكر الحديث أو الأحاديث مشيراً إلى ما أفادته: وبهذا نأخذ أو به نأخذ، ويذكر بعد تفصيلاً ما، وقد يُكتفي على أحدهما، ومثل هذا دالٌّ على اختياره والإفتاء به " (التعليق الممجّد على موطأ محمد (142/1) .

3- عليه عمل الأمة، و به يُعمل:

ومعنى هذين اللفظين: أن عماء المذهب المتأخرين قد اتفقوا على الأخذ بفتوى معينة في حكم مسألة ما عند تعدد الأقوال فيها(مصطلحات المذاهب

الفقهية وأسرار الفقه المرموز ص (113) وهذان اللفظان عند علماء المذهب المتأخرين يرجحان على بقية ألفاظ الفتوى، نظراً لإفادتهما الإجماع، كما أكده ابن عابدين (رسم المفتي ص (39) .

4- وعليه عمل اليوم:

وهذا الاصطلاح يفيد أن علماء المذهب في فترة زمنية معينة قد أخذوا بقول أحد أئمتهم دون بقية الأقوال، إما لمراعاة أحوال الناس، أو لمناسبته للعرف، فكانت الفتوى عليه والعمل به (مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز ص (113) يقول ابن عابدين: " والمراد باليوم: مطلق الزمان، وأل فيه للحضور، والإضافة على معنى في، أي عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر" (ابن عابدين: 1386، 1 / 199)

5- الصحيح، الأصح:

وهذان اللفظان يستعملان للترجيح بين الأقوال، فقد يُذكر للمسألة الواحدة عدة أقوال، ويذيل أحدها بقولهم " وهو الصحيح"، وتذيل العبارة بهذا اللفظ، يشعرنا بأن بقية الأقوال ضعيفة، لأن مقابل الصحيح هو الفاسد، فيتعيّن العمل بالصحيح، وتترك الأقوال الباقية .
أما إذا ذُيّلَت العبارة بالأصح، فإنه يُشعر بأن بقية الأقوال صحيحة، لكن الفتوى على أصحها (مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز ص (114) .

وإذا وجد في نفس المسألة حكمان أحدهما بالصحيح والآخر بالأصح فأيهما

يقدم؟

اختلف علماء الحنفية في ذلك:

فذهب البعض إلى تقديم الأصح على الصحيح لاشتماله على زيادة في معنى الصحة، وهذا هو المشهور عند الجمهور (الفتاوى الخيرية في نفع البرية (2/231)، ابن عابدين: 1386، 1 / 75) .

وذهب بعضهم إلى أن الصحيح أولى بالتقديم على الأصحّ، لأنّ مقابل الصحيح الفاسد أو الضعيف، بينما مقابل الأصحّ في الغالب هو الصحيح، فكأنّ قائل الصحيح والأصحّ متفقان على صحة الصحيح، بينما الأصحّ عند أحدهما غير صحيح عند الآخر، لأنّ من وسم قولاً بأنه أصحّ أشعر بأنه أصحّ من قول آخر هو صحيح، ومن وسمه بأنه صحيح أشعر بأنّ غيره فاسد أو ضعيف، ومعلوم أنّ المتفق على صحته أولى بالأخذ مما ليس كذلك (غنية المتلمي شرح منية المصلي ص (58- 59)، دامادا أفندي: د.ت (1/ 7- 8)، ابن عابدين: 1386، 1/ 75).

وهذا الخلاف يما إذا ورد اللفظان في كتابين مختلفين، أما لو كانا في كتاب واحد من إمام واحد فلا خلاف في تقديم الأصحّ على الصحيح، وكذا عند ذكر تصحيحين عن إمامين، ثم وصف أحدهما بأنه أصحّ من الآخر (رسم المفتي ص 39).

6- هو الأظهر، هو الأوجه:

وهما لفظان مترادفان من حيث المعنى الاصطلاحي فالأوجه هو الأظهر وجهاً من حيث أنّ دلالة الدلي عليه متجهة ظاهرة أكثر من غيره (ابن عابدين: 1386، 1/ 75).

فالقول الذي استبان للمفتي دليله بعد النظر والتأمّل، هو القول الأظهر والأوجه، حيث إنّ المفتي ينظر في الدليل، فيفتي بما يظهر فيه، ولا يتعيّن عليه قول الإمام (رسم المفتي ص (26)

7- هو المختار في زماننا:

وهذا الاصطلاح توسم الفتوى به في حكم مسألة معينة للدلالة على اختيارهم لهذه الفتوى دون غيرها من بقية الفتاوى، لا لقوة الدليل، وإنما للضرورة أحياناً، أو لعموم البلوى، أو لتغيّر الزمان وفساده (مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز ص (117). يقول ابن عابدين: "وقول محمد بسقوط الشفعة إذا أحرّ طلب التملك شهراً، دفعاً للضرورة عن المشتري، ورواية الحسن بأن الحرّة العاقلة البالغة لو زوجن نفها من

غيركفء لا يصح، وإفتاؤهم بالعمو عن طين الشارع للضرورة ... فهذه كلها قد تغيرت أحكامها لتغير الزمان، إمّا للضرورة وإمّا للعرف، وإمّا لقرائن الأحوال، وكلّ ذلك غير خارج عن المذهب، لأن صاحب المذهب لو كان في هذا الزمان لم ينصّ على خلافها، وهذا جرّاً المجتهدين في المذهب وأهل النظر الصحيح من المتأخرين على خالفة المنصوص عليه من صاحب المذهب" (رسم المفتي ص (45) .

8- هو الأشبه:

والمراد به هو الأشبه بالمنصوص روية والراجح دراية ومعنى الدراية: أي إدراك العقل بالقياس على غيره (ابن عابدين: 1386 ، 1 / 143)، فيكون الفتوى عليه (البرازي: د.ت، (1/265)، ابن عابدين: 1386 ، 1 / 143 . ومعناه: أي الأقرب في معناه إلى النص المروي عن الإمام أو صاحبيه من جهة، ومن جهة أخرى هو الراجح على بقية الأقوال للمعرفة دليله، بعد النظر والتأمل من قبل المفتي المجتهد (مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز ص (119).

9- هو المتعارف، به جرى العرف:

ويستعمل هذان اللفظان عند ترجيح أحد الأقوال في حكم مسألة بناءً على ما تعارف عليه أهل ذلك العصر، فصار الحكم أو القول الذي أُلّفوه وعملوا به وتعارفوا عليه .

يقول ابن عابدين: " فكثير من الأحكام التي نصّ عليها المجتهد صاحب المذهب بناءً على ما كان في عرفه وزمانه قد تغيرت بتغير الأزمان " (رسم المفتي ص (45) .

قواعد الترجيح بين علامات الإفتاء في المذهب الحنفي:

حرّر علماء الحنفية المتأخرين وفي مقدمتهم خاتمتهم العلامة ابن عابدين القواعد التي يمكن تطبيقها للترجيح بين علامات الإفتاء، وذلك في رسالته الموسومة برسم المفتي، وعددها بعشر قواعد كالتالي:

الأولى: ما إذا كان تصحيح أحدهما بلفظ الصحيح والآخر بلفظ الأصحّ، والمشهور ترجيح الأصحّ على الصحيح .

الثانية: ما إذا كان أحدهما بلفظ الفتوى، والآخر بغيره، فإنه يقدّم الذي بلفظ الفتوى، لأنه لا يُفتى إلا بما هو صحيح .

الثالثة: ما إذا كان أحد القولين المصحّحين في المتن والآخر في غيرها، لأنه عند عدم التصحيح لأحد الأقوال يقدّم ما في المتن لأنها الموضوعة لنقل المذهب، ولكون أصحابه قد التزموا إيراد الصحيح من الأقوال وما عليه الفتوى، لذا فهي مقدّمة على كتب الشروح والفتاوى.

الرابعة: ما إذا كان أحدها قول الإمام أبي حنيفة والآخر قول بعض أصحابه، لأنه عند عدم الترجيح لأحدها يُقدّم قول الإمام، أما إذا خالفه أصحابه، فينظر إلى قوة الدليل، فيقدّم الذي دليله أقوى وأظهر، وهذا بالنسبة للمفتي المجتهد .

أما غيره من المقلدين فإنه يُقدّم أولاً قول الإمام أبي حنيفة، ثم قول أبي يوسف، ثم قول محمد .

الخامسة: ما إذا كان أحدها ظاهر الرواية فيُقدّم على الآخر، لأنه الموضوع لنقل المذهب .

السادسة: ما إذا كان أحد القولين المصحّحين قال به جلّ المشايخ فإنه يقدّم على غيره، لأنه ينزل بمنزلة الإجماع بالنسبة لهم .

السابعة: إذا كان دليل أحدهما الاستحسان والآخر القياس فإنه يقدم القول المبني على الاستحسان على القول الذي أساسه القياس إلا في بعض مسائل .

الثامنة: ما إذا كان أحدهما أنفع للوقف فإنه يُقدّم على غيره .

التاسعة: ما إذا كان أحدهما أوفق لأهل الزمان، فيقدّم على غيره .

العاشرة: ما إذا كان أحدهما دليله أوضح وأظهر، فإنه يترجّح على غيره، وذلك بعد النظر والتأمل من قبل المفتي المجتهد (رسم المفتي ص (40) .

مراتب علامات الإفتاء: ذكر العلامة ابن عابدين مراتب علامات الإفتاء على النحو التالي:

أولاً: لفظ " عليه عمل الأمة " وهذا المصطلح يقدم على غيره من علامات الإفتاء من حيث العمل به، حيث إنه يشتمل على إجماع العلماء واتفاقهم على ترجيح على غيره .
ثانياً: " الفتوى " وما تصرف منها من " وبه يفتى " و " عليه الفتوى " وغيرها .

وهذه الألفاظ تأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الاعتماد على القول والعمل به. وهناك لفظان يأخذان نفس الدرجة وهما لفظ " وبه ناخذ " و " عليه العمل " كما أكد ابن عابدين (ابن عابدين :1386، 75/1) .

ثالثاً: لفظ الأصح والصحيح: ويقدم الأصح على الصحيح في المشهور، كما سبق ذكره.
رابعاً: ما كان بلفظ أفعل التفضيل:

وهذه المرتبة تدرج تحتها جميع ما كان على هذا الوزن، كالأحوط أكد من الإحتياط، والأوجه مقدم على الوجيه، وكذا الأشبه والأظهر(الطحطاوي:1395، 49/1، ابن عابدين :1386، 76/1).

حكم الإفتاء بخلاف ظاهر الرواية وأسباب العدول عن الإفتاء بخلاف ظاهر الرواية، ويشتمل على : حكم الإفتاء بخلاف ظاهر الرواية .

نص علماء المذهب على أن الأصل أنه لا يجوز الإفتاء والحكم بخلاف ظاهر الرواية، وإن الأصل في الإفتاء هو الإفتاء بمسائل ظاهر الرواية، وإن لم يصرح علماء المذهب بتصحيح ما فيها .

يقول قاضيخان: " أنه يُفتى بالروايات الظاهرة عن أصحابنا التي لا خلاف فيها بينهم، ولا يُفتى بخلافها وإن كان مجتهداً، لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا لا يعدوهم، واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم، فلا ينظر إلى قول من خالفهم، ولا تقبل حجته، لأنهم عرفوا الأدلة وميزوا ما صحّ وثبت " (قاضي خان:د.ت، 2/1)

ويقول ابن نجيم: " وليس للقاضي المقلد أن يحكم بالضعيف، لأنه ليس من أهل الترجيح، فلا يعدل عن الصحيح إلى قصد غير جميل، ول حكم لا ينفذ، لأن قضاء قضاءً بغير الحق، لأن الحق هو المصحح " (الرسائل الزينية ص (173).

وكذلك نجد ابن عابدين يقول: " إذا كان أحد القولين ظاهر الرواية والأخر غيرها، فقد صرحوا إجمالاً بأنه لا يُعدل عن ظاهر الرواية، فهو ترجيح ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يُعدل عنه بلا ترجيح صريح لمقابله " (ابن عابدين: 1386هـ: 181/1).

مما سبق يتبين أن الأصل في الفتيا والحكم عند الحنفية العمل والحكم بأحكام مسائل ظاهر الرواية، إلا أنهم في المقابل أجازوا الخروج عما اجمع عليه أئمة المذهب لأسباب ذكروها في كتبهم، وخصوصاً المتأخرين منهم .

لذا نجد ابن عابدين بعدما ذكر الأصل بعدم جواز الخروج عن ظاهر الرواية استدرك بقوله: " لكن ربّما عدلوا عمّا اتفق عليه أئمتنا لضرورة ونحوها " (شرح عقود رسم المفتي ص (99)).

أسباب العدول عن الإفتاء بظاهر الرواية:

عندما نتبع نصوص الفقهاء في المسائل المفتى فيها بخلاف ظاهر الرواية يمكن إجمال الأسباب التي دعتهم للخروج في الإفتاء والحكم بخلاف ظاهر الرواية إلى ما يلي:

- 1- الضرورة والحاجة .
- 2- التيسير ورفع الحرج .
- 3- عموم البلوى .
- 4- الاحتياط .
- 5- العرف وتغيّر الزمان .
- 6- الأقوى حجة عند أهل الترجيح .

وإليك تفصيل هذه الأسباب .

أولاً: الضرورة والحاجة

أما الضرورة فقد عرفها الجصاص بقوله: هي خوف الضرر على نفسه أو بعضه بتركه الأكل " (الطبري: 1407 هـ ، 1 / 159). وعرفها الحموي بأنها : " بلوغه حدًا إن لم يتناول الممنوع هلك إذا قاربه، وهذا يبيح تناول " (غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر (277/1) .

أما الحاجة فقد عرفها الحموي بأنها: كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكله لم يهلك، غير أنه يكون في جهد ومشقة، وهذا لا يبيح تناول الحرام" (غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر (1/277) .

والمتتبع لنصوص علماء المذهب الحنفي يجد أنهم لا يفرقون بين الضرورة والحاجة، ولعل هذا راجع إلى عملهم بتطبيق قاعدة (الحاجات العامة تُتْرَكُ بمنزلة الضرورة)، فيسعلمون لفظ الضرورة ويريدون به الحاجة، وهي أدنى مرتبة منها، وما ذلك إلا لدخول الحاجة في معنى الضرورة (لؤي الخليلي: 1433، 258).
أما كون الضرورة والحاجة سبباً للعدول عن الإفتاء بظاهر الرواية فقد ذكر ذلك عدداً من علماء الحنفية المتأخرين ومنهم:

ابن نجيم عندما ذكر أقوالاً ضعيفة في ألوان دماء الحيض نقل عن غيره من علماء المذهب بأنه: " أفتى مفتي بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلباً للتيسر كان حسناً" (ابن نجيم: د.ت. ، 1/202) .

وكذا نجد ابن عابدين في مطلب الاستئجار على الطاعات يقول: فهذا دليل قاطع /وبرهان ساطع على أن المفتي به ليس هو الاستئجار على كل طاعة، بل على ماذكروه فقط مما فيه ضرورة ظاهرة تبيح الخروج عن أصل المذهب" (ابن عابدين: 1386، 9/76) .

ثانياً: التيسير ورفع الحرج .

والمراد بالتيسير هنا هو: " الإفتاء بما هو أيسر" (معجم لغة الفقهاء ص (115) أي أن يكون الحكم بما يمكن امتثاله دون حرج أو مشقة .
وأما رفع الحرج فهو: " إزالة ما يؤدي إلى المشقة في البدن أو النفس أو المال حالاً أو مآلاً(رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، ابن حميد، ص (48) ."
وقد تكاثرت نصوص الكتاب والسنة على اعتبار التيسير ورفع الحرج عن الأئمة، ومنها قوله تعالى ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) البقرة (158) وقوله تعالى ((ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج)) سورة المائدة الآية (6)

يقول السرخسي: " ما كان أرفق بالناس فالأخذ به أولى، لأن الحرج مدفوع " (السرخسي: 1327، 10 / 151).

وذكر الكاساني أن مبنى وجوب الزكاة على التيسير (رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، لابن حميد، ص (48).

أما كون التيسير ورفع الحرج سبباً للعدول عن الإفتاء بظاهر الرواية فقد ذكر ذلك عدداً من علماء الحنفية فيما سبق ذكره في سبب الضرورة والحاجة .

ويقول الزاهدي: " وينبغي للمفتي أن يأخذ بالأسر في حق غيره خصوصاً في حق الضعفاء " وذكر أيضاً: أن سؤر الكلب والخنزير نجس خلافاً للمالك وغيره، ولو أفتى بقول مالك – رحمه الله - جاز " (قنية المنية لتتميم الغنية ص 154)

ثالثاً: عموم البلوى:

وقد عرفها الكمال بن الهمام بقوله: " ما يحتاج إليه الكل حاجة متأكدة مع كثرة تكرره " (التحرير مع شرحه تيسير التحرير (3/ 112).

والمراد بها: هي الحالة أو الحادثة التي تشمل كثيراً من الناس، ويتعذر الاحتراز عنها (الموسوعة الفقهية الكويتية (31 / 6).

وعموم البلوى من الأصول التي بنى عليها علماء الحنفية الكثير من الأحكام ونصوا على ذلك، ومنها:

ما قاله السرخسي: وأبو يوسف ومحمد – رحمهما الله - قالوا: في الأرواث بلوى وضوري، خصوصاً لسائر الدواب، وللبلوى تأثير في تخفيف حكم النجاسة (السرخسي: 1327هـ، 1 / 176).

وذكر الزيلعي في وجه التخفيف في نجاسة بول ما يؤكل لحمه بقوله: " ووجه التخفيف عموم البلوى والضرورة، وهي توجب التخفيف فيما لا نص فيه (الزيلعي: 1313هـ، 1 / 205)

ويقول الحلبي: " ولعموم البلوى أثر في التخفيف والتيسير " (غنية المتلمي شرح منية المصلي ص (179).

مما سبق يتبين أن عموم البلوى يعتبر سبباً من أسباب العدول عن ظاهر الرواية دفعاً للحرص والعسر، وجلباً للتيسير .
رابعاً: الاحتياط .

وقد عرّفه ابن الهمام بقوله: "العمل بأقوى الدليلين" (الكمال بن الهمام: د.ت، 2/116، الشوكاني: د.ت، 1/341) ، ومثله ذكره ابن نجيم (ابن نجيم: د.ت، 13/1) والطحطاوي (الطحطاوي: د.ت، 226) وابن عابدين (ابن عابدين: 1386هـ، 1/174 /

وقد اعتبر علماء الحنفية الاحتياط وجعلوه حجة يجب العمل بها، ومن ذلك: ما ذكره السرخسي في مبسوطه بقوله: " والأخذ بالاحتياط أصل في الشرع " (السرخسي: 1327 هـ، 1/176).

ويقول ابن نجيم: " الإمام أبو حنيفة - ناظرًا إلى الإحتياط في أكثر المسائل " (ابن نجيم: د.ت، 4 / 270)

وغيرها من النقول التي تدل على عمل علماء المذهب بالاحتياط في العديد من الفروع والمسائل التي صرّحوا بها .
خامساً: العرف وتغيير الزمان:

والمراد بالعرف كما عرّفه الجرجاني بقوله هو: " ما استقرت في النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول " (الجرجاني: د.ت، 152).

والعرف دليل معتبر عند علماء الحنفية، فقد نصّوا على اعتباره والعمل به، وبنوا عليه قواعد فقهية ، مثل: (الثابت بالعرف كالثابت بالنص)، (تعامل الناس بغير نكير أصل في الشرع)، (التعارف بغير نكير أصل في الشرع يُنزّل بمنزلة الإجماع) (ابن الهمام: 1314هـ، 348/6 ، البairتي: د.ت، 348/6).

ويقول ابن عابدين في منظومته (عقود رسم المفتي):

والعرف في الشرع له اعتبار لذا عليه الحكم قد يُدارُ

(ابن عابدين: د.ت، منظومة عقود رسم المفتي: 3 كذلك نجد أن العلماء المتأخرين قد نصّوا على اعتبار العرف سبباً للعدول عن الحكم والإفتاء بظاهر الرواية، من ذلك: قال الزاهدي في قنيته: " ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكما على ظاهر الرواية، ويتركا العرف " (قنية المنية لتتيمم الغنية ص (96).

قال ابن عابدين: هذا صريحٌ فيما قلناه من أن المفتي لا يفتي بخلاف عرف زمانه " (ابن عابدين: د.ت، شرح عقود رسم المفتي (1/ 46).

ويقول أيضاً بعد ذكر مسائل تغيّر حكمها بسبب العرف: فهذا كله وأمثاله دلائل واضحة على أن المفتي ليس له الجمود على المنقول في كتب ظاهر الرواية من غير مراعاة الزمان وأهله، وإلا يضيّع حقوقاً كثيرة، ويكون ضرره أعظم من نفعه " (ابن عابدين: ، نشر العرف، 2/ 131).

ويقول الميداني: وبه ظهر أن افتاؤهم بخلاف ظاهر الرواية لتغيّر الزمن، فيترجّح على ظاهر الرواية، وإن كان مصححاً كما هو مقرر " (الدمشقي: د.ت، 283) **سادساً: خبرة من يعدل إلى قوله:**

ذكر علماء الحنفية المتأخرين أنه يُفتى بقول الإمام أبي حنيفة في مسائل العبادات إلا صرّح علماء المذهب بخلافه .

وما اتفق عليه الإمام وصاحبه أو وافقه أحدهما لا يعدل عن إلا لضرورة .

ويفتى بقول الإمام أبي يوسف في مسائل القضاء لخبرته .

وبقول محمد بن الحسن في مسائل وريث ذوي الأرحام .

وبقول الإمام زفر في عشرين مسألة مسطورة في كتب الفقه (شرح عقود رسم المفتي

(1/ 55، ابن عابدين: 1386هـ، 5 / 330 - 332)، أصول الإفتاء ص (37)

وهذا يعني أن الفتوى قد تكون على قول أحد أئمة المذهب ممن له خبرة في ذلك

الباب على خلاف ظاهر الرواية، إذا صححه المشايخ المعتبرين، وجعلوا الفتوى عليه .

لكن هذا ليس على الإطلاق فنجد أن ابن عابدين قيده بقوله: " وينبغي أن يكون

هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتصحيح، وإلا فالحكم بما في المتون كما

لا يخفى، لأنها صارت متواترة " (ابن عابدين: 1386هـ، 1/ 172).

المسائل المفتى بها عل خلاف ظاهر الرواية في كتاب القضاء: عزل القاضي الفاسق .
تعريف الفسق لغة واصطلاحاً:

لغة: مصدر الفعل (فسق) ولها اطلاقا في لغة العرب منها:

1. الخروج عن الطاعة، يقال: فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها، وسمي الفاسق فاسقاً لانسلاخه عن الخير (ابن منظور: دت، 308/10 ، الزبيدي: دت، 302/26 ، الفيروز آبادي :1407هـ، 1185/1، الفيومي:1398هـ، 473/2) .
2. الميل والانحراف، يقال: فسقت الركاب عن قصد السبيل إذا جارت ومالت عن الطريق (الزبيدي:دت، 302/26 “ الفيروز آبادي:1407هـ، 1185/1).
3. الفجور والخبث، يقال: فسق الرجل إذا فجر((ابن منظور:دت، 308/10).

اصطلاحاً:

عرف الفسق بتعاريف متقاربة في معانيها مع اختلافات يسيرة في ألفاظها، فمن تلك التعاريف: قيل: الخروج عن طاعة الله - عزّ وجلّ، فقد يطلق على الكفر خروج، وكذلك على العاصي (الطبري: 1407هـ، 283/1).
وقيل: الخروج عن الأمر المحمود إلى الأمر المذموم(معتصر المختصر في التفسير 271/2).

وقيل: خروج العقلاء عن الطاعة (روح المعاني في تفسيرالقرآن (210/1)

وبهذا يتبين أن الفسق يطلق على الكفر والنفاق، وذلك بخروجهما عن عبادة الله، أما المسلم فلا يطلق عليه هذا الوصف إلا ارتكب كبيرة من الكبائر أو أصّر على صغيرة من الصغائر(السرخسي :1327، 143/16) ، فمن ارتكب كبيرة من الكبائر أو أصّر على صغيرة من الصغائر فقد فسق وسقطت عدالته .

صورة المسألة:

القاضي كغيره من الناس يفسق بما يفسقون به على جهة العموم كفعل كبيرة من كبائر الذنوب، كالزنا والسرقه وأكل الربا ونحوها، أو إصراره على

صغيرة من صفات الذنوب، كاللمس بشهوة والنظر المحرم ونحوها، أو اعتقاد بدعة الخوارج والقدرية ونحوها، أو من جهة عمله كقاض كالجور والظلم وأخذ الرشوة أو امتناعه عن تأخير الحكم (ابن نجيم: د.ت، 6/281)، ونحوها. وعليه إذا ظهر من القاضي ما يوجب فسقه فهل يستحق العزل من وظيفته أم

لا ؟

رأي ظاهر الرواية:

المنصوص عليه في ظاهر الرواية أنه لا ينعزل بالفسق، لكنه يستحق العزل، فيعزله الإمام .

قال في الهداية: ولو كان القاضي عدلاً ففسق بأخذ الرشوة أو غيره لا ينعزل ويستحق العزل، وهذا هو ظاهر المذهب، وعليه مشايخنا رحمهم الله " (الميرغفاني: د.ت، 3/101، البرزافي: د.ت، 3/131).

زاد الكمال ابن الهمام على ذلك بقوله: وعليه مشايخنا البخاريون والسمرقنديون، ومعنى يستحق العزل: أنه يجب على السلطان عزله " (الشوكاني: د.ت، 7/245) .
الرأي المفتى به:

أنه ينعزل بالفسق، وتبطل ولايته، وهي رواية النوادر عن الإمام وصاحبيه، اختارها الكرخي والطحاوي وأبو علي الرازي صاحب أبو يوسف (ملانا الشيخ وآخرون: 1400هـ، 3/307، منلا خسرو: د.ت، 404).

قال في الهداية: وعن علمائنا الثلاثة رحمهم الله في النوادر أنه لا يجوز قضاؤه، وقال بعض المشايخ رحمهم الله: إذا قلّد الفاسق ابتداءً يصح، ولو قلّد وهو عدل ينعزل بالفسق " (الميرغفاني: د.ت، 3/101)

وقد علّق صاحب البحر على هذا القول بأنه: " غريب، والمذهب خلافه " (ابن نجيم: د.ت، 6/286).

وقال الشرنبلالي عن هذا الرأي بأنه: " اختيار حسن " (منلا خسرو: د.ت،

404).

قال ابن عابدين في هذه المسألة: " وقيل: ينعزل، وعليه الفتوى " (ابن عابدين:5،1386/384)
سبب الخلاف:

ذكر الكاساني سبب الخلاف في هذه المسألة بقوله: ولقب المسألة أن القاضي إذا فسق هل ينعزل أولاً؟ فعندنا: لا ينعزل، وعند الشافعي: ينعزل به، وبه قالت المعتزلة، لكن بناء على أصلين مختلفين، فأصل المعتزلة: أن الفسق يخرج صاحبه عن الإيمان ويبطل أهلية القضاء، وأصل الشافعي أن العدالة شرط أهلية القضاء، كما هي شرط أهلية الشهادة، لأن أهلية القضاء تدور مع أهلية الشهادة، وقد زالت بالفسق، فتبطل الأهلية، والأصل عندنا أن الكبيرة لا تخرج صاحبها من الإيمان، والعدالة ليست شرط أهلية القضاء، كما هي ليست بشرط لأهلية الشهادة على ما ذكرنا، والله سبحانه وتعالى أعلم " (الكاساني:1327هـ، 17/7).

الأدلة : دليل القول الأول:

استدلوا بقاعدة (البقاء أسهل من الابتداء)، وفي الابتداء يجوز ولاية الفاسق، ففي البقاء لا ينعزل، إذ لا يلزم من اختيار ولايته لصالحه تقييدها به على وجه تزول بزواله (الشوكاني:د.ت، 245/7، ابن نجيم:د.ت، 248/6).

دليل القول الثاني:

1. لأن عدالته في معنى المشروطة في ولايته، لأنه حين ولّاه عدلاً اعتمد عدالته،

فكانت ولايته مقيدة بعدالته، فتزول بزوالها (منلا خسرو:د.ت، 404).

2. لأن المقلد اعتقد عدالته، فلم يرض بقضائه بدونها (الميرعنان:د.ت، 101/3).

3. أن الفاسق لا يؤتمن على حقوق الناس (منلا خسرو:د.ت، 404).

سبب العدول: تغير الزمان، وكثرة الفساق من القضاة زجراً لهم .

ثمرة الخلاف: الخلاف في هذه المسألة حقيقي وليس لفظي، وله ثمرة ذكرها الطرسوسي بقوله: أن من قال باستحقاق العزل قال بصحة أحكامه، ومن قال بعزله قال ببطلانها " (ابن عابدين:1386هـ، 384/5).

المسألة الثانية: تنفيذ القضاء على الغائب تعريف الغائب لغة واصطلاحاً:

لغة: اسم فاعل من الفعل (غاب) بمعنى بان ويعد واستتر، يقال: غابت الشمس إذا غربت واستترت عن العين (ابن منظور: د.ت.، الفيروز أبادي: 1407هـ، 654).
اصطلاحاً: يقصد به هنا هو الخصم المدعى عليه إذا كان خارج بلد الحكم، أو حالة وجوده في بلد الحكم لكنه ممتنع عن الحضور إليها، ولا يقدر القاضي على إحضاره إما لسلمته ونعززه، وإما لاختفائه وتستره (الزبيعي: 1313هـ، 310/3، ابن نجيم: د.ت.، 17/7، ابن عابدين: 1386هـ، 433/5)
صورة المسألة: إذا ادّعى شخص على آخر غائب بمال أو غيره، فحكم القاضي على الغائب أو له، فهل ينفذ الحكم على الغائب؟.

تحرير محل النزاع في المسألة:

اتفق علماء الحنفية على عدم جواز الحكم على الشخص الغائب (الكاساني: 1327هـ، 222/6، ابن نجيم: د.ت.، 17/7، معين الحكام الطرابلسي ص (59)، جامع الفصولين ابن قاضي سماونه (39/1). إلا إذا وكلّ وكيلاً حاضراً عنه، أما إذا خالف القاضي وحكم على الغائب فهل ينفذ حكمه عليه أو لا؟

يقول ابن عابدين: " والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب، وإنما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ أو لا بدّ من إمضاء قاضي آخر؟ " (ابن عابدين: 1386هـ، 438/5). فيه خلاف في المذهب على قولين: رأي ظاهر المذهب: أنه لا ينفذ الحكم على الغائب .

وقال عن هذا القول في الدر المختار: " ورجح غير واحد، وفي المنية والريازية ومجمع الفتاوى: وعليه الفتوى " (الحصكفي: د.ت.، 439/5).

الرأي المفتى به عند المتأخرين:

وهو أنه ينفذ الحكم على الغائب، وهو أظهر الروايتين عن أصحاب الإمام أبي حنيفة ((منلا خسرو: د.ت.، 410).

قال في جامع الفصولين عن هذه المسألة: " فالظاهر عندي أنه يتأمل في الوقائع ويحتاط، ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتى بحسبها جوازاً أو فساداً " ثم ذكر أمثلة للقضاء على الغائب، ثم قال: " فينبغي أن يحكم له وعليه، وكذا للمفتي أن يفتي بجوازه دفعاً للحرج والضرورات، وصيانة للحقوق عن الضياع، مع أنه مجتهد فيه، ذهب إليه الأئمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد)، وفيه روايتان عن أصحابنا.

قال في فتح القدير: " لا يجوز القضاء على الغائب إلا إذا رأى القاضي مصلحة في الحكم له وعليه، فحكم فإنه ينفذ، لأنه مجتهد فيه " (الحصكفي: د.ت، 438/5

الأدلة

دليل القول الأول:

قالوا: أن نفاذ الحكم على الغائب فرع عن الحكم عليه، والحكم عليه غير صحيح في المذهب، فكذلك ما ترتب عليه.

وقد دلت الأدلة على عدم جواز الحكم على الغائب، ومنها:

1- ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا تقاضى إليك رجلان، فلا قض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي، قال علي: فما زلت قاضياً بعد " (الترمذي: د.ت، 1331).

وجه الدلالة: قال الكاساني: " نهاه - صلى الله عليه وسلم - عن القضاء لأحد الخصمين قبل سماع كلام الآخر، والقضاء بالحق في حال غيبة المدعى عليه قضاء لأحد الخصمين قبل سماع كلام الآخر " (الكاساني: 1327هـ ، 222/6

2- ما روته أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما أنا بشرٌ، وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، وأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا

- يأخذ، فإنما اقطع له قطعة من نار" (2458 1417) (البخاري:1417هـ
 ، (131/3)، ، مسلم: د.ت، 3/1337) .
 وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم علّق الحكم على ما يسمع من
 الخصمين، فدّل على أنه لا يحكم على غائب حتى يسمع منه.
 3- أن القضاء على الغائب إلزام بحق، وليس للقاضي ولاية على الغائب، فلا
 يصح الإلزام عليه بالقضاء، لأنه لم يظهر عجزه عن الطعن بسبب الغيبة
 (المحيط البرهاني (8/149) ..
 4- أن القضاء شرع لأجل قطع الخصمة والنزاع، ولا نزاع مع غياب الخصم،
 لعدد تحقق الإنكار منه، ولا يستوي الحكم بموجب الإقرار، والحكم
 بالبينة، إذ إن الإقرار قاصر على المقر، أما البينة فمتعدية إلى غيره
 (الشوكاني: د.ت، 5/494) .

دليل القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بنفاذ الحكم على الغائب:

- 1- أن نفس القضاء مجتهد فيه فإذا قضى به نفذ، كقضاء محدود في قذف بعد
 توبته فإنه ينفذ ((الشوكاني: د.ت، 7/343) .
 2- دفعاً للحرج والضرورة، وصيانة للحقوق عن الضياع (ابن قاضي سماونه
 (39/1).

سبب العدول عن الحكم في ظاهر الرواية في هذه المسألة :

هو الضرورة ودفع الحرج .

ثمرة الخلاف:

هي حقيقية وجليّة، فمن قال بنفاذ الحكم على الغائب أنفذ الحكم، ومن قال
 لا لم ينفذه .

المسألة الثالثة: كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق العامة والمنقولة

صورة المسألة:

إذا احتاج قاضي للكتابة إلى قاض آخر بعيد عنه بمسافة يأتي ذكرها في المسألة التالية في إثبات حق من الحقوق بشهادة الشهود فهل يصح ذلك أم لا؟
تحرير محل النزاع في المسألة:

اتفق فقهاء الحنفية على مشروعية كتابة القاضي إلى القاضي في جميع الحقوق ما عدا الحدود والقصاص والحقوق المنقولة، كالدين والنكاح والنسب والمغضوب والأمانة المجحودة والمضاربة (الميرغناني: د.ت، 3/105، البزاري: د.ت، 5/183، ملانا واخرون: 1400هـ، 3/381، الحصكفي: د.ت، 5/458).
 واستدلوا على ذلك بما يلي:

- 1- الاستحسان، ووجهه: أن القياس لا يجوزها، لأن كتابته لا تكون أقوى من عبارته، وهو لو أخبر القاضي في محله لم يعمل بإخباره فكتابته أولى، وإنما جاز لأثر علي رضي الله عنه (وهو أنه جوز ذلك) السرخسي: 1327هـ، 3/1996)
- 2- للحاجة إلى جوازه فقد يكون الشاهد للمرء في حقه على بلدة، وخصمه في بلدة أخرى، فيتعذر عليه الجمع بينهما، وربما لا يتمكن من أن يشهد في شهادتهما، وأكثر الناس يعجزون عن أداء الشهادة على الشهادة على وجهها، فلتيسير جاز (الحصكفي: د.ت، 5/458).
- 3- ولكون تلك الحقوق تعرف بالوصف دون الإشارة (الميرغناني: د.ت، 3/105)

أما الحقوق المنقولة كالحيوانات والأمتعة وغيرها فقد اختلفوا فيها على أقوال:

رأي ظاهر الرواية:

لا تجوز الكتابة إلى قاض آخر في الحقوق المنقولة .

قال في الهداية: ولا يقبل في الأعيان المنقولة " (الميرغناني: د.ت، 3/105، البزاري: د.ت، 5/183، ملانا واخرون: 1400هـ، 3/381، ابن عابدين: 1386هـ، 5/458).

قال في رد المحتار: "وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المنقول" (ابن عابدين: 1386هـ، 5/458).

رأي المفتى به:

هو الجواز في جميع الحقوق حتى المنقولة منها، وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد، وعليه العلماء المتأخرين (الميرغاني د.ت، 3/105، ابن عابدين: 1386هـ، 5/458).

قال عنه في البحر: وقال الاسبيجاني: "وعليه الفتوى" (ابن نجيم: د.ت، 7/32) وقال عنه في رد المحتار: "وبه يفتى" (ابن عابدين: 1386هـ، 5/458). وهناك رواية عن الإمام أبي يوسف أنه يقبل في العبد دون الأمة لغلبة الإباق (أي الهرب) عليه (المريغاني: د.ت، 3/105).
الأدلة:

دليل ظاهر الرواية: هو أن إعلام المشهود عليه بالإشارة، ولا إشارة عند الكتاب، فلا تصح الدعوى ولا الشهادة، فلم يجز الكتاب (المريغاني: د.ت، 3/105، ابن نجيم: د.ت، 7/32، ملانا واخرون: 1400هـ، 3/281، ابن عابدين: 1386هـ، 5/458).

دليل المفتى به: هو الضرورة لقبول كتابة القاضي إلى القاضي في جميع الحقوق حتى المنقولة، حتى لا يترتب عليه ضرر على الناس (ابن عابدين: 1386هـ، 5/458).
سبب العدول: هو الضرورة.

المسألة الرابعة: مقدار المسافة بين القاضيين في كتاب القاضي للقاضي

صورة المسألة: ذكر الفقهاء ومنهم الحنفية في كتبهم مشروعية كتابة القاضي للقاضي الآخر، لكن هل يشترط مسافة معينة بين مكانين القاضيين أم يمكن أن يكون القاضيين في مكان واحد؟

اختلف علماء الحنفية في هذه المسألة على أقوال:

قول ظاهر الرواية: أنه يشترط أن تكون المسافة بين القاضيين ثلاثة أيام. قال في البحر الرائق: فظاهر الرواية أنه لا بد من مسيرة ثلاثة أيام" (ابن نجيم: د.ت، 7/4).

وقال في رد المحتار: قال في المنح الشافيات: هذا ظاهر الرواية " (ابن عابدين: 1386 هـ، 463/5).

قول المفتى به: وهو أنه إن كان في مكان لو ذهب في الغداة لأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت ليلته مع أهله، وهذا لقول مروى عن الإمام أبي يوسف .

قال في البحر الرائق: وفي السراجية وعليه الفتوى " (ابن نجيم: د.ت، 4/7). وكذا أيده في الدر المختار بقوله: وعليه الفتوى " (رد المحتار (5/ 463) .

القول الثالث: وهو أنه لا تشترط مسافة بين القاضيين، بل لو كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة أحدهما إلى الآخر في الأحكام، وهو مروى عن الإمام محمد بن الحسن (الجوهرة النيرة (2/ 343)، ابن عابدين: 1386 هـ، 464/5).

الأدلة: دليل قول ظاهر الرواية:

لكونها مسافة السفر، وهي مسافة اعتبرها الشرع بعيدة حتى علق الرخص عندها بالفطر والقصر وامتداد مسح الخف، وعدم وجوب الأضحية والجمعة (ابن همام: 1314 هـ، 528/6).

دليل المفتى به والقول الثالث: إحياء لحقوق الناس (الميرغناني: د.ت، 528/6) .

سبب العدول عن ظاهر الرواية: الحاجة ورفع الحرج .

ثمرة الخلاف: هي حقيقية، فمن لم يشترط مسافة بين القاضيين أجاز كتابة القاضي إلى القاضي مطلقاً، ومن اشترط مسافة يوم أو ثلاثة أيام لم يجز الكتابة بدون هذه المسافة .

المسألة الخامسة: اشتراط المصر في نفاذ حكم القاضي

تعريف المصر: بكسر أوله وسكون ثانيه هو البلد الذي عظمت في العمارة، وهي الكورة، والجمع أمصار (ابن منظور: د.ت) .

صورة المسألة: القاضي عندما يقضي هل يشترط لصحة قضاؤه ونفاذه أن يكون في

مدينة أم لا يشترط؟ بمعنى لو كان القاضي في قرية هل يصح قضاؤه أم لا؟

قول ظاهر الرواية: اشتراط المصر في القضاء.

قال في المبسوط: "فالمصر من شرائط القضاء في ظاهر الرواية" (السرخسي:3، 1999/1327). وقال في تنوير الأبصار: المصر شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية" (ابن عابدين:1386، 5 / 382) .

القول المفتى به: عدم اشتراط ذلك، وهي رواية النوادر في المذهب(هي الروايات التي رويت عن أئمة المذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن مما هي مذكورة في غير كتب ظاهر الرواية، بأن تكون مروية في كتب الإمام محمد بن الحسن الأخرى كالرقيات والهاورنيات والكيسانيات والجرجانيات، أو كتب غيره كالأمالي لأبي يوسف والمجرد للحسن بن زياد أو تكون مروية بروايات مفردة كروايات ابن سماعة والمعلی بن منصور وابن هشام وابن رستم، وغيرهم (ابن عابدين:1386، 5 / 382، النافع الكبير:11) .

قال في الفتاوى البزازية: "نفاذ القضاء في غير المصر، به يُفتى" (البزازي: دت، 192/2).

قال في البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية، فالقضاء بالسواد صحيح، وبه يُفتى" (ابن نجيم:دت، 6/344) وقال في تنوير الأبصار: وفي رواية النوادر: لا (أي ليس شرطاً)" (ابن عابدين:1386، 5 / 382)

دليل ظاهر الرواية:

لأن القضاء من أعلام الدين كالجمع والأعياد، فيكون مختصاً بالمصر (السرخسي:1327هـ، 3/1999) .

دليل المفتى به:هو الحاجة لنفاذ القضاء في القرى، وإلا سيرتب عليه مشقة عظيمة بأهلها .

سبب العدول: الحاجة .

ثمرة الخلاف: هي حقيقة، فمن قال باشتراط المصر في القضاء قال بعدم صحة القضاء في القرى، ومن لم يتشترط ذلك قال بصحة القضاء فيها .

المسألة السادسة:تصرف الشخص في ملكه بما يترتب عليه ضرر جاره:

صورة المسألة: إذا تصرف الجار في ملكه تصرفاً كأن يشترك في شخصين في دار أحدهما يملك العلوي منها وآخر يملك السفلي منها، وبها فناء غير مسقوف، فأراد العلوي أن يسقف الفناء، وترتب على ذلك ضرر لجاره اسفلي بمنع الضوء والتهوية عنه، فهل يحق لجاره أن يمنعه من هذا ابتصرف في ملكه أم لا؟
اختلف علماء الحنفية في ذلك على قولين: رأي ظاهر الرواية:

أنه لا يمنع الجار من التصرف في ملكه مطلقاً (الشوكاني: 1407هـ، 414/6)، قاضي خان: د.ت، 32/2)، البزازي: د.ت، 2 / 322)، ابن نجيم: د.ت، 33/6)، ملانا واخرون: 1400 هـ، 432 / 5)، ابن عابدين: 1386هـ، (475/5)، ابن عابدين: د.ت، 6 / 31).

وقال عنه في فتح القدير: وهو ظاهر الرواية " (الشوكاني: 1407 هـ، 414/6).

وقال في البحر الرائق: " وذكر العلامة ابن الشحنة في حفظه: أن المنقول عن أئمتنا الخمسة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد أنه لا يمنع عن التصرف في ملكه، وإن اضر جاره، قال: وهو الذي أميل إليه واعتمد وأفتي به " (ابن نجيم: د.ت، 33/6)

قال في الدر المختار: وبه أفتى طائفة، فالأمام ظهير الدين وابن الشحنة ووالده، ورجحه في فتح القدير وفي قسمة المجتبى، وبه يُفتى، واعتمده المصنّف ثمة فقال: وقد اختلف الإفتاء، وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية " (الحصكفي: د.ت، 475/5).

الرأي المفتى به:

هو أنه يمنع الجار من التصرف في ملكه إذا كان يترتب عليه ضرر بين على جاره (الشوكاني: 1407هـ، 414/6)، قاضي خان: د.ت، 32/2)، البزازي: د.ت، 2 / 322)، ابن نجيم: د.ت، 33/6)، ملانا واخرون: 1400هـ، 432 / 5)، ابن عابدين: 1386هـ، (475/5).

وقد فسّر البيّن في فتح القدير بقوله: " وهو ما يكون سبباً للهدم، أو يخرج عن الانتفاع بالكلية، وهو ما يمنع الحوائج الاصلية، كسد الضوء بالكلية، واختاروا الفتوى عليه " (الشوكاني:1407هـ، 414/6) وقال عن هذا القول في الدر المختار: وعليه الفتوى، واختاره في العمادية، وأفتى به قارئ الهداية، حتى يُمنع الجار من فتح الطاقة " (ابن عابدين:1386هـ، 475/5)

دليل ظاهر الرواية:

لأنه متصرف في خالص ملكه، فلا يحق لغيره منعه في ذلك (الشوكاني:1407هـ، 414/6).

دليل المفتى به:

1. حديث ((لا ضرر ولا ضرار)) (ابن ماجه:د.ت (2341) وجه الدلالة: هو وجود الضرر في تصرف الشخص في ملكه بما يضرّ غيره . وقد أجاب أصحاب القول الأول عن هذا: بأن الحديث من العام المخصوص، للقطع بعدم امتناع كثير من الضرر كالتعازير والحدود ونحوه(الشوكاني:1407هـ، 414/6).
2. استدلووا بالاستحسان فقالوا: والقياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بدا له مطلقاً، لأنه متصرف في سائر ملكه، لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره إلى غيره ضرراً فاحشاً (الشوكاني:1407هـ، 414/6). ، ابن عابدين:1386هـ، (475/5)

سبب العدول: هو وجود الضرر .

المسألة السابعة: قبول شهادة الأعمى فيما يُجزئ فيه التسماع:

المراد بالتسماع: اختلف علماء الحنفية في المراد به:

فهو عند الإمام أبي حنيفة أنه يشتهر الخبر ويستفيض بين الناس وتتواتر به الأخبار ليحصل له نوع من اليقين . وعند أبي يوسف ومحمد: هو أن يخبر الشاهد رجلين عدلين أو رجل وامرأتين (العيّني:1411هـ، 8 / 427)، ابن عابدين:1386، 498/5 .

الأمر التي يجزئ فيها التسماع:

الأشياء التي يجوز فيها الشهادة بالسمع وتقبل ستة (قال في الهداية: " وهو استحسان) أي استحسان شهادة التسمع في هذه الأمور الستة)، ووجه الاستحسان: أن هذه الأمور تختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس وتتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون، فلو لم تقبل فيها الشهادة بالسمع أدى إلى الخروج وتعطيل الأحكام " الميرغاني:د.ت، 21/6).

- 1- النسب.
- 2- الموت.
- 3- والنكاح.
- 4- والدخول بزوجه.
- 5- وولاية القاضي.
- 6- وأصل الوقف.

فهذه ستة أشياء يجوز للإنسان أن يشهد بها ، وإن لم يعاينها إذا أخبره من يثق به من خبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب(الحلي:د.ت، 86/2، الميرغاني:د.ت، 21/6، غرر الأحكام (2/374 ، الحصفكي:د.ت، 499/5، ابن نجيم:د.ت، 77/7).

صورة المسألة: إذا سمع الأعمى من جماعة خبراً فيما يجزئ به التسمع وأراد أن يشهد به عند القاضي هل تقبل شهادته أم لا ؟ اختلفوا على قولين:
الأول: وهو ظاهر الرواية: أنه لا تقبل شهادة الأعمى فيما يجزئ فيه التسمع (السرخسي:1327هـ، 129/16، البارتي:د.ت، 146/2، الجوهره النيرة (2/295). وهذا ما نصت عليه متون الحنفية، كمختصر القدوري والبداية والكنز وتوير الأبصار وغيرها .

الرأي الثاني: المفتى به:وهو قبول شهادة الأعمى فيما يجزئ فيه التسمع، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة، وقول زفر(السرخسي:1327هـ، 129/16، البارتي:د.ت، 146/2، الجوهره النيرة (2/295) وهو قول المالكية والحنابلة انظر كذلك (الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي عليه (4/198)، ابن قدامة:1411هـ ، 179/14) ..

القول الثالث: ذهب أبو يوسف إلى قبول شهادة الأعمى إذا تحمل الشهادة وهو بصير ثم أداها وهو أعمى (السرخسي: 1327هـ، 129/16، البارتي: د.ت، 146/2، الجوهرة النيرة 295/2، ابن عابدين: 1386، 498/5).

الأدلة: دليل ظاهر الرواية:

أن أداء الشهادة يفتقر إلى التمييز بالإشارة بين المشهود له وعليه، وهو منتف في الإعمى إلا بالنغمة، وفي التمييز بالنغمة شبهة يمكن التحرز عنها بجنس الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر، فصار كالحود والقصاص (السرخسي: 1327هـ، 129/16، البارتي: د.ت، 146/2، الجوهرة النيرة 295/2، ابن عابدين: 1386، 498/5).

دليل المفتى به:

لأن الحاجة في أداء مثل هذه الحالة هو السماع، والأعمى من حيث السماع كالمبصر إن لم يكن أشد منه، إذ لا خلل في سماعه فقبلت شهادته في ذلك.

دليل القول الثالث:

لأن الأعمى لم يفقد منه في حال الأداء إلا معاينة المشهود عليه، فإذا صح تحمله جاز أدائه، كما لو شهد بصير على ميت أو على غائب (السرخسي: 1327هـ، 129/16، البارتي: د.ت، 146/2، الجوهرة النيرة 295/2، ابن عابدين: 1386، 498/5).

سبب العدول: الحاجة لقبول شهادة الأعمى فيما يجزئ فيه التسامح.

المسألة الثامنة: قبض المال لدى الوكيل بالخصومة

ونعني بالوكيل بالخصومة أي بالمرافعة والتقاضي أمام القضاء، كالمحامي اليوم (الزيحلي: 3، 303/1409).

صورة المسألة:

إذا وكل شخص آخر وكالة أمام القضاء، فهل يملك الوكيل القبض أم لا؟

اختلف علماء الحنفية في ذلك على أقوال ثلاثة

القول الأول: ظاهر الرواية : أنه يملك قبض المال (الميرغاني: د.ت، 149/3)، السمرقندي: 1414، 229/3)، قاضي خان: د.ت، 190/3)، الحلبي: د.ت، 172/2)، الموصلي: د.ت، 164/2)، ابن عابدين: 1386هـ، 561/5).

قال في الهداية: " الوكيل بالتقاضي يملك القبض على أصل الرواية " (الميرغنائي:د.ت، 3/149).

قال في البحر الرائق: وعندنا هو وكيلٌ بالقبض " (ابن عابدين:1386هـ، 5/561) القول الثاني: المفتى به

أنه لا يملك القبض، وهو قول زفر من الحنفية، وهو اختيار مشايخ بلخ والنسفي والفقهاء أبي الليث وأكثر متأخري الحنفية (الميرغنائي:د.ت، 3/149)، السمرقندي:1414، 3/229)، قاضي خان:د.ت، 3/190)، الحلبي: د.ت، 2/172)، الموصلية:د.ت، 2/164)، ابن عابدين:1386هـ، 5/561).

قال في الهداية: " والفتوى اليوم على قول زفر " (الميرغنائي:د.ت، 3/149). قال في الدر المختار: وكيل الخصومة والتقاضي لا يملك القبض عند زفر، وبه يفتى " (ابن عابدين:1386هـ، 5/561)

القول الثالث: وهو أن المرجح في ذلك هو العرف، وهو قول بعض الحنفية . قال في البحر: " وفي الفتاوى الصغرى: التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف، إن كان في بلدة كان العرف بين التجار أن المتقاضي هو الذي يقبض الدين إن كان التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالقبض، وإلا فلا " (ابن نجيم:د.ت، 7/177). وعلق على هذا ابنا عابدين بقوله " نعم نقل في المنح عن السراجية: أن عليه الفتوى، كذا في القهستاني عن المضمرة " (ابن عابدين:1386هـ، 5/561).

الأدلة: دليل القول الأول (ظاهر الرواية):

أن من ملك شيئاً ملك إتمامه، وإتمام الخصومة وانتهائها بالقبض (الميرغنائي:د.ت، 3/149).

دليل القول الثاني المفتى به:

1- أن الخصومة غير القبض حقيقة، وهي لإظهار الحق، ويختار في التوكيل بها من هو ألد الناس خصومة وأكثرهم كذباً وخيانة وأقلهم ديناً وحياءً، ويختار في القبض من هو أوفى الناس أمانة وأكثرهم ورعاً، فمن يصلح للخصومة عادة لم

يرض بقبضه، فالتوكيل بخصوصية لا يدلنا على الرضا بالقبض، بل يدل على عكسه، فلا يكون قبضا .

2- كثرة ظهور الخيانة في الوكلاء، وتغير أحوال الناس عن السابق .

3- أن الوكيل بالقبض غير ثابت نصا أو دلالة (الميرغناني:د.ت، 149/3)،

السمرقندي:1414، 229/3)، قاضي خان:د.ت، 190/3)، الحلبي:د.ت،

(172/2)، الموصلي:د.ت، 164/2)، ابن عابدين:1386هـ، 561/5)

سبب العدول عن ظاهر الرواية: فساد الزمان وتغيره .

المسألة التاسعة: بيان الحدود الأربع في دعوى (الدعوى في اللغة: قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على غيره، واصطلاحا: قول مقبول يقصد به طلب حق قبل غيره، أو دفعه عن حق نفسه) العقار:

صورة المسألة: إذا ادعى إنسان على آخر عقاراً فلا بد في صحة دعواه من أن يبين حدوده بما يتضح عن غيره، لكن لو اكتفى بذكر ثلاثة حدود ولم يذكر الرابع منها، فهل يكتفى بذلك في صحة دعواه أم لا بدّ من ذكر الحد الرابع؟

تحرير محل النزاع:

اتفق علماء الحنفية أنه لو ذكر الحد الرابع وغلط فيه لا يصح (السرخسي:1327هـ، 99/17)، الكاساني:1327هـ، (222/6)، الجوهرة النيرة، 272/2، الحلبي:د.ت، 109/2)، البابردي:د.ت، 393/8)، ابن نجيم:د.ت، 198/7)، الحصكفي: د.ت، 578/5). كما اتفقوا أنه لا بد من ذكر أسماء أصحاب الحدود وأسماء أنسابهم، ولا بد من ذكر الجد لكل منهم إن لم يكن الرجل مشهوراً (الجوهرة النيرة، 272/2، ابن نجيم:د.ت، 198/7). لكن لو اكتفى

بذكر ثلاثة فقط ولم يذكر الرابع فهل يكفي ذلك لصحة دعواه أم لا؟

اختلف علماء الحنفية في ذلك على قولين: القول الأول: ظاهر الرواية

أنه يُكتفى بذلك، ولا يشترط ذكر الحد الرابع (السرخسي:1327هـ،

99/17)، الكاساني:1327هـ، (222/6)، الجوهرة النيرة، 272/2،

الحلبي:د.ت، (109/2)، البابرتي:د.ت، (393/8)، ابن نجيم:د.ت، (198/7)،
الحصكفي:د.ت، (578/5)

قال في الهداية: " فإن ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا " .

القول الثاني المفتى به:

أنه لا يكتفى بذلك، بل لا بد من ذكر الحدود الأربع، وهو قول زفر رحمه الله تعالى(الكاساني:1327هـ، (222/6)، منلا خسرو:د.ت، (331/2)، ابن نجيم:د.ت، (198/7)، العيني:1411هـ، (398/8) ' وهو المفتى به على القول المرجح في المذهب(ابن عابدين:د.ت:1386، (638/5)، الطحطاوي:1395، (293/3) الأدلة: دليل القول الأول (ظاهر الرواية):

بأن ذكر الأكثر يقوم مقام الكل وقد ذكر الأكثر، كما أن مقدار الطول يعرف بالحددين، ومقدار العرض يعرف بذكر أحد الحددين، وقد يكون الأصل مثله "((السرخسي: 1327هـ، (99/17)، الكاساني:1327هـ، (222/6)، الجوهرة النيرة، (272/2)، الحلبي:د.ت، (109/2)، البابرتي:د.ت، (393/8)، ابن نجيم:د.ت، (198/7)، الحصكفي:د.ت، (578/5) .

دليل القول الثاني (المفتى به):

بأن التحديد لا يتم إلا بذلك، وفي ذكر أقل من أربعة حدود فيه شيء من الجهالة التي لا تصح الدعوى بها " (ابن عابدين:د.ت:1386، (638/5)، الطحطاوي:1395، (293/3) .

سبب العدول: فساد الزمان وتغيّره .

المسألة العاشرة: التحليف بالطلاق والعتاق:

صورة المسألة: إذا أراد القاضي أن يحلف أحد الخصوم بالطلاق أو العتاق كأن يقول له مثلاً احلف بالطلاق أنك لم تفعل كذا أو كذا، أو بعثت عبدك فهل يصح ذلك أم لا؟
تحرير محل النزاع: اتفق علماء الحنفية على أن اليمين الشرعية هي اليمين بالله تعالى، وهي ذكر اسم الله تعالى، وهو أن يقول: والله (ابن نجيم:د.ت، (213/7)، الحصكفي:د.ت، (578/5) ، لكن لو حلف بالطلاق أو العتاق فهل يصح منه ذلك أم لا؟

اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: قول ظاهر الرواية أنه لا يجوز التحليف إلا باليمين بالله تعالى. قال في الفتاوى الخانية: " في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي إلى ذلك، لأن التحليف بالطلاق والعتاق حرام " (قاضي خان: د.ت، 3/311). قال في الفتاوى التتارخانية: " والفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعتاق " (الفتاوى التتارخانية (423/5) .

القول الثاني: المفتى به: جواز ذلك إذا ألحَّ الخصم.

قال في الهداية: " وقيل في زماننا إذا ألحَّ الخصم ساع للقاضي أن يحلف بذلك " (الميرغزاني: د.ت، 3/159).

قال في البزازية: التحليف بالطلاق أو العتاق والأيمان المغلظة لم يجوزه أكثر المشايخ، فإن مست ضرورة يفتى بأن الرأي إلى القاضي " (البزازي: د.ت، 2/199) .

قال في البحر الرائق عن هذا القول: وظاهره أنه خارج عن ظاهر الرواية " (ابن نجيم: د.ت، 7/213)

الأدلة: دليل ظاهر الرواية: قوله صلى الله عليه وسلم: " من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت (البخاري: 1417هـ، رقم6646)

وجه الدلالة: أن الحلف بالطلاق والعتاق حلف بغير اسم الله، وهو منهي عنه بنص الحديث .

دليل القول المفتى به: تغير الزمان وفساده، وقلة المبالاة باليمين بالله، وكثرة الامتناع عن الحلف بالطلاق والعتاق (الميرغزاني: د.ت، 3/159، ابن نجيم: د.ت، 7/213) .

سبب العدول: تغير الزمان وفساده .

ثمرة الخلاف: الخلاف في هذه المسألة حقيقي، فمن قال بعدم التحليف بالطلاق وامتنع الحالف عن ذلك فلا اعتبار بنكوله عنهما، أما من قال بالتحليف بهما فيعتبر نكوله، لأن التحليف بهما لرجاء النكول فيقضى به (ابن نجيم: د.ت، 7/213) .

الخاتمة:

- من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة ما يأتي :
1. أن مصطلح ظاهر الرواية هو من مصطلحات الحنفية خاصة ، ويعنون به المسائل التي رويت عن أئمة المذهب بروايات صحيحة .
 2. أن الصحيح في كتب ظاهر الرواية أنها : كتب الإمام محمد بن الحسن الشيباني الستة (الأصل والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير) .
 3. أن الأصل هو الإفتاء بما روي عن أئمة الحنفية في ظاهر الرواية ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا في مسائل محدودة ولأسباب معروفة .
 4. أن أسباب العدول عن ظاهر الرواية هي ستة أسباب مأخوذة من الإستقراء .
 5. أن المسائل التي أفتى فيها علماء الحنفية بخلاف ظاهر الرواية في كتاب القضاء هي عشر مسائل .
 6. أن جلّ أسباب العدول في مسائل القضاء إنما هو بسبب تغير الزمان والعرف ، فهو سبب رئيسي فيها .

المصادر والمراجع:

1. ابن الهمام ، كمال. التحرير ، مطبوع مع تيسير التحرير ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .
2. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير ، ط الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، سنة 1314هـ .
3. ابن عابدين ، محمد أمين. حاشية منحة الخالق على البحر الرائق ، هذه الحاشية مطبوعة بهامش البحر الرائق .
4. ابن عابدين ، محمد أمين. حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ط الثانية ، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة 1386هـ .
5. ابن قدامة. المغني ، تحقيق د. عبد الله التركي ، د. عبد الفتاح الحلو، ط دار هجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة 1411هـ .
6. ابن كثير، القرشي. تفسير القرآن الكريم ، ط دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1384هـ .
7. ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني . سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط المكتبة الإسلامية ، استانبول .
8. ابن منظور ، أبي الفضل جمال الدين محمد. لسان العرب، دار صادر بيروت.
9. ابن نجيم ، زين الدين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، ط الثانية ، دار الكتاب العربية بمصر .
10. الأصل : محمد بن الحسن الشيباني ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه أبو الوفا الأفغاني ، ط منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان.
11. أصول البزدوي : محمد بن محمد البزدوي ، ط مع كشف الأسرار في دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة 1394هـ .
12. أصول السرخسي : محمد بن أحمد السرخسي ، ط دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1393هـ .
13. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة عند الفقهاء : قاسم القونوي ، تحقيق د. أحمد الكبيسي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الكتب الثقافية ، 1407هـ .
14. البابر تي ، أكمل الدين محمد بن محمود. العناية شرح الهداية ، مطبوع مع فتح القدير

15. البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري. صحيح البخاري ، ط الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ، عام 1417هـ .
16. بداية المبتدي : علي بن عبد الجليل المرغيناني ، مطبوع مع فتح القدير .
17. بداية المجتهد : لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد ، ط دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1403هـ .
18. البزازي ، أحمد بن محمد. الفتاوى البزازية ، مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية.
19. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي سنن الترمذي ، ط المكتبة الإسلامية ، استانبول
20. توير الأَبصار : محمد بن عبد الله التمرتاشي الغزي ، مطبوع مع حاشية ابن عابدين .
21. الجامع الصغير : محمد بن الحسن الشيباني ، مطبوع مع شرحه النافع الكبير لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي .
22. الجرجاني ، علي بن محمد. التعريفات، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .
23. حاشية فتح المعين على شرح الكنز لمنلا مسكين : أبو السعود المصري ، ط كراتشي باكستان ، سنة 1403هـ .
24. الحصكفي، محمد علاء الدين بن علي ،. الدر المختار شرح تنويري الأَبصار : مطبوع مع حاشية ابن عابدين
25. الحلبي، إبراهيم. ملتقى الأبحر ، مطبوع مع مجمع الأنهر .
26. دامادا أفندي ، عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان ، المعروف بدامادا أفندي. مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
27. الدمشقي ، عبد الغني الغنيمي. اللباب شرح الكتاب : ، ط دار الكتاب العربي ، بيروت
28. الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح ، ط دار الفكر ، بيروت .
29. رسائل ابن عابدين : محمد أمين بن عابدين.
30. الزبيدي ، محمد بن مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ط مطبعة الكويت .

31. الزحيلي ، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، سورية ، سنة 1409هـ .
32. الزليعي ، عثمان بن علي. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، سنة 1313هـ .
33. السرخسي ، شمس الأئمة. المبسوط ، ط الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ، سنة 1327هـ .
34. السمرقندي، علاء الدين. تحفة الفقهاء ، ط الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة 1414هـ .
35. سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط المكتبة الإسلامية ، استانبول .
36. السنن الكبرى : أحمد بن الحسن البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة 1414هـ .
37. سنن النسائي - المجتبى : أحمد بن شعيب الخراساني ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غده ، ط دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، سنة 1414هـ .
38. شرح الكنز : معين الدين محمد الهروي ، المعروف بمنلا مسكين ، ط المكتبة الخيرية ، مصر سنة 1324هـ .
39. الشلبي. حاشية الشلبي على تبين الحقائق : مطبوع مع تبين الحقائق .
40. الشوكاني ، محمد بن علي. فتح القدير ، ط دار المعرفة ، بيروت —
41. الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط الكتاب العربي ، القاهرة ، 1402هـ .
42. الطبري ، أبي جعفر محمد بن جرير. جامع البيان في أحكام آي القرآن ، ط دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1407هـ .
43. الطحاوي ، أحمد بن محمد. مختصر الطحاوي ، حققه وعلق عليه أبو الوفاء الأفغاني ، الطبعة الأولى ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، سنة 1406هـ .
44. الطحطاوي ، أحمد بن محمد. حاشية الطحطاوي على الدر المختار ، ط دار المعرفة ، بيروت ، سنة 1395هـ .

45. الطحطاوي، حمد بن محمد. حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، ط دار إحياء التراث العربي ، مصر
46. العيني ، محمود بن محمد. البناية شرح الهداية ، ط الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، سنة 1411هـ .
47. العيني، محمود بن محمد. رمز الحقائق شرح كنز الدقائق ، ط المطبعة العربية ، لاهور ، باكستان ، سنة 1403هـ .
48. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط ، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1407هـ .
49. الفيومي ، أحمد بن علي. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، ط المكتبة العلمية ، بيروت 1398هـ .
50. قاضي خان. الفتاوى الخانية ، مطبوعة أيضا بهامش الفتاوى الهندية .
51. الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط الأولى ، شركة المطبوعات العلمية ، مصر ، سنة 1327هـ .
52. الكواشف الجليلة عن مصطلحات الحنفية : عبد الإله بن محمد الملا ، ط الأولى مطبعة الحسيني ، 1425هـ .
53. لؤي الخليلي. أسباب عدول الحنفية عن الفتيا بظاهر الرواية ، ط الأولى ، دار الفتح ، 1433هـ .
54. المجموع شرح المذهب : الإمام النووي ، ط دار الفكر .
55. المذهب الحنفي ، أحمد بن إبراهيم النقيب ، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام 1418هـ .
56. مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط دار إحياء الكتب العربية ، بيروت .
57. ملانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام. الفتاوى الهندية ، ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، سنة 1400هـ .
58. منلا خسرو. درر الحكام شرح غرر الأحكام ، ط المطبعة العربية ، لاهور ، باكستان.

59. منية الموصلية : إبراهيم بن محمد الحلبي ، ط دار الباز ، سنة 1418هـ .
60. الموصلية ، عبد الله بن محمود بن مودود. الاختيار لتعليل المختار ، ط دار الفكر العربي ، بيروت .
61. الميرغزاني ، أبو الحسن علي بن عبد الجليل. الهداية شرح بداية المبتدي ، مطبوع مع فتح القدير .
62. نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية : عبد الله بن يوسف الزيلعي ، ط دار المأمون ، مصر ، سنة 1357م .
63. النهر الفائق شرح كنز الدقائق : سرج الدين عمر بن نجيم ، مخطوط ، جامعة أم القرى رقم (227) ، ميكروفيلم .

عوامل تلف الفخار الأثري الفيزيوكيميائي " تطبيقاً على موقع دادان الأثري "

أ.د. عبد الناصر الزهراني

الأستاذة ساره بنت خالد الهتلان

جامعة الملك سعود - كلية السياحة والآثار. قسم الآثار

ملخص:

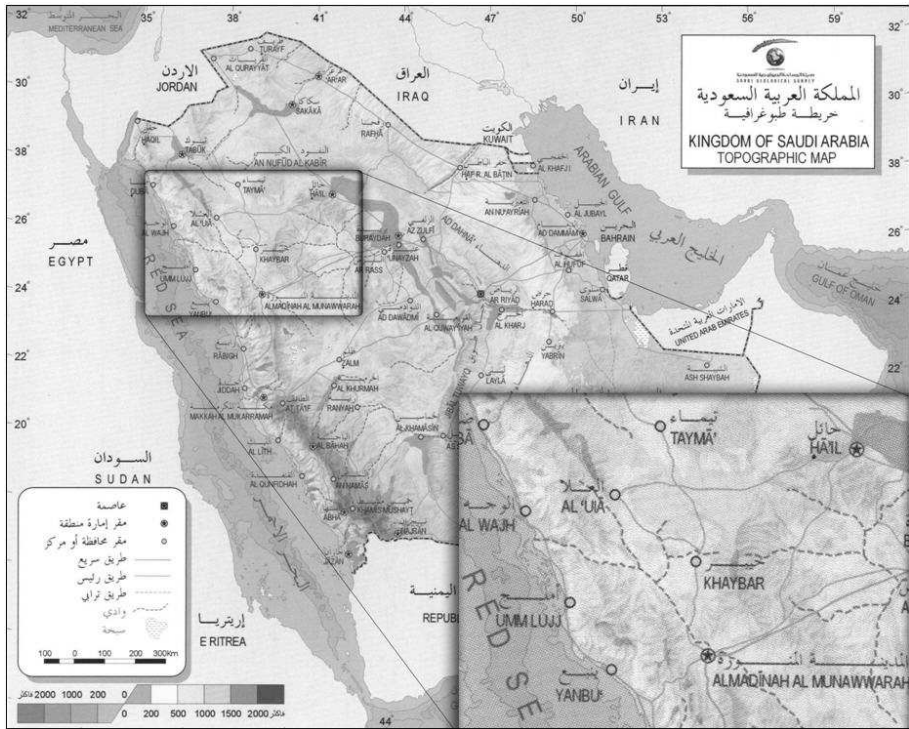
تتحدث هذه الورقة العلمية عوامل تلف الفخار الأثري المكتشف من موقع دادان، كلية السياحة والآثار، جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، وتقتصر على الماء (الرطوبة، وبخار الماء وغيره)، والحرارة والأملاح، مع ذكر لعوامل التلف البيولوجي فقط.

لما لموقع دادان الأثري وما حوله من أهمية في فهم عوامل التلف كان لا بد من ذكر جغرافية موقع العلا وملامحه الجيولوجي ومناخه، حيث إن معظم الفخار المكتشف من البيئة المحلية، وهذا لا يعني أنه ليس هناك فخار مستورد، ولذلك كان عرض تضاريس المنطقة وملاح عن جيولوجيتها مهم في فهم العلاقة بين عوامل التلف وما يصيب القطع الأثرية الفخارية من دادان بالذات مهم جداً. وسيطرق البحث لعامل الماء في حالاته الثلاث (رطوبة، وبخار، والخاصية الشعرية، صقيع)، والحرارة والأملاح، وختمت هذه الورقة بالتعرض للصدمة البيئية التي تتعرض لها القطع الأثرية. ستركز هذه الورقة على هذه العوامل فقط ولتكتمل الصورة الكلية لعوامل التلف ومظاهره لا بد من أوراق علمية أخرى تغطي عوامل التلف البيولوجية والعوامل البشرية. كلمات مفتاحية: حفائر دادان، والطين، فخار، عوامل تلف، ومظاهر التلف،

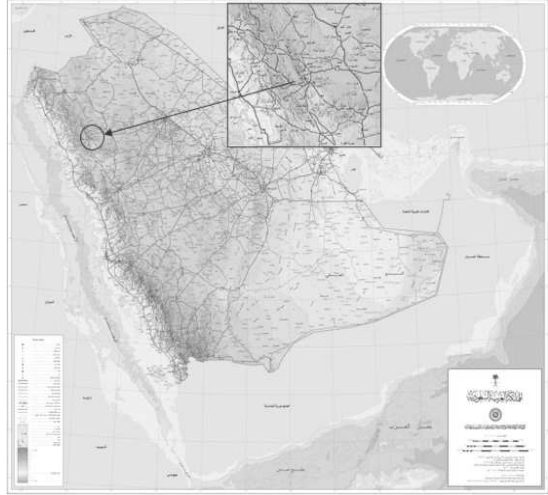
1. مقدمة

تعدّ دادان من المواقع الأثرية المهمة في المملكة العربية السعودية، وقد اكتسبت أهميتها من وجودها على الطريق التجاري القديم، الذي يبدأ من اليمن جنوباً ماراً بنجران ومكة المكرمة والمدينة المنورة وخيبر ثم دادان وبعد ذلك يتفرع إلى الشمال الشرقي باتجاه تيماء إلى بلاد الرافدين أو إلى تبوك باتجاه الشام وغيرها)، وهو من أهم

الطرق التجارية وأقدمها. ونقع دادان شمالي مدينة العلا، في محافظة العلا على درجة الطول $39^{\circ}26'$ ، ودرجة العرض $54^{\circ}37'$. وتقع العلا في الجزء الشمالي الغربي من المملكة العربية السعودية، وترتبط إدارياً بمنطقة المدينة المنورة، وتبعد عنها باتجاه الشمال بنحو (320 كم)، وتبعد عن تيماء بنحو (160 كم) باتجاه الجنوب الغربي، وتبعد عن الوجه، الميناء البحري بنحو (240 كم) إلى الشرق، وتبعد عن حائل نحو (416 كم) في اتجاه الغرب، لوحة رقم (1، 2).



اللوحه رقم (1) خارطة المملكة العربية السعودية وفيها موقع العلا وما حولها من المدن (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية)



اللوحة رقم (2): موقع محافظة العلا في المملكة العربية السعودية (عن: هيئة المساحة العسكرية، و Google earth)

وتقع العلا وسط وادي يعرف بوادي القرى، المشهور تاريخياً، والذي صب في النهاية في البحر الأحمر، وتمتد طولاً دادان من الجنوب إلى الشمال، وتحيط بها الجبال من الشرق والغرب. وتعدّ دادان عاصمة لمملكة دادان ولحيان (الأنصاري، 1423هـ: 22- 25). وتدل كل المصادر الأثرية والنصوص المكتوبة وغيرها على أن منطقة العلا كانت مركزاً حضارياً وتجارياً في شمال شبه الجزيرة العربية، لوقوعها على الطريق التجاري الرئيس، الذي يربط جنوب الجزيرة العربية مع الأمصار الأخرى في العراق وبلاد الشام ومصر. وبعد قيام مملكة الأنباط في البتراء سيطرة هذه المملكة على شمال الجزيرة العربية وانتقل المركز الحضاري من دادان إلى الحجر (تعرف حالياً بمدائن صالح)، التي تعدّ المدينة الثانية بعد البتراء. وفي العصر الإسلامي، كانت العلا محطة من محطات الحجيج القادمين من الشام، ثم أصبحت محطة رئيسة من محطات سكة حديد الحجاز التي أنشئت في عام 1326هـ (الإدارة العامة للآثار، د.ت: 45).

جغرافية دادان

نتيجة لوقوع محافظة العلا بين دائرتي عرض 16° و 36° شمالاً، فإن مناخها يقع ضمن النطاق الصحراوي الجاف، وأيضاً تتأثر المحافظة بقربها من الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر، كما أن مناخها يتأثر أيضاً نتيجة ارتفاعها، الذي يصل إلى نحو 1000 متراً فوق مستوى سطح البحر، كل ذلك يساعد على تلطف درجة الحرارة صيفاً وشتاءً، وهي كالتالي:

الموقع الجغرافي:

يعدّ موقع دادان في شمال غرب المملكة العربية السعودية من أهم عناصر جغرافيتها، حيث تتنوع المظاهر التضاريسية تنوعاً كبيراً في دادان، حيث تشمل: الحرة البركانية (حرة عويرض)، والجبال والأودية والكثبان الرملية (انظر لوحة: 3، 4، 5). وظهر ذلك في:

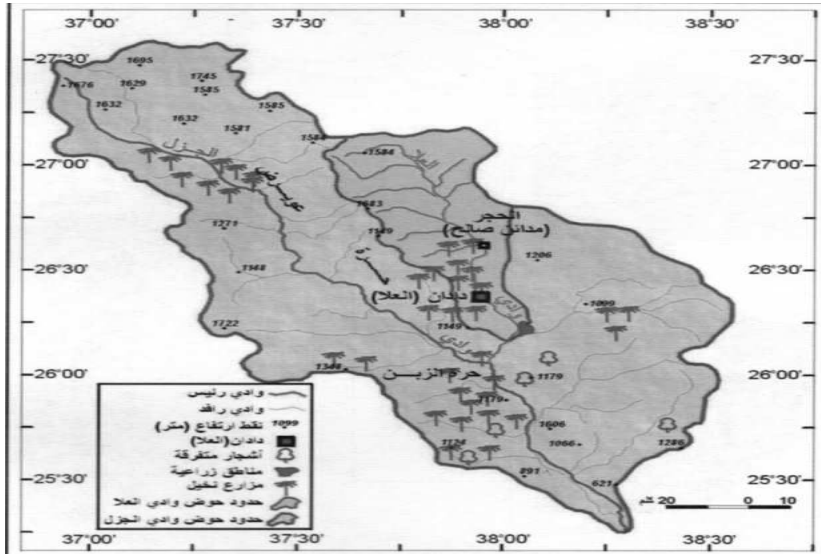
التضاريس

حرة عويرض: تمثل العمود الفقري لسطح محافظة العلا، وهي عبارة هضبة مستوية تصل مساحتها إلى نحو 5600 كم²، (هيئة المساحة الجيولوجية، 2012: 36) وهي تتكون من حمم بركانية تجمدت على هيئة كتل صخرية متوغلة بشكل كبير في أودية محافظة العلا.

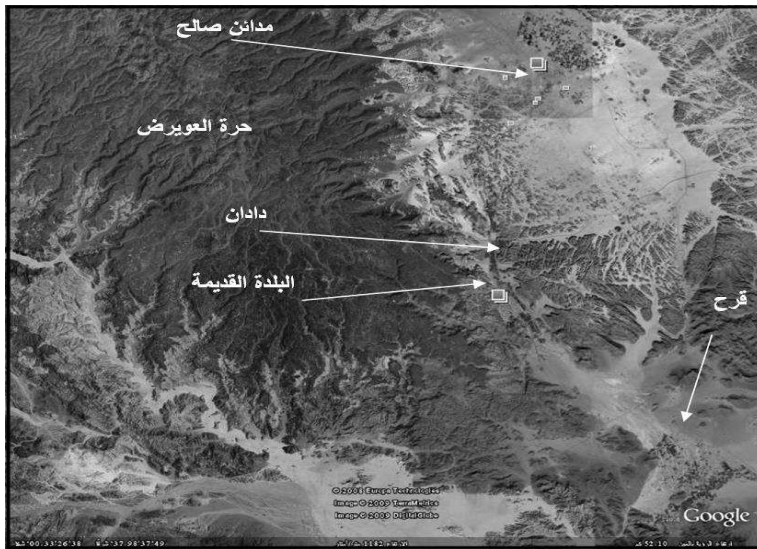
الجبال: تحيط الجبال بدادان من جميع الجهات، وتتباين صخورها وأعمارها ومعظمها من الصخور النارية، مثل: الجرانيت، والصخور المتحولة، مثل: الشست والأردواز والحجر الأخضر، ويقطعها في كثير من أجزاءها الفوالق والانكسارات. وهناك الجبال حديثة النشأة يتألف معظمها من الأحجار الرملية الفتاتية (الفقير، 1434: 18).

الأودية: تقع دادان على مسطبة مرتبع من مجرى وادي العلا في تتأثر سلباً وإيجاباً بالمياه.

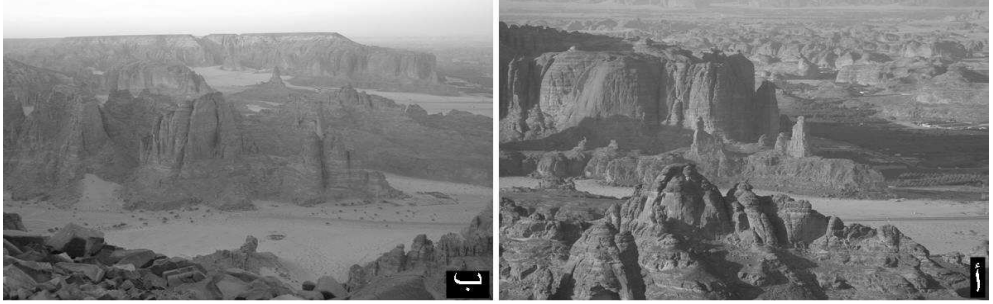
الكثبان الرملية: وهي غطاءات رسوبية تتكون من الرمال المنحوتة نتيجة تعرية الصخور الرملية من حولها، وأيضاً نتيجة انتقال الرمال من أماكن بعيدة أخرى نتيجة الرياح الدائمة.



اللوحة رقم (3) حوض وادي العلا (الفقير، 1434: 28)



اللوحة رقم (4) منظر من جوجل، يوضح تضاريس منطقة العلا، وحرّة العويرض في الغرب، وموقع دادان، والعلّا القديمة، وقرح في الجنوب، والحجر (مدائن صالح) في الشمال. (جوجل)



اللوحه رقم (5) (أ، ب) تمثل تنوع نظاهر السطح وسلاسل الجبال المتنوعه والمشاهد الطبيعية الرائعة.

الملاح الجيولوجية العامة في محافظة العلا:

يتكون التركيب الجيولوجي لمنطقة شمال غرب المملكة العربية السعودية من دهور الحياة العتيقة إلى دخر الحياة الحديثة (الفقير، 1434: 17). هناك تنوع كبير في أنواع الصخور (النارية والرسوبية والمتحولة)، وتنوع الوانها وتراكيبها المعدنية وأنسجتها الصخرية وأوزانها النوعية، استخدام الصخور الرملية الصلبة المتماسكة (عصر الكمبري)، ذات الألوان الصفراء والحمراء كأحجار بناء في موقع دادان (الخريبة)، وكمسلات للنقش والكتابة عليها (صالح والزهراني، 1442: لم يطبع بعد).

ويلاحظ أيضاً وجود تربة طميية وبركانية عالية الخصوبة يدعمها مخزون كبير من المياه الجوفية ساهم في تميز العلا بمزارعها ومحاصيلها المتميزة. لكن من جهة أخرى أضرت المياه السطحية والجوفية بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تلف المواقع الأثرية في محافظة العلا، حيث وجد في تربة الدفن في موقع دادان نسبة عالية من الأملاح القابلة للذوبان في الماء.

موارد المياه

الماء هو أساس الحياة، قال تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ) سورة الأنبياء آية 30. وباختفاء الماء تختفي الحياة، فهو أحد أهم العناصر الأساسية لقيام الحضارات، والماء يشكل في كوكب الأرض نسبة 71٪ من مساحتها، وهو عبارة عن مركب كيميائي مكون من ذرتين هيدروجين وذرة أكسجين. علاوة على كون الماء عامل أساس لأغراض الحياة اليومية فإن له أضرار جانبية كبيرة على المواقع

الأثرية وما تحويه من معثورات. لذلك كان من الضروري التعرف على توزيع موارد المياه ونوعيتها في محافظة العلا والعلاقة بينها وبين موقع دادان الأثري. تنقسم موارد المياه في محافظة العلا إلى قسمين رئيسيين هما:

- المياه تحت السطحية.
- المياه الجوفية.

المياه تحت السطحية:

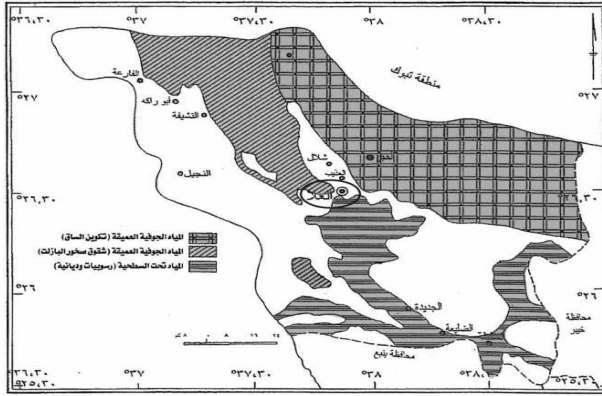
تقع دادان في وادي العلا، الذي يتميز بسعة مساحاته ويبلغ طوله 103 كم، ومحيطه 243 كم ويبلغ حوضه نحو 2408 كم² (الفقير، 1434: 17). تتسرب مياه الأمطار ومياه الوديان إلى باطن الأرض من خلال الرمال والحصباء، والمرتكزة على الصخور الرسوبية ذات المسامية العالية، حيث تستقر فوق طبقات صخرية غير منفذة للماء. ويتراوح سمك الطبقات الحاملة للمياه من بضعة أمتار إلى بضعة عشرات من الأمتار. ومن الطبيعي أن يرتبط تجدد المياه السطحية بكمية الأمطار الساقطة، التي رغم ندرتها فقد تسقط بكميات كبيرة محدثة فيضانات مدمرة، وهو ما نشاهده من كل سنة تقريباً في شمال غرب المملكة العربية السعودية.

المياه الجوفية العميقة:

تعدّ محافظة العلا من أثرى مناطق المملكة بالمياه الجوفية العميقة، التي تأتي من مصدرين هما:

المياه الجوفية لتكوين الساق، وهو من أهم خزانات المياه الجوفية العميقة في المملكة العربية السعودية، وتتراوح نسبة الأملاح القابلة للذوبان في مياهه ما بين 500 – 1500 ملليجرام / لتر، ويتراوح مستوى منسوب منطقة الحجر، كمثال، ما بين 25 – 100 متراً.

المياه الجوفية العميقة المخترنة في شقوق وفواصل وانكسارات طبقات البازلت، مثل: المخزون المائي تحت التكوينات البركانية في حرة العويرض (اللوحة 6).



اللوحة رقم (6) توزيع موارد المياه في محافظة العلا (الفقير، 2006م: 41).

المناخ:

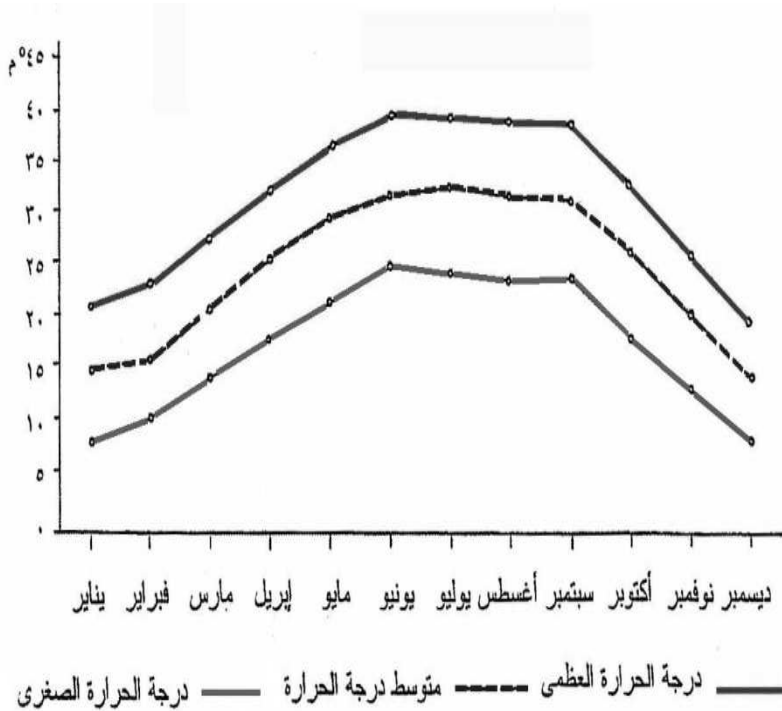
على الرغم من أن دادان تقع ضمن النطاق الصحراوي المداري الجاف، إلا أن موقعها المداري أكسبها مناخ معتدل ساعد ذلك المرتفعات الجبلية والهضاب (ولمزيد من المعلومات حول مناخ العلا انظر الفقير، 2006م).

الحرارة

يمكن رصد سلوك عنصر الحرارة في مدينة العلا خلال الفترة من 1986 –

2001م (اللوحة 8) على النحو التالي:

الحرارة في فصل الصيف: ترتفع معدلات الحرارة في أشهر الصيف الثلاثة (يونيو ويوليو وأغسطس) 30°م ويصل معدل الحرارة القصوى إلى 37°م ويهبط معدل الحرارة الصغرى إلى 22°م على المرتفعات الجبلية. الحرارة في فصل الشتاء: يميل مناخ العلا في فصل الشتاء (ديسمبر ويناير وفبراير) إلى البرودة، حيث تتدني معدلات الحرارة الشهرية وتتراوح بين 25°م إلى 12°م ويهبط معدل الحرارة الصغرى إلى 7°م في شهر يناير، وتدور معدلات الحرارة العظمى حول 22°م . الحرارة في فصلي الربيع والخريف: تعدّ أشهر فصل الربيع (مارس وأبريل ومايو) وفصل الخريف (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر) وهما فصلان انتقاليان يتسم نهارهما بالدفء وليلهما بالبرودة المعتدلة (شكل 7).



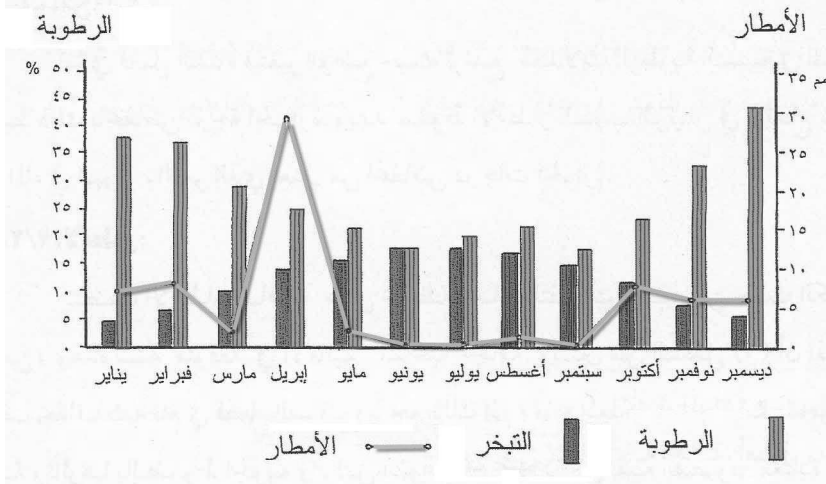
اللوحة رقم (7) متوسطات درجة الحرارة الشهرية في مدينة العلا خلال الفترة 1986-2001م (معدل عن: الفقير، 2006م: 35).

الرطوبة النسبية

تصل الرطوبة النسبية خلال أشهر الصيف إلى نحو 20٪، أما في أشهر فصل الشتاء فترتفع معدلات الرطوبة النسبية في الهواء نتيجة انخفاض درجات الحرارة. ويعدّ هطول الأمطار هو السبب الرئيس في ارتفاع معدلات الرطوبة لتصل إلى نحو 44٪.

الأمطار

تتفاوت نسبة هطول الأمطار على محافظة العلا، حيث تصل في فصل الشتاء إلى ما بين 5ملم – 10ملم، وترتفع لتصل نحو 45 ملم في شهر إبريل، وتنخفض أو قد تنعدم في أشهر الصيف. وتختلف كمية الأمطار من سنة إلى أخرى وقد تأتي قوية بحيث تكون سيول جارفة كما حدث في عام 1406هـ و1427هـ (اللوحة رقم 8).



اللوحة رقم (8) متوسطات الرطوبة النسبية وكمية الأمطار في مدينة العلا خلال الفترة 1986 - 2001م (الفقيه، 2006م: 38).

تاريخ الاستيطان:

كما ذكرنا آنفاً فإن موقع دادان كان أهم العناصر لجذب الاستيطان فيها، فقد توفر فيها الماء والأمان والغذاء، فكونت مدينة قامت عليها حضارة عاشت حتى بداية القرن الأول الميلادي. كما يعرف أن دادان كان أحد أهم محطات طرق التجارة القديمة، فلذلك نشأت فيها حضارة توسعت حتى البحر الأحمر، وكان يسمى خليج العقبة بخليج لحيان، ولحيان هو الاسم الآخر لدادان.

وتؤكد الأدلة الأثرية التي كُشف عنها في عدد من المواقع شمال غرب المملكة قديم الاستيطان هناك منذ العصر الحجري القديم (انجراهام وآخرون، 1981م: 59) وتواصله، مع ازدياد في كثافة سكان المنطقة خلال العصر الحجري الحديث (جيلمور وآخرون، 1982م: 12-13). وتشير كذلك الاكتشافات الأثرية الحديثة في المنطقة إلى بعض الأنشطة المختلفة التي تجسد تاريخ الإنسان هناك خلال عصر فجر التاريخ وبداياته، وخلال الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد.

وهذا ما يلاحظ بشكل واضح منذ مطلع الألف الأول قبل الميلاد، حينما تمكن إنسان المنطقة من الانتقال من عهد المشيخة القبلية والزعامات العشائرية إلى عصر

جديد تبلورت خلاله مفهوم الفكر السياسي، وأفضى إلى ما يمكن أن يسميه: عصر الممالك العربية القديمة (الأنصاري وأبو الحسن، 1423: 14-15). وخلال هذا العصر شهدت المنطقة قيام ممالك متتابعة ذات نظم سياسية تعتمد على توريث الحكم في العائلة الواحدة، كما كان في الممالك العربية القديمة التي سادت في المنطقة: مملكة تيماء، ومملكة دادان، ومملكة لحيان، ومملكة الأنباط.

تاريخ منطقة العلا الحضاري

تعدّ دادان من المدن القليلة التي استمر الاستيطان فيها منذ الألف الأول قبل الميلاد حتى يومنا هذا. وهي من المناطق الحضارية المهمة في الجزيرة العربية، حيث يذكر السعيد أن اسم دادان ذكر من خلال ثلاث إشارات فيما قبل التاريخ؛ الأولى من خلال نقوش تيماء الثمودية العائدة إلى نحو القرن السابع قبل الميلاد، والإشارة الثانية جاء في نقش حران البابلي في منتصف القرن السادس قبل الميلاد، والإشارة الثالثة كانت في كتاب العهد القديم "التوراة" (السعيد، 2010م: 253-259)، ويذكر روبان أن اسم دادان ورد ذكره في التوراة تسع مرات (روبان، 2010م: 97). كما أثبتت المصادر الأثرية والتاريخية أن للمنطقة تاريخاً عريقاً يمتد إلى العصور الحجرية، حيث كانت منطقة سكن مؤقتة منذ العصر الحجري القديم، ثم استمرت إلى أن أصبحت دائمة منذ العصر الحجري الحديث (الذبيب، 1434هـ: 19)، من بدايات الألف الأول قبل الميلاد واستمرت لمدة تجاوزت ثمانية قرون، تداخل فيها السيادة الرسمية والنفوذ التجاري بين قوى سياسية وقبلية. لقد كانت دادان تشهد آنذاك - بسبب وفرة الماء والأراضي الخصبة - نشاطاً زراعياً مميزاً، فضلاً عن كونها محطة تجارية رئيسة على طريق التجاري (الإدارة العامة للآثار والمتاحف، ب.ت.: 12-13؛ الأنصاري وأبو الحسن، 1423هـ: 14- وما بعدها؛ الذبيب، 1434هـ: 129؛ روبان، 2010م: 81-99؛ السعيد، 2010م: 253-259؛ الفقير، 1426هـ: 43).

موقع دادان

والموقع الذي بين أيدينا كشف لنا الكثير من المعلومات عن تاريخ وحضارة دادان ولحيان. وقد تعرض الموقع لتخريب بشري واضح ومتعمد، بدأ من العصور التاريخية القديمة منذ المراحل الاستيطانية المتتالية لفترة الاستيطان الأولى في الموقع، واستمر

حتى بعد هجر الموقع وحتى وقتنا الحاضر. وقد أمكن مشاهدة استخدام العناصر المعمارية لكل مرحلة استيطانية في التشكيلة المعمارية للفترات التي لحقت بها. ويبدو هذا جلياً في موقع دادان، حيث استخدمت حجارة الموقع المشذبة والعناصر المعمارية المزخرفة في أبنية المدينة خاصة في المباني التي استخدمت فيها الأحجار وفي عتبات الأبواب والأماكن البارزة. كما أمكن مشاهدة أحجار الموقع المشذبة والمنقوشة منتشرة في جدران البلدة القديمة في العلا.

كما يلاحظ تعرض الموقع لأعمال نبش واضحة بدأت أيضاً منذ عصور مبكرة وذلك من أجل البحث عن الكنوز. وأيضاً يمكن ملاحظة، من خلال ميل جدران موقع دادان وسقوطها باتجاه الغرب، أن الموقع تعرض لهزات أرضية (الزهراني، 1427هـ: 515 - 557؛ الزهراني وصالح، 1432هـ: 213 - 251).

كما تأثر الموقع بالأعمال التي نتجت عن مد خط سكة حديد الحجاز في بدايات القرن الماضي، حيث استخدمت حجارة الموقع في رصف قادة الطريق.

أساسيات الحفاظ على دادان

كشف فريق قسم الآثار كلية السياحة والآثار، جامعة الملك سعود - بموقع دادان الخربية - محافظة العلا عن الآلاف الكسر الفخارية المتنوعة في خاماتها وصناعتها، وقد تباينت حالة كل أثر عن الآخر في مظاهر تلفه، حيث وجد بعضها متهاكاً ومفككاً ومنفصلاً إلى أجزاء لا يمكن تحريكه أو نقله من مكانه، كذلك تم العثور على بعض القطع الأثرية على شكل أجزاء منفصلة يتطلب تجميعها.

تتعرض المعثورات المكتشفة حديثاً من المواقع الأثرية للتلف؛ نتيجة لحالة الاتزان الذي تحصل عليه مع الوسط المحيط خلال فترة الدفن، لذا فالترميم في الموقع يبدأ من اللحظة الأولى من الكشف عن المعثورات، خوفاً من تعرضها للمتغيرات البيئية الطارئة.

فوجود فريق ترميم متخصص ضمن بعثة التنقيب أصبح ضرورياً، فقد أكدت المواثيق الدولية على ضرورة عمل ترميمات فورية للمعثورات المكتشفة من المواقع الأثرية، وإذا لم يتم ذلك، فيجب ردم المواقع المنقبة ودفنها لحمايتها (ميثاق أثينا 1931م)، كما ينبغي استخدام تقنيات حديثة في أعمال الترميم والصيانة (ايكوموس، 1996م). وتحدد المادة الخامسة عشر من ميثاق البندقية

1964م أسلوب التعامل مع المواقع الأثرية المنقبة، والتي تحيل المرمم إلى المبادئ الدولية التي أقرتها اليونسكو في عام 1965م فيما يخص الحفائر الأثرية. وتتص المادة السادسة عشر من الميثاق نفسه على ضرورة وجود وثائق دقيقة على الدوام لكل أعمال الصيانة والترميم، في صورة تقارير ودراسات تحليلية معززة بالرسوم والمخططات والصور الفوتوغرافية، كما يجب إدراج كل أعمال التنظيف والتقوية وإعادة التنظيم والتكامل في التقرير، وكذلك الملامح الفنية والشكلية التي تكتشف خلال أعمال التقيب (ميثاق البندقية، 1964م).



اللوحة (9) صورة بانوراما لجبل الخريبة (دادان) ويظهر فيه أشجار النخيل محيطة بالموقع من ثلاث جهات الشمال والغرب والجنوب ويقع جبل الخريبة إلى الشرق من الموقع الأثري على اليسار.

فخار دادان

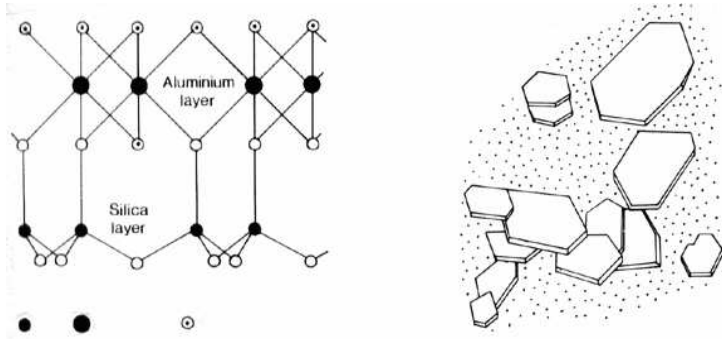
يعد فخار دادان جزءاً من فخار شمال غرب المملكة العربية السعودية، وقد نشر قسم الآثار التقرير الأول عن الموسم الأول لحفريات الجامعة لموقع دادان الذي أرخ فيه الفخار أنه يعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد (السعيد وآخرون، 2010: 55- 72). ويصنف الفخار الذي وجد في دادان بالمزخرف بالألوان وغير الألوان وكذلك المزجج، والذي يبلغ عدد القطع فيه بآلاف، حيث ذكر أنه في الموسم الخامس بلغ عدد الكسر الفخارية ثمانية آلاف كسرة، بلغ عدد الملون منها سبعمائة وستة وثلاثين كسرة، وفي الموسم السادس بلغ عدد الكسر الفخارية أربعة عشر ألف كسرة (الغزي وآخرون،

1431: 23)، وهذا يدل على موقع دادان غني جداً بالكسر الفخارية التي تحتاج دراسة علمية لطريقة جمع الطين وعجنه وتشكيله وتجفيفه ثم حرقه. وقد وصفت عجينة الفخار في دادان أن أغلبها يظهر باللون الأحمر ومتغيراته، فتظهر العجينة باللون البني المائل إلى الأحمر، والأبيض المصفر، والأحمر المشوب بالاصفرار، والبني الداكن، والرمادي، والأسود، والأحمر الفاتح، والأصفر، والبني المائل إلى الرمادي. إضافة إلى كسر الحجارة البركانية والكلسية والجرانيتية وأنها تظهر بألوان سوداء وبنية فاتحة وبيضاء، وكذلك يظهر في كسر الفخار حبات الرمل التي استخدمت جميعها كعامل مساعد. إضافة إلى مواد مساعدة عضوية أخرى كالتبن وأعواد القش (الغزي وآخرون، 1431: 29-31).

طبيعة المواد الفخارية:

المادة الأساس للفخار هو الطين، وتكونت معادن الطين نتيجة عمليات التجوية والتعرية الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للصخور، حيث تحتوي هذه الصخور على معادن الكوارتز والميكا والفلسبار والكاولين وأكاسيد الحديد والزنك والألمنيوم والفسفور والمغنسيوم وغيرها، ونتيجة لعمليات التجوية الكيميائية، وهناك خمس أنواع من مختلفة من العمليات، هي: الذوبان والتميؤ والتبادل الأيوني والتأكسد والتفاعلات العضوية (براونلو، 1419هـ: 436-448؛ حلمي، 1984: 231).

ويعتمد تركيب الفخار الدقيق على المحتوى المعدني الأولي وأحوال الحرق ومدته. معدن الطين الأولي الطاغي هو الكاولينايت (kaolinite) $(Al_2O_3 \cdot 2SiO_2 \cdot 2H_2O)$ ، إلا أن هناك مواد أخرى يتكون منها الطين، مثل: مونتوموريلونيت (Montomorillonite) والليت (Illites) بتركيبات مختلفة. يخترق الماء البلورات شبه الصفيحية دون المجهرية (= 0,01-2 ميكرومتر قطراً)، محوّلة إياها إلى مادة لدنة عندما تكون رطبة ومن ثم تصبح مناسبة لتحويلها إلى كتلة ثلاثية الأبعاد (اللوحة رقم 10).



اللوحة رقم (10). بنية الطين: (أ) ترتيب الذرات في كاولينايت. (ب) جزئيات الطين لينة بوجود الماء (كرونين وروبينسون، 1435: 193).

ويحتوي الطين الخام كذلك على كمية مختلفة من المعادن الأخرى خاصة الكوارتز (SiO_2)، والفلسبار (سيليكات الألمونيوم المعدنية القلوية)، وكربونات الكالسيوم المتحجرة (CaCO_3)، ومركبات الحديد (مثل $\text{Fe}_2\text{O}_3 \cdot n\text{H}_2\text{O}$, limonite)، والمواد التي تشتمل على الكربون (شبه الفحم Carbonaceous) المشتق من النبات المتحول والبقايا الحيوانية. إضافة إلى ذلك، يمكن إضافة الرمل أو القطع الصغيرة من كربونات الكالسيوم البلورية، أو الصدف (CaCO_3)، أو حجر الصوان المتكلس (SiO_2)، أو الفخار المهشم أو القش، عن قصد لتقوية الطين أو ملء فراغاته لتسهيل تشكيل الأوعية الفخارية وحرقتها. (كرونين وروبينسون، 1435: 192).

عندما تجفف الأجسام الطينية في الهواء فإنها تفقد لدونها وتصبح صلبة قليلاً. إذا كانت درجة الحرارة في حدود 100 - 150 درجة مئوية والرطوبة منخفضة، فإن الثغور والشعيرات ستفقد الماء أيضاً، مما يجعل البنية قابلة للاستخدام مثل الطين غير المحروق أو طوب الطين. يمكن أن تستغرق المادة الأخيرة سنتين كي تجف، لكن إذا منعت من التشبع بالماء فإنها سوف تحتفظ بقوتها لفترة طويلة من الزمن. (كرونين وروبينسون، 1435: 192 - 193).

عملية تصنيع الفخار:

الحقيقة لا توجد دراسة حتى الآن تتحدث عن صناعة الفخار في دادان، ولكن كمية الفخار على سطح الموقع والمكتشف حتى الآن يدل على وجود أفران لحرق الفخار.

ونتمنى أن يتم الكشف عن هذه الأفران وطريقة بنائها وكيفية استخدامها في صناعة الفخار وصنعه. والمعروف أن بعد الانتهاء من عملية تشكيل الفخار وتجفيفه تأتي عملية الحرق للحصول على منتج يمكن استخدامه. وتبدأ عملية التصنيع بفقدان الطينة مرونتها ثم تفقد شعيرات الطين الماء ثم يبدأ ماء عجينة الطين في التبخر مع ارتفاع درجة الحرارة حتى يصبح صلباً، وهي بين (450-600 °C)، انظر الجدول (1):

الجدول رقم (1). تأثير درجة الحرارة على المواد المشكلة للفخار (كرونيين وروبسون، 1435: 195).

| قابلية الانعكاس | درجة الحرارة التأثير (مئوية) |
|-----------------|--|
| ✓ | أعلى من 100 يفقد الماء مرونة |
| ✓ | 100 - 150 تفقد الشعيرات الماء |
| × | أعلى من 450 تصبح المواد الطينية مرنة عند الأطراف |
| (✓) | أقل من 600 الكاولين - ميتا كاولين + ماء |
| × | أكثر من 700 ميتا كاولين - إسبانييل ولاحقاً موليت + |
| × | أكسيد سيليكات |
| | يتكون زجاج غير ناضج ($\text{Na}_2\text{O}, \text{K}_2\text{O} + \text{SiO}_2$) |
| × | أعلى تشكيل ضخم للموليت |
| × | من 1000 تشكيل ضخم للزجاج ($\text{CaO}, \text{FeO} + \text{SiO}_2$) |
| × | كوارتز ← كريستوباليت |

عوامل تلف القطع الفخارية في المواقع الأثرية:

يعتمد تلف القطع الأثرية على أمرين أساسيين هما طبيعة القطع الأثرية نفسها والبيئة المحيطة بها أو ما يسمى بالوسط المحيط. في كثير من الأحيان يصعب التفريق

بين هذين الأمرين، حيث إن تلف العناصر الأثرية قد يعزى إلى مقاومة بنيتها للتحلل، أو إلى عامل البيئة المحيطة، أو كلاهما معاً، سواء في باطن الأرض أو على سطحه. ويمكن فهم هذين العاملين من خلال محاولة تحديد العوامل البيئية، التي قد تساعد على تلف العناصر الأثرية المكتشفة. (كرونين وروبسون، 1435: 19).

يُلاحظ في كثير من المواقع الأثرية تكسر القطع الأثرية وتفتتها ومن ثم تحوله إلى مسحوق وتغير ألوانها كما في الفخار والزجاج والمعادن والعظام والعاج ... إلخ، كما يلاحظ أيضاً الأملاح وتحركاتها وطريقة سقوط القشور السطحية للقطع الأثرية. هذه الملاحظات التي تم كشفها كان وراؤها عوامل أدت بها إلى ذلك، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى الآتي:

عوامل تلف طبيعية: مثل تفكك بنية المواد، مثل تكسر بعض القطع الفخارية وتفتتها نتيجة تذبذبات درجات الحرارة تبعاً لتعاقب الليل والنهار وفصول الشتاء والصيف، كذلك قد تكون الحمولة الزائدة، أو احتكاك الماء المحمل بالأتربة بسطوح القطع الأثرية فتعمل على خدشها.

عوامل تلف كيميائية: مثل تغير التكوين الكيميائي للفخار، وأيضاً عملية التقادم العُمري.

عوامل تلف حيوية: مثل التي تحدث عن طريق مخلفات الحيوانات وتفاعلها مع القطع الأثرية، أو عن طريق بقايا بعض الأطعمة في بعض الأواني حيث تتفاعل مع تلك الأواني. **عوامل بشرية:** تتمثل عوامل التلف البشري من خلال تدخل الإنسان، مثل: الحرائق المتعمدة، التقيب، الترميم الخاطئ، السرقات، ... إلخ.

عوامل تلف المواد الفخارية

لا شك أن المواد الفخارية الأثرية في المواقع الأثرية تصل مع مرور الزمن إلى حالة من الاتزان في بيئة الدفن. وهذه البيئة الأثرية بما تحويه من مواد تالفة أو حافظة وتساعد على حفظ المادة الأثرية (كرونين وروبسون، 1435: 25- 42) طبقاً لما يأتي:

- خواص التربة الكيميائية والفيزيائية والإحيائية.

- خواص المادة الأثرية المدفونة الفيزيائية والكيميائية.

وستعرض هذه الورقة عوامل تلف القطع الأثرية الفخارية ومظاهره في بيئة الدفن، وكذلك عوامل ومظاهر التلف بعد الكشف الأثري، وتعرض المادة الأثرية المكتشفة إلى ما يسمى الصدمة البيئية (Environmental Shock) بعد حالة الاتزان التي وفرتها بيئة الدفن خلال مئات السنين.

ويعدّ الاختلاف الكبير في الرطوبة النسبية ودرجة الحرارة بين بيئة الدفن وبيئة التعريض من أكثر العوامل تأثيراً على الأثر المكتشف من خلال الصدمة البيئية. فعند تعريض القطعة الفخارية لبيئة جديدة (الهواء الطلق) تختلف في الرطوبة النسبية والحرارة عن بيئة الدفن فإن الفخار المسامي فور اتصاله بهواء أكثر جفافاً يتبخر المحلول المائي المائي لمسامه، تاركاً على سطح القطعة الفخارية المسامية الأملاح الذائبة وتتبلور هذه الأملاح على سطح القطعة على شكل راسب أبيض. وقد يحدث التبلور تحت الأسطح الأقل مسامية، وعندئذ تضغط هذه الأملاح على القشرة العليا للقطعة الفخارية مما يؤدي إلى إضعاف وتقشر السطح الخارجي لها (Sease, 1984: 47).

عوامل التحلل في موقع دادان:

موقع دادان (اللوحة رقم 9)، وغيره من المواقع، يحيط به التربة والماء والهواء والأكسجين والضوء والحرارة والأملاح والنبات والحيوانات والفطريات والبكتريا ... إلخ، هذه العوامل لها تأثير بالغ على الموقع وما يحويه من قطع أثرية، سنعرض في هذه الورقة تأثير هذه العوامل على المادة الفخارية من موقع دادان الأثري، فلو أخذنا الكسر الفخارية سنجد أن بعضها تحول إلى مسحوق بمجرد أن تلمسه، أو نجد بعضها قد غطي بمسحوق أبيض (أملاح)، أو نجد بعضها قد تكسر أو ... إلخ.

وحيث إن المواد الفخارية الأثرية، منها ما هو مسامي وشبه مسامي وغير مسامي يعتمد على طريقة الصنع ودرجة الحرارة التي حرق بها. وحيث إن البيئة الصحراوية تغلب على مناخ العلا، فنجد أن المادة الفخارية تتأثر بالتلف الفيزيائي (Physical Deterioration)، كما يأتي:

الماء:

- لوجود الماء داخل المواد المسامية بشكل عام، أربعة أسباب مجتمعة أو متفرقة هي:
- ماء الجاذبية (Gravitational water) الذي يتخلل إلى داخل مسامات الفخار.
 - ماء الخاصية الشعرية (Capillary water) المنجذب بطريقة نشاط الخاصية الشعرية إلى داخل المسامات وكذلك إلى داخل الفراغات الصغيرة.
 - ماء الببل (Hygroscopic water) الموجود في شكل غلاف رقيق محيط بالحبيبات والأجسام الدقيقة.
 - ماء مشترك (Combined water) متحد كيميائياً مع ذرات ومركبات الفخار ولا ينفصل إلا بالحرارة القوية فقط (مشرف، 1987: 98).
- يوجد الماء في البيئة الأثرية إما على شكل سائل كميّاه الأمطار أو الأنهار أو الآبار، أو ويوجد على شكل بخار ماء (رطوبة)، أو قد يكون على شكل صلب (ثلج). فيؤثر الماء فيزيائياً من خلال حركته، عبر ترسبات الرمل أو الحصى، حيث يقوم بالاحتكاك بالقطع الفخارية.

1- الماء في الحالة السائلة:

- تتأثر المواد المسامية الفخارية، في منطقة دادان، بحركة الماء بعدة طرق هي:
- عن طريق المص حيث يتحرك الماء من المنطقة التي امتلأت فيها المسام الشعرية وبللت أسطح المسام الواسعة إلى المنطقة التي امتلأت في المسام الشعرية بالماء ومازالت أسطح المسام الواسعة فيها جافة.
 - الانتشار حيث يتحرك الماء من المنطقة ذات المحتوى المائي الأعلى إلى المنطقة ذات المحتوى المائي الأقل، كما في الأواني المستطرقة.
 - عن طريق الخاصية الاسموزية حيث يتحرك الماء من المناطق التي تحوي أيونات قليلة إلى مناطق تحوي أيونات كثيرة.
 - عن طريق الحركة الكهربائية حيث يتجه الماء نحو القطب السالب داخل المادة المسامية.

• عن طريق الحرارة وهنا يتحرك الماء من المناطق ذات الحرارة الأعلى نحو

المناطق ذات الحرارة الأقل (Torraca, 1982: 13-14)

هذه الحركة للماء تؤثر في المواد الفخارية المسامية وشبه المسامية من خلال إذابة مكوناتها وما تحمل معها من الشوائب كالألاح، حيث إن الأملاح تعدّ من الأسباب الرئيسية في تلف المواد المسامية في منطقة دادان.

2. الماء في الحالة الصلبة:

ليس هناك ما يثبت أن درجة حرارة دادان أو العلا وصلت إلى الصفر، فليس هناك مرصد مناخي لحالة الطقس على مدار العام، ولكن هذا لا يعني أن درجة الحرارة في دادان لم تصل الصفر أو أقل من ذلك. على أي حال فالماء الموجود داخل المواد المسامية وشبه المسامية الفخارية بيئة الدفن في دادان يساهم في عملية التلف، حيث إن الماء إذا تجمد يتمدد إلى نحو 9% من حجمه عند درجة حرارة صفر مئوية، محدثاً بذلك تأثيراً كبيراً في تكسير المواد المسامية وشبه المسامية وتفتتها. فإذا تجمد الماء الموجود في فراغات هذه المواد، فإنه ينتج عن ذلك ضغط عال على الذرات المحيطة، ومع استمرار التمدد والزيادة الطبيعية في حجم الماء المتجمد يرفع الضغط المبذول على جدار القطع المسامية وشبه المسامية من الداخل فينتج عنه تكسره ومن ثم تفتته (Torraca, 1982: 30). ويحدث نشاط عملية التجمد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المواد المسامية وغير المسامية المحيط به.

3. الحالة الغازية (بخار ماء):

يسمى بالرطوبة والرطوبة النسبية، فإن منطقة دادان تحدها المزارع من ثلاث جهات، الجهة الجنوبية والغربية والشمالية، أما من الجهة الشرقية فيحدها جبل الخريبة وهذا يجعل من منطقة دادان منطقة رطبة، خاصة في الليل وفي ساعات الصباح الباكر. يصل معدل الرطوبة النسبية في موقع دادان في المساء والصباح الباكر إلى 97% وعند الظهر يصل إلى نحو 36% (انظر جدول رقم 2)، وهذا يؤثر سلباً في المواد المسامية. فإذا امتصت هذه المواد المسامية كمية كبيرة من الرطوبة فإنها تتمدد حسب نوعيتها وتتكمش إذا جفت، إما نتيجة لتبخر الماء أو خروجه بطرق أخرى. وفي مثل هذه

الحالة فإن التمدد يسبب إجهاد كبير بين سطح القطعة الفخارية وأجزاءها الداخلية (Torraca, 1982: 29-30; Everett, 1961, 1541-1551; Honeyborne) (and Harris, 1958: 343-359; Ollier, 1975: 106). ويحدث مثل هذا التلف في المناطق ذات الرطوبة العالية، بين (90 - 100%) (Ollier, 1975: 27-45).

جدول رقم (2) معدل الحرارة والرطوبة النسبية وسرعة الرياح وعدد العواصف والرياح للمدينة المنورة وتبوك (من مركز الأرصاد بجدة)، والعللا (ما جمعه الباحث من معلومات في الموقع).

| العللا في الفترة من 24 مارس إلى 7 مايو 2005م | تبوك 1992 - 2001م | المدينة المنورة 1993 - 2001م | |
|---|------------------------------|---------------------------------|-----------------------------|
| 38 - 30 | 46.4 - 3,5 | 48.6 - 3 | درجة الحرارة المتوسطة |
| %97 - %36 | %100 - %1 %53 - %21 | %100 - %1 %11 - %41 | الرطوبة النسبية المتوسطة |
| صفر - 45 كم/ساعة شمالية وغربية | 52 كم /ساعة شمالية وغربية | 60 كم /ساعة غربية وشرقية | سرعة الرياح |

لذلك فإن تلف المواد الأثرية في موقع دادان، الناتج عن بخار الماء في هذه المنطقة يحدث بعدة طرق هي:

- عن طريق التكاثف والامتزاز حيث يتخلل بخار الماء المواد المسامية وشبه المسامية ويتسرب إلى داخلها.
- عن طريق الحرارة حيث يتكثف بخار الماء على الأسطح الباردة.
- ينتقل بخار الماء من المناطق التي تحوي على عدد كبير من جزيئات البخار العالقة في الهواء إلى المناطق التي تحوي عدد أقل من جزيئات البخار.
- ينتقل بخار الماء عن طريق الخاصية الهيجروسكوبية (Hygroscopicity)، وهي قدرة المادة المسامية على مص بخار الماء. فالمسام الصغيرة تسهل عملية

الامتزاز الهيجروسكوبي، وقد تمتلئ هذه المسام الصغيرة بالماء إذا كانت الرطوبة النسبية أقل من 100٪.

- يتحرك الماء داخل المسام عن طريق قوى التجاذب الكهربائي بين الأسطح القطبية وجزيئات الماء العالقة في الهواء (Torraca, 1982 14-15).
- في حالة وجود الأملاح في المواد المسامية كالفضار فإن الأملاح القابلة للذوبان في الماء تتميز بالخاصية الهيجروسكوبية، إذ يمكن لهذه الأملاح أن تمتزج الماء، في حالته الغازية عندما يكون معدل الرطوبة النسبية أقل من 100٪. (الزهراني، 1427هـ: 522)

وجود هذا الماء داخل مسامات القطع الفخارية يؤدي إلى ذوبان بعض مواد الفخار، الجيرية والرملية، مما يؤدي إلى تكسر القطع الفخارية وتفتتها. ويؤثر محتوى الماء في موقع دادان أيضاً على وجود أو تكاثر وتطور الكائنات الحية، وكذلك تزهر وتحرك الأملاح، حيث يوجد الماء في التربة الأثرية داخل التجاويف بين الجزيئات المعدنية والمواد العضوية أو يمتص على السطوح النشطة للطين والديال. ويبقى الماء في داخل التجاويف إذا لم يجد مصرفاً له نتيجة لوجود طبقة تحتية غير نافذة للماء أو نتيجة لارتفاع منسوب الماء. ويمكن تصريف الماء الذي في تجاويف أكبر من (0.1) مليمتر، في حين يصعب تصريف الماء الموجود في التجاويف الدقيقة، وذلك بسبب قوى السطح المعروفة باسم الجاذبية الشعرية. ومن ثم فإن الماء يبقى محفوظاً في مواد مثل الطين والوحل وحول جزيئات التربة (المتحدة مع الماء). ونسبة المسامية في القطع الفخارية غير المحروق تصل إلى 35٪ (Selley, 1976: 99).

كما أن الماء يساعد في ذوبان أنواع كثيرة من المعادن، وإن كانت لا تؤثر بشكل ملحوظ.

نمو البلورات:

ونتيجة لوجود الماء يتغير حجم ذرات الفخار نتيجة نمو بعض أو جميع بلوراته، التي تحدث ضغطاً في داخل جدار الفخار. مما يؤدي إلى تكسر أو تفتت جزء منه محدثة بذلك تلفاً فيزيائياً. ويتم تغير حجم القطعة الفخارية بشكل عام إما من خلال تجمد

الماء داخل الفخار أو لنمو البلورات، نتيجة وجود الماء، (مثل نمو بلورات الملح) (مشرف، 1987: 95).

الأملاح:

تتنوع الأملاح في المواقع الأثرية تبعاً لنوع التربة والنشاطات التي تقوم عليها. فهناك ثلاثة أنواع من الأملاح ممكن أن تؤثر على المواد الأثرية، أملاح قابلة للذوبان في الوسط المائي بشكل سريع، وأملاح متوسطة القابلية للذوبان في الوسط المائي، وأملاح منخفضة الذوبان في الوسط المائي، كما هو موضح في الجدول رقم (3).
الجدول رقم (3). قابلية الذوبان النسبية للملاح في الماء (كرونيين وروبنسون، 1435: 33)

| قابلية ذوبان عالية | قابلية متوسطة | ذوبان | قابلية ذوبان منخفضة |
|-------------------------------------|----------------------|--------------------------------|---------------------|
| النترات (Nitrates) (جميعها) | $CaSO_4 \cdot 2H_2O$ | السيليكات (معظمها) | (Silicates) |
| الكلوريدات (Chlorides) (معظمها) | | الأكسيدات (معظمها) | (Oxides) |
| الكبريتات (Sulphates) (معظمها) | | الكبريتات (معظمها) | (Sulphides) |
| البيكربونات (Bicarbonates) (معظمها) | | الفوسفات (Phosphates) (معظمها) | |
| الأسيتات (Acetates) (معظمها) | | الكربونات (معظمها) | (Carbonates) |

وعندما تتحلل هذه الملاح تنفصل الأيونات السالبة والموجبة. فأملح مثل: كلوريد الصوديوم وكربونات الكالسيوم وغيرها توجد من تفاعل القواعد والأحماض. فعندما تذوب هذه الأملاح تنفصل الأيونات، مثل: الصوديوم (Na^+) والكلور (Cl^-)، أيونات (Ca^+) وكذلك الكربونات (HCO_3^-). ومن المعروف أن مصدر الأيونات العام هي

تجوية الصخور وتعريتها في التربة، مثل: أيونات الصوديوم والكالسيوم والمغنسيوم والبوتاسيوم والكلور والكبريتات والكاربونات (Na^+ , Ca^{2+} , Mg^{2+} , K^+ , Cl^- , SO_4^{2-} ، HCO_3^-)، وأيضاً فإن (HCO_3^-) تنتج من ذوبانه وتفاعله مع ثاني أكسيد الكربون، وكذلك من تحلل المواد العضوية. ويزيد الإنسان هذه الأملاح من خلال بعض نشاطاته الحيوية، فظهور الفوسفات (PO_4^{3-}) من الفضلات أو العظام أمر معروف. وتحتوي فضلات الحيوان والإنسان أيضاً على Cl^- , NO_3^- ، ويحتوي رماد الخشب على أيونات الكالسيوم والبوتاسيوم والكبريتات والكاربونات (Na^+ , Ca^{2+} , K^+ , SO_4^{2-} ، HCO_3^-)، بينما تنتج المواد الأثرية التالفة مواد كثيرة السيليكات (Silicates) من الزجاج إلى Fe^{3+} و Cu^{2+} (من المعادن) بكميات كبيرة (كرونين وروبينسون، 1435: 32-35).

عندما يصل الأيونات الموجبة والسالبة إلى نقطة حرجة فإنها تتحد مكونة ملحاً صلباً، ويمكن أن يصل إلى مستوى التركيز الحرج، المعروف بقابلية ذوبان الملح، عن طريق تدفق الأيونات أو عن طريق تبخر الماء. وتعتمد قابلية الذوبان على كل من الأيونات الموجبة والسالبة، وتتأثر هذه بدرجة الحرارة. فمع ارتفاع الحرارة تزيد القابلية للذوبان. ولجميع الأملاح درجة معينة من القابلية للذوبان في الماء، كما في الجدول السابق رقم (3)، يوضح قابلية الذوبان النسبية لبعض الأملاح التي موجودة في بيئة الدفن (كرونين وروبينسون، 1435: 33).

تعدّ الأملاح من العناصر الخاملة إلا في وجود الماء، فللأملاح تأثير فيزيائي كما أن لها تأثير كيميائي. إن التلف الذي يصيب العديد من القطع الأثرية وخاصة الفخار في المواقع الأثرية في العالم يعزى، في كثير من الأحيان، إلى وجود هذه الأملاح. الأملاح القابلة للذوبان واحدة من أهم عوامل تلف الأسطح الفخارية. فوجود بلورات الملح داخل المسام الفخارية قد يؤدي إلى تحويل القطع الفخارية إلى مسحوق. والفخار المسامي وشبه المسامي في موقع دادان بشكل عام تحتوي على كمية كبيرة من الأملاح. وهناك العديد من الطرق التي يمكن للأملاح أن تصل من خلالها إلى داخل جسم القطع

الفخارية، حيث يصل تركيز أملاح بيئة الدفن في المحلول، من منطقة دادان، إلى (ds 1-37.5 m)، مثل الرطوبة الصاعدة من باطن الأرض، وعن طريق الرياح التي تحمل الأملاح من البحر أو الصحراء ... إلخ. وتتميز الأملاح القابلة للذوبان، في الماء، بالخاصية الهيجروسكوبية، إذ يمكنها امتزاز كمية كبيرة من بخار الماء على شكل سائل. (الزهراني، 1427هـ: 527)

تعرضت المواد المسامية في منطقة دادان لتلف وتدمير واضح، كان للأملاح دور بارز فيه. ويعزى تلف القطع المسامية، مثل: الفخار المسامي وشبه المسامي الناتج عن الأملاح إلى أمرين هما: تبلور الأملاح داخل المسام، وتحول هذه الأملاح إلى سائل حال تشبعها بالماء (Torraca, 1982: 31-33). كل الأملاح لديها القدرة على التبلور وأحداث التلف والأضرار بناءً على هذا التبلور. بينما الأضرار الناتجة عن تشبع الأملاح بالماء تحدث بالنسبة للأملاح التي تتكيف مع حالات التشبع المختلفة. فعلى سبيل المثال، كلوريد الصوديوم يسبب الأضرار الناتجة عن التبلور بينما كبريتات الصوديوم يمكن أن تسبب الأضرار الناتجة عن التشبع والتبلور معاً (Torraca, 1982: 31-33; Sperling and Cooke, 1985: 541-555; Weber, 1993: 97-103). كما أن هناك دراسات بحثت في تأثير كبريتات الكالسيوم بالذوبان والرطوبة النسبية التي تتبلور فيها (Livingston, 1994: 101-107. Price and Brimblecombe, 1993: 107-114; Zehnder, 1993: 90-93; 1994). ويظهر تأثير تلف ملح كلوريد الصوديوم على المواد المسامية وشبه المسامية المحتوية على الجير في أحداث تفتتاً كبيراً وأيضاً مكونة قشوراً على سطح أجسام الفخار المسامي وشبه المسامي (Ollier, 1975: 13).

وقد تسبب الأملاح أضراراً عن طريق التمدد الحراري، وهذه تحتاج إلى دراسة جادة (Price, 1996: 9).

الأضرار الناتجة عن الأملاح لا تحدث فقط في البيئة الخارجية حيث يكون سطح المادة المسامية وشبه المسامية معرضاً للرطوبة بفعل الأمطار والجفاف، فقد

تحدث هذه الأضرار أيضاً داخل القطعة الفخارية وذلك من خلال الخاصية الاسترطابية للأملح. وخير مثال لذلك الأضرار التي تلحق بالفخار والسيراميك التي يتم عرضها في المتاحف ولا تتوفر لها الحماية الكافية (Hanna, 1984, 171-176).

قد يبدو على ضوء ما ذكر بأن الأضرار الناتجة عن الأملاح حتمية. فالتبلور على سبيل المثال، يأخذ شكل بلورات تنحصر في نطاق ضيق بعكس التشبع بالماء. المادة الفخارية المسامية وشبه المسامية تتشبع بهذه الأملاح من رطوبة التربة، بحيث تتجمع الأملاح بسبب حدوث عملية البخر، ومن ثم تحدث عملية التبلور. ونتيجة نمو بلورات الأملاح يحدث ضغطاً كبيراً على جدار سطح المادة المسامية بشكل مستمر، وكلما ازداد حجم نمو البلورات زادت قوة الضغط المصاحبة حتى يصبح بمقدور هذه القوة كسر القطع الفخارية (- Lewin, 1982: 120; Scherer, 2004: 1613-1624; Zehnder and Arnold, 1989: 513-521; Ashurst and Ashurst, 2001: 3; Wellman and Wilson, 1965: 1097-1098; Torraca, 1982: 31-33).

أثبت التجارب أن تفتت البلورات الكبيرة تحدث أثناء جفاف الأملاح وهذه العملية المتكررة تؤدي إلى وجود مسامات في جسم القطع الفخارية المسامية وشبه المسامية، وهذا يسبب أضراراً أكثر من تلك التي تسببها الرطوبة (Flatt 2002, 435-454; McMahan et.al., 1992: 705-714; Charola and Weber, 1992: 581-590; Doehne, 1994: 143-150).

الحرارة:

تعمل الحرارة كعامل مساعد في الكثير من عوامل التلف وقد ذكرنا سابقاً بعضها مثل تسريع حركة الأملاح وغيرها. وتسبب التغييرات في درجة الحرارة تقلصاً وتضخماً (تمدداً) في حجم ذرات المواد المسامية، نتيجة ارتفاع درجة حرارته وبتقلص حجمه إذا انخفضت درجة حرارته، وإن كانت غير ملاحظة بالعين المجردة. وينتج عن تكرار التغيير في درجة الحرارة تكسر القطع الفخارية وتفتتها. وبما أن المادة الطينية بشكل عام موصل ضعيف للحرارة فإن منحدر القوة الحرارية يحدث بين سطح الفخار

وداخله عندما يسخن. لذا يتمدد سطح جسم القطعة الفخارية أكبر من داخلها محدثة ضغطاً حول جسم الفخار ربما يقود ذلك إلى تشققه (Torraca, 1982: 25-29). ويتكون معظم الطين من معادن مختلفة، وكل معدن من هذه المعادن يختلف من حيث درجة تسخينه وعامل تمدده عن المعدن الآخر. وينتج عن ذلك اختلاف في تمدد هذه المعادن بدرجات متباينة. ومن المعروف أن المعادن القائمة تمتص الحرارة بصورة أسرع من المعادن الباهتة وربما يساعد هذا على وجود اختلاف في تمدد أجزاء الفخار مما يقود إلى تكوين ضغوطات صغيرة داخل جسم الفخار ومن ثم تحدث شقوق دقيقة ومن المحتمل أن يصاحب ذلك تفتت حبيبي (Ollier, 1975: 105).

وتبلغ درجة التلف ذروتها في مناطق ذات تفاوت كبير بين درجة حرارة النهار والليل، والشتاء والصيف مثل المناطق الصحراوية. وحيث إن منطقة دادان من المناطق الصحراوية فإن التلف الذي أصاب موادها المسامية وشبه المسامية وغير المسامية قد تكون الحرارة أحد أسبابها، فقد أصابها التلف بأشكال متعددة.

الصدمة البيئية

لا شك أن المواد الفخارية الأثرية في المواقع الأثرية تصل مع مرور الزمن إلى حالة من الاتزان في بيئة الدفن. وهذه البيئة الأثرية بما تحويه من مواد تالفة أو حافظة وتساعد على حفظ المادة الأثرية (كرونين وروبسون، 1435هـ: 25-42) طبقاً لما يأتي:

خواص التربة الكيميائية والفيزيائية والإحيائية.

خواص المادة الأثرية المدفونة الفيزيائية والكيميائية.

ويعدّ الاختلاف الكبير في الرطوبة النسبية ودرجة الحرارة بين بيئة الدفن وبيئة التعريض من أكثر العوامل تأثيراً على الأثر المكتشف من خلال الصدمة البيئية. فعند تعريض القطعة الفخارية لبيئة جديدة (الهواء الطلق) تختلف في الرطوبة النسبية والحرارة عن بيئة الدفن فإن الفخار المسامي فور اتصاله بهواء أكثر جفافاً يتبخر المحلول المائي المائي لمسامه، تاركاً على سطح القطعة الفخارية المسامية الأملاح الذائبة

وتتبلور هذه الأملاح على سطح القطعة على شكل راسب أبيض. وقد يحدث التبلور تحت الأسطح الأقل مسامية، وعندئذٍ تضغط هذه الأملاح على القشرة العليا للقطعة الفخارية مما يؤدي إلى إضعاف وتقشر السطح الخارجي لها (Sease, 1984: 47).

الخاتمة

تقع حضرة دادان في وادي بين جبلين الخريبة، مما يفسر ارتفاع الرطوبة النسبية والماء تحت السطحي الناتج عن عمليات ري المزارع الموجودة، كذلك تسرب الأملاح إلى القطع الفخارية، وأيضاً ارتفاع درجة الحرارة التي تساعد في عمليات التلف وتسرع (الزهراني، 1430هـ: 243 - 277). ونتيجة لذلك تنوعت مظاهر التلف الدالة على تنوع

عوامل التلف، من:

عوامل تلف طبيعية:

مثل تفكك بنية المواد، مثل تكسر بعض القطع الفخارية وتفتتها نتيجة تذبذبات درجات الحرارة تبعاً لتعاقب الليل والنهار وفصول الشتاء والصيف، كذلك قد تكون الحمولة الزائدة، أو احتكاك الماء المحمل بالأتربة بسطوح القطع الأثرية فتعمل على خدشها.

عوامل تلف كيميائية: مثل تغير التكوين الكيميائي للفخار، وأيضاً عملية

التقادم العمرية.

عوامل تلف حيوية:

مثل التي تحدث عن طريق مخلفات الحيوانات وتفاعلها مع القطع الأثرية، أو عن طريق بقايا بعض الأطعمة في بعض الأواني حيث تتفاعل مع تلك الأواني.

عوامل بشرية: تتمثل عوامل التلف البشري من خلال تدخل الإنسان، مثل:

الحرائق المتعمدة، التثقيب، الترميم الخاطئ، السرقات،... إلخ.

مما يترتب على ذلك التعامل مع كل قطعة فخارية كحالة منفردة لها ظروفها

الخاصة من أعمال فحص وتحليل وطرق علاج. وهذا يُوجب على المرمم القيام بعدد من

الواجبات أهمها:

- تقليل احتمال الإصابة بالصدمة البيئية بإتباع أسلوب الكشف التدريجي.
- التعامل مع الحالات الحرجة التي تتطلب التدخل الفوري؛ لوقاية القطع الفخارية من التلف والاندثار – وتثبيت الرسوم، والألوان.
- عند اللجوء إلى أعمال التقوية المبدئية تكون بشكل موضعي وليست شاملة.
- استخدام طرق التنظيف الميكانيكي، وتقليل استخدام أسلوب التنظيف الكيميائي قدر المستطاع.

التوصيات:

- يُوصى بتوفير مستلزمات الرفع والنقل المتعارف عليها للمرممين وخاصةً لطرق اللفائف وطرق رفع القطع الفخارية.
- يُوصى بتوفير معمل لترميم في موقع الحفائر للتعامل بشكل سريع مع الحالات الحرجة.
- يُوصى بتوفير مخزن مناسب لحفظ المكتشفات الأثرية بعد معالجتها مبدئياً لحين نقلها لمعمل الترميم المركزي.

المراجع:

- (1) الإدارة العامة للآثار والمتاحف، (د. ت) "المناطق الأثرية بالعلا ومدائن صالح". الكتيب السياحي، الإدارة العامة للآثار والمتاحف، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية.
- (2) انجراهام، مايكل؛ ثيودور جونسون؛ بسيم الريحاني؛ إبراهيم الشتلة. 1981م. التقرير المبدئي عن مسح المنطقة الشمالية الغربية (مع لمحة موجزة عن مسح المنطقة الشمالية. أطلال. عدد 5. ص: 53- 76.
- (3) الأنصاري، عبد الرحمن، أبو الحسن حسين، "العلا ومدائن صالح (الحجر) حضارة مدينتين". سلسلة قرى ظاهرة على طريق البخور، دار القوافل للنشر والتوزيع-الرياض، 1423هـ، ص 22- 25.

- (4) إيكوموس، ميثاق أثينا، لترميم واستعادة المعالم والآثار التاريخية، أثينا. 1931م، (<http://www.icomos.org/index.php/en/charters-and-charter-for-the-restoration-of-texts?id=167:the-athens-historic-monuments>).
- (5) براونلو، آرثر. 1419هـ. الجيوكيمياء. ترجمة الدكتور جمعة بن عبد الرحيم العلاوي. جامعة الملك سعود النشر العلمي.
- (6) جيلمور، مايكل؛ محمد البراهيم؛ عبد الجواد مراد. 1981م. تقرير مبدئي عن استكمال مسح المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية 1401هـ، 1981م. أطلال. العدد 6. ص: 7- 21.
- (7) حلمي، محمد عز الدين. 1984. علم المعادن. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- (8) الذبيب، سليمان بن عبد الرحمن. 1434هـ. ددن عاصمة مملكتي دادان ولحيان: التقرير الأولي للموسم الثامن. دراسات أثرية (2). الجمعية السعودية للدراسات الأثرية. الرياض.
- (9) روبان، كريستيان جوليان. 2010م. العصور القديمة. في طرق التجارة القديمة روائع آثار المملكة العربية السعودية. ص: 81 - 99.
- (10) الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن؛ محسن محمد صالح. 1432هـ. ترميم جدار حجري مائل في موقع دادان "الخريبة" العلا، المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية تطبيقية. في المملكة العربية السعودية عبر العصور. سلسلة مداوات علمية محكمة للقاء السنوي للجمعية السعودية للدراسات الأثرية، 2. الرياض. ص: 211 - 251.
- (11) الزهراني، عبد الناصر. عوامل تلف الموقع الأثرية: حالة دادان (الخريبة). جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، سلسلة مداوات علمية محكمة للقاء السنوي السابع للجمعية، المنامة - مملكة البحرين (20) - 23 ربيع الأول 1427هـ). ص 515 - 557.

- (12) السعيد، سعيد بن فايز. 2010م. دادان العلا. في طرق التجارة القديمة روائع آثار المملكة العربية السعودية. ص: 253- 259.
- (13) السعيد، سعيد بن فايز؛ سامر أحمد سحلة؛ أحمد أبو القاسم؛ جمال عمر؛ فؤاد العامر؛ إبراهيم مشبي. 2010. دادان "الموسم الأول 1425/2005": نتائج التنقيبات الأثرية لقسم الآثار بجامعة الملك سعود. الأطلال 20: 55- 72.
- (14) صالح، محسن محمد؛ عبد الناصر عبد الرحمن الزهراني. 1442هـ. منهجية ترميم الحفائر الأثرية تطبيقاً على موقع دادان (لم يطبع بعد لدى وزارة الثقافة).
- (15) الغزي، عبد العزيز بن سعود؛ فؤاد العامر؛ رضا الشمري. 1431هـ. تقرير أولي عن فخار المواسم الثاني في موقع دادان (الخريبة). المملكة العربية السعودية عبر العصور، سلسلة مداولات علمية محكمة، الجمعة السعودية للدراسات الأثرية، 1. الرياض. 23- 121.
- (16) الغزي، عبد العزيز؛ وآخرون. 1431هـ. تقرير أولي عن فخار الموسم الثاني في موقع دادان "الخريبة". سلسلة مداولات علمية محكمة للقاء السنوي (1). ص 21- 123.
- (17) الفقير، بدر عادل 2006م. السياحة في محافظة العلا: موارد الجذب ومعوقات التنمية – دراسة في الجغرافيا السياحية. عماد البحث العلمي، جامعة الملك سعود.
- (18) الفقير، بدر عادل. 1434هـ خصائص الشخصية الجغرافية لمدينة دادان. في كنوز أثرية من دادان نتائج تنقيبات المواسم السبعة الأولى. تحرير أ.د. سعيد بن فايز السعيد؛ أ.د. عبد العزيز بن سعود الغزي. دراسات أثرية ميدانية (1) سلسلة علمية محكمة تدرها الجمعية السعودية للدراسات الأثرية. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (19) كرونين، ج. روبنسون. 1434هـ. أساسيات ترميم الآثار. ترجمة عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، جامعة الملك سعود للنشر العلمي، الرياض.

(20) مشرف، محمد عبد الغني، 1987م. أسس علم الرسوبيات. عمادة شؤون المكتبات- جامعة الملك سعود. الرياض.

(21) هيئة المساحة الجيولوجية، 2012م. الخارطة الرسمية للمملكة العربية السعودية (gcs.gov.sa)

المرجع الأجنبية:

- (1) Ashurst, J., and N. Ashurst 2001, Practical Bulding Conservation Stone Masonry. English Heritage Technical Handbook Vol.1 Printed in Great Britain By: Antony Rowe Ltd.
- (2) Charola, A. E., and J. Weber 1992, The Hydration-dehydration Mechanism of Sodium Sulfate. 7th International Congress on Deterioration and Conservation of Stone, (PP.581-590). Lisbon: Laboratório Nacional de Engenharia Civil.
- (3) Doehne, E. 1994, In Situ Dynamics of Sodium Sulfate Hydration and Dehydration in Stone Pores: Observations at High Magnification Using The Environmental Scanning Electron Microscope. In La Conservazione Dei Monumenti Nel Bacino Del Mediterraneo, ed. V. Fassina, H. Ott, and F. Zezza, (PP. 143-150). Venice: Soprintendenza ai Beni Artisticie Storici di Venezia.
- (4) Everett, D. H. 1961, The Thermodynamics of Frost Damage to Porous Solids. Transactions of the Faraday Society 57: (PP. 1541-1551).
- (5) Flatt R. J. 2002, Salt Damage in Porous Material: How Higgh Supersaturations are Generated. In Journal of Crystal Growth 242. (PP. 435-454).
- (6) Hanna, S. B. 1984, The Use of Organo-silanes For The Treatment of Limestone in An Advanced State of Deterioration. In Adhesives and Consolidants, (PP. 171-176). London: International Institute for Conservation.
- (7) Honeyborne, D. B., and Harris P. B. 1958, The Structure of Porous Building Stone and its Relation to Weathering Behaviour. Proceedings of the Tenth Symposium of the Colston Research Society, (PP.343-359). London: Butterworths Scientific Publications.
- (8) Lewin, S. Z. 1982, The Mechanism of Masonry Decay Through Crystallization. In Conservation of Historic Stone

- Buildings and Monuments, (PP. 120-144). Washington, D.C.: National Academy Press.
- (9) Livingston, R. A. 1994, Influence of Evaporite Minerals on Gypsum Crusts and Alveolar Weathering. In *La conservazione dei monumenti nel bacino del Mediterraneo*, ed. V. Fassina, H. Ott, and F. Zezza, (PP. 101-107). Venice: Soprintendenza ai Beni Artistici e Storici di Venezia.
- (10) McMahon, D. J., P. Sandberg, K. Folliard, and P. K. Mehta 1992, Deterioration Mechanisms of Sodium Sulfate. 7th International Congress on Deterioration and Conservation of Stone, (PP. 705-714). Lisbon: Laboratório Nacional de Engenharia Civil.
- (11) Ollier, C. C. 1975, *Weathering*, Edited by K. M. Clayton, 2nd, rev. Impression, Longman, London.
- (12) Price C. A. 1996, *Stone Conservation An Overview of Current Research*. Publication Getty Conservation Institute.
- (13) Price, C. A., and P. Brimblecombe 1994, Preventing Salt Damage in Porous Materials. In *Preventive Conservation: Practice, Theory and Research*, 90-93. London: International Institute for Conservation.
- (14) Scherer, G. W. 2004, Stress From Crystallization of Salt. In *Cement & Concrete Research* 34. (PP. 1613-1624).
- (15) Sease, Catherine, 1984. first aid treatment for excavated finds. Edited by Price, N. S. (*Conservation on Archaeological Excavations*), ICRROM, ROME.
- (16) Selley, R. C. 1976, *An Introduction To Sedimentology*. Academic Press, London.
- (17) Sperling, C. H. B., and R. U. Cooke 1985, Laboratory simulation of rock weathering by salt crystallization and hydration processes in hot, arid environments. *Earth Surface Processes and Landforms* 10: (PP. 541-555).
- (18) Torraca, G. 1982, *Porous Building Materials*. Materials Science of Architectural Conservation. ICCROM, Rome.
- (19) Weber, J. 1993, Salt-induced Deterioration of Romanesque Wall Paintings in The Church of St. Georgen, Styria, Austria. In *Conservation of Architectural Surfaces: Stones and Wall Covering*, ed. G. Biscontin and L. Graziano, (PP.97-103). Venice: Il Cardo.
- (20) Wellman, H. W. and Wilson, A. T. 1965, Salt Weathering, A Neglected Erosive Agent in Coastal And Arid Environments. *Nature*, London, 205. (PP. 1097-1098).

- (21) Zehnder, K. 1993, New Aspects of Decay caused by Crystallization of Gypsum. In Conservation of Stone and Other Materials, ed. M.-J. Thiel, (PP. 107-114). London: E & F N Spon.
- (22) Zehnder, K., and A. Arnold 1989, Crystal Growth in Salt Efflorescence. Journal of Crystal Growth 97: (PP. 513-521).

مشاركة العناصر السودانية في جهاز الحكم التركي - المصري في السودان

(مديرو المديرية في الفترة 1863-1879 نموذجا)

د. حسن عوض الكريم علي احمد

الأستاذ المشارك بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة شندي

د. ناصر محمد عثمان عبد الرحمن

الأستاذ المشارك بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة شندي

المستخلص: -

تتناول هذه الورقة، مشاركة السودانيين، في الجهاز الإداري للحكم التركي- المصري في السودان. وتهدف للبحث في مسوغات وآثار هذه المشاركة. بنيت الورقة على المنهج التاريخي، واعتمدت في وسائلها على مجموعة من المصادر والمراجع ذات الصلة، وسعت للنظر في مسوغات اشراك واشتراك السودانيين في هذا الجهاز، ومراحل تطورها والفئات التي شاركت فيها وآثارها. انتهت الورقة الى جملة من النتائج كان من أهمها، تحديد الفئات التي شاركت في جهاز الحكم التركي المصري في السودان، ومساهمتها في إيقاظ الوعي الوطني والاجتماعي للسودانيين، وتوضيح أهمية دورها في تاريخ السودان في هذه الحقبة.

كلمات مفتاحية

الجهاز الإداري، الجلاية، العناصر السودانية، زعماء القبائل، مديرو المديرية

Abstract:

This paper study the participation of the Sudanese in the administrative apparatus of the Turkish-Egyptian rule in Sudan. It aims to looking the justifications and effects of this participation. The paper was built on the historical method, and relied in its means on a set of relevant sources and references, and seeks to consider the justifications for the involvement and participation of the Sudanese in this apparatus, the stages of its development, the groups that participated in it, and its effects. The paper concluded with a number of results, the most

important of which was identifying the groups that participated in the Turkish-Egyptian ruling apparatus in Sudan, their contribution to awakening the national and social awareness of the Sudanese, and clarifying the importance of their role in the history of Sudan in this era.

Keywords: The administrative apparatus, jalaba, the Sudanese elements, the tribal leaders, the directors of the districts

المقدمة: -

في نهاية الربع الأول، من القرن التاسع عشر الميلادي، خضع السودان ولأكثر من ستة عقود، للحكم التركي المصري، الذي وجد صعوبة في إدارته، لأسباب كثيرة، كان أهمها بعدة عن مصر، واتساع أراضيه. مما حتم الاستعانة بعدد كبير من الإداريين، في الدرجات الوظيفية الوسطى والدنيا لإدارته. وعبر هذا المدخل ولجئنا من السودانيين، في الجهاز الإداري، للحكم التركي المصري في السودان. وتعالج الورقة هذا الموضوع وتهدف للاتي: -

1. عرض السمات العامة لجهاز الحكم التركي- المصري في السودان.
2. توضيح مسوغات إشراك واشتراك السودانيين، في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي المصري في السودان.
3. تحديد الفئات التي شاركت في الجهاز الإداري التركي- المصري في السودان، واستعراض مراحل وتطور مشاركتها.
4. مناقشة الآثار المترتبة على مشاركة السودانيين، في جهاز الحكم التركي المصري في السودان.

وتكتسب الورقة أهميتها، من أنها تناقش قضية في غاية الحساسية، تتعلق بمشاركة عناصر وطنية في جهاز إداري أجنبي حكم البلاد، وأثرها على ذلك الجهاز والمجتمع في تلك الفترة. وأتبعت الورقة المنهج التاريخي القائم على جمع المعلومات، وتصنيفها وتحليلها ونقدها، بغرض الوصول إلى النتائج أو الاستنتاجات التي تخدم موضوعها.

تضمنت الورقة ثلاثة محاور أساسية، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وقائمة المصادر والمراجع. وتناولت المقدمة، مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه وتقسيمة، وتناول المحور الأول مسوغات إشراك واشتراك السودانين، فينظام الحكم التركي المصري في السودان. ووضح المحور الثاني مراحل إشراك واشتراك السودانين، في الجهاز الإداري التركي المصري، والفئات التي شاركت فيه. وأستعرض المحور الثالث مديرو المديرية من السودانين في الفترة 1863-1879م، وأثر مشاركة العناصر السودانية في الجهاز الإداري، على النظام الإداري والسودانيين. وتنتهي الورقة بالخاتمة التي تضمنت النتائج التي توصلت إليها، وأخيراً احتوت الورقة على قائمة المصادر والمراجع التي أسهمت في بنائها.

المحور الأول:-

مسوغات اشراك واشتراك السودانين فينظام الحكم التركي المصري في السودان.

أولاً:- النظام الإداري في السودان في العهد التركي المصري:-

في يونيو من العام 1821م، خضعت جميع الأقاليم التي كانت تتبع للسلطنة الزرقاء، بالإضافة إلى كردفان للحكم التركي المصري(عبد الجليل، 1955م، 137). وقد حمل امتداد الإدارة التركية المصرية لهذه الأقاليم، متغيرات جديدة لم تكن مألوفة من قبل، في مجال الإدارة ونظم الحكم، حيث أقامت فيها نظاماً مركزياً للحكم، استمد سماته العامة، من التنظيمات التي كانت متبعة في مصر، والمقتبسة من النظام التركي، الذي كان ينتظم أجزاء الدولة العثمانية(الشيخ، د.ت، 91). بعد انتهاء عمليات الغزو لم تكن هنالك رؤية واضحة لإدارة شؤون البلاد، ومع ذلك فقد احتل الجيش، مكانة بالغة الأهمية في هذا النظام، فتحول إلى أداة للحكم وحفظ الأمن معاً، وبعد استقرار الأوضاع الأمنية، في الفترة التي تلت عملية الغزو، ظل الطابع العسكري ملازماً لهذا النظام، حيث ظل كبار موظفي الدولة من العسكريين(شبيكة، 1991م، 144).

بدأ نظام الحكم التركي المصري في السودان مركزياً، ولكنه لم يستمر على هذا النسق حتى نهايته، حيث شهدت البلاد على فترات متقطعة، بعض تجارب اللامركزية في الحكم (القدال، 2002م، 74). ويجلس على قمة الجهاز الإداري في هذا النظام، الحاكم العام أو الحكمدار، وهو أعلى سلطة عسكرية ومدنية في البلاد، يتبع مباشرة للقاهرة، ويتمتع بسلطات واسعة في الخرطوم (شبيكة، 1991م، 130). وللمرة الأولى في ظل هذا النظام، عرف السودان دواوين الحكومة (القدال، 2002م، 75). وتطوير النظام القضائي، الذي أصبح من دعائم النظام المركزي، وله فروع في جميع المديريات، يقف عليها قضاة في عواصم المديريات، ونواب للشرع في المدن الصغيرة، وفي كل مدينة مجلس محلي ينظر في القضايا الصغيرة، أما القضايا الكبيرة فينظر فيها المديرون بأنفسهم (شبيكة، 1991م، 246).

اتساع رقعة الأقاليم السودانية، استلزم تقسيمها إدارياً إلى مديريات (القدال، 2002م، 78)، يتولى شئون الواحدة منها مدير، يعاونه وكيل ومعاونون وكتبة، وقاض ومفتي ومجلس أهلي وضبطية، وقسمت المديريات إلى أقسام لكل قسم ناظر، وأصغر وحدة إدارية هي القرية، التي يدير شؤونها شيخ القرية، وتم تجميع عدد من القرى في وحدة أكبر تسمى خط على رأسه شيخ، ويشرف على كل مجموعة من الخطوط شيخ مشايخ الخط. والواقع أن هذا النظام، لم يكن بهذا القدر من البساطة كما ورد، ولكن نشأ أن تفصل القول فيه هنا بأكثر مما سلف، لأهميته في توضيح مواقع وأهمية الوظائف التي شغلها السودانيون، في الجهاز الإداري التركي المصري في السودان في هذه المرحلة.

ثانياً: - الضرورات التي حتمت اشراك السودانيين في الجهاز الإداري التركي المصري: -
عبرت السياسة التي أتبعت في إدارة السودان، عن ميلها الواضح للتعاون مع العناصر السودانية، التي يمكن أن تسهم في هذا الأمر، ولعل ذلك ما مهد السبيل، لإشراك بعضها في الجهاز الإداري في السودان بعد الفتح (رياض، 1966م، 55). على

أنه وبالنظر لتلك المشاركة، ونطاق سلطاتها وصلحاياتها، وما كانت تمثله من أهمية في ذلك النظام (انظر القدال، 2002م، 73)، يتضح لنا أن تلك السياسة، لم تكن تستند على رؤية واضحة لاستنباط تجربة إدارية جديدة، يتم من خلالها تصميم نظام إداري جديد، قابل للتطبيق في البلاد، أو تحمل بين طياتها، رغبة صريحة في إرساء دعائم نظام إداري هجين، من النظم التركيبية والنظم الإدارية المحلية، بقدر ما كانت تميل نحو تحقيق جملة، من المرامي والأهداف المرئية، التي يمكن تفصيلها فيما يلي:

أ. تقليل الكلفة المالية لإدارة البلاد:-

كان لتوجيهات محمد على باشا، بضرورة التعاون مع العناصر، التي يمكنها المساهمة في استقرار الأحوال، وبسط الأمن في أقاليم السودان (القدال، 2002م، 43)، الدور الأبرز في تكليف بعض السودانيين، في المناطق البعيدة عن مراكز الأقاليم، بمهام الإدارة نيابة عن الحكومة، تحت إشراف الإداريين الاتراك، نظير احتفاظهم بمواقفهم السابقة، والإنعام عليهم بالخلع والنياشين لزيادة نشاطهم ورغبتهم في الخدمة (القدال، 2002م، 80). ولم يكد الحكم التركي المصري في السودان يستقر، حتى انفتح الباب أمام كثير من السودانيين، للانخراط في السلك الإداري للنظام (الجمال، 2008م، 323)، مقابل رواتب شهرية تقل في أغلب الأحوال، عن المرتبات التي يتقاضاها نظرائهم، من الاتراك أو المصريين (القدال، 2002م، 80)، إذا ما قدر لهم شغل هذه المواقع الإدارية. وهذا بالطبع يقود الى الاستنتاج، بأن مسألة تقليل النفقات المالية للجهاز الإداري، كانت تحتل مكانة بالغة الأهمية، في فكر محمد على باشا، وسياسته المالية في السودان. ولعلنا لا نبعد عن شاكلة الصواب، إذا ما أدرجنا مسألة سحب بعض القوات التركيبية من السودان، والاستعاضة عنها بقوات من العناصر الزنجية والشايقية، تحت هذه السياسة التي كانت تتوخى المصلحة المادية للدولة، في تقليل التكلفة المالية، للجهاز الإداري التركي المصري في السودان، على اتساع رقعته الجغرافية.

بدجباية الضرائب وحل المنازعات الصغيرة: -

كانت الضرائب من أول ما اهتم به، نظام الحكم التركي المصري في السودان، حتى قبل استكمال عملية الفتح (كاتب الشونة، 2009م، 61)، ومن هنا فقد كان طبيعياً ومتوقفاً، أن يتجه للاستعانة بمشايخ المدن والقرى والبادية، الذين اقرهم في مناصبهم، في جباية الضرائب (حسن، 1985م، 352). وعلى الرغم مما كان في هذا الأمر، من عنت ومشقة بالنسبة لهؤلاء المشايخ، وما قد يسببه لهم من حرج أمام رعاياهم، إلا أنهم قد استغلوا هذه الصفة، للتخفيف من وقع تلك الضرائب على الأهالي (شقير، 1967م، 514)، والتوصية بأسقاطها عن البعض الآخر (شقير، 1967م، 516)، والمشاركة في اصلاحها وتحسين أساليب تحصيلها (بانقا، بدون، 9)، وهو ما انعكس بصورة إيجابية، على المجتمع في ذلك الوقت، وتسبب في دفع كثير من المظالم، التي كانت ستصيب الناس، وتشكل تهديداً للاستقرار والسلم الاجتماعي. ولم يكتف الاثراك بالاستعانة بهؤلاء المشايخ في جباية الضرائب فقط، بل اضافوا الى ذلك حفظ الأمن والنظام وحل المنازعات الصغيرة (حسن، 1985م، 352)، عبر تكليفهم بالنظر في القضايا، التي لم تكن تنظر فيها المحاكم (القدال، 2002م، 76).

ج- بسط الامن والاستقرار: -

عمد نظام الحكم التركي المصري في السودان، على إقرار بعض الملوك وزعماء القبائل، على ما كان بأيديهم في السابق، للاستفادة منهم في إعادة الحياة الى طبيعتها، بعد اضطراب أحوال البلاد بعد الغزو (كاتب الشونة، 2009م، 59). وقد ساهم هؤلاء الزعماء بقدر ملموس، في إعادة الاستقرار وبسط الأمن والطمأنينة بين الناس، وعودة الفارين الى أوطانهم (كاتب الشونة، 2009م، 74)، وقد كان الحكم التركي المصري، شديد الاهتمام بهذا الجانب، باعتباره من المتطلبات الأساسية، للاستقرار الاجتماعي، المرتبط بتسيير عجلة الاقتصاد، وزيادة حصيله الضرائب. وقد أسهمت هذه العناصر، وبفضل ما تأتي لها من مكانة في نفوس الناس، في تحقيق هذه

الغايات وأداء أدوار مهمة، في الحياة السودانية في تلك الحقبة، انعكست ايجاباً على الاستقرار الاجتماعي، خاصة في الفترة التي تلت غزو السودان (حسن، 1985م، 352).
دسد النقص في الكادر الإداري :-

اتساع أقاليم السودان وبيئتها القاسية، المليئة بالأوبئة والأمراض التي لم يألفها الاتراك المصريين، لم تكن عاملاً مساعداً، في إكمال مطلوبات الجهاز الإداري في السودان، من الاتراك والمصريين الذين يشغلون وظائف خاصة، فلجأ النظام التركي المصري، وفي إطار ضيق لا يتعدى حدود الحاجة، لمعالجة هذه المسألة عن طريق الاستعانة بالسودانيين، لسد هذا النقص عبر اسناد تلك الوظائف، لمن يحملون مؤهلاتها منهم، والذين كانت دراستهم في المعاهد المصرية كالأزهر، عاملاً هاماً ساعد على انخراطهم في النظام الإداري الجديد، في سرعة ويسر كالتقضية مثلاً(شقير، 1967م، 513). وقد اعتمد الحكم التركي المصري، على المؤسسات التعليمية المحلية، في رقد الجهاز الإداري بحاجته من الإداريين، غير أن إسهام هذه المؤسسات في هذا الجانب، كان من الضآلة بحيث يغطي تلك الاحتياجات، مما اضطرهم للجنوح نحو تدريب بعض السودانيين في المعاهد المصرية (القدال، 2002م، 76). والواقع أن الحكم التركي المصري وفي سعيه نحو استكمال هيكل سلطته الإدارية في السودان، وجد ضالته في بعض العناصر السودانية، التي شاركت في ملء الفراغ الإداري الناجم، عن النقص الكوادر التركية والمصرية، غير أن هذه المشاركة جاءت في إطار ضيق، حتمته العوامل المتعلقة بالنظام التعليمي الذي كان سائداً في البلاد.

و-الربط بين الحكام والمحكومين :-

ارتكزت علاقة مشايخ القبائل والزعماء السودانيين، بنظام الحكم التركي المصري في السودان، على قاعدة استخدامهم كحلقة وصل بين النظام الجديد ورعياهم من الأهالي، فباشروا مهامهم على هذا الأساس، وجعل لهم اختصاص يعادل النظار(رياض، 1966م، 65)، وقد أدى الزعماء الذين تعاونوا مع النظام في هذا

الجانب، دورهم بكل يسر وأصبحوا من أهم أدوات اتصاله بالناس، الأمر الذي تمخض عنه تطوير هذا التعاون، بضم مناصب شيخ الحلة ومشايخ القرى والخطوط والاقسام الى النظام الإداري، باعتبارها صلة وصل مهمة بين الحكومة والأهالي(القدال، 2002م، 79).

ز.المحافظة على المصالح المشتركة :-

التقت المصالح الاقتصادية، لنظام الحكم التركي المصري في السودان، ببعض القبائل السودانية، التي كان لها صلات تجارية مع القطر المصري مثل، الشكرية، الكبابيشووالعبادة (القدال، 2002م، 80)، الأمر الذي مهد السبيل لأبناء هذه القبائل، للمشاركة في جهاز الحكم التركي المصري في السودان، بكل سهولة ويسر. فانخرطوا في سلطة الإداري، وسمت مكانتهم فيه. وقد عبرت هذه المشاركة التي غلبت عليها الروح القبلية، عن الصلات العميقة والمصالح المشتركة بين الطرفين.

ثالثاً: الأسباب التي دفعت بعض السودانين للانخراط في الجهاز الإداري التركي المصري :-

تعامل نظام الحكم التركي المصري في السودان، مع زعماء البلاد وفقاً لتوجيهات ومرامي محمد على باشا، الذي كان من الداعين إلى استمالتهم وتأليف قلوبهم، عن طريق الإبقاء عليهم في مناصبهم(القدال، 2002م، 43)، بعد تجريدهم من سلطاتهم، وتحويلهم الي تابعين للسلطة المركزية الجديدة. ومثل هذا يقال أيضاً عن زعماء البلاد من السودانين، الذين لم يترك لهم هذا النظام، فرصة لالتقاط أنفاسهم والتفكير في هذا الأمر، حيث لم تكن لديهم أسباب تذكر للمشاركة، بعد ضياع سلطانهم، إلا في إطار ضيق، لا يتعدى حدود الطموح الشخصي (كاتب الشونة، 2009م، 59)، والذي ارتبط في أطواره الأولى أشد الارتباط بالعوامل التالية :-

أ.المحافظة على النفوذ وإرضاء نزعة السيادة والزعامة :-

لأسباب كثيرة لا تختلف في جوهرها، عن الأسباب التي افضت، إلى حتمية إشراك السودانين، في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي المصري في السودان، فقد طغت أيضاً في أذهان بعض الزعماء السودانين، الرغبة في الاستجابة لإغراء

المشاركة في النظام الإداري الجديد، من أجل المحافظة على السلطة والنفوذ، وإشباع شهوة السلطة والزعامة الموروثة في نفوسهم (القدال، 2002م، 46). ومن الجهة الأخرى فقد كان نظام الحكم التركي المصري، يعمل على تكريم هؤلاء الزعماء، تشجيعاً لهم على أداء واجباتهم، مما أضفى عليهم مكانة سامية بين رعاياهم، أرضت فيهم نزعات السيادة والزعامة، وساهمت في ترسيخ مكانتهم الاجتماعية (حسن، 1985م، 353)، والشاهد أن كثير من الزعماء، قد استفادوا من انخراطهم في هذا الجهاز، فعملوا على تحسين أوضاعهم الاجتماعية، حتى وصل بعضهم إلى مناصب عليا في السلك الإداري.

بـ الرغبة في تحسين أوضاع رعاياهم :-

أثرت الأوضاع المزرية التي أصابت المجتمع السوداني، في بدايات الحكم التركي المصري للسودان، على اتجاه بعض الزعماء السودانيين، نحو التفكير في أهمية المشاركة، في الجهاز الإداري لهذا النظام، لتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وحفظ حقوق الأهالي الذين حاق بهم الظلم، وضاحت عليهم الأرض بما رحبت، وتشتت بهم السبل. فجاءت هذه المشاركة طوق نجاة لهم، أدت لعودة واستقرار الفارين منهم إلى أوطانهم، وكان لها الدور الأبرز في دفع الكثير من المظالم، وتقليل آثار العنف المفرط الذي عرف به الاتراك، وتجنيب الأهالي الكثير من المصاعب والويلات، التي تسبب فيها جهل الحكام الجدد، بمجموعة القيم والأعراف والتقاليد السودانية، (كاتب الشونة، 2009م، 71 - 72).

جـ المحافظة على المصالح الاقتصادية :-

كما ذكر سابقاً فإن بعض القبائل السودانية، التي كان لها صلات تجارية، مع القطر المصري، مثلاً لشكرية، الكبابيش والعبابدة، حرصت على إشراك أبناءها، في جهاز الحكم التركي المصري في السودان، من أجل ترسيخ تلك المصالح والمحافظة عليها.

دالرغبة في بسط الامن والاستقرار في البلاد: -

كانت رغبة بعض السودانين، في ضم محمد علي باشا للسودان، واحداً من عوامل غزو السودان في عام 1821م، ولعل ذلك هو ما مهد السبيل، لمشاركتهم في الجهاز الإداري، الذي انشأه محمد علي في السودان بعد الفتح. ومن السودانين الذين قابلوا محمد علي، وطلبوا منه فتح السودان بسبب سوء الأحوال والصراعات، الملك نصر الدين ملك الميرفاب، وإدريس ود عدلان من فازوغلي، وأبو مدين من دارفور (رياض، 1966م، 55). كما وفد إلي محمد علي زعيم الجعليين بشير ود عقيد (فوزي، 2015م، 59). كذلك اتصل بمحمد علي باشا الملك طمبل، الذي عين المماليك في دنقلا منافسة الزبير ملكاً عليها، ونقل لمحمد علي باشا حال البلاد وعبث المماليك بها. لذلك وعندما وصلت الصراعات في مملكة الفونج قمته، وبدأ زعماء القبائل، يفقدون الثقة في تحالفهم مع الفونج، سعوا لدى محمد علي، طالبين تدخله لبيسط الأمن في بلادهم (القدال، 2002م، 37)، وفيما بعد أصبح هؤلاء، من أوائل المشاركين في الجهاز الإداري، لمحمد علي باشا في السودان.

المحور الثاني: -

مراحل اشراك السودانين في الجهاز الإداري التركي المصري: -

إذا ما أمعنا النظر في مشاركة العناصر السودانية، في الجهاز الإداري التركي المصري في السودان، منذ بداية الغزو وحتى نهاية عهد الخديوي إسماعيل باشا، وذلك من حيث نوع المشاركة، ومستواها، وتدرجها، وأهميتها، والمساحة التي افردت لها، فإننا سنجد أن بالإمكان التمييز بين ثلاث مراحل من هذه المشاركة، يمكن تفصيلها على النحو التالي: -

أولاً: المرحلة الأولى: -

تبدأ هذه المرحلة، من دخول إسماعيل باشا للسودان، في العام 1821م، وتنتهي بنهاية فترة عثمان بك جركس في إبريل 1826م (شقير، 1967م، 499 - 513)، وتميزت بانعدام الأمن، والاضطرابات التي عمت البلاد، وكذلك سوء العلاقة بين الأهالي والحكام الاتراك، الذين اشتهروا بالقسوة، وبارهاق الاهالي واقتال كاهلهم

بالضرائب (بانقا، دت، 7)، واستخدام أساليب غير مألوفة في العقاب (كاتب الشونة، 2009م، 60). كما تميزت أيضا بالريية والتعالى والصلف، في تعامل الأتراك مع مشايخ القبائل، والزعماء الذين الحقوا بالجهاز الاداري لهذا النظام.

وفي ظل هذا الواقع المضطرب، لم يكن للسودانيين أسباب تذكر، للمشاركة في الجهاز الإداري لهذا النظام، باستثناء الطمع والمصالح الذاتية، لذلك فقد شملت الفئات التي شاركت في هذه المرحلة، الزعماء وشيوخ القبائل والقرى، ورجال الدين والعلماء، الذين حرصوا على الاحتفاظ بمكانتهم السابقة، وتمت معاملتهم على اعتبار أنهم دخلوا في خدمة الحكومة، وأعلنوا ولائهم لها طوعاً وصلحاً، دون أي اعتبار للمكانة التي كان يتمتعون بها في السابق (شقيير، 1967م، 509). وأدمجوا في الجهاز الإداري، لهذا النظام في درجاته الدنيا، وألقى على كاهلهم كثير من الأعباء والمهام، التي قبلوا بها وعلى مضض، لأنها وضعتهم في موقع المسؤولية المباشرة، أمام الحكام الأتراك، وأظهرتهم بمظهر المتعاون مع الغزاة أمام رعاياهم.

وأعلى وظيفة إدارية، وصل إليها سوداني في هذه المرحلة، هي شيخ المشايخ، التي شغلها الشيخ شنبول ولد مدني، في عهد عثمان بك جركس (كاتب الشونة، 2009م، 70)، ولكنه لم يشغلها بالكيفية التي شغلها بها، الشيخ عبد القادر ود الزين، على أيام أحمد بك أبو ودان، مما يدفعنا للاعتقاد، بان الشيخ شنبول في تلك المرحلة، لم يكتسب ثقة عثمان بك، أو ربما لم تتوافر فيه الصفات القيادية، أو أن المناخ السياسي في ذلك الوقت، لم يكن بمثل تلك الأريحية، التي اتاحت مساحة كبيرة من الحركة، للشيخ عبد القادر ود الزين. ومنذ ذلك الوقت، أصبح الزعماء والمشايخ، حلقة الوصل بين الحكام الجدد والأهالي. وتولوا مناصب عديدة في السلك الإداري للدولة،

وبالنظر لمستوى تلك المشاركة، وأبعادها خلال هذه المرحلة، يتأكد لنا خلو ذهن الحكام الأتراك، من فكرة الاستفادة القصوى، من العناصر السودانية، أو الاعتراف بمقدراتها الإدارية، الأمر الذي ربما يكون قد أضع عليهم وقتاً ثميناً، في

سرعة ضبط الأمور وترسيخ النظام (شقير، 1967م، 513). وعلى هذا يمكن القول، أن مشاركة السودانين في الجهاز الإداري في هذه الفترة، كانت محدودة وليست ذات بال، وغلب عليها طابع الإكراه، ويمكن الجزم أنها في هذه المرحلة، وبوقوعها أسفل السلم الإداري في هذا الجهاز، لم يكن بمقدورها أن تخلف أثراً إيجابياً بارزاً، على حياة الاهالي في هذه المرحلة، وأنها في اغلب الأحوال، كانت عملاً منفرداً لا يخلو من الذاتية.

ثانياً: المرحلة الثانية: -

وتبدأ من بعد وفاة عثمان بك جركس في عام 1826م، وتنتهي بنهاية فترة الحكمدار محمد بك راسخ، في العام 1863م (شقير، 1967م، 535). وهي أطول مرحلة من مراحل مشاركة السودانين، في نظام الحكم التركي المصري في السودان، واستمرت لنحو أربعين عاماً، تميزت بالهدوء النسبي، وانتهاء الاضطرابات التي أعقبت عملية الغزو، وتراجعت فيها مقاومة السودانين، للدرجة التي لم يعد يخشى معها على السلطة الحاكمة. فتحسنت الأحوال الاقتصادية والإدارية (شبيكة، 1965م، 383)، وفتحت صفحة جديدة من العلاقة، بين السودانين والحكام الاتراك، الذين اتصفوا في هذه المرحلة بشيء من العدل والتسامح (كاتب الشونة، 2009م، 71)، والرغبة في مد جسور الثقة والتعاون، مع زعماء البلاد ورفع مستوى مشاركتهم في الجهاز الإداري (شقير، 1967م، 513).

وتعتبر الأشهر التي جلس فيها محو بك، على قمة الجهاز الاداري في السودان، نقطة البداية للتخلي عن سياسة، البطش والقتل وتشريد الرعية، التي ميزت فترتي الدفتردار وعثمان بك جركس. والاتجاه نحو تبني سياسة جديدة تماما، تقوم على التسامح واللين، وإشاعة العدل ورفع الظلم، وفتح آفاق جديدة للتواصل مع أعيان البلاد، وتمكينهم من للمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بشئونهم العامة (كاتب الشونة، 2009م، 71). مما كان له أعظم الأثر، في إقرار الأمن والاستقرار، وتحسن أحوال الناس، وإصلاح النظام الضريبي والانعاش الاقتصادي (شقير، 1967م، 515)،

وتسخير الطاقات بما يتماشى مع السياسة التي اختطها محمد على باشا، للاستفادة من موارد البلاد (شبيكة، 1965م، 394)، وقد كيفت هذه السياسة، التي ابتدأها محو بك، المنهج الذي ظلت تحكم به البلاد، طيلة هذه المرحلة، على الرغم من تعدد الحكام، واختلاف مشاربهم، والتجاوزات التي كانت تحدث من بعضهم، بين الفنية والأخرى (بانقا، دت، 12).

كذلك كان للشخصيات السودانية التي شاركت، في نظام الحكم التركي المصري في السودان في هذه المرحلة، الدور الأبرز في توسيع دائرة المشاركة، على المستويين الأفقي والراسي، بالكيفية التي مكنت البعض، من المشاركة والتأثير في صنع القرار الإداري، وبالتالي المساهمة الفعلية في إدارة شئون البلاد، عبر الاتصال الوثيق بجهاز الدولة المركزي (كاتب الشونة، 2009م، 78)، بعد أن كانت المشاركة في المرحلة السابقة، قاصرة على جهاز الدولة الإقليمي، وقد تجاوزت هذه المشاركة في بعض الأحيان، حدود النصح والاستشارة، إلى المشاركة في صنع القرار الإداري، وتعدتها إلى المشاركة الفعلية في إقرار السلم، وإعادة الفارين إلى قراهم، وتغيير السياسات المتعلقة بالتجنيد في الجيش (كاتب الشونة، 2009م، 76)، وحماية الحدود وبسط الأمن، والسياسة المالية المتعلقة بالضرائب (شقيير، 1967م، 516) مما يعد نقلة كبرى في مستويات المشاركة، ومدى الوظيفة الإدارية التي وصلت إليها العناصر السودانية، واتساع نطاق تأثيرها ليشمل أجزاء واسعة من الجغرافية السودانية حينها.

والواقع أن أول مشاركة، أثرت على نحو واضح، على المجتمع في هذه المرحلة، هي مشاركة الشيخ عبد القادر ود الزين، الذي أصبح مرجعية مهمة للحكومة في المسائل الأهلية، خاصة فيما يتعلق بأمور القبائل (حسن، 1985م، 352)، وكان لرأيه تأثيراً كبيراً في هذا الجانب، كما يعود الفضل إليه أيضاً، في عودة واستقرار الفارين من السودانيين إلى أوطانهم، وترسيخ استقرار المجتمعات القبلية. فسمت مكانته لدى رجال الإدارة المصرية في السودان، وأُنتخب رئيساً لمجلس المشايخ

(حسن، 1985م، 352)، وظل يتدرج في جهاز الدولة الإداري، حتى تقلد في فترة عبد اللطيف باشا، وظيفة معاون الحكمدارية (شقير، 1967م، 524)، ففتح بذلك الطريق أمام السودانين، لارتقاء ارفع الوظائف في السلك الإداري، في نظام الحكم التركي المصري ولو بعد حين.

ومهما يكن من أمر، فقد شيدتفي هذه المرحلة، المنصة التي أنطلق منها فيما بعد، جيل آخر من السودانين، لتوسيع دائرة المشاركة في الجهاز الإداري، عبر الارتقاء إلى المستوى الأعلى في السلك الوظيفي، والوصول الى مناصب أعلى وأكثر أهمية، من المناصب التي وصلوا إليها في هذه المرحلة، وهو ما تحقق بعد فترة وجيزة من الزمن، من انتهاء هذه المرحلة، وتمثل في وصول شخصية سودانية ولأول مرة، لمنصب مدير المديرية.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: -

وتبدأ من حكمدارية موسى باشا حمدي في العام 1863م(شقير، 1967م، 536)، وتنتهي بنهاية حكمدارية غردون باشا في عام 1879م (شقير، 1967م، 605)، واستمرت لمدة ست عشر عاماً. تميزت هذه الفترة بتأثر الجهاز الإداري في السودان، بالمتغيرات التي طرأت، على علاقات مصر بالدولة العثمانية، وعلاقتها بالدول الأوروبية خاصة إنجلترا، والتي أفرزت واقعاً إدارياً جديداً في السودان (الشيخ، د.ت، 113- 117)، كان من سماته البارزة، محاولة إبعاد العناصر التركية من الجهاز الإداري، والاستعاضة عنها بالعناصر المصرية والأوروبية والسودانية. كذلك تميزت هذه المرحلة، بالتوسع الكبير في أقاليم السودان جنوباً وغرباً، وانتشار تجارة الرقيق، والضغط الأوروبية لمحاربتها، وظهور طبقة من التجار والمغامرين السودانين، الذين لعبوا دوراً كبيراً في تاريخ السودان في هذه المرحلة.

ويعود الفضل في سياسة الانفتاح، نحو العناصر السودانية، التي اتسمت بها هذه المرحلة، إلى كل من الخديوي إسماعيل في مصر، والحكمدار موسى باشا حمدي في السودان، والذي شهدت فترة حكمة للسودان، ارتقاء أول شخصية سودانية لمنصب

مدير المديرية (كاتب الشونة، 2009م، 89). ولقد بذل موسى باشا حمدي جهداً كبيراً، في بسط الأمن والاستقرار وتأمين الحدود، وسن القوانين المتعلقة بالضرائب وتنشيط حركة التجارة (كاتب الشونة، 2009م، 89)؛ فتغيرت أحوال السودانين في هذه المرحلة، وشرعوا في المشاركة في الشؤون، الإدارية والاقتصادية والسياسية بصورة غير مسبقة، وظهرت طبقة الجلالة والمغامرين، التي كانت تتاجر في العاج وريش النعام والرقيق (شقيير، 1967م، 556)، وكان لها دور كبير في امتداد الإدارة المصرية، إلى بحر الغزال ودارفور (شاكر، 1981م، 31)، إلى جانب الأوربيين الذين نجحوا كذلك في مد سيطرة الإدارة المصرية إلى مناطق خط الاستواء.

وتمثل هذه المرحلة، العصر الذهبي لمشاركة السودانين، في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي المصري في السودان، الذين انفتح الباب أمامهم على مصراعيه، للمشاركة في الجهاز الإداري، وفي كافة مجالات النشاط في الدولة، فوصل بعضهم في السلك الإداري إلى أعلى المناصب، وأحرزوا من المكانة والنفوذ، ما تمكن بواسطته من إثارة غيرة وحسد الأوربيين، فتعرضوا لكثير من المضايقات (شاكر، 1981م، 32)، التي لم يكن مبعثها الاضطهاد العرقي، بدليل أن بعض الاتراك والمصريين، قد عانوا من هذه المضايقات بنفس القدر تقريباً. وعموماً وإذا استثنينا بعض الحالات أو الشخصيات، التي كانت تمثل مشاركة إيجابية في نظام الحكم التركي المصري في السودان، مثل الشيخ عبد القادر ود الزين، يمكن الجزم بأن مشاركة السودانين، في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي المصري في السودان، وحسبما عبرت عن نفسها في مراحلها الثلاثة، لم تترك أثراً إيجابياً بالغا على المستوى الاجتماعي، رغم استمراريتها لفترة طويلة من الزمن، لأنها وفي كثير من حالاتها، قد انصرفت إلى الجوانب الذاتية وما إليها، دون أدنى اهتمام بالمجتمع وما يتعلق به، ولعل أسوأ ما كان في هذه المشاركة في جوانبها الذاتية هذه، هو الدفاع في بعض الأحيان عن السياسات الحكومية الظالمة أمام المجتمع، وإقرارها دون العمل على تخفيف آثارها، أو الحيلولة دون تأثيره بها. وينسحب هذا بالطبع، على مواقف

البعض من الثورة المهدية، التي جاءت كرد فعل على الأوضاع التي كانت قائمة في السودان آنذاك (شاكر، 1981م، 38). على أن ذلك لا ينفي بالطبع، أن مشاركة السودانيين في هذا الجهاز، قد أحدثت نقلة ايجابية كبيرة على مستوى الاستقرار العام للمجتمع السوداني.

رابعاً: الفئات التي شاركت في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي المصري في السودان :- أ. العلماء والفقهاء والمتصوفة :-

أعتمد الحكم التركي المصري في جهازه الإداري، على شريحة العلماء والفقهاء من رجال الدين، التي كانت لها مكانة دينية مهمة في السابق، عند ملوك الفونج وعامة الناس، وكانت لها اليد الطولي في كثير من القضايا، وقد استشعر نظام الحكم التركي المصري في السودان أهمية هذه الشريحة وتأثيرها البالغ في حياة السودانيون. فعمل منذ البداية على التقرب منها (كاتب الشونة، 2009م، 59)، وأعتمد في حالات عديدة على المؤسسة الدينية، المتمثلة أساساً في القضاء وعلماء الشرع، كما أعتمد كذلك على بعض جماعات الطرق الصوفية، التي كانت موضع احترام وتقدير وحفاوة لدى الجميع (القدال، 2002م، 80)، والواقع أن كثيرين ممن شاركوا في الجهاز الإداري في تلك الفترة، كانوا ينتمون لهذه الشريحة، لعل أشهرهم الشيخ عبد القادر ود الزين الذي كان عالماً صوفياً فقيهاً ذا صلة وثيقة بالعلماء محبوباً لديهم.

ب. شيوخ وزعماء القبائل :-

استعان النظام التركي المصري في السودان، بنوعين من المشايخ وزعماء القبائل، والنوع الأول هو مشايخ المدن والقرى النهرية، وهؤلاء ثبتوا في مناصبهم واحتفظوا بها، وفي مقابل ذلك كان عليه القيام بواجباتهم الإدارية، من جباية للضرائب وحل للمنازعات الصغيرة. أما النوع الثاني فهو مشايخ البدو، وهؤلاء أيضاً ثبتوا في مناصبهم كزعماء على قبائلهم، كالشكرية، الحسانية، الكبابيش وغيرها (حسن، 1985م، 352). ومن هؤلاء المشايخ الذين سمت مكانتهم، في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي المصري في السودان، الشيخ عبد القادر ود الزين، الذي أصبح معاوناً للحكمدار. والشيخ أحمد بك أبو سن، كبير مشايخ الشكرية، الذي

أصبح مديراً للخرطوم وسنار. وحسين باشا خليفة ناظر العبادة، الذي أصبح مديراً لبربر ودنقلا.

ج-التجار والمغامرون:-

يعتبر التجار من الشرائح الاجتماعية التي انخرطت مؤخراً، في نظام الحكم التركي المصري في السودان، وتحديداً في المرحلة الثالثة، من مراحل مشاركة السودانيين في هذا النظام، ويمكن الجزم بأنهم أكثر شرائح المجتمع السوداني، مشاركة في هذه المرحلة، وقد قدر لهذه الشريحة أن تؤدي دوراً خطيراً، في تاريخ السودان في تلك الحقبة، حيث عمل الجلابة في بعض الوظائف التجارية، وتمرسوا على الإدارة والقيادة، وقام بعضهم بأعمال عظيمة (شاكر، 1981م، 31) قادتهم الى أعلى درجات السلم الإداري في البلاد، مثل الزبير باشا رحمة، الذي نجح في ضم دارفور للحكومة المصرية في السودان، بعد ان أصبح مديراً لبحر الغزال.

المحور الثالث:-

مديرو المديریات من السودانيين في الفترة 1863 - 1879م

أولاً: مديرو المديریات السودانيين في الإدارة في الفترة 1863م - 1877م:

مع بداية عهد الخديوي إسماعيل 1863م - 1879م، امتد تعاون السودانيين مع الحكومة ليشمل، زعماء القبائل الذين احتلوا مناصب إدارية عليا، وأصبح بعضهم مديراً لمديرية، وأنعم عليهم بلقب بك وباشا (القدال، 2002م، 79)، وعيّن خلال هذه الفترة ثلاث من السودانيين في هذا المنصب وهم:

1- احمد بك أبو سن:-

هو أحمد عوض الكريم، بن على بن عوض الكريم، زعيم قبيلة الشكرية (القدال، 2002م، 80 - 81)، عين مديراً للخرطوم وسنار في العام 1864م تقريباً وهو أول سوداني يعين في هذا المنصب، منذ امتداد الإدارة المصرية إلى السودان في العام 1821م. تمرس على العمل الإداري، من خلال إدارته لشئون قبيلته، ومن احتكاكه بجهاز الحكم المركزي، لنظام الحكم التركي المصري في السودان،

حيث كان ضالعاً في شؤون الحكم والإدارة في الخرطوم. وقد شغل أحمد بك أبو سن، هذا المنصب بكل كفاءة واقتدار، لمدة عشر سنوات، برهن خلالها على كفاءة السودانيين، ومقدراتهم الإدارية القذة (شبيكة، 1965م، 133)، لاسيما وأن إدارة مديرية كالخرطوم وسنار، توجد بها مدينة الخرطوم عاصمة الدولة، ويقطنها كبار القادة والاداريين والأعيان، من مختلف الجنسيات والأديان، كان يستلزم من اللباقة والكياسة والنزاهة الأمانة، ما لم يكن ليتأتى لأي شخص عادي، مما يضعه في خانة التميز والتفرد بين الإداريين، وهي سمة قل مثيلها في ذلك الزمان. لذلك فقد كان أحمد بك، مثلاً متفرداً للإداري والحاكم القدير، وانعكس ذلك الوصف على إدارته لمديريته، حيث عمل على إرساء دعائم الاستقرار والسلم الاجتماعي والقبلي، فعم الأمن والسلام ربوع مديريته طوال سنوات حكمة، ونجح كذلك في تأمين حدود مديريته مع الحبشة، وأنجز جميع المهام التي أوكلت له بكل اقتدار، وظل في موقعة هذا لفترة لم تتح تقريبا لغيره من مديري المديرية، كان بالإمكان ان تستمر أكثر، لولا أن اختطفته يد المنون من قيادتها (شبيكة، 1965م، 159-160).

2- حسين خليفة:-

هو حسين بك، بن الشيخ خليفة بن الحاج العبادي (شقير، 1967م، 515)، شيخ قبيلة العبادية، التي ارتبطت تاريخياً بالقطر المصري، لسيطرتها على الطريق التجاري بين كورسكو وأبو حمد (القدال، 2002م، 80-81). التحق بالجهاز الإداري، لنظام الحكم التركي المصري في السودان، في عهد الحكمदार عبد اللطيف باشا 1850م- 1851م، حيث تم تعيينه على مشيخة العتومر، بدلاً عن أخيه الأكبر حسن خليفة (شقير، 1967م، 534-535)، وعندما فصلت مديرية بربر عن الحكمدارية، وجعلت مديرية قائمة بذاتها تتبع مباشرة للخديوي، قُلت ادارتها له، مما يشير الى المكانة العالية لقبيلة العبادية، وأهميتها الاستراتيجية لدى حكام مصر، وفي نفس الوقت إلى الكفاءة الإدارية لحسين بك خليفة. وعندما تم تغيير النظام

الإداري في السودان، بعد ضم مينائي سواكن ومصوع، في عهد جعفر باشا مظهر، قسم السودان إلى قبلي وبحري، وجعلت منطقة البحر الأحمر محافظة قائمة بذاتها، وعين عليها ممتاز باشا محافظاً، وفصلت في نفس الوقت مديرية بربر، لتتبع رأساً إلى القاهرة، وعين حسين بك خليفة حاكماً لبحري السودان، ومديراً لمديرية بربر في نفس الوقت (القدال، 2002م، 85).

لم تعاني مديرية بربر، من مشاكل الحدود والاضطرابات، وغيرها من المشاكل التي كانت تعاني منها بعض مديريات السودان، الأمر الذي هياّل حسين بك خليفة، الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وال عمران في مديريته، فأظهر اهتماماً كبيراً بالزراعة وبتطورها، وأدخل زراعة القطن وري الحياض في المديرية (شبيكة، 1964م، 167) كما أهتم كذلك بأمر الفارين من المديرية بسبب الضرائب، ونجح في إعادة أغلبهم إلى ديارهم، وعمل على تطوير العمران في مدينة بربر، التي شهدت في عهده نهضة عمرانية ملفتة للنظر. ومما يؤسف له أن حياه هذا الرجل المهنية، قد انتهت نهاية مأساوية حيث اتهم بالفساد، وعزل من منصبه وأحيل للتحقيق، وبعدها غادر بربر وأقام في صعيد مصر (شبيكة، 1964م، 169 - 170)، ولما جاءت وزارة شريف باشا، عين حسين بك خليفة مرة أخرى على بربر، وذلك قبل عودة غردون باشا حكامداً على السودان بأشهر قليلة (فوزي، 1319هـ، 316).

3-الزبير رحمة منصور:

هو الزبير رحمة منصور، ولد بجزيرة وواسي في عام 1831م، سافر إلى بحر الغزال لأول مرة في العام 1856م (مخطوطة مذكرات الزبير، 1)، وأصبح وكيلاً لعلي أبو عموري، أحد أكبر تجار بحر الغزال ثم أصبح شريكاً له، وفي عام 1858م استقل بتجارته الخاصة (الجمال، 2008م، 446)، ثم كون في العام 1863م جيشاً من الزنوج، الذين افتداهم من الأسر، وسلحهم بالأسلحة النارية. واتخذ من بايه (ديم الزبير) عاصمة له (شقيير، 1967م، 577). وأسس تحالفاً من الجلاية،

اصطدم بالبلالي باشا، الذي أرسله الحكمدار إسماعيل باشا أيوب، إلى بحر الغزال في العام 1872م لجمع الضرائب، وإغراء الرقيق بالدخول في الخدمة العسكرية، مما شكل خطورة على نفوذ الجلالة في المنطقة بقيادة الزبير رحمة، فدارت معركة بين البلالي وتحالف الجلالة بقيادة الزبير رحمة، انتهت بهزيمة البلاليومقتلة (القدال، 2002م، 58). فتخرج موقف الزبير الذي أصبح في مواجهة الحكومة المركزية بالخرطوم، التي تمر بها قوافله التجارية، مما قد يلحق ضرراً كبيراً بمصالحه التجارية، لذلك سعى لدى الحكومة للخروج من هذا المأزق، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة نفسها في نفس المأزق، فهي تريد ضم منطقة بحر الغزال، ولكنها لا تملك الإمكانيات العسكرية والإدارية لتحقيق ذلك، لذلك لجأت الي أقصر الطرق، وتفاوضت مع الزبير رحمة، الذي كان قد استعان بحسين خليفة مدير بربر، ليتوسط له لدى الخديوي، بعد أن أظهر خضوعه للحكومة، وابدأ رغبته في الذهاب إلى مصر لتوضيح موقفه، فرأى الخديوي الاستعانة به في توطيد سلطة الحكومة في بحر الغزال، وأصدر الأوامر للحكمدار إسماعيل باشا أيوب، بتشكيل مديريةية بحر الغزال وتعيين الزبير رحمة مديراً عليها (شبيكة، 1964م، 184).

اصطدم الزبير رحمة بسلطان دارفور السلطان إبراهيم حسين، الذي آوى شيوخ الرزيقات، الذين تعدوا على قوافله التجارية، فحاربهم وانتصر عليهم في 1872م (مذكرات الزبير، د.ت، 6). وفي نوفمبر 1873 أنعم عليه بلقب بك، وعين حاكماً على شكا وبحر الغزال، مقابل ضريبة سنوية قدرها 15000 حنية. وحينما قررت الحكومة ضم دارفور لممتلكاتها، أعدت لهذا الغرض جيشين، الأول من الخرطوم بقيادة الحكمدار إسماعيل باشا أيوب، والآخر من الجنوب بقيادة الزبير بك رحمة (شكير، 1967م، 586)، ولكن الزبير سبق جيش الحكومة، وهزم الفور في معركة منواشي في أكتوبر 1874م، ودخل الفاشر قبل خمسة أيام من وصول الحكمدار بقواته (القدال، 2002م، 60-61)، وأعلن ضم دارفور للحكم التركي المصري. وهكذا فقد ساهم الزبير بك رحمة، مساهمة فعالة في ضم مديريتي بحر الغزال

ودارفور للحكم التركي المصري في السودان، وكان من المؤمل ان يصبح مديراً على دارفور، ولكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين إسماعيل باشا أيوب، وظن الزبير أنه من الاوفق الذهاب الى القاهرة، لعرض الأمر علي الخديوي (مذكرات الزبير، دت، 17 - 18)، وفي القاهرة أُحتجز الزبير، ومُنِع من العود إلى السودان، وبعد قيام الثورة المهديّة، نفي إلى جبل طارق، ثم أُعيد إلى القاهرة (شقيّر، 77م، 597)، ومنها إلى السودان، حيث قضى ما تبقى له من أيام، بقرية الجيلي شمال الخرطوم.

ثانياً: مساهمة مديرو المديریات السودانیين في الفترة 1877م - 1879م:

تمثل هذه الفترة، حكمدارية غردون باشا على السودان، والتي استعان فيها بعدد من السودانيين، لإدارة بعض المديریات، خاصة في بحر الغزال ودارفور وكردفان،
أمديرو مديريةية بحر الغزال واللاذو

عندما عين غردونحكمداراً على السودان، رفع شعار محاربة تجارة الرقيق(القدال، 2002م، 144)، ولذلك استعان بعدد من السودانيين، لشغل هذه المديریات منهم: -

1- سليمان الزبير رحمة:

هو سليمان بن الزبير رحمة منصور، عمل مع والده في التجارة منذ صباه الباكر، ولما شب أصبح ساعداً الأيمن، وناب عنه في حكم بحر الغزال بعد سفرة إلى مصر. لم يستقيم له الأمر في بحر الغزال بعد سفر والده لفترة طويلة، حيث ساءت علاقته بغردونحكمدار السودان، الذي احتشدت في عقلة الهواجس والظنون حوله، بسبب التهم التي ألصقها به الوشاة، مثل السعيد بك حسين أحد ضباط الجيش، الذي أوحى لغردون، بانالزبير أوصى ابنة سليمان، بالقيام بثورة ضد الحكومة، في حالة عدم عودته(شقيّر، 1967م، 609) ورسخت تلك الهواجس في ذهنغردون، عندما تباطأ سليمان الزبير، في ارسال نجدة لدارفور كان قد طلبها منه. ومنذ ذلك الوقت أصبح عرضة لمؤامرات غردون، الذي استغل صغر سنه، وخيانة أصدقاء والده، وطموح ومطامع أعدائه، لإضعافه من الناحيتين العسكرية والمادية، وتجريده من قوته، حتى

يستقيم له الامر في دارفور وبحر الغزال (فوزي، 1319هـ، 139-140) ووصلت هذه المؤامرات لقمته، عندما قام بتتحيته عن منصب مدير بحر الغزال، وتعيين غريمه ادريس أبتري في مكانه، وإرغامه على العمل تحت إمرته (شبيكي، 1964م، 226) الأمر الذي أدخل المنطقة، في حالة من التوتر والصراع بين الرجلين، انتهى بتعيين الإيطالي جسي باشا، مديراً على بحر الغزال، والإيقاع بسليمان الزبير وقتله، في يوليو 1879م (فوزي، 2015م، 48)

2- ادريس أبتري:-

هو دنقلاوي عمل بالتجارة في بحر الغزال، وأصاب منها ثروة عظيمة (فوزي، 1319خ، 30)، وكان من معاوني الزبير رحمة (شبيكة، 1964م، 221)، عرف بالدهاء والحيلة الواسعة وبالمغامرة، وتعرض للكثير من المواقف الخطيرة (مذكرات الزبير، دت، 68)، اعتقلته الحكومة ورحلته إلى الخرطوم وصادرت تجارته، غير أنه بواسطه أمواله ودهائه، تمكن من تبرئة ساحته، والاتصال بقنصل المانيا في الخرطوم، وعبره تمكن من اقتناع غردون بالعفو عنه والعودة لبحر الغزال (فوزي، 1319هـ، 34)، فعفا عنه غردون وأنعم عليه بلقب بك، وعينه مديراً على بحر الغزال (شقيير، 77م، 615-616)، وأمر سليمان الزبير المدير السابق للمديرية، بالسفر إليها والعمل تحت إمرته (شبيكة، 1964م، 226). وقد رمى غردون من وراء ذلك، الإيقاع بين الرجلين للتخلص من سليمان، وتصفية أملاك الزبير رحمة في بحر الغزال. وبالفعل نجحت خطته، حيث لم يطق سليمان الزبير، صبراً على هذا الوضع المهين، وانفجر الصراع بين الرجلين (شبيكة، 1964م، 232). ولما رجحت كفة سليمان، هرب ادريس أبتري الي الخرطوم، حيث قبض عليه غردون وزج به في السجن، وقام بتعيين الإيطالي جسي باشا مديراً على بحر الغزال (فوزي، 1319هـ، 37).

-الساتي بك:-

بدلالة الاسم ربما ينتمي إلى قبيلة الدناقلة، عمل بالتجارة فترة من الزمن، ثم هجرها ودخل في خدمة الحكومة في بحر الغزال (فوزي، 1319هـ، 348)، بعد القضاء على سليمان الزبير رحمة، قام جيسي باشا بتنظيم مديرية بحر الغزال، وكلف الساتي بك بإدارتها، وقد اهتم الساتي بك بالجوانب الأمنية، وعمل على تكوين أورطه جديدة من أهل البلاد، وظل يدير المديرية إلى أن تم تعيين لبتن مديراً عليها (شقيير، 77م، 618).

4-الطيب بك عبد الله:-

الطيب بك عبد الله، من ضباط الجهادية السود في الجيش المصري، كان برتبة المقدم، حينما عينه غردون مديراً على اللادو، بعد عزل محمد رؤوف بك عن ادارتها(فوزي، 1319هـ، 10).

ب/ مديرو دارفور:-

كذلك استعانغردون باشا، باشين من السودانيين، في ادره مديرية دارفور وهما: -

1-النور عنقرة:-

هو النور، بن الملك محمد بن عبد الله أبوسوار، ولد في سنة 1836م. ولُقّب النور بعنقرة وهو لفظ يطلق على مؤخرة العنق الغليظة، ويستخدم كنية عن القوة والضخامة ورغد العيش. التحق النور بالجيش التركي المصري بالسودان، ترك الخدمة العسكرية ليرافق الزبير، إلى منطقة بحر الغزال بجنوب السودان، ليعمل معه في التجارة، وكوّن جيشاً ضمّه إلى جيش الزبير. وشارك مع الزبير باشا رحمة، في معركة دارا (فوزي، 1319هـ، 138) وصار قائداً له. وعندما ساءت العلاقة، بين الزبير باشا والحكومة المصرية، عاد النور عنقرة إلى صفوف الجيش التركي المصري، وانضم إلى غردون باشا، ومعه حوالي ألفي جندي، من الجنود الموالين له. فقامغردونبتعيينه مديراً لدارة، لشق قوة سليمان الزبير من البازنقر، وقد انفصل النور عنقرة بعدد من البازنقر، وانضم نهائياً للحكومة ورجع الي شكا(شبيكة، 1964م، 226). ورحب به غوردون

ومنحه لقب بك، فصار اسمه النور بك عنقرة. وأصبح حاكماً على منطقة كباكية في دارفور، حيث تصدى لثورة السلطان هارون، الذي كان يطالب بعرش سلطنة الفور، وقضى عليها. (شقيير، 77م، 609).

2- محمد خالد زقل:

هو محمد خالد حاج شريف، ابن عم المهدي. ولد بدارفور بقرية كوبي في عام 1837م تقريباً (معالي، 5، 2017)، من أب عمل بالتجارة. نشأ محمد خالد في دارفور، واقتضى أثر والده في التجارة وأصاب منها ثروة طائلة، حيث كان يتمتع بالذكاء والهيبة، ويجيد فن التعامل مع الآخرين. انخرط في خدمة الحكومة، وتدرج في سلكها الإداري، حتى صار وكيلاً لمديرية دارا، وعندما توفى مدير دارا الإيطالي، ناب عنه محمد خالد، في وظيفة مدير مديرية دارا (حسين، 2012م، 165)، وظل محمد خالد يتدرج في سلك الإدارة، حتى أصبح نائباً لسلطين باشا، مدير مديرية دارفور وعاصمتها الفاشر وكان يسمى قائماً بأعمال مديرية دارفور، ومنح لقب بك من قبل السلطات التركية. وقد استطاع محمد خالد أن يبسط نفوذه على كل دارفور في العام 1884.

ج/ مديرو مديرية كردفان:-

كذلك شغل منصب، مدير مديرية كردفان، مع بداية حكم حكمدارية غوردون، سوداني واحد وهو الياس ام برير.

1- الياس باشا ام برير:-

وهو جعلي نفيعابي، من كبار تجار كردفان، وعندما جاء غردونحكمدار السودان للأبيض، كان هو أحد الذين استقبلوه وأكرموه، فعينه رؤوف باشا مديراً على مديرية كردفان (ميخائيل، د.ت، 365- 367) ويصفه يوسف ميخائيل، بأنه رجل دهري، محنك ومجرب في الأمور، متقدم في السن ثابت في أموره، صاحب دهاء ومكر، يقضي اشغاله سراً لا يطلع سره على أي انسان، صاحب أموال جزيلة وتجارة كبيرة، يدخل على الحكام بصفة عجيبة (ميخائيل، د.ت، 378). وقد كان هنالك

خصام وتنافر، ما بين الياس باشا، وأحمد بك دفع الله العوضي، حيث اشتدت في فترة حكم الياس، المظالم من نظار العريان، خاصة تحصيل الضرائب بواسطة العساكر الشايقة. ولما علمت الحكومة بذلك، وبالخصام مع أحمد بك دفع الله، أرسلت الي محمد سعيد بالحضور، من مديرية بربر اليكردفان، وبعد وصوله اليها صدر الأمر، برفد الياس باشا(مخطوطة مذكرات يوسف ميخائيل، 367- 372). وعندما جاء المهدي للأبيض، التقى بإلياس باشا ام بربر، ثم خرج له الياس بعد خبر الطيارة، وكان من أوائل المبايعين له (ميخائيل، دت، 410) ويذكر القدال أنه، لما عزلت الحكومة الياس من منصبه، انقلب معارضاً لها، وكون بالأبيض نادياً معارضاً، من بعض الجلاية والشخصيات الدينية والاجتماعية، ثم أصبح موالياً للمهدية (القدال، 2002م، 144) وهكذا يتضح لنا أن سياسية غردون، في أوائل عهدة هدفت لتعيين السودانين بقدر الإمكان، في الجهاز الإداري، لنظام الحكم التركي المصري في السودان، إلا انه انصرف عن هذا الهدف في أواخر عهدة، لاعتقاده في عدم اخلاص السودانين، من ذوى الأصول العربية، في تنفيذ إجراءات محاربة تجارة الرقيق، وعمد الي المطالبة بتعيين أوربيين في هذا الجهاز، خاصة في المديرية النائبة كدارفور وبحر الغزال، (شبيكة، 1964م، 230- 231).

ثالثاً: أثر مشاركة العناصر السودانية في الجهاز الإداري على النظام الإداري والسودانيين :-

بدأت مشاركة العناصر السودانية، في الجهاز الإداري، لنظام الحكم التركي المصري في السودان، متواضعة وفي أسفل السلم الإداري، قبل أن تتطور لاحقاً نتيجة للمتغيرات التي طرأت، على نهج الحكم في السودان بعد وفاة عثمان بك جركس، وانخراط فئات من السودانين في هذا الجهاز. وعلى الرغم من محدودية هذه المشاركة في بدايتها، وتواضع موقعها في السلم الإداري، إلا انها ساهمت في خلق، بعض المؤثرات الإيجابية، التي القت بظلالها على الحالة العامة، التي أصبحت عليها البلاد، خاصة النواحي الأمنية والاقتصادية، الأمر الذي شجع على رفع مستواها في السلم الإداري،

بعد أن اثبتت جدواها في كثير من القضايا المتعلقة بهذه الجوانب وغيرها، من مجموعة الأهداف التي ظلت ترنو الإدارة المصرية لتحقيقها في السودان.

لكن وعلى الرغم من هذه المؤثرات، والمكاسب التي جناها نظام الحكم التركي المصري، من هذه المشاركة، على المستوى العام للبلاد، إلا أنها في الواقع لم تشكل إضافة تذكر، للعمود الفقري النظام الإداري، الذي أنشأه الحكم التركي المصري في السودان، ذلك أن النظم الإدارية العثمانية التي نسج على منوالها هذا النظام، كانت أكثر تطوراً من النظم الإدارية، التي كانت سائدة في السودان في ذلك الوقت (القدال، 2002م، 73) وعلى الرغم من احتشاد الهيكل الإداري، لجهاز الحكم التركي المصري في السودان، بمسميات وظيفية على شاكلة ناظر القسم، شيخ الخط، شيخ المشايخ وغيرها، من الوظائف التي شغلها العناصر السودانية أو كانت حكرًا عليها، والتي لم يتجاوز دورها في ظل هذا النظام تأكيد السيطرة التركية المصرية على البلاد، إلا أن الاتجاه الذي ظل سائدًا لدى النظام، كان في الغالب هو الاستعانة بالعناصر السودانية، أكثر من الاقتباس من النظم الإدارية المحلية في السودان، التي ظلت خارج مدي الرؤية بالنسبة للحكام الجدد.

هذا على مستوى البناء الإداري، أما على مستوى المردود الوظيفي، فقد حققت هذه المشاركة مكاسب مهمة بالنسبة للنظام، تمثلت في انجاز كل ما هو مطلوب منها اجمالاً وتفصيلاً، في بيئة غير ودودة ومجهولة في نفس الوقت، فهيات تلك العناصر التي تعاونت مع النظام من السبل، ما اتاح له الولوج الآمن لتلك البيئة، والعبث بمكوناتها بما تقتضي مصالحها الخاصة، والتي قد تمت الإشارة إليها سابقاً، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن المكاسب التي حققتها هذه المشاركة، لم تقف عند هذا الحد بل تعدته، إلى توظيفها أيضاً وبصورة خبيثة، لزرع الفرقة والشتات بين السودانيين، لضربهم واضعافهم وتحطيم قوتهم المادية والعسكرية، حتى يستقيم له الأمر، ويكون قادراً

على اجهاض طموحاتهم، التي قد تتطور في المستقبل إلى الجنوح نحو التفكير في الانفصال ببعض اجزاء البلاد(فوزي، 1319هـ، 141) عموماً يمكن القول هنا، أن هذه المشاركة وفي مداها الزمنى ومستوياتها المختلفة، قد حملت مؤشرات إيجابية للغاية، بالنسبة لنظام الحكم التركي المصري في السودان، وانعكس مردودها الإيجابي على مستوى حالة الاستقرار العام، والنشاط الاقتصادي الذي انتظم البلاد. وبينما أظهرت العناصر السودانية المشاركة، كفاءة ومعاونة صادقة لنظام الحكم التركي المصري في السودان، أصبح زعماء القبائل، طبقة متمرسة على العمل الإداري، ومنحوا امتياز ممارسة الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تولى بعض الوظائف الإدارية، ووصل بعضهم إلى مناصب عليا في السلك الإداري، لاسيما المنتمين منهم للفئات، التي امتلكت رصيلاً من الكفاءة والخبرة الإدارية والعسكرية، بحكم أوضاعها السابقة. وقد استفادت هذه الفئات، من انخراطها في الجهاز الإداري، وعملت على تحسين أوضاعها، وشاركت في كافة مجالات النشاط في الدولة. وقد خاض زعماء البلاد السابقين بهذه المشاركة، اختبارات عدة في الممارسة الإدارية، تمثلت في تعاملهم مع الامر الواقع، ومحاولة فهم مآلات ما حدث و والتأقلم معه، وما من شك في أنهم وفي سبيل ذلك، قد اضطروا لمواجهة أوضاع بالغة التعقيد، تسبب فيها انهيار النظام السياسي في البلاد، فضلاً عن الأوضاع الاجتماعية المعقدة، التي نشأت كنتيجة للسياسات العنيفة التي تبناها النظام، في السنوات الأولى من حكمه، مما أوجد واقعاً مظلماً، فرض عليهم التصدي لمسؤولياتهم التاريخية، وامتلاك زمام المبادرة، من أجل العمل على تخفيف حدة الآثار الناجمة عن ذلك الحدث الكبير والخطير، وعلى الرغم من جسامه الأحداث والظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، فقد استطاعوا التأثير في رعاياهم، ونجحوا في نسج شبكات الحماية لهم، عبر ابعادهم عن كل ما يقود للصدام أو الاحتكاك بالنظام، وذلك عن طريق ابعادهم عن أجواء الاثارة

والتحريض. ومما لا شك فيه، أن طبقة الجلاية قد ساهمت أيضاً، في الشأن الإداري والاقتصادي في البلاد، بصورة غير مسبوقة في هذه الفترة، وحيث تعد فترة الحكم التركي المصري للسودان، بمثابة العصر الذهبي لهذه الطبقة. التي مارست نشاطها هذا بصورة تدعو للدهشة، على الرغم من انكفائها على بقعة جغرافية معينة، هي غرب وجنوب السودان. وفي تلك المناطق، أصبح التجار المتمرسين في شؤون الإدارة والمال، عنصراً لا غنى عنه في تصريف أمورها لفترة من الزمن، دون ان تتمكن الحكومة من السيطرة على نشاطها بصورة كاملة. غير أنهم مع مرور الزمن ودخول العنصر الأوربي في جهاز الحكم التركي المصري، تمكنت الحكومة من توظيف التنافس والصراع، الذي بدأ يدور بين الجلاية، لإضعافهم وتصفية مراكز قوتهم في تلك المناطق. وقد كشف انغماس مجموعات الجلاية في هذا الصراع، وعدم التفاتهم لما كان يحاك ضدهم من مؤامرات، كشف عن عدم قدرتهم على التعاطي، مع متطلبات الواقع السياسي والمتغيرات الإدارية، التي طرأت على المنطقة، بعد احتجاز الزبير باشا في القاهرة ونفيه الى جبل طارق، ذلك الحدث الذي شكل علامة فارقة، ونقطة تحول في مسار نشاط هذه الطبقة، في الجهاز الإداري للدولة.

أما المجتمع السوداني في الريف والحضر، فقد كان هو الحاضر الغائب في الساحة، من خلال هذه المشاركة، على الرغم من تأثره الكامل، بنتائجها وارتدادها عليه، ولسنا بحاجة الى أن نكرر القول هنا، أن تحسين الأوضاع الاجتماعية، وتحقيق الحد الأدنى من العدالة وحفظ الحقوق، كان أسمى ما تطلع له هذا المجتمع، الذي حاق به ظلم ويطش النظام الجديد، من هذه المشاركة التي أمل ان تنزل عليه برداً وسلاماً، وبالفعل فقد نجم عنها عودة واستقرار الفارين من السودانيين إلى اوطانهم، وكان لها الدور الأبرز في دفع الكثير من المظالم، التي تسبب فيها جهل الحكام الجدد، بمجموعة القيم والأعراف والتقاليد السودانية، وتقليل آثار العنف المفرض الذي عرف به الاتراك، وتجنيب الأهالي الكثير من المصاعب والويلات. على أنه يمكن الإقرار هنا، ان العلاقة بين المشاركين من

العناصر السودانية والمجتمع، قد تميزت بمسحة من التناقض، ما بين نسج شبكات الحماية لهم، أو الاشتداد عليهم في بعض الأحيان.

الغائبة:

انحصرت مشاركة العناصر السودانية، في جهاز الحكم التركي المصري في السودان، منذ الأيام الأولى لنشأة هذا الجهاز، في خدمة أهداف وأغراض نظام الحكم التركي المصري في السودان، والفئات التي تعاونت معه، دون الالتفات لأي اعتبارات أخرى تخص المجتمع، لذلك جاءت في أغلب احوالها تأكيداً لموقفها المنحاز، إما للنظام الجديد، أو للمصالح الشخصية للفاعلين فيها، أو للثنتين معاً. وإذا استثنينا بعض الحالات أو الشخصيات التي كانت تمثل مشاركة إيجابية في هذا الجانب، يمكن الجزم بأن مشاركة السودانيين لم تترك أثراً إيجابياً ملموساً وكبيراً على الجوانب المتصلة بخدمة المجتمع، رغم استمراريتها لفترة طويلة من الزمن، لأنها انصرفت إلى الجوانب الذاتية وما إليها، دون أدنى اهتمام بالمجتمع، وإن اسهامها في هذا المعترك كان من الضالة، بحيث لا يصح أن يعتبر مقياساً لقيمتها أو مصدراً لأهميتها. ومع كل هذا وبرغم ما أشرنا إليه من سلبيات، يمكن الادعاء بأن مشاركة العناصر السودانية في جهاز الحكم التركي المصري في السودان، قد ارتبطت في بعض جوانبها وفي مرحلتها الثالثة، بإيقاظ الوعي الوطني والاجتماعي للسودانيين، والذي تجسد في اندلاع الثورة المهدية، التي نادى بمبادئ العدالة الاجتماعية.

النتائج: -

1. بنيت سياسة أشراك السودانيون في الجهاز نظام الحكم التركي المصري في السودان على مرتكزات عديدة كانت في مجملها تهدف لتثبيت أركان النظام.
2. أدت مشاركة السودانيين في الجهاز الإداري لنظام الحكم التركي والمصري في السودان دوراً مهماً في بسط الأمن وترسيخ الاستقرار ودفع كثير من المظالم عن المجتمع.
3. شملت قائمة المشاركين في جهاز الحكم التركي المصري في السودان العلماء والفقهاء والزعماء وشيوخ القبائل والجلابة والمغامرين.
4. أدت شريحة الجلابة والمغامرون دوراً مهماً في تاريخ السودان في أواخر حقبة الحكم التركي المصري.
5. مشاركة السودانيين في جهاز الحكم التركي المصري ساهمت بصورة أو بأخرى في إيقاظ الوعي الوطني والاجتماعي للسودانيين.

قائمة المصادر والمراجع: -

أولاً المصادر: -

1. أحمد كاتب الشونة وآخرون، تاريخ ملوك السودان، تحقيق مكي شببكية، الدار السودانية للكتب، 2009،
2. مخطوطة مذكرات الزبير باشا رحمة، نسخة مصورة من دار الوثائق البريطانية
3. مخطوطة مذكرات يوسف ميخائيل

ثانياً المراجع: -

الكتب

1. إبراهيم فوزي، السودان بين يدي كتشنروغردون، الجزء الأول، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2015، ط1
2. إبراهيم فوزي، السودان بين يدي كتشنروغردون، الجزء الأول، 1319هـ، نسخة الكترونية

3. السني بانقا، أضواء على النظام القبلي والإدارة في السودان، الخرطوم، بدون تاريخ، المطبعة الحكومية، ط 1
4. الشاطر بصيلي عبد الجليل، معالم تاريخ السودان وادي النيل (من القرن العاشر الي القرن التاسع عشر الميلادي) القاهرة، 1955، مطبعة أبو فاضل، ط 1
5. حمدنا الله مصطفى حسن، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان(1841- 1881)، القاهرة، 1984، دار المعارف، 1985، ط 1
6. رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، بدون تاريخ، عالم الكتب، ط 1
7. زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال (1821م- 1953م)، مكتبة الانجلو مصرية، 1966م، ط 1
8. شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، مكتبة الانجلو مصرية، 2008، ط 1
9. ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، الدار السودانية للكتب ط 3، 1975
10. عبد الله حسين، السودان من التاريخ القديم الي رحلة البعثة المصرية، ج 1، القاهرة، بدون تاريخ، مؤسسه هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ط 1
11. محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (1820 - 1955) الخرطوم، 1992، مركز عبد الكريم ميرغني، 2002 ط 2
12. محمود شاكر، السودان، 1972، القاهرة، المكتب الإسلامي، 1981، ط 2
13. مكى شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان في القرن التاسع عشر الميلادي) 1965، دار الثقافة بيروت، ط 1
14. مكى شبيكة، السودان عبر القرون، الخرطوم، 1964م، دار الجيل بيروت، ط 3
15. نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة بيروت، 1967م/ ط 1

بإرسال الرسائل الجامعية: -

1- صالح محمد احمد معالي، عمالة محمد خالد زقل على دارفور في الفترة من

1884 - 1886م، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، 2017

أثر الاختلاف الصرفي في القراءات السبعة علي تفسير الآيات

سورة البقرة أنموذجاً

د. أماني عبد الحفيظ فرح محمد كاروري

جامعة دنقلا - كلية الآداب والدراسات الانسانية

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الاختلاف الصرفي في القراءات وما يتعلق بها من قضايا اختلاف في المعني بغية إبراز أثر الاختلاف الصرفي في القراءات السبع علي التفسير، وتوصل البحث للنتائج:

1. إن أكثر الصيغ اختلافا كانت أفعالاً مقارنة بالأسماء.
2. الاختلاف بين صيغ المشتقات كان له أثره في المعني مثل قراءة (وَلِكُلِّ وَجْهًا هُوَ مُوَلِّيٰهَا)
3. تعود بعض الاختلافات الصرفية إلي فوارق لهجية خاصة فيما تختلف فيه الصيغ من حيث الحركات والسكنات مثل قراءة قوله تعالي (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) (البقرة/280)
4. العامل اللهجي هو الغالب علي اختلاف القراءات القرآنية
5. إن اختلاف الظواهر الصوتية واللهجية لايمس جوهر الكلمة العربية عامة والكلمة القرآنية خاصة في معناها ولا في بنيتها الصرفية

المقدمة:

الحمد لله حمد الذاكرين الشاكرين، والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين، وعلي آله وأصحابه الغر الميامين.

القراءات القرآنية من العلوم التي اشتغل بها كثير من العلماء علي اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم نظراً لكونها متعلقة بالقرآن الكريم وهي مجال واسع وثروة غنيّة باللهاجات العربية وبالتالي فهي حقل واسع لدراسة اللغة في مختلف الجوانب الصوتية والنحوية والصرفية والتركيبية واخترت الجانب الصرفي لأنني أولع به فهو

مجال تخصصي (النحو والصرف) والصرف لغة بمعنى التقليل واصطلاحاً له معنيان: أحدهما عملي وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول والتفضيل واسمي الزمان والمكان والجمع والتصغير والآلة، والثاني علمي وهو علم تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء (الاستراباذي، ط2/2015م، 2)

فنلاحظ ثمة خيط رفيع بين الصرف والقراءات القرآنية فكلاهما يدرسان التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة، وأردت أن أضع هذا الخيط تحت المجهر ليظهر للأعين، فجاء عنوان بحثي (أثر الاختلاف الصرفي في القراءات السبعة على تفسير الآيات).

ومن يسمع بهذا العنوان أول سؤال يتبادر إلى ذهنه هل الاختلاف الصرفي يؤثر في المعنى وينبثق من هذا السؤال أسئلة أخرى :

1/ ما هي الصيغ الصرفية الأكثر تغييراً في سورة البقرة؟

2/ هل تعد الاختلافات الصرفية فيصلاً يرجع إليه في إصدار الأحكام الشرعية؟

3/ هل اختلاف اللهجات يؤثر في المعنى؟

وأهمية هذا الموضوع تكمن في ارتباطه بكتاب الله تعالى، وكيفية قراءة آياته وفهمها وتفسيرها، ومعرفة حقيقة اختلاف القراءات القرآنية.

وللإجابة على هذه التساؤلات قسمت البحث إلى المبحثين، الأول تحدثت فيه عن التغيرات التي تطرأ على الصوائت، والثاني خصصته للتي تطرأ على الصوامت.

واتبعت فيه المنهج الإحصائي التحليل فأحصيت من السورة الآيات التي اختلفوا في قراءتها ثم وضحت آراء العلماء في القراءة.

وفي الختام لا أدعي لنفسني الكمال، بل حسبي أنني اجتهدت فإن كنت قد وفقت فذلك ما عملت من أجله بإخلاص وإن كانت الأخرى فهذا عمل إنسان يؤخذ منه ويطرح والله أسأل أن يوفقني لخدمة كتاب الله.

تمهيد

القراءات القرآنيّة هي اختلاف ألفاظ الوحي المنزل علي النبي(ص) ، في كتابة الحروف وكيفية أدائها من تحقيق وتثقيل وغيرهما(الزركشي،د.ط،1: 318) فالقراءات تشمل مجموع الوجوه المتعددة في تلاوة القرآن الكريم علي مستوي أصواته وكلماته وتراكيبه من إمالة وتفخيم وترقيق وتحقيق ومد وقصر وغيره، ويمكننا أن نقسم هذه التغييرات إلي قسمين:

الأول: ما لا يؤثر في المعني فنجد أمثلة له في المستوي الصوتي الإمالة ، والإبدال، والتفخيم، وتخفيف الهمزة وتحقيقها كما في قراءة قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (البقرة،62) حيث قرأ نافع(الصابين) بغير همزة، وهمز الباقون(الصابئين)، (مكي بن أبي طالب،ط3/ 1404هـ - 1984م، 245)

الثاني: وهو الاختلاف المؤثر في المعني فيأتي منه في المستوي الصريفي قراءة(إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا) (الحج/ 38) في حين قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يدفع)، في حين قرأ الباقون(يدافع) فنلاحظ زيادة في المعني في(يدافع) لزيادة المبني التي أحدثتها صيغة(فاعل) التي عدت مورفيماً ذا دلالة وظيفية.(مكي304).

ولا شك في أنّ اختلاف القراءات القرآنية إنما كان لاختلاف اللهجات، لهذا بدأ بالحديث عن مظاهر اختلاف اللهجات في المجال الصوتي، والأصوات العربية

نوعان:

أ/ حركات: الفتحة الكسرة الضمة

ب/ السواكن: أي الصوامت ويراد به بقية أصوات اللغة الأخرى.

واختلفت اللهجات العربية في هذه الأصوات فتستعمل لهجة الفتحة مكان الكسرة أو الضمة في حين أن الكسرة أو الضمة مستخدمتين في نفس الموضع في لهجة أخرى وتأخذ بعض القراءات صور متعددة بنوعيه:

• مثل قراءة تفضل حركة معينه

- قراءة تثبت حركة أو تحذف
- قراءة تبدل حرفاً من آخر
- قراءة تقرب صوتاً من آخر.

ومن خلال هذه الصور الأربعة يمكنني تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: التغيرات الصوتية في الصوائت

الصوائت جمع صائت، والصائت هو ما سماه نحاة العربية بالحركات الفتحة، الكسرة والضمة وحروف المد واللين (محمود السعران، ط1/1962، 124)، الصوائت في العربية على نوعين: صوائت أصول، وهي الفتحة والضمة والكسرة، والألف والواو والياء المديتين؛ وصوائت فروع، وهي تنويعات نطقية للصوائت الأصول، لدى بعض اللهجات، كالإمالة والإشمام والروم وغيره (محمود السعران 184)، – وخصصت بحثي في الأصول وسيأتي الحديث عن الفروع في بحث مستقل – ويدخل في هذا الصورتين الأولى والثانية في القراءات. ومن الطبيعي أن يسفر عن تغير الحركات تغييراً في الأبنية الصرفية في الكلمات اسماً كانت أو فعلاً؛ وبدأت

بالأسماء، ثم أعقبته الأفعال التي تشترك معه في البناء تجنباً للتكرار فإلي

الأبنية:

(فعل - فعل) بين الفتح والكسر قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً) (البقرة/208) قرأ الحرميان و الكسائي (السلم) بفتح السين، والباقون بكسرها (ينظر:مكي، 287 الفارسي، ط2/ 1413هـ - 1993م، 2: 293 ابن خالوية، ط4/ 1401هـ، ، البناء، ط1/ 1419هـ - 1998م، 201).

حجة من قرأ بالفتح هنا بمعنى الصلح وأراد هنا الإسلام لأن الإسلام صلح علي الحقيقة فالمسلمون لا يتقاتلون فيما بينهم لذلك كان صلحاً في المعنى فمن دخل في الإسلام فقد دخل في الصلح فالمعنى أدخلوا في الصلح الذي هو الإسلام (الفارسي 2: 293، وأبو حيان، ط/ 30هـ - 1992م، 2: 338).

وحجة من قرأ بالكسر أراد الإسلام المعروف فقد يسمي سلماً بكسر السين، وقد يروي فيه الفتح، وهو قليل (أبو حيان، 2: 338)، وأختلف المفسرون في شأن هذه الآية لاختلاف الصيغتين فيري الطبري أنها تعني الإسلام فقط قائلاً: "قال: ادخلوا في الإسلام كافة" (الطبري، ط1/2000م، 4: 257)، ووافقه الرازي قائلاً: "السلم بمعني الإسلام هذا الوجه متأكد بما قبل هذه الآية وبما بعدها، أما ما قبل هذه الآية فهو ما ذكر الله تعالى في صفة ذلك المنافق في قوله: سعى في الأرض ليفسد فيها وما ذكرنا هناك أن المراد منه إلقاء الشبهات إلى المسلمين، فكأنه تعالى قال: دوموا على إسلامكم ولا تتبعوا تلك الشبهات التي يذكرها المنافقون، وأما ما بعد هذه الآية فهو قوله تعالى (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ) (البقرة/ 21) (الرازي، ط2/1971م، 5: 352 – 353).

وقد لا يكون هذا الاختلاف بين الصيغتين له أثر في التغاير بين معني القراءتين باعتبار أن الصيغتين لهما نفس المعني ف(السلم) بكسر العين وفتحها الصلح وأنهما لغتان فالكسر أثرته تميم وقيس من القبائل الضاربة في البداوة، بينما الفتح اتسمت به قريش والحجاز وهم من الحضرة (الراجحي، ط/1996م، 121).

وفي الأفعال: قوله تعالى (هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) (البقرة/ 246) قرأ نافع بكسر السين والباقون بفتحها (ينظر: مكي 303، البناء 207، الفارسي 2: 249 – 250) وقرأ بعضهم (هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) بكسر السين، وهي قراءة نافع، وأهل اللغة كلهم يقولون عَسَيْتُمْ أَنْ أَفْعَلَ ويختارونه، وموضع (أَلَا تُقَاتِلُوا) نَصَبٌ أعني موضع " أَنْ " لأن (أَنْ) وما عملت فيه كالمصدر، إذا قلت عسيت أن أفعل ذاك فكأنك قلت عسيت فعل ذلك. (الزجاج، ط1/1408م – 1988م، 1: 226)

والوجه في ذلك أنهما لغتان فالحجازيون يكسرون السين إذا اتصلت بمضمر وإذا لم يلحق بها الضمير وجب الفتح وهو المشهور وعليه إجماع القراء (أبو حيان 2: 264 ابن منظور، ط 3/1414م، 15: 55، مكي 303) فإن أسند الفعل إلى ظاهر،

فقياس عسيتم أن تقول:عسي زيد، مثل رضي، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يقله فسائغ له أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحدهما في موضع، والأخرى في موضع آخر، كما فعل ذلك غيره (الفارسي:2: 250)

فالاختلاف بين القراءتين لم يؤثر في المعنى وإنه نتيجة اختلاف اللغات بين العرب. (فُعْل)و(فَعْل) بين الفتح والضم:قوله تعالى(وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ)(البقرة، 249) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بفتح الغين، والباقون بالضم(ينظر:مكي303، البناء 207، الفارسي 2: 351).

فحجة من قرأ بالضم جعله اسماً وهو اسم الماء المغترف أو اسم للمقدار من الماء الذي يملأ كف اليد لأنه يقول فيما بعد ومعنى (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ) أي شربوا من الماء المغروف، ولأنه اسم عُدِي الفعل إليه فهو منصوب علي أنه مفعول، والبغداديون يجعلون هذه الأسماء المشتقة من المصادر بمنزلة المصادر يعملونها كما يعملون المصادر فيقولون عجبت من دهنك لحيتك وقد جاء عن العرب ما يدل على صحة ما ذهبوا إليه قال:

وبعد عطائك المائة الرّتاعا

وأشياء غير هذا، فعلى هذا يجوز أن تنصب الغرفة (مكي303، الزجاج 231،

البناء 207، الفارسي 2: 351).

وحجة من فتح أراد المصدر للمرة الواحدة وكان معناها غرفة واحده باليد ولهذا نصبه علي المصدرية ومفعول(اغترف) محذوف وتقديره من اغترف ماء غرف(مكي303، الزجاج231، البناء 207) ويقول الرازي في شأن هذا إن أهل اللغة يقولون الغرفة بالضم الشيء القليل الذي يحصل في الكف، والغرفة بالفتح الفعل، حيث هو الاغتراف مرة واحدة، كنعو: (فلان يأكل في النهار أكلة وما أكل ومعناه في الأولي أنه أكل مرة واحده وفي الثانية لم يأكل إلا الشيء القليل كاللقمة،ويقول ابن عباس رضي الله عنهما: كانت الغرفة يشرب منها هو ودوابه وخدمه، ويحمل منها.وعليه فالعني من الآية يحتمل إنه رُخص له أن يأخذ من الماء ما

شاه مرة واحدة، بغرفة واحدة، بحيث إن هذا الماء يكفيه ويكفي دوابه وخدمه، و يحمله مع نفسه .

وأما يكون المعني أن يأخذ الشيء القليل من الماء و يجعل الله البركة فيه حتى يكفيه كل احتياجاتهم لان هذا كان معجزة نبيهم في ذلك الزمان، (الرازي 6 / 511) ونستتبط من قول الرازي من قرأ بالفتح أعتبرها مصدراً للمرة الواحدة، ومن قرأ بالضم أعتبرها اسم للقليل من الماء في كف اليد،

وقوله تعالى(وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ)(البقرة/280) قرأ نافع وحده بضم السين والباقون بالفتح، وكلهم قلب الهاء تاء ونونها (ينظر: مكي319، ابن خالويه 103، الفارسي2: 414 _ 416).

كلمة(ميسرة)علي وزن مفعلة وهي ككلمة(عسي) تماماً أختلف في فتح السين وضمها وقيل لغتان والفتح الأفضح والأشهر (ينظر:الزمخشري 1 : 323، الرازي 7 : 86 الألوسي، ط1 / 1997م، 2 : 53، مكي319) وقيل الفتح هو المشهور إذ مَفْعَلٌ و مَفْعَلُهُ بالفتح كثيرٌ، ومَفْعَلٌ بالضم معدومٌ إلا عند الكسائي، وسأورد منه ألفاظاً، وأما مَفْعَلَةٌ فقالوا: قليلٌ جداً وهي لغةُ الحجاز، وقد جاءت منها ألفاظٌ نحو: المَسْرُقَةُ والمَقْبُرَةُ والمَشْرُبَةُ، والمَسْرُبَةُ .." (الحلبي، د.ت، 2 / 647)

وقال الألوسي:"وقرئ بهما مضافين بحذف التاء وإقامة الإضافة مقامها فاندفع ما أورد على هذه القراءة بأن مفعلاً بالضم معدوم أو شاذ وحاصله أنها مفعلة لا مفعول، وأجيب أيضا بأنه معدوم في الأحاد وهذا جمع ميسرة- كما قيل في مكرم- جمع مكرمة، وقيل: أصله ميسورة فخففت بحذف الواو بدلالة الضمة عليها (الألوسي، 2:

(53)

وهنا لم يؤثر اختلاف الصيغتين في معني القراءتين؛ لأن السبب يعود للفوارق اللهجية والمعني واحد.

(فعل - فعل) بين الضم والكسر قوله تعالى (فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ) (البقرة/260) قرأ حمزة بكسر الصاد، والباقون بضمها (ينظر: مكى 319، ابن خالويه 101، البناء 209، الفارسي 2: 289-293).

والحجة لمن كسر إنها لغة معروفة من صاره إذا أماله وصاره إذا قطعه. يقال صرته أصوره إذا أملته إليك، ويقال صرهن من الصور وهو القطع، وقال حمزة فصرهن إليك يكون من القطع ويكون من الميل كما أن قول من ضم يحتمل الأمرين فمن قال فصرهن إليك أي أملهن حذف من الكلام المعنى أملهن فقطعهن فحذف الجملة لدلالة الكلام عليها، ومن قدر فصرهن إنه بمعنى قطعهن لم يحتج إلي إضمار.

وقال البناء هما بمعنى واحد يقال صار يصير ويصوره بمعنى قطعه أو أماله وقيل الكسر بمعنى القطع والضم بمعنى الإمالة (مكى 319، ابن خالويه 101-102، والبناء 209، الفارسي 2: 289-293)

وذكر القرطبي لها خمس معاني: "الأول بفتح الصاد وكسرها لغتان معناهما واحد وأصلها من صار يصور ويصير، والمعنى: وَجَّهْنَّ.

الثاني: أنها بالضم "صُرُّهُنَّ" من يصور، بمعنى: وَجَّهْنَّ، وبالكسر من يصير، بمعنى: قَطَّعْنَّ وَشَقَّقْنَّ.

الثالث: أنها في قراءة "صُرُّهُنَّ" من صَرَّ يَصُرُّ صَرًّا: ربط وشد، بمعنى: شدهن واربطنهن.

الرابع: أنها في قراءة "فَصِرُّهُنَّ" من صَرَّ يَصِرُّ صَرِيرًا، بمعنى: صَحَّ بِهِنَّ. (القرطبي، ط2/ 1384هـ - 1964م، 3: 302).

(فعل - فعل) قوله بالفتح والسكون تعالي(عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَبِرِ قَدْرُهُ) (البقرة/236) قرأ ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي بفتح الدال والباقون بإسكانها (مكى 361، ابن خالويه 98، البناء 205)

وقيل هما بمعنى واحد وعليه الأكثر (ينظر: القرطبي 2: 203، الرازي 6: 477)

وقيل بالتسكين الطاقة وبالتحريك المقدار(البناء 205) ،فالحجة لمن أسكن: أنه أراد: المصدر. والحجة لمن حرّك: أنه أراد: الاسم. وقيل:هما لغتان.(ابن خالويه 98).
 ❖❖❖ **فُعَال – فُعُل:** قوله تعالى(تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَبْنُوضَةً) (البقرة/ 283).
 قرأ أبو عمرو وابن كثير بضم الراء والهاء من غير ألف، وقرأ الباقر بكسر الراء وبألف بعد الهاء (ينظر:مكي 322، الفارسي 2: 442، ابن خالويه 104، البناء 214).

وهناك حجج كثيرة لمن قرأ بالضم منها:

1. أن(رُهْن جمع رَهْن و(فَعُل) يجمع علي(فُعُل) مثل: "سَقْفٌ وَسُقْفٌ" ولكنهم قالوا أن فُعُلًا جمع فَعُلٍ قليلٌ، و أورد الأخفش الأوسط منها ألفاظاً كَرُهْنٌ ولحد القبر لُحْدٌ.

2. قيل (رُهْن) جمع علي رِهَان وجمع رِهَان علي رُهْن فهو جمع الجمع كما قالوا في ثمار جمع ثمر تُمْر واليه ذهب الفراء وشيخه ولكن هذا الجمع غير مطرد عند سيبويه.(الحلبي 2: 680، القرطبي 3: 408).

وحجة من قرأ بالكسّر وإثبات الألف: أن (رهن) علي وزن فَعُلٍ وجمع فَعُلٍ علي فعال مطردٌ كثير نحو: كَعَبٌ وَكِعَابٌ، وَكَلْبٌ وَكِلَابٌ" (السمين الحلبي 2: 680، الفارسي 2: 443 – 445).

• وهناك تغيير في حركة الفعل بموجبه يتحول من البناء للمعلوم للبناء للمجهول كما في:

وقوله (وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) (البقرة/ 119) قرأ نافع بفتح التاء وجزم اللام والباقر بضم التاء والرفع.(ينظر:مكي 262، البناء 191، ابن خالويه 87، الفارسي 2: 210 – 212)، وحجة من رفع: أنه أراد الإخبار و(لا) هنا نافية بمعنى ليس، ودليله قراءة (عبد الله) و (أبي): (ولن تسأل). ودليله: ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يوما (ليت شعري ما فعل أبواي) ؟ فأنزل الله تعالى (وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) فإننا لا نؤاخذك بهم، وألزم دينك. (ابن خالويه 87) ، قال البناء: "والباقون بضم التاء ورفع اللام علي البناء للمفعول بعد لا النافية والجملة مستأنفة قال أبو حيان وهو الأظهر أي لا تسأل عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا لأن ذلك ليس عليك إن عليك إلا البلاغ (البناء 191). وحجة من جزم: أنه جعله نهيا والفعل عنده مبني للمعلوم والنهي هنا جاء علي سبيل المجاز لتفخيم ما وقع فيه أهل الكفر والعذاب كقولك لمن قال لك: كيف حال فلان أي لا تسأل عما وقع له أي حل به أمر عظيم. (البناء 191 ، ابن خالويه 87 ، الفارسي 209: 2)

فيطرح فكذلك لما كان المعنى في الآية يكون بإحداثه جاز وحسن، ولم يكن بمنزلة ما لا يفيد.

❖❖❖ وقوله (وَالِي اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ) (البقرة/ 210) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم بضم التاء. والباقون بفتح التاء (ينظر: مكي 289 ابن خالويه 95 البناء 202 ، الفارسي 2: 210).

فحجة من قرأ بفتح التاء وكسر الجيم أراد تصير بنوا الفعل للفاعل لأنه المقصود ويقوي ذلك إجماعهم علي (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) (الشورى/ 53) فحمل هذا علي ذلك.

وحجة من ضمها أراد تردُّ وبني الفعل للمفعول ويقوي ذلك إجماعهم علي (ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ) (الأنعام 62) والأصل بني الفعل للفاعل لأنه محدثه تقديره الله وبناءه للمفعول توسع وفرع (ينظر: مكي 289 ، الفارسي 2: 210).

وقوله (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا) (البقرة/ 229) قرأ حمزة بضم الياء والباقون بفتحها (ينظر: مكي 294 البناء 204 ابن خالويه 97) ، فحجة قراءة حمزة أنه بني الفعل للفاعل والضمير في (يخافا) مرفوع لم يسم فاعله يرجع للزوجين والفاعل محذوف وهو الولاة والحكام والخوف بمعني اليقين وقيل بمعني الظن (مكي

295). فمن ضم الياء علي البناء للمفعول وحذف الفاعل وناب عنه ضمير الزوجين ثم حذف الجار فموضع أن يقيما نصب عند سيبويه وجر بعلي مقدرة عند غيره ويجوز ألا يقيما بدل اشتمال من ضمير الزوجين لأنه يحل محله والتقدير إلا أن يخافا عدم إقامتهما حدود الله من المعدي لواحد والباقون بفتحها علي البناء للفاعل وإسناده إلي ضمير الزوجين المفهومين من السياق(البناء 204) ، فمن فتح الياء جعل الفعل لهما وسمى: الفاعل. ومن ضم الياء جعله فعل ما لم يسم فاعله. ومعنى يخافا هاهنا: تيقنا، لأن الخوف يكون يقينا وشكا.

قوله تعالي(وقُولُوا حطّة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد الْمُحْسِنِينَ){البقرة/58} قرأ نافع بالياء وفتح الفاء على ما لم يسم فاعله، وقرأه ابن عامر بالتاء، الباؤون بالنون، وأدغم أبو عمرو في رواية الرقيين عنه الراء في اللام وأظهرها الباؤون) ينظر:مكي243، ابن خالويه 80 البناء 179الفارسي2:58).

حجة من قرأ بالياء بأن:

1. الفعل مُتَمَدِّمٌ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَطَايَا ب لَكُمْ فَصَارَ الْحَائِلُ كَالْعَوْضِ مِنَ التَّأْنِيثِ

2. أَنَّ الْخَطَايَا جَمْعٌ وَجَمَعَ مَا لَمْ يَعْقِلْ يَشْبَهُ بِجَمْعِ مَا يَعْقِلُ مِنَ النِّسَاءِ كَمَا قَالَ (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (يوسف/30) فَلَمَّا ذَكَرَ فِعْلَ جَمِيعِ النِّسَاءِ ذَكَرَ فِعْلَ الْخَطَايَا وَنَحْوَهُ (أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ) (الرعد/16).

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ نَغْفِرَ بِالنُّونِ وَحَجَّتْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ نَغْفِرَ بَيْنَ خَبْرَيْنِ مِنْ أَحْبَابِ اللَّهِ عَنْ نَفْسِهِ قَدْ أَخْرَجًا بِالنُّونِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ {وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ} فَخَرَجَ ذَلِكَ بِالنُّونِ وَلَمْ يَقُلْ وَإِذْ قِيلَ فَيُقَالُ تَغْفِرُ وَيَغْفِرُ وَالْآخِرُ قَوْلُهُ {وَسَنزِيدُ الْمُحْسِنِينَ} وَلَمْ يَقُلْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنُونَ

وهنا شاكلت اللفظ ما قبلها وما بعدها. (البناء 179) وقوله: (نَغْفِرُ لَكُمْ) جزم

جواب الأمر، المعنى أن تقولوا ما أمرتم به.

وقيل القراءتان بمعنى واحد؛ لأن الخطيئة إذا غفرها الله تعالى فقد غفرت وإذا غفرت فإنما يغفرها الله، والفعل إذا تقدم الاسم المؤنث وحال بينه وبين الفاعل حائل جاز التذكير والتأنيث كقوله: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) [هود: 67] والمراد من الخطيئة الجنس لا الخطيئة الواحدة بالعدد. (ينظر: الرازي 3: 524، الحلبي 1: 376).

المبحث الثاني: التغيرات الصوتية في الصوامت

ويدخل فيها الإدغام والإبدال والحذف والتغيرات الخاصة بالتاءات والمهمزات والراءات

ويدخل في هذا النوع الثالث والرابع من أنواع القراءات التي سبق أن بينتها مثال للإبدال مايلي:

❖❖❖ في قوله تعالى (فومها وعدسها) (البقرة/ 61). قرأ الجمهور (فومها) وقرأ ابن مسعود (ثومها) والفرق بين القراءتين هو فونيم الفاء والتاء من ناحية الجانب الصوتي، أما من ناحية المعنى فقد قيل باتحادهما أن الفوم هو الثوم لمشاكلته لبصلها ولأن التاء تبدل من الفاء كإبدال جدث وجدف للقبر ومغافير ومثافير واختاره الكسائي. (الرازي 3: 532 القرطبي 1/ 425)

و ذهب قوم منهم ابن جني الي أن الفوم هو الحنطة. ولا إبدال هنا ، وقرأ ابن مسعود "ثومها" بالتاء المثلثة. (ينظر: لزجاج 1: 143 الفراء 1: 41، الحلبي 1: 393) والاختلاف في حرف واحد هنا أدى للاختلاف في معنى الكلمة.

وفي الأفعال في تعالي (وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا) (البقرة/ 259) قرأ الكوفيون وابن عامر (ننشزها) بالزاي، البااقون بالراء) ينظر: مكى 310، البناء 208 الفارسي 2: 379- 381) قال البناء النشز الارتفاع أي يرتفع بعضها علي بعض في التركيب والبااقون بالراء المهملة من أنشر الموتى أي أحياهم قال الفراء: قرأ زيد بن ثابت "ننشزها" بالزاي، والإنشاز نقلها من مواضعها" (الفراء 85) فالحجة له أن العظام إذا كانت بحالها لم تبلى فالزاي أولى بها؛

لأنها ترفع ثم تكسى اللحم، والدليل على ذلك قوله تعالى: {وإليه النشور} أي الرجوع بعد البلى .

وقرأ الكُوفِيُّونَ بالراء(نشرها) بضم النون أي نحيها قال تعالى {ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} {عبس/ 22} ، . والحجة لمن قرأ بالراء أنه أراد الإحياء بعد الموت كما في قوله تعالى (وَأَلَيْهِ النُّشُورُ) [الملك/ 15] (الفارسي 2: 381)

ويري الطبري بأن القراءتين معناهما واحد قال: "والقول في ذلك عندي أنّ معنى "الإنشاز" ومعنى "الإنشاز" متقاربان؛ لأن معنى "الإنشاز": التركيبُ والإثباتُ ورد العظام إلى العظام، ومعنى "الإنشاز" إعادة الحياة إلى العظام. وإعادتها لا شك أنه رُدُّها إلى أماكنها ومواضعها من الجسد بعد مفارقتها إياها. فهما وإن اختلفا في اللفظ، فمتقاربا المعنى. وقد جاءت بالقراءة بهما الأمة مجيئاً يقطعُ العذر ويوجب الحجة، فبأيهما قرأ القارئُ فمصيب، لانقياد معنييهما.

ونخلص مما سبق إلى أن القراءتين سبعيتان، والفرق بينهما هو "فونيم" الزاي والراء، هذا من ناحية الصوت، أما من ناحية المعنى فالكلمة بالراء تدل على الإحياء، وبالزاي تدل على رفع العظام وتركيبها، وإن كان بينهما فرق في المعنى إلا أن الدلالة في النهاية تلتقي لتحقيق الهدف من الآية، وهذا ما قرره الطبري في كلامه السابق ومثال للإدغام قوله تعالى(وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ)(البقرة/85) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بتشديد الظاء والباقون بتخفيفها(ينظر:مكي 250، البناء 184، ابن خالويه 84، الفارسي 2: 131).

حجة من خفف أن الأصل (تتظاهرون) بتاءين والفعل ثقيل في الجمع فحذف أحدي التاءين استخفافاً، واختلف في المحذوفة وهي التاء الثانية عند سيبويه لأن بها يقع التكرار والاستثقال أمّا التاء الأولى فتدل على المضارعة ولو حذفت لذهبت الدلالة ويرى الكوفيون أن المحذوفة هي الأولى لزيادتها ومعناها تتعاونون ومنه قوله تعالى (وكان الكافرُ على ربه ظهيراً)، (ينظر:مكي 250، الزجاج:1: 166)

وحجة من شدد أنه كره الحذف فأدغم التاء الثانية في الطاء فزال لفظ التكرير وحسن الإدغام لأنك تبدل في الإدغام حرفاً أقوى من التاء وهو الطاء كما في قوله تعالى (اثاقلتُم) (التوبة / 38) والحذف أخف والإدغام أدل على الأصل. (ينظر: الرازي 2: 592 ، مكي 251 ، ابن خالوية 84 ، القرطبي 2: 20 الحلبي 1 / 479-487). والإدغام ظاهرة صوتية تقابل الإظهار تحدث بسبب تأثر الأصوات المجاورة بعضها ببعض وكثير ما يحدث في البيئات البدوية حيث السرعة في النطق ببعض الكلمات ومج بعضها ببعض فلا يعطي الحرف حقه في التجويد في النطق (محيسن محمد سالم، د.ط، 1984م: 93)

قوله تعالى (أساري تُفادُوهُمُ) (البقرة / 85). (ينظر مكي 251، ابن خالويه 84، البناء 184) وقرأ نافع وعاصم والكسائي (أساري) تُفادُوهُمُ بألف فيهما، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (أساري) تفدوهم، وقرأ حمزة (أسري) تفدوهم بغير ألف فيهما. وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يكسرون الراء، وكان ابن كثير وعاصم يفتحان الراء. وكان نافع يقرأ بين الفتح والكسر.

فالحجة لمن أثبتها فيهما: أنه جعله جمع الجمع، وجعل (تفادوهم) فعلا من اثنين، لأن الفداء: أن تأخذ ما عنده، وتعطي ما عندك، فتفعل به كما يفعل بك. والحجة لمن أسقطها: أن (أسير): علي وزن فعيل، وفعيل هنا بمعنى مفعول مثل قتل وجريح وفعيل، و متى كانت بمعنى مفعول لم تجمع جمع مذكر سالم إنما تجمع علي أسرى، وهي أقيس من الأسارى (الفارسي 2 / 143 ، ابن خالويه 84).

وقوله تعالى (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) (البقرة/158) قرأ حمزة والكسائي بالياء وتشديد الطاء والجزم ومثله الثاني في هذه السورة ، وقرأ الباقون بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين (ينظر: مكي 269 ، البناء 195 ، ابن خالويه 90).

حجة من قرأ بالجزم والياء أنه حمل علي لفظ الاستقبال في اللفظ والمعني وأصله يتطوع فجزم بالشرط (من) وأدغمت التاء في الطاء فشددت الطاء لذلك وحسن الإدغام لنقل التاء إلي القوة وكان لفظ الاستقبال أولى به لأن الشرط لا يكون إلا

بمستقبل فطابق بين اللفظ والمعني. وهي في محل رفع بالابتداء، والخبر فعل الشرط على ما هو الصحيح كما تقدم تحقيقه. وقوله: «فإنَّ الله» جملة في محل جزم لأنها جواب الشرط، ولا بُدَّ من عائِدٍ مقدَّرٍ أي: فإنَّ الله شاكرٌ له (الحلبي: 2: 192).

وحجة من قرأ بالياء انه استغني بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال لأن حرف الشرط يدل علي الاستقبال فأتي بلفظ الماضي وكان ذلك أخف من لفظ المستقبل الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد وقيل يحتمل (من) أن تكون شرطية أو موصولة) ينظر:مكي (269 – 270 ، الحلبي: 2: 192)

والجدير بالملاحظة أن التشديد سمة من سمات القبائل البدوية في شرق الجزيرة العربية ووسطها كتميم وأسد وتغلب لما في طبعها من جفاء وذلك لأن البدو يعيشون الصحاري

الواسعة المترامية الأطراف إلى حد فناء الصوت فلا يكاد يسمع فحرص البدوي علي توضيح أصواته ولجأ إلى ذلك بطرق شتى كالجهر والتفخيم والشدة، والتخفيف لغة قريش والحجازيين (الجندي 2: 657).

المبحث الثاني: التغيرات الصوتية في الصوامت

أما التغيير الذي طرأ علي الصوامت فقد وضحت من خلاله الأفعال التي تحولت من مجردة إلى مزيدة أما المزيد الثلاثي فله ثلاثة أقسام:

أ/ ما زيد فيه حرف واحد صيغة (أفعل/فاعل/فعل).

ب/ ما زيد فيه حرفان وصيغة (انفعل/افتعل/تفاعل/تفعل/أفعل).

ج/ ما زيد فيه ثلاثة أحرف وصيغة (استفعل / افوعول / افوعول / افعال)...

• ومثال للمزيد بحرف:

(1) (فعل وفعل) وردت في قوله (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ) (البقرة/ 10) قرأ الكوفيون بفتح الياء مخففاً، وقرأه الباقر بضم الياء مشدداً (ينظر:مكي 227 البناء 170 ، الفارسي 1: 329).

وحجة من خفف إن الفعل غير متعد لمفعول أي أنه أراد بما كانوا يكذبون عليك بأنك ساحر أو مجنون، فاضمر حرف الجر وهذه القراءة المختارة لموافقتها لما قبلها ولما بعدها، .

فما قبلها قوله تعالى (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) فأخبرهم بأنهم كاذبون في قولهم (أمنّا بالله وباليوم الآخر)، ولما بعدها قوله تعالى (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (البقرة/ 14) فقولهم (إنّا معكم) دليل علي كذبهم للمؤمنين أمنا(الحلبي 1: 121).

وحجة من شدد المفعول به محذوف لفهم المعني أي بما كانوا يكذبون الرسول والقرآن وأن ذلك تردد منهم إلي النبي مرة بعد مرة فيما جاء به فحمله علي ما قبله قال تعالى (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) والمرض الشك فمن شك في الشيء ولم يتيقنه فقد كذبه (مكي 228) يأتي الفعل على زنة (فَعَلَّ) ليفيد التكثير كقوله عز وجل (وَعَلَقَتِ الْآبُوبَابَ) (يوسف/) وقوله: (يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ) (...)، وقد يأتي مخففاً ويفيد أيضاً معنى التكثير وفعل: يكون بمعنى أفعل نحو خَبَرَ وَأَخْبَرَ وَكَرَّمَ وَأَكْرَمَ ؛ لأن المعنى لا يؤخذ من لفظ الفعل وحده، وإنما من السياق الذي وضع فيه هذا الفعل، ومن دلالات أخرى يدل عليها، كدلالة الفعل على مصدره. (الثعالبي، ط 257) ومعني القراءتين قريب لأن من كذب بما جاء به النبي(ص) فقد كذب

وقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ) (البقرة: 222) قرأ الحرميان وابن عامر وحفص بضم الهاء مخففاً، والباقون بفتح الهاء مشدداً(ينظر: مكي 293 ابن خالويه96، البناء203 الفارسي 2: 321)ف(طهر) الثلاثي يعني انقطاع الدم، و(تطهرن) بالتشديد يعني الاغتسال بالماء فالحجة لمن خفف أنه أراد حتي ينقطع الدم لأن ذلك ليس فعلهن، ولكن لم تتم الفائدة إلا بقوله (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) أي بالماء فأتوهن، وبهذا تمت الفائدة والحكم لأن الكلام متصل بعبضه ببعض فلا يحسن أن يكون(يطهرن) مخففاً تتم عليه الفائدة والحكم، لأنه يوجب إتيان المرأة، وإن لم تتطهر بالماء ويكون قوله (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) لا

فائدة له ، إذا الوطء قد يتم بزوال الدم فلا بد من اتصال (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) بما قبله ، وبه يتم الحكم والفائدة في أن لا توطأ الحائض إلا بانقطاع الدم والتطهير بالماء فلو حُمِلَ الأول علي التشديد وفتح الهاء محمل الثاني للزم أن توطأ للحائض إذا تطهرن وإن لم ينقطع عنها الدم .

ففي التخفيف بيان الشرطين الذين مع وجودهما توطأ الحائض وهما انقطاع الدم والتطهر بالماء وليس مع التشديد للطاء فيها دليل علي انقطاع الدم شرط للوطء فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته وهو الاختيار؛ لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء.(مكي 293) ورجَّحها الفارسي ؛ لأنها من الثلاثي المضادّ لطمثَ وهو ثلاثي " (الفارسي 2: 322)..

فالحجة لمن شدد علي معني التطهير بالماء فطابق اللفظين فإذا تطهرن وهذا من قبيل التشاكل اللفظي الذي يؤدي إلي اتساق النص فحمل الأول علي الثاني وأيضا فإن التخفيف في الأول يوهم جواز إتيان الحائض إذا ارتفع عنها الدم وان لم تطهر بالماء فكأن التشديد فيه رفع التوهم وأوهم في حكم الحائض ما لم تطهر بالماء وإن كان الدم قد انقطع(مكي 294)

ورجَّحها الطبري وقال: "هي بمعنى يَغْتَسِلُنَ لِإِجْمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى تَحْرِيمِ قُرْبَانَ الرَّجْلِ امْرَأَتَهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ حَتَّى تَطْهَرَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الطُّهْرِ مَا هُوَ؟ هَلْ هُوَ الْغُسْلُ أَوْ الْوَضُوءُ أَوْ غَسْلُ الْفَرْجِ فَقَطْ؟" (الطبري 4: 383).

فالتطهر والطمث على تلك القراءتين اختلف عليه حكم الفقهاء في إتيان المرأة عقب طهارتها ، فهل يكفي أنها تطهر؟ بمعنى: ينقطع دم الحيض عنها فيجوز إتيانها ، أم أنه يجب عليها أن تغتسل فتطهر قبل أن يأتيها زوجها؟ فلذلك اختلف الفقهاء نتيجة تنوع القراءتين؛ فذهب جمهورهم: إلى أن المرأة إذا انقطع حيضها لا يحل لزوجها مجامعتها إلى بعد أن تغتسل بالماء ، وذهب أبو حنيفة: إلى أن المراد بالطهر انقطاع الدم ، فإذا انقطع دم الحيض جاز لزوجها أن يطأها قبل الغسل. (الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم 222).

وقوله تعالى (وَلِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ) (البقرة/185). قرأ عاصم في رواية أبي بكر بتشديد الميم مفتوح الكاف، والباقون بتخفيف الميم وسكون الكاف (ينظر: مكي 283، ابن خالويه 93، البناء 200، الفارسي 274:2).

حجة لمن شدّد: تكرير فعل الصيام في الشهر إلى إتمام عدته. والحجة لمن خفف: أنه جعل عقد شهر رمضان عقدا واحدا. ودليله: قوله تعالى (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) (المائدة/3) (ابن خالويه 93) وقيل هما لغتان مثل أكملت وكمّلت ويقوي التخفيف إجماعهم علي قوله (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) ويقوي التشديد إن فيه معني التأكيد والتكرير ولان القراء مجمعين عليه. (ينظر: مكي 283، الرازي 5: 258 الطبري 3: 444).

ولا اختلاف بين القراءتين، فلأن فَعَلَ وأَفْعَلَ كثيراً ما يستعمل أحدهما موضع

الآخر (الفارسي 2: 275)

ب/ زيادة (فَعَلَ) بالهمزة: (أَفْعَلَ).

وردت في قوله تعالى: { مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا } (البقرة/106) قرأ ابن عامر بضم النون وكسر السين والباقون بفتحها (ينظر: مكي 257 ابن خالويه 86، الفارسي 2: 184-186، البناء 189).

وحجة من قرأ بالفتح: أنه جعل مضارعه نسخ وهو الأفعال المتعدية لمفعول واحد من نسخ إذا غير الحكم وبَدَلَ يَقُولُ نسخ الله الكتاب ينسخه نسخا وهو أن يرفع حكم آية بحكم أخرى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ { مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ } أَي مَا نَبَدَلَ مِنْ حُكْمِ آيَةٍ بِحُكْمِ آخَرٍ. (ابن خالويه 86).

فحجّة من قرأ ضم النون أنها مضارع انسخ وتخرج علي ثلاثة أوجه:

1. أن يكون أفعال لغة في هذا الحرف كقولهم: حلّ من إحرامه، وأحلّ.
2. أن الهمزة للنقل كقولك: قام وأقامته، وضرب وأضربته، ونسخ الكتاب وأنسخته الكتاب.

3. يكون المعنى في أنسخت الآية: وجدتها منسوخة (ابن خالويه 86، الفارسي 2: 185).

وفند الفارسي الرأي الأول بحجة أنه لم يسمع من العرب، والثاني بأنه يستلزم مفعول به محذوف ولو قدر لكان المعنى: ما ننزل عليك من آية أو ننسها نأت بخير منها. وذلك أن إنساخه إياها إنما هو إنزال في المعنى، أي أنه منسوخ من اللوح المحفوظ أو من الذكر، وإذا كان كذلك فالمعنى: ما ننزل من آية، أو: ما ننسخك من آية، أو ننسها، لأن ابن عامر يقرأ:

أَوْ نُنْسِهَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا [البقرة / 106] وليس هذا المراد ولا المعنى، لأنه ليس كل آية أنزلت آتي بأية أذهب منها في المصلحة. وإنما قوله: نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا تقديره نأت بخير من المنسوخ،. والآيات غير المنسوخ هي الأكثر، إذا هذا التأويل يؤدي إلى الفساد المعنى فتوجيه التأويل إليه لا يصح. فالرأي الثالث هو الأرجح. فإذا كان كذلك كان قوله: نُنْسَخُ بضم النون، كقراءة من قرأ نُنْسَخُ بفتح النون، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ. وقول من فتح النون فقرأ: ما نُنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَيْبِن وَأَوْضِح (الفارسي 2: 186).

و قوله تعالى: (مَا نُنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأَتْ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (نُنْسِهَا) بالهمزة مع فتح النون والسين والباقون بغير همزة مع ضم النون وكسر السين. (ينظر: مكي 258 البناء 189 ابن خالويه 86، الفارسي 2 / 187- 188)

حجة من قرأ بالفتح أنها من التأخير واختلف العلماء فيه فقيل:

1. أن يؤخّر التنزيل فلا ينزل البتة، ولا يعلم ولا يعمل به، ولا يتلى. فالمعنى على هذا: ما ننسخ من آية أو ننسأها أي: نؤخّر إنزالها، فلا ننزلها.
2. أن ينزل القرآن فيعمل به ويتلى ثم يؤخّر بعد ذلك بأن ينسخ فترفع تلاوته البتة، ويمحى فلا يتلى ولا يعمل بتأويله.

3. أن يُوحَرَ العمل بالتأويل لأنه نسخ ويترك خطّه مشبّتا وتلاوته قرآن يتلى، أي أن يثبت خطّها ويبدل حكمها. وهذا نحو قوله (وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ، فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا) (الممتحنة/ 11) فهذا مثبت اللفظ مرفوع الحكم. (الفارسي 2/ 188).

وحجة من قرأ بالضم وكسر السين من غير همز أنها من النسيان، والنسيان هنا على وجهين:

1. على التَّرك المعنى نُتْرِكُهَا فلا نَسَخَهَا ومنه قوله تعالى: "وَلَا تَتَسَوَا الْفُضْلَ بَيْنَكُمْ";

2. من النسيان الذي هو مقابل الذكر (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ) (التوبة/ 67) أي: تركوا طاعة الله فترك رحمتهم، (ينظر: الزجاج: 1: 189، الفارسي 2: 187، مكي 258)

ج/ زيادة (أفعل) بالتضعيف: (فعل). قوله تعالى (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتَعُهُ قَلِيلًا) (البقرة/ 126) قرأ ابن عامر مخففاً والباقون بالتشديد (ينظر: مكي 265، البناء 192، ابن خالويه 88، الفارسي 2: 221).

حجة من قرأ بتخفيف التاء أن أمتع لغة، وأن فعل قد تاتي بمعنى أفعّل، نحو: فرّحته وأفرحته، ونزلته وأنزلته. ضارع (أمتع) و(متع) علي وزن فعل التي تدل علي التكرار، التكرار لا يكون معه (قليلًا)، فلما جاء معه ب «قليل» كان (أمتع) أولى به من (متع). على أن أفعّل وفعل يأتيان في الكلام بمعنى واحد، كقولك: أكرمت وكرّمت. ويأتيان والمعنى مختلف، كقولك: أفرطت: تقدمت وتجاوزت الحد. وفرطت: قصرت. وتأتي «فعلت» بما لا يأتي له (أفعلت) كقولك: (كلّمت زيدا)، ولا يقال: (أكلمت) و(أجلست زيدا). ولا يقال: (جلست). الحجة للقراء السبعة (ينظر: الفارسي 2/ 221، ابن خالويه 88، الحلبي 110-111)

وحجة من شدد أنه من متّعت و هذه القراءة أولى لأن التنزيل عليها، قال تعالى
(فَقَالَ تَمَنُّعُوا فِي دَارِكُمْ) (هود / 65) فتمتّع مطاوع متّع، وعامة الآيات عليه كقوله
تعالى

(يُمَتِّعُكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا) (هود / 3) و(كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (القصص /
61). وغيره فكما أن هذه الألفاظ على متّع دون أمتع، فكذلك الأولى بالمختلف فيه أن
يكون على متّع دون أمتع.

في قوله تعالى(وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ) (البقرة/132) قرأ نافع وابن
عامر بهمزة مخففاً(أوصى) وشدد الباقون من غير همزة(وصى) (ينظر:مكي 328
البناء 193 الفارسي 2: 227_228).

وحجة من شدد قوله عز وجل(فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً) (يس / 50)
فعلها(وصى)ووزنها (فعل) ومصدره التفعيل؛ولأن الفعل معتل حذقت ياء التفعيل لثلاث
تجتمع ثلاث ياءات، الوسطى منهنّ متحركة بالكسر، فرفض هذا في تفعيل، وعوض
عن ياء التفعيل بالتاء. و من قرأ"وصى" مشددة، فإنه يعني بذلك أنه عهد إليهم عهدا
بعد عهد، وأوصى وصية بعد وصية." (الطبري 2: 96)

وحجة من قرأ: وأوصى استدلوا بقوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ
(النساء / 11) (وَمِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا) [النساء / 11]. وقد قالوا: وصى الثبت: إذا
اتصل بعبءه ببعض. فالوصية كأنّ الموصى بالوصية وصل جلّ أمره إلى الموصى إليه.
قال الطبري:" وقد قرأ جماعة من القراء:"وأوصى بها إبراهيم"، بمعنى: عهد.
كاستعمال أوصى ووصى، فهو يستعمل وصى لما هو أهمّ لما فيه من المبالغة، فالقرآن
يستعمل وصى للأمور المعنوية، ولأمور الدين ويستعمل أوصى للأمور المادية، وذلك نحو
قوله

تعالى: { وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ } (العنكبوت: 8)، { وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ
وَيَعْقُوبُ } (البقرة: 132)، ولم يستعمل أوصى في الأمور المعنوية وأمور الدين إلا في قوله

تعالى (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) (مريم: 31)، وذلك لاقتران الصلاة بالزكاة". كما ذكرت أن هذه اجتهادات اجتهد فيما ذكرت من نماذج في مسألة الصرف الدكتور السامرائي في استكشاف الفروق بين استخدام الصيغ مع اتحاد الكلام فيها عند الصرفيين (الإعجاز اللغوي 291)

ولا خلاف بين القراءتان لأن وصي بمعنى أوصي الرجل ووصاه بمعنى عهد إليه" (ابن منظور 15: 394) والجدير بالذكر أن (فعل - أفعال) من فصيلة واحده، أي لغتان معناهما واحد وأكد سيبويه بمجيء أفعال بمعنى فعل قراءة ابن مسعود: " وأنزل الملائكة تنزيلا " ، لأن معنى أنزل ونزل واحد (سيبويه 4: 83). لكن فعل تدل علي المبالغة.

د/ زيادة (فعل) بالألف: (فَاعِل).

قوله تعالى: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ) (البقرة / 9) قرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الياء بغير ألف، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء بالألف بعد الخاء) ينظر: مكي 225 الفارسي 1: 312 - 315، ابن خالويه 68، البناء 170).

وحجة من قرأ (يخادعون) وأن (فاعل) تقتضي المشاركة مثل (خاصم، نازع) والمعني أنهم يخادعون أنفسهم ويمنونها بالأباطيل وأنفسهم تمنيمهم واستدلوا بقوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ) (سورة النساء/ 142). وقيل إنه عطف لفظ الثاني علي لفظ الأول ليشاكل بين اللفظين (البناء 170).

وحجة من طرحها أن (فاعل) لا تأتي في الكلام إلا من فاعلين يتساويان في الفعل كقولك قاتلت فلانا وضاربتة (ابن خالويه 68)

فالملاحظ هنا أنه علي الرغم من اختلاف القراءتين إلا أنهما اتجهتا وجهه واحده في المعني، ولكن يحتمل خلاف ذلك أن يكون لقراءة (يخادعون) وجه آخر هو أن ينزل ما يخطر بباله و يهجس في نفسه من الخدع منزله آخر يجازيه ذلك فعلي هذا يكون

كأنه من اثنين، وقال الفارسي: "مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يُقَدَّرُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ يُخَادِعُونَ اللَّهَ، وَاللَّهُ هُوَ الْخَادِعُ لَهُمْ أَيُّ الْمَجَازِيِّ لَهُمْ جَزَاءُ خِدَاعِهِمْ" (الفارسي 2: 312).

قوله تعالى: {وَأِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} (البقرة/51). قرأ أبو عمرو بغير

ألف، وقرأه الباقر بألف بعد الواو (ينظر: مكي 239، الفارسي 2: 56 - 59) حجة من قرأ بدون ألف أن الله هو المنفرد بالوعد والوعد، والمواعدة تكون من الأدميين بدليل قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ وَوَعَدْتَكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ) (إبراهيم/ 22) فلما انفرد الله تعالى بذلك كانت (فعلت) فيه أولى من فاعلت أن هذه المراعاة لمقام الله عز وجل في قوله (ينظر: ابن منظور: 3: 462، الزجاج 1: 133) ورجح هذه القراءة أبو عبيد قال مكي: "وهو اختيار أبو عبيد" (مكي 239). هاهنا وفي الأعراف وطه يقرآن بإثبات الألف بين الواو والعين وبطرحها

وحجة من أثبتها أن الله وعد موسى وعداً فقبله فصار شريكاً فيه فجاء الفعل ب(فاعلت) لأبنية الاثنين وإذا جاء بالواحد فهو قليل، ورجح هذه القراءة الزجاج بقوله: "وواعدنا هنا جيد بالغ" (الزجاج 1: 133)

وقد تكون القراءةان بمعنى واحد، لأن صيغة(فاعل)تكون بين اثنين نحو ضارِبُهُ وَبَارِزُهُ وَخَاصِمُهُ وَحَارِبُهُ وَقَاتِلُهُ. وتكون بمعنى فَعَلَ كقوله تعالى(قَاتَلَهُمُ اللَّهُ) أي قَتَلَهُمُ، (الشعالي 258).

وهناك رأي رابع وهو أن من قرأ "وَعَدْنَا" استخدم الفعل استخداماً حقيقياً أي (أن الوعد حدث من الله) وأن "واعدنا" استخدمت استخداماً مجازياً فدلّت على نسبة الأفعال إلى العباد ، فكأن موسى في اشتياق إلى لقاء الله ومن ثم كان إثبات الأفعال مجازاً إلى العباد مع أن الله هو صاحب الفعل على الحقيقة، وهو الذي ابتداءً بوعد موسى (الإعجاز اللغوي 153)

ومثلها قوله تعالى (وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ) [البقرة/ 191] قرأ حمزة والكسائي الثلاثة بغير ألف، والباقون بالألف (ينظر: مكي 285، الفارسي 2: 284-285، البناء 201، ابن خالويه 94).

وقوله تعالى (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ) (البقرة/ 236) قرأ حمزة والكسائي وخلف هنا وفي الأحزاب بضم التاء وألف بعد الميم، والباقون بفتح التاء بلا ألف (ينظر: مكي 297، البناء 205، ابن خالويه 98 الفارسي 2: 336-338)

والحجة لمن طرحها: أنه جعل الفعل للرجال فالمس يراد به الوطء أو المباشرة فالواطيء هو الرجل دون المرأة وهو فعل واحد وبابه فعل لا فاعل. ودليله قوله (وَلَمْ يَمَسُّنِي بَشَرٌ) (آل عمران/ 47). (ابن خالويه 98، الفارسي 2: 338).

فالحجة لمن أثبت الألف انه جعل الفعل لاثنتين؛ لأن كل واحد من الزوجين يمس الآخر بالوطء أو المباشرة فبابه المفاعلة ودليله قوله (مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسًا) (المجادلة/ ويجوز أن فاعل تكون بمعنى فعل مثل قاتلهم الله أي قتلهم فهكذا تكون القراءتان بمعنى واحد لأن المس من الزوج خاصة لأنه هو الواطيء والمباشر) (ينظر: مكي 298، الفارسي 2: 337)

بين (فعل و يفعل) قوله تعالى (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) (البقرة/ 144) قرأ ابن كثير بالياء والباقون بالتاء علي الخطاب (ينظر: مكي 248 ابن خالويه 10، البناء 195)

هناك بعض الأساليب البلاغية التي وردت في القراءات، من أشهر هذه الأساليب ما يتعلق بظاهرة الالتفات، يعني: تنوع الضمير من الغيبة بالخطاب، أو من التكلم إلى الغيبة، وغير ذلك من ألوان الالتفات الستة المعروفة عند البلاغيين

حجة من قرأ بالتاء على الخطاب مشاكلته لما قبلها قوله (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ) (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ).

حجة من قرأ بالياء ففيه التفات من الخطاب الي الغيبة ، ووفيه مشاكلته للفظ الذي قبله قوله(وماكادوا يعقلون) ولما بعده(وقد كان فريق منهم يحرفون) فلما أتى ما قبله وما بعده علي لفظ الغيبة أجراه علي ذلك.

وحجة من قرأ بالتاء رده علي الخطاب الذي قبله(ويريكم آياته) فجري الكلام علي أوله بالخطاب كله علي اليهود وهو المختار(مكي 248)

(فعل - يفعل) قوله تعالي(لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الْوَالِدِينَ إِحْسَانًا)(البقرة/ 83) قرأ ابن كثير وحمزة ولكسائي بالياء، والباقون بالتاء (ينظر: مكي 249 الفارسي 2: 121 - 124) الحجة للقراء السبعة (2/ 121)

حجة من قرأ بالياء رده إلي الخطاب قبله قوله(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (البقرة/ 83)

وقراه الباقر بالتاء حملوه علي ما بعده من الخطاب(الفارسي 2: 124) قوله تعالي(فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ)(البقرة/ 36) قرأ حمزة بألف مخففة، وقرأ الباقر بغير ألف مشدداً(ينظر:مكي 235، البناء 176، الفارسي 2: 15-18).

حجة من قرأ بالتشديد تعني استزلهما، من قولك زلَّ الرجل في دينه: إذا هفا فيه وأخطأ، فأتى ما ليس له إتيانه فيه. وأزله غيره: إذا سبب له ما يزل من أجله في دينه أو دنياه، وأصلها(فأزلهما) فتقلب فتحة اللام إلي الزاي فسكنت اللام فأدغمت للمماثلة. ولذلك أضاف الله تعالي ذكره إلى إبليس خُروج آدم وزوجته من الجنة ورجحها لأن الله جل ثناؤه قد أخبر في الحرف الذي يتلوه. بأن إبليس أخرجهما مما كانا فيه واستحسن الزجاج القراءتين (ينظر:الطبري1: 524، الفارسي 2: 17، مكي 235، الزجاج 1: 115).

وحجة من خفف أنها بمعنى إزالة الشيء عن الشيء، وذلك تنحيته عنه(الزجاج 1:115).

ويجوز من زلّ المكان إذا انتحي فيتحدان في المعنى (البناء 176).

(الأسماء) تناولت فيه التغيير الذي طرأت علي المشتقات، وتناولت هنا نوعين من المشتقات علي سبيل المثال لا للحصر وهما اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي، ويأتيان كما نعلم علي وزن مضارعهما مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر في الفاعل وفتح في المفعول، واسم الفاعل يدل علي الفعل وعلي الذي قام به فمثلاً (كاتب) تدل علي الكتابة وعلي من قام بها بينما (مكتوب) فتدل علي من وقع عليه الفعل، وبالرغم من هذا الاختلاف فإن السياق يحتملها أحياناً كما هو واضح في قوله تعالى (وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيُّهَا) (البقرة/ 146) قرأ ابن عامر بالألف بعد اللام، والباقون بالياء. (ينظر: مكي 267، ابن خالويه 90، البناء 195)

وحجة لمن قرأ بالألف بعد اللام اعتبارها اسم مفعول فعله يتعدي إلي مفعولين أولهما ضمير مستتر نيابة علي الفاعل والثاني هو الضمير البارز المتصل بها عائد علي وجهة أي أنه يولي كل أناس القبلة التي تريدها، والفاعل غير محدد فيجوز أن يكون (هو) كناية عن الاسم الذي أضيفت إليه، ويجوز أن يكون فاعل التولية الله و (هو) كناية عنه، والتقدير: ولكل ذي ملة قبلة الله موليتها وجهه.

وحجة قرأ بالياء بعدها اعتبارها اسم فاعل أي إنه مستقبلها وجملة الاسمية (هو موليتها) في محل رفع صفة ولفظه هو تعود علي لفظ (كل) لا علي معناها ولذا أفرد، والمفعول الثاني محذوف أي موليتها وجهه أو نفسه. (البناء 195)

وعلي ما ورد في الاختلاف بين صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول حدث تغاير في معني القراءتين إذ إن كل صيغة أثرت بمعناها في معني الآية فاستخدام صيغة اسم الفاعل توحى بأنه مستقبلها واسم المفعول بعكسها.

بين الأفراد والجمع كما في قوله تعالى (وَبَثُّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ) (البقرة/ 164) قرأ حمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع (ينظر: مكي 270، ابن خالويه 91، البناء 196، الفارسي 2: 249).

حجة من قرأ بالجمع أن الرياح تأتي من كل جانب مما يؤدي إلى اختلاف هبوبها، إذاً فهي رياح لا ریح؛ لأن الریح تأتي من جانب واحد فكأن الجمع فيها أولي لأنها تأتي من جهات فيكون لفظها مطابق لمعناها في الجمع.

وأن الریح أكثر ما تقع في العذاب والعقوبات وأن الریح تأتي للرحمة (ينظر: مكي 271، الحلبي 2):. وتَصْرِيفِ الرِّيحِ يقرأ بالإفراد والجمع إذا كانت فيه الألف واللام في إثني عشر موضعاً.

وحجّة لمن أفرد: أنه جعلها عذاباً، واستدل بقول النبيّ صلى الله عليه: «اللهم اجعلها رياحا لا ريحا». والحجّة لمن جمع: أنه فرّق بين رياح الرحمة، ورياح العذاب، فجعل ما أفردته للعذاب، وما جعله للرحمة. وإفراؤها على إرادة الجنس. والرياح أربعة أسّست أسماؤها على الكعبة. فما استقبلها منها، فهي الصّبا والقبول.

وما جاء عن يمينها، فهي الجنوب. وما جاء عن شمالها، فهي الشّمال وما جاء من مؤخرها فهي الدّبور، وهي ریح العذاب، نعوذ بالله منها. و باقيها ریح الرحمة(ابن خالويه 91) ورجح الفارسي الجمع لأن كلّ واحدة من هذه الرياح مثل الأخرى في دلالتها على الوحدانية وتسخيرها لينتفع الناس بها بتصريفها(الفارسي 2: 256)

❖❖❖ وقوله(أَمَنْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ)(البقرة/ 285) قرأ حمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بغير ألف بالجمع(ينظر: مكي 323، البناء 215، ابن خالويه 105)قوله تعالى: وَكُتُبِهِ «2» يقرأ بالتوحيد والجمع. فالحجّة لمن جمع: أنه شاكل بين اللفظين، وحقق المعنى، لأن الله تعالى قد أنزل كتباً وأرسل رسلاً، فأراد جميع الكتب التي أنزلها الله. ويجوز أن يكون المراد هو القرآن ثم الإيمان به ويتضمن الإيمان بجميع الكتب والرسول(الرازي 7: 111)

والحجة لمن وحد: أنه أراد: القرآن، لأن أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم، وآمنوا بها إلّا القرآن فإنهم أنكروه فذلك أفرد، ويجوز فيمن أفرد فقال: وكتابه أن يعني به الشّيعاء، ويكون الاسم مصدراً غير منقول، فيسمّى الذي

يكتب كتابا(ينظر : ابن خالويه105البناء 215، الفارسي2: 459) قد يراد بالتوحيد الجمع فالكتاب اسم جنس وهنا تستوي القراءتان، والجمع هو الاختيار لعمومه وعليه أكثر القراء(مكي 323) وقال الرازي وَيَجُوزُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ وَحَدَّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجَمْعُ، يَكُونُ الْكِتَابُ اسْمًا لِلْجِنْسِ فَتَسْتَوِي الْقِرَاءَتَانِ الْقِرْطَبِيُّ (3: 428 والرازي 111:7).

وقوله تعالى(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ)(البقرة/184) قرأ نافع وابن ذكوان(فدية طعام) بالإضافة وقرأ الباقون بالتثنية في(فدية) وبرفع الطعام. وقرأ نافع وابن عامر مساكين بالجمع، والباقون بالتوحيد منوناً مخفوضاً (ينظر: مكي 283، البناء 199، الفارسي2: 272)

فمن جاء علي صيغة المفرد فيه حكم ببيان حكم اليوم الواحد الذي يفطر فيه، وهو إطعام مسكين واحد كل يوم كما في قوله(فاجلدوهم ثمانين جلدة)(النور/4) أي أجدوا كل واحد ثمانين جلدة، ويكون المعني هنا في الآية يجب علي كل واحد من الذين يطيقونه طعام مسكين واحد عن كل يوم أفطر فيه. وقد يكون رده علي الفدية فلما وحدها وحد المسكين، ومن قرأ علي الجمع يكون رداً علي ما قبله من الجمع بقوله(علي الذين يطيقونه) حين يلزم كل واحد من الذين يطيقونه طعام مسكين فالجميع إذا أفطروا يطعمون مساكين(مكي 283، الفارسي 2: 273_274).

الملاحظ أنّ كلا من صيغة المفرد والجمع كان لهما الأثر في المعني، وعلي هذا اختلف في معني القراءتين، فعلي صيغة الواحد كان معني الآية فيها بيان حكم المفطر في اليوم الواحد وهذا الحكم يشمل كل المفطرين وكل أيام الشهر. أمّا علي صيغة الجمع فبمعني" وعلي الذين يطيقونه فدية طعام مساكين عن الشهر إذا افطر الشهر كله(الطبري 3: 182).

قوله تعالى(بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ)(البقرة/81) قرأ نافع بالجمع والباقون علي التوحيد(ينظر:مكي 249البناء 179، ابن خالويه 83 ، الفارسي2: 114 - 120).

حجة لمن أفراد أنّ الخطيئة هاهنا يعني بها: الشرك. أو أنّه عطف لفظ (الخطيئة) على لفظ «السيئة» قبلها، لأن الخطيئة سيئة، والسيئة خطيئة. حجة من جمع: أنّ السيئة والخطيئة وإن انفردتا لفظا فمعناهما الجمع ودليله على ذلك أنّ الإحاطة لا تكون لشيء مفرد، وإنما تكون لجمع أشياء.

وربما أراد الجمع هاهنا أي أحاطت به عقوبات خطيئته(ابن خالوية 83)

الغاية

بعد رحلة استغرقت عدة صفحات في رحاب القراءات القرآنية في سورة البقرة توصلت للنتائج الآتية:

1. إن اختلاف صيغ الكلمات القرآنية يمكن أن يؤثر في معني الآية؛ إذ يكسبها معنيين أو أكثر وقد يتخطاها إلي تغيير الحكم الفقهي كما في قراءة (حَتَّى يَطْهُرْنَ)، ويمكن ألا يؤثر ويظل المعني واحد ويظل ذلك جليا في قراءة(قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ).
2. تؤكد هذه الدراسة أن أكثر الصيغ اختلافا كانت أفعالاً مقارنة بالأسماء.
3. الاختلاف بين صيغ المشتقات كان له أثره في المعني مثل قراءة(وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا)
4. تعود بعض الاختلافات الصرفية إلي فوارق لهجية خاصة فيما تختلف فيه الصيغ من حيث الحركات والسكنات مثل قراءة (وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ).
5. العامل اللهجي هو الغالب علي اختلاف القراءات القرآنية
6. إن اختلاف الظواهر الصوتية واللهجية لا يمس جوهر الكلمة العربية عامة والكلمة القرآنية خاصة في معناها ولا في بنيتها الصرفية

7. إن الإظهار والإدغام لغتان عرفتهما العربية والإظهار الأصل وهو لغة الحضرة، والإدغام فرع وهو لغة البدو.
8. إن الاختلاف في القراءات القرآنية ليس اختلاف تضاد وتناقض إنما هو اختلاف تنوع وبقاء.
9. قال القرطبي الفتح والكسر لغتان غير أن قراءة الفتح أشيع.
10. زيادة المبني تدل على زيادة المعنى ويتضح ذلك جلياً في الفرق بين الأبنية ف(فعل) تدل على المبالغة أو التعدية، و(أفعل) الهمة للتعدية وقد تأتي للمطاوعة، و(فاعل) للمشاركة، كما رأينا في الآيات.
11. الأفعال المزيدة كانت أكثر شيوعاً في قراءات القراء مما أدى إلى تنوع أبنيتها الصرفية
12. أن الصيغ المزيدة بحرف في الأفعال والأسماء أكثر شيوعاً من المزيدة بحرفين والمزيدة بحرفين أكثر من المزيدة بثلاثة حروف بسبب الخفة والثقل.

التوصيات.

1. الاهتمام والعناية بالجوانب اللغوية للقراءات القرآنية والحرص والتشجيع على خوض البحوث في الجانب الصرفي للكلمات العربية لما فيه من الأهمية البالغة لمعرفة المعاني التي تحملها المباني والصيغ.
2. ربط علوم العربية بعلوم التفسير وعلم القراءات لكي يتسنى للطالب فهم كتاب الله وتذوق الاستعمال والمفردات
3. ينبغي لمن يريد أن يبحث في مجال القراءات أن يضطلع بكتب الصرف.
4. الانتباه إلى الأفكار الداعية للقومية والعصبية فإنها تؤثر سلباً على اللغة العربية التي هي أدواتنا لفهم كتاب الله..

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن خالويه الحسين بن أحمد ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط4/ 1401هـ، دار الفكر بيروت.
3. ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب ، ط3/ 1414هـ، دار صادر بيروت.
4. ابن أبي طالب القيسي محمد بن مكي، تحقيق محي الدين رمضان، ط3/ 1404هـ - 1984م، مكتبة الرسالة بيروت.
5. أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، د.ط، 1420هـ، دار الفكر بيروت.
6. الألويسي أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني، ط1/ 1997م، دار الفكر بيروت
7. البناء شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن عبدالغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه أنس مهره، ط1/ 1419هـ - 1998م، دار الكتب العلمية بيروت.
8. الحلبي أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالله، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، د.ط، د.ت، دار القلم دمشق.
9. الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل معاني القرآن وإعرابه، ط1/ 1408هـ - 1988م، عالم الكتب بيروت
10. الزركشي ، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن بهادر، تحقيق محمد أبو الفضل، د.ت، د.ط، دار التراث القاهرة

- 11.الراجحي عبده ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط/1996م، دار المعرفة الأسكندرية.
- 12.الرازي ، فخر الدين بن عمر ، مفاتيح الغيب، ط/2 /1971م، دار الكتب العلمية بيروت.
- 13.الرضي أبو الفضائل ركن الدين الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق عبد الغفور محمد عبد الغفور، ط/2 /2015م، مكتبة الثقافة الدينية.
- 14.الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط/1 /2000م، دار المعرفة بيروت
- 15.السعران محمود، / علم اللغة ومقدمة للقاري العربي، محمود السعران، ط/1 /1962م، دار الفكر القاهرة.
- 16.الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة في القراءات السبع، تحقيق بدر الدين القهوجي – بشير حويجاني راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط/2 /1413هـ – 1993م، دار المأمون للتراث دمشق.
- 17.الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، الفراء، ط/3 /1983م، عالم الكتب بيروت.
- 18.القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصار، تفسير القرطبي، ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط/2 /1384هـ – 1964م، دار الكتب المصرية بيروت.
- 19.سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر ، الكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ط/3 /1988م، مكتبة الخانجي القاهرة.
- 20.سالم محيسن محمد، القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، د.ط، 1984م، دار الاتحاد العربي القاهرة

الشعوبية عند شعراء العصر العباسي الأول

دراسة وصفية – تحليلية

محمد سرالختم مصطفى محمد

د. كمال علي محمد الشيخ

كلية الآداب - جامعة

المستخلص

يتناول هذا البحث ظاهرة الشعوبية في العصر العباسي الأول التي شكلت خطراً عظيماً على الدولة العباسية هدد أمنها الاجتماعي والسياسي، ولعب الشعر فيها دوراً بارزاً فأثار مشاعر الحقد والكراهية ضد العرب: دينهم وحضارتهم وتراثهم وكان مهدداً للأخلاق وسموها. وتعود أسباب هذه الظاهرة الى استعلاء العرب الاجتماعي على الموالي منذ العصر الأموي، فكانت الشعوبية مستترة في نفوس الموالي لقوة النفوذ العربي وشدة سلطانه في دولة بني أمية، فلما قوى نفوذ الفرس في الدولة العباسية برز ما كان مستجناً في النفوس.

تعددت الموضوعات التي دار حولها الشعر في هذه الظاهرة فكشف عن أبعادها المختلفة، ولكن هذا الشعر كان ضعيفاً في جملته من الناحية الفنية التعبيرية فغلب على أساليبه: الأسلوب الإنشائي ذي النبرة الخطابية العالية، والأسلوب التقريري المباشر ويكاد يخلو من روعة التصوير ووثبات الخيال الجامح.

كلمات مفتاحية: الشعوبية – العصر العباسي الأول – الزندقة – الشعوبية.

Abstract

This research addresses the phenomenon of populism in the First Abbasi era, which posed a great danger to the Abbasi State that threatened its social and political security, and in which poetry played a prominent role. The reasons for this phenomenon are the social superiority of Arabs against loyalists since the Umayyaa era. Populism has been disguised in the minds of those loyal to the power of Arab influence and the intensity of its authority in a State that is illiterate.

The themes around which the poetry revolved in this phenomenon have revealed its different dimensions, but this poetry was weak in its entirety in terms of expressionality.

The structural method of high rhetorical tone, and the direct reporting style and is almost devoid of the splendor of photography and the fantasy fiction.

Keywords

Popular – the first Abbasi era – Zandaga– Poetry.

مقدمة

تثبت الدراسات التاريخية أن الحضارة تتداول بين الشعوب إذ بدأت في مصر وبلاد ما بين النهرين – وكلها حضارات شرقية – ثم تحولت إلى الغرب فكانت الحضارة اليونانية، والرومانية ثم عادت إلى الشرق على يد الحضارة الإسلامية (622-1258م) وبلغت أوج عظمتها في فترة الدولة العباسية (570 – 1258م) التي شقت طريق سيرها التاريخي وسط بحار متلاطمة من الفتن، وعالم إسلامي فسيح بسط جناحيه على أمم وشعوب متعددة الأديان، واللغات والحضارات وواجهت هذه الدولة العظمى أعداءً خارجيين من عناصر شتى، متباينة الأجناس والمذاهب والميول، وكانت فتنة الشعوبية من أخطر هذه الفتن، وفي هذا البحث يحاول الباحث أن يقف على مظاهرها وآثارها من منظور الشعر ذلك أن (الشعر أكثر ألوان الأدب حساسية وأعظمها شفافية، فهو أقدر من غيره على تصوير انعكاسات الواقع المعيش على حياة الناس وعقولهم) (عون الشريف، 1991، ص7).

تكمن أهمية البحث في أنه يحاول أن يرصد مظاهر الشعوبية وآثارها على الدولة العباسية وهي تبلغ أقصى قمته في مدارج الرقي والحضارة.

ويحاول الباحث أن يحقق من خلال هذا البحث الأهداف الآتية:

1. بيان أهمية الشعر في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية متخذاً من

الشعوبية ميداناً لهذه الدراسة.

2. عرض دراسة موضوعية للشعر الذي تناول ظاهرة الشعوبية في العصر العباسي الأول، وأثرها البالغ على الدولة العباسية من حيث أمنها وتماسكها، واستقرارها الاجتماعي وتقدمها الفكري والثقافي.

3. عرض دراسة فنية للشعر الذي تناول ظاهرة الشعوبية في العصر العباسي الأول وبيان مظاهر جماله وأثره في تطور الشعر في ذلك العصر.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في رصد ظاهرة الشعوبية محاولاً استخلاص النتائج المتسقة مع هذا العرض والتحليل في تفسير هذه الظاهرة وبيان مظاهرها وآثارها.

حدود البحث

اختلفت آراء مؤرخي الأدب العربي حول تحديد عصوره، فبعضهم يقسم عصور الأدب باعتبار أصالة لغته، وبعضهم يقسمها باعتبار علاقتها بالبيئة السياسية والاجتماعية التي عاش الأدب في رحابها، وكان اختلاف مؤرخي الأدب العربي أشد في عصور الأدب العباسي، نظراً لكثرة ما كان فيه من اضطرابات سياسية واجتماعية، ويميل الباحث الى رأي من جعل العصر العباسي الأول يمتد من سنة 132هـ الى 450هـ لأنه الأنسب في رأي الباحث - لدراسة ظاهرة الشعوبية في العصر العباسي الأول. (الفاخوري، 1986م، ص39).

يشتمل البحث على ثلاثة مباحث وعدد من المطالب:

- 1- المبحث الأول يتناول البيئة التي نشأت في رحابها ظاهرة الشعوبية.
- 2- المبحث الثاني يتناول نشأة الشعوبية ومظاهرها وآثارها.
- 3- المبحث الثالث يتناول الدراسة الموضوعية والفنية للشعر الذي تناول ظاهرة الشعوبية في العصر العباسي الأول.

المبحث الأول: البيئة التي نشأت فيها ظاهرة الشعوبية

لابد للباحث من أن يلم بالبيئة التي نشأت في أحضانها هذه الظاهرة؛ لأن للظواهر الاجتماعية جذوراً عميقة الغور في التاريخ بأبعاده المختلفة فكان أن عاد الباحث إلى العصر الجاهلي ثم الإسلامي فالأموي فالعباسي في المامة سريعة في جوانبها المختلفة. أما العصر الجاهلي فكان الغالب على حياة العرب فيه حياة البداوة التي يقوم فيها النظام الاجتماعي والسياسي على القبلية وما كان العرب في تلك الفترة يحسون بالرابطة القومية، وان كانوا شديدي التعصب لجنسهم تجاه الاجناس الأخرى، إذ تشير المصادر التاريخية والأدبية الى أن قيام معركة ذي قار حوالي عام (611م) بين بني بكر ابن وائل ومن انضم اليهم من العرب وبين الفرس كان بسبب رفض النعمان بن المنذر ملك الحيرة تزويج إحدى بناته من كسرى حين طلب اليه ذلك أنفةً (ابن الأثير، الكامل في التاريخ: 1987، ج، 15ص132) وقد انتصر فيها العرب نصراً مؤزراً على القوات الساسانية.

فلما بُعث النبي صلى الله عليه وسلم في مطلع القرن السادس الميلادي واشرقت جزيرة العرب بنور ربها، أحدث الإسلام انقلاباً شاملاً في الحياة فنقل العرب من حياة القبلية الى حياة الدولة وسلطانها، ومن الحرب الى السلام، ومن الجهل الى العلم، ومن العصبية الى المساواة الاجتماعية التي تحققت عملياً بين المسلمين آنذاك من شتى اجناسهم وألوانهم وأديانهم، منهم من كان من يهود ومن كان من نصارى اليمن ومن الأحباش والروم والفرس والعرب، ولم يكن هذا الانقلاب الشامل على درجة واحدة من القوة والشمول فكان أضعف في البوادي منها في الحواضر لبعدها عن مراكز الاشعاع الدعوي حتى إذا برزت الفتنة برأسها بين المسلمين بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) حدث اختلاف فكري وسياسي بين المسلمين أدى الي نشوء المذاهب والنحل الدينية المختلفة والأحزاب السياسية، وما لبث أن دانت الدولة لبني أمية فحدث تراجع ليس بالقليل عن قيم الإسلام لاسيما في البوادي التي صارت تعيش حياة أقرب الى حياتها في الجاهلية منها في الإسلام، فهذا الشاعر الفرزدق يفتخر بعبادة

الأصنام بحسبانها علامة العربي الأصيل حين سعى الى انكار نسبة بني المهلب الى العرب فقال: (ديوان الفرزدق 16/1)

تغم أنوفاً لم تكن عربية لحي نبط أفواها لم تعرب
فكيف ولم يأتوا بمكة منسكاً ولم يعبدوا الأوثان عند المحصب
ولم يدعُ داعٍ يا صباحاً فيركبوا الى الروع إلا في السفين المضرب

وعادت المظاهر الجاهلية الى الحياة فتجد منها الافتخار بالسلب والنهب، وشرب الخمر، وسبي المسلم واسترقاقه، والعرافة وزجر الطير (عون الشريف، 1991، ص34).

وعادت العصبية القبلية (فكان إحساس العرب بامتيازهم عن رعاياهم من غير العرب يزداد عمقاً باتساع اتصالاتهم المباشر بهم وكان شعورهم بالسخط والغضب على ما يرونه من افساد لنقائهم العنصري من جراء اختلاط هؤلاء الأجانب بهم بارزاً في هجاء الشعراء ونقائهم) (عون الشريف، 1991، ص290).

وكان زواج المولى من عربية حرة نادراً في البداية محفوظاً بالمخاطر ولكن بتحسن أحوال الموالي وارتفاع درجتهم في السلم الاجتماعي باكتسابهم الأموال وتشربهم ثقافة العرب ازدادت فرصهم في التزوج الى الحرائر، فقد اثار زواج يحي بن أبي حفصة جد مروان بن أبي حفصة الشاعر (وقد كان يحي هذا مولى يهودياً لعثمان بن عفان أعتقه يوم الدار فأثرى وكثر ماله) من فتاة تميمية خواطر الناس وثائرة الشعراء، فقال في ذلك الغلاح العنبري: (ابن عبدربه 47/7):

نبئت خولة قالت حين أنكحها لطلما كنت منك العار انتظر
أنكحت عبيد ترجو فضل مالها في فيك مما رجوت الترب والحجر
لله در جياذ انت قائدتها بردنتها وبها التحجيل والغرر

فاذا انتقلنا الى العصر العباسي الأول (132-450هـ) الذي ولدت فيه ظاهرة الشعوبية بعد أن كانت جنيئاً في رحم العصور التي سبقتها نجد أن أبرز ما يميزه عن غيره من العصور التي سبقتها هو كثرة ما دار فيه من ثورات وفتن دموية كانت دوافعها

الاجتماعية القومية أبرز من دوافعها السياسية والمذهبية، منها ثورة الخرمية، وثورة القرامطة، وثورة الزنج.

أما ثورة بابك الخرمي فقد أفضت مضجع الدولة العباسية أيام (المأمون) واستولت على "أذربيجان" في عهد المعتصم، وكان من مبادئ الخرمية الأساسية تحرير الملك من العرب المسلمين وردده الى الفرس المجوس ونسبت ثورة القرامطة الى رجل نبطي كان أهل الكوفة يلقبونه (بقرمط) - وهو لقب نبطي - لاحمرار عينه الدائم وانضم الى دعوته كثير من الفلاحين في سواد الكوفة، وكثير من الطبقة الكادحة في المدن، ولم يقف هؤلاء في دعوتهم الى انشاء مجتمع اشتراكي بل مضوا يدعون الى التحلل من الدين الحنيف) (ضيف، العصر العباسي الأول، 2004، ص 27).

أما ثورة الزنج التي أثارها الزنج الذين كانوا يكسحون السبخ في البصرة لقاء أجر زهيد، لا يسد لهم رمقاً فقد أشعلها رجل فارسي أثار الزنج على العباسيين وزعم أنه يوحى اليه وأنه جاء لإنقاذ الزنج من جور حكامهم، وقد استباح زعيمها استرقاق الأحرار فقد كان ينادي في عسكره على المرأة من ولد الحسن والحسين والعباس وغيرهم من ولد هاشم وقريش وسائر العرب فتباع الجارية بالدرهمين والثلاثة وينادي عليها بنسبها هذه ابنة فلان) (المسعودي 12/4).

المطلب الثاني: مظاهر الشعوبية وأثارها نشأة الشعوبية

الشعوبية مأخوذة من (الشعوب) جمع شعب - بكسر الشين - وهو أوسع من القبيلة، وترتيب الأنساب في العربية يبدأ من الشعب ثم القبيلة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة، وعلى هذا فالعرب شعب والفرس شعب والروم شعب وهكذا) (أمين أحمد، ضحى الإسلام ج، 1 ص 55)

(وهي نزعة في العصر العباسي تتكرر تفضيل العرب على غيرهم وتحاول الحط منهم) (إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، 2004، ص 484).

بدأت الشعوبية بالمناداة بمساواة العجم مع العرب فسموا بأهل التسوية ثم (ما لبثوا أن أظهروا الكراهية للعرب وفضلوا العجم عليهم ولاسيما الفرس وعملوا على

محاربة الأمة العربية وإزالة سلطتها وتشويه حضارتها من أجل إعادة السلطة الفارسية واحياء حضارتها وتطرف بعضهم فعمل على تشويه الإسلام وهدمه من الداخل بكل الأساليب) (الدوري عبدالعزيز، الجزور التاريخية للشعبوية، 1983 بيروت ص9).
نشأت الشعبوية في العصر الأموي لتعصب الأمويين ضد الموالي فقد روى صاحب الأغاني: أن رجلاً من الموالي خطب بنتاً من أعراب بني سليم وتزوجها فركب محمد بن بشير الخارجي إلى المدينة فشكا الى واليها فأرسل الوالي إلى المولى ففرق بينه وبين زوجه وضربه مائتي سوط وحلق رأسه ولحيته وحاجبه، فقال محمد بن بشير في ذلك: (الأغاني، 1/150):

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| وفي المائتين للمولى نكال | وفي سلب الحواجب والحدود |
| إذا كافأتهم بينات كسرى | فهل يجد المولى من مزيد |
| فأي الحق أنصف للموالي | من اصهار العبيد الى العبيد |

غير ان الشعبوية لم تظهر في العصر الأموي لأن خلفاء بني أمية قابلوا ما ظهر منها عند بعض الشعراء بعنف شديد، فقد روى صاحب الأغاني: أن إسماعيل بن يسار لما أنشد هشام بن عبدالمك قصيدة يفخر فيها بأصله الفارسي وفيها يقول: (الأغاني 1/295):

| | |
|--------------------------------|---------------------------|
| أصلي كريم ومجدي لا يقاس به | ولي لسان كحد السيف مسموم |
| أحمي به مجد أقوام ذوي حسب | من كل قرن بتاج الملك معوم |
| من مثل كسرى وسابور الجنود معاً | والهرمزان لفخراً ولتعظيم |

فغضب هشام وقال: أعلني تفتخر واياي تشد قصيدة تمدح فيها نفسك وأعلاج قومك؟! غطوه في الماء، فغطوه في البركة حتى كادت نفسه تخرج ثم أمر بإخراجه (الأغاني 1/130).

حتى إذا جاء العصر العباسي وقوى فيه النفوذ الفارسي وجدت فيه الشعبوية متنفساً لها وتطرف بعضهم في كرهه للعرب وأدى ذلك الى كراهيتهم للإسلام.

دوافع الشعوبية

تعددت دوافع الشعوبية وكان دافعها الأكبر اجتماعياً يتمثل في استعلاء العرب على الموالي واضطهادهم ونظرتهم الى غيرهم من الشعوب نظرة السيد (عطوان حسين، الزندقة والشعوبية في العصر العباسي الأول 1984 بيروت، ص151). ولعل مما زاد من حدة تطرف العرب في استعلائهم على الشعوب غير العربية والتي كان يطلق عليها لفظ (الموالي) انتصارهم على البيزنطيين والساسانيين فأصبحوا هم الطبقة الحاكمة التي تجبى اليها كل خيرات الإمبراطورية؛ ذلك مما قوى ثقتهم بأنفسهم كصفوة مختارة بالقياس الى رعاياهم، وقد دفعهم هذا الشعور الى التمييز ضد الموالي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليحافظوا على موقع القوة الذي يحتلونه (عون الشريف، ص50).

وفي سبيل مد الموالي الصاعد وتعويق تقدمهم فرض العرب عليهم صنوفاً من التدابير المهينة المميزة فلم يسمحوا لهم مثلاً بشغل منصب القاضي وقائد الجيش وكان محرماً عليهم الزواج من العربيات في حين كان العرب ميالين الى الزواج من نساء الموالي واتخاذهن سراري (عون الشريف، ص51).

وقد بين جرير منزلتهم الاجتماعية (أي الموالي) الدنيا حين مدح بلال بن أبي بردة بقوله: (ديوان جرير، ص433):

بحور وحكام قضاة وسادة إذا صار أقوامٌ سواكم مواليا

ويبدو احتقار العرب لمشاعرهم في بيت جرير الذي هجا فيه طعمة بن قرط الذي طلب منه ثمن ضيافته فقال جرير: (ديوان جرير، ص46):

قالوا اشتروا جزءاً منا فقلت لهم بيعوا الموالي واستحيوا من العرب

وكانت هذه المواقف تثيرهم وتدفعهم أحياناً للرد فحين قال جرير: (ديوان جرير، ص363):

لا تطلبن خوولة في تغلب فالزنج أكرم منهم أخوالا

تصدى له رباح بن سنيح الزنجي مدافعاً عن قومه وهاجياً له (الكامل 82/6).

ولم تكن في ثقافة المولى وتعليمه أي ضمانات كافية لإحرازه أي مرتبة اجتماعية، فحين نقد عبدالله ابن الحضرمي شعر الفرزدق لم يلق له هذا بالأكثر من قوله: (عون الشريف، ص296):

ولو كان عبدالله مولى هجوتهلكن عبدالله مولى مواليا

وهذا بشار بن برد يصف صفة قاسية من جرير حين تعرض له ليهجوه لترتفع منزلته الاجتماعية، لكن جرير أعرض عنه، فقال بشار متحسراً: (لو هجاني لكنت أشعر الناس) (عون الشريف، ص95). وأدى ضعف منزلة الموالى الاجتماعية الى تردي أحوالهم الاقتصادية والسياسية، فعاشوا حالة متردية من الفقر واقتصرت أعمالهم على المهن الحقيرة البسيطة، بينما كان العرب يتسلمون مفاصل الدولة والسلطة ولعبت الصراعات السياسية كذلك دوراً مهماً في تأجيج الشعبية وإثارتها فقد استغلها بعض أعداء الدولة العباسية، فيذكر أن ملك "أرمينية" وامبراطور الدولة البيزنطية أعانا ثورة بابك الخرمي على الدولة العباسية (إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام في العصر العباسي الأول، 2001 بيروت، ج، 2، ص93).

كذلك رجع الفرس الى حضارتهم القديمة وماضيهم التليد فساقهم هذا الى الثورة على حكم العرب ورأوا أن حكمهم لهم من سخرية القدر، في إشارة واضحة بأنهم اهل الحضارة والعلوم والصناعة (أمين أحمد، ضحى الإسلام ج1، ص31). وكان من أسباب الشعبية ودوافعها في بعض مظاهرها - اللهو والمجون، فقد ساق ذلك الى الاستخفاف بالإسلام باعتباره يحول بينهم وبين لذاتهم الآثمة، فنال منه كثير من شعراء الشعبية الى درجة تخرجهم من ريقته، فهذا الشاعر آدم بن عبدالعزيز وكان من بني أمية وشعرائها المخضرمين يتهم بالزندقة لمعاقرته الخمر فأخذه المهدي وضربه ثلاثمائة سوط على أن يقرّ بالزندقة فقال: (والله ما أشركت بالله طرفة عين، ومتى رأيت قرشياً تزندق) (الأغاني 15/194).

مظاهر الشعبية

لعل أبرز مظاهر الشعبية يتمثل في الزندقة التي انتشرت في العصر العباسي انتشاراً واسعاً، وارتبطت أول الأمر بالمجون وكانت تطلق على المستهتر الماخن

(فإبراهيم بن سيابة الشاعر كان يرمى بالزندقة ولم يكن يعرف عنه قول في الدين،
انما كان يعرف عنه أنه كان خليعاً ماجناً يحب الغلمان ويحبه المجان) (الأغاني
7/11).

كما ارتبطت الزندقة بالظرف نتيجة لارتباطها بالمجون؛ لأن الغالب على من يميل
الى المجون أن يغلبه الطرب بل شاع اتهام بعض الناس بأنه لا يتزندق عقيدته وانما
يتزندق ليشتهر بالظرف) (أمين أحمد، ضحى الإسلام ج1، ص9).
والطريق في أشعار بعض هؤلاء الشعوبيين أنهم كانوا يستعينون بإبليس في لهوهم
هذا ونجد بينهم وبين إبليس اقبالاً وادباراً، ومناجاةً وحواراً وقد أكثر من ذلك الشاعر
أبو نواس فنراه يصور إبليس وقد هوى اليه ليضله بعد أن تاب ولكن إبليس لا ييأس منه
فيقول: (ديوان أبي نواس، ص180):

| | |
|-------------------------|---------------------|
| نمت الى الصبح وإبليس لي | في كل ما يؤثمني خصم |
| رأيته في الجو مستعلياً | ثم هوى يتبعه نجم |
| فقال لي لما هوى مرحباً | بتائب توبته وهم |
| هل لك في عذراء ممكورة | يزينها صدر لها فخم |
| فقلت: لا قال: فتى أمرد | يرتج منه كفلفم |
| كأنه عذراء في خدرها | وليس في لبتة عظم |

إلى أن يقول:

| | |
|-----------------------|----------------------|
| ما أنا بالآيس من عودة | منك على رغمك يا قدم |
| لست أبا مرة إن لم تعد | فغيرذا من فعلك الغشم |

وأحياناً يكون الشاعر راغباً إذا جافاه حبيبه وتخلى عنه إبليس فيهدده بأنه إذا لم يأتته
بحبيبه بأسرع ما يكون ليتوبن توبة نصوحاً وينصرف للعبادة، وسرعان ما يأتية به
إبليس، يقول أبو نواس: (ديوان أبي نواس، ص243):

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| لما جفاني الحبيب وامتعت | عني الرسائل منه والخبر |
| اشتد شوقي فكاد يقتلني | ذكر الحبيب والهـم والفكر |

دعوت ابليس ثم قلت له
 أما ترى كيف قد بليت به
 إن أنت لم تلق لي المودة في
 لا قلت شعراً ولا سمعت غنا
 ولا أزال القرآن أدرسه
 وألزم الصوم والصلاة ولا
 فما مضت بعد ذلك الثالثة
 في خلوة والدموع تنهمر
 وأقرح جفني البكاء والسهر
 صدر حبيبي وانتمقتدر
 ولا جرى في مفاصلي السكر
 أروح في درسه وابتكر
 أزال دهري بالخير أتمر
 حتى أتاني الحبيب يعتذر

ويعجب أبو نواس من إبليس كيف رفض أن يسجد لأبينا آدم – عليه السلام –
 كبيراً وناصبه العداً ثم صار بعد ذلك أطوع ما يكون لذريته، فيتحدث في قصيدة له
 عن غلام تأبى عليه ثم أتاه به ابليس طائعاً، يقول أبو نواس: (ديوان أبي نواس،
 ص245):

يا الذي يخطر في مشيته
 إلى أن يقول:

دب له ابليس فاقتاده
 عجبت من إبليس في تيهه
 تاه على آدم في سجدة
 قد صفف الشعر على جبهته
 والشيخ نفاع على لعنته
 وخشيت ما أظهر من نيته
 وصار قواداً لذريته

وهذا الشاعر بشار بن برد يبين للمحب كيف ينال في يسر وسهولة من يحب مهما نضر
 وصد عنه يقول: (ديوان بشار 1976 ج1، ص151):

عَرَّضَ لِلذِّي نُحِبَّ بِحِبِّ
 ثم دعه يروضه ابليس

ولعل أخطر ما في الزندقة أنها لم تقف عند المجون والخلاعة بل كان لها معنى
 آخر يفهمه الخاصة وأشباههم، ويعنون به اعتناق الإسلام ظاهراً والتدين بدين الفرس
 القديم الذي يقول بالظلمة والنور باطنياً، وهناك معنى آخر للزندقة يستعمله (الجاحظ)

وغيره – أحياناً – يطلقونه على قوم جحدوا الأديان كلها عن نظر، فهي بهذا المعنى مرادفة للإلحاد (أمين أحمد، ضحى الإسلام: ج1، ص49).

(وكان الشاعر بشار بن برد يدين بدين المانوية فقد كان يصوّب رأي إبليس في عدم سجوده لآدم وعصيانه لأمر ربه حين طلب منه السجود، لأن النار في رأي بشار وأمثاله من الزنادقة والمجوس الذين كانوا يقصدونها خير من الأرض) (ضيف، العصر العباسي الأول، ص203).

فهذا بشار يقول: (ديوان بشار ج4، ص92):

إبليس خيرٌ من أبيكم آدم فتبها يا معشر الفجار
إبليس من نار و آدم طينة والأرض لا تسمو سمو النار

ويقول كذلك: (الجاحظ، البيان والتبيين ج1، ص100):

الأرض مظلمة والنار مشرقة والنار معبودة مذ كانت النار
كما اتهم الشاعر حماد عجرد بالثنوية إذا قال فيه بشار: (الأغاني 205/15):
يا ابن نهيا رأسي عليّ ثقيل واحتمال الرؤوس خطب جليل
فإني بواحد مشغول فإني بواحد مشغول

وكان أبرز الشعراء الذين اتهموا بالزندقة وحكم عليه بسببها بالموت الشاعر صالح بن عبد القدوس الذي اشتهر بشعر الحكمة والأمثال والمواعظ ويدور كثير من شعره حول التفسير من الدنيا، وذكر الموت، والحث على مكارم الأخلاق، ومع ذلك كان زنديقاً زندقاً دينية فكان يعتقد تعاليم "ماني" الفارسية وكان يؤمن بالأثنية والامتزاج بين إله النور وإله الظلام وكان يتمسك بنحلته ومعتقدته تمسكاً قوياً (عطوان حسين، الزندقة والشعبوية في العصر العباسي الأول، ص52).

ومن مظاهر الشعبوية كذلك الشعبوية الاجتماعية التي استهدفت الطعن على العرب واحتقارهم وتشويه حضارتهم وتفضيل سائر الشعوب عليهم، وكان بشار أبرز الشعراء في هذا الجانب فكان يفاخر بفارسيته علانية ويحتقر العرب، يقول: (ديوان بشار، عفيف عاشور 1957 القاهرة، ص389):

| | |
|-----------------|-------------------|
| هل من رسول مخبر | عني جميع العرب |
| بأنني ذو حسب | عال على ذوي الحسب |
| جدي الذي أسموبه | كسرى وساسان أبي |
| وقيصر خالي إذا | عددت يوماً نسبي |

وقد أنكر على بشار الشعر بعض الأعراب في مجلس مجزأة ابن ثور السدوسي، وكان بشار عنده وعليه بزة الشعراء فقال الأعرابي: من الرجل؟ فقالوا: رجل شاعر، فقال: أمولى هو أم أعرابي؟ قالوا: بل مولى، فقال وما للموالي والشعر؟ فغضب بشار فقال: (أبو الأنوار، الشعر العباسي تطوره وقيمه الفنية، 1987 القاهرة، ص129):

| | |
|------------------------|--------------------------|
| سأخبر فآخر الأعراب عني | وعنه حين تأذن بالفخر |
| وكنت إذا ظممت إلى قراح | شركت الكلب في ولغ الإطار |
| مقامك بيننا دنس علينا | فليتك غائب في حر نار |
| وفخرك بين خنزير وكلب | على مثلي من الحدث الكبار |

وقد عانى أبو نواس من فخر العرب على الموالي كثيراً فقال يصور ذلك: (ديوان أبي نواس، ص127):

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| ولفارس الأحرار أنفس أنفس | وفخارهم في عشرة معدوم |
| وإذا أنادم عصبه عربية | بدرت إلى ذكر الفخار تميم |

ونرى أبا نواس يذم بداوة العرب وخشونة عيشتهم ويمدح الفرس وما فيه من حضارة وترف، فيقول:

| | |
|---------------------------|----------------------------|
| بلاد نبتها عشر وطلح | وأكثر صيدها ضبع وذئب |
| ولا تأخذ من الأعراب لهوا | ولا عيشاً فعيثهم جديب |
| فهذا العيش لا خيم البوادي | وهذا العيش لا اللبن الحليب |
| فأين البدو من ايوان كسرى | وأين من الميادين الزروب |

(ديوان أبي نواس، ص345).

ومن مظاهر الشعوبية كذلك الشعوبية الفكرية التي ينكر فيها هؤلاء الشعراء الشعوبيون على العرب أصول ثقافتهم وفكرهم، وأكثر ما نجد ذلك عن الشاعر أبي نواس وغيره وذلك حيث دع الشاعر أبو نواس إلى بدء مطالع القصائد بالمقدمة الخمرية عوضاً عن المقدمة الطللية التي صارت أشبه بالرمز وما فيه من دلالات إلى الشعر العربي القديم فنراه ينتقد ذلك كثيراً في شعره، يقول: (ديوان أبي نواس، ص54):

لا تبك ليلى ولا تطرب إلى هند واشرب على الورد من حمراء كالورد
كأساً إذا انحدرت في حلق شاربيها أخذته حمرتها في العين والخذ

وكان أبو نواس يحض الناس على التمتع بملذات الحياة والاستمتاع بمباهجها من حدائق وحانات خمور وغلمان كما كان يحثهم على عدم الوقوف على الأطلال البالية، يقول: (ديوان أبي نواس، ص54):

عاج الشقي على دار يسائلها وعجت أسأل عن خمارة البلد
لا يرقئ الله عين من بكى حجراً ولا شفى وجد من يصبو إلى وتد

الأثار التي ترتبت على الشعوبية

ترتبت على الشعوبية في جميع مظاهرها آثار متعددة حيث هددت أمن الدولة العباسية واستقرارها وكانت الوقود الجزل الذي زاد من حدة اشتعالها، فتورة الزنج مثلاً – شغلت الدولة العباسية أربعة عشر عاماً وراح ضحيتها نحو من مليون نفس (ضيف، العصر العباسي الأول، ص27). أما ثورة القرامطة فقد تمكنت من مهاجمة البصرة وقتل واليها سنة 311هـ، وهاجموا الكوفة 315هـ، وتمكن القرامطة من دخول مكة المكرمة وقتل نحو عشرة آلاف حاج يوم التروية 317هـ (ضيف، العصر العباسي الأول ص34).

وكان من أشد الاخطار التي نجمت عن الشعوبية الزندقة الدينية التي كانت فتنة عظيمة في الدين، حيث كان هؤلاء الشعراء يسخرون بالدين وشرائعه وشعائره، ويدعون الى ارتكاب المحرمات جهرة ويجادلون في ذلك، فهذا الشاعر أبو نواس يجادل

في تحريم الخمر، ويرد على من يحرمها معتمداً في ذلك على ظاهر بعض آيات القرآن الكريم فيقول: (ديوان أبي نواس، ص28):

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| أدر كأس المدامة يا نديمي | ولا تسمع مقال العاذلينا |
| ألم تسمع مقال الله فيها | تعالى: لذة للشاربينا |
| فلو كانت حراماً لم تكن | في جنان الخلد شراب المتقين |
| يطوف عليهم الولدان فيها | بكاسات المدام مخلدينا |

وهذا أبو نواس يقول داعياً الى اللذة وانه ليس من خبر يقين بالغيب وما فيه من نعيم او عذاب (أمين أحمد، ضحى الإسلام، ج1، ص128):

| | |
|----------------------------|--------------------------|
| ورأيت إتيان اللذائة والهوى | وتعجلا من طيب هذى الدار |
| أحرى وأحزم من تنظر أجل | علمي به رجم من الاخبار |
| ما جاءنا أحد يخبر أنه | في جنة مذمات أو في النار |

وهذا أبو دلامة الشاعر يسخر من ليلة القدر فيقول: (ديوان أبي دلامة، ص117):

| | |
|------------------------------|-----------------------------|
| يا ليلة القدر قد كسرت أرجلنا | يا ليلة القدر حقاً ما تمينا |
| لا باراك الله في خير أؤمله | في ليلة بعد ما قمنا ثلاثينا |

وهذا الشاعر مطيع بن إياس يجعل الحياة كلها إنما هي كأس وغانية فيقول:

(عطوان، الزندقة والشعبوية في العصر العباسي الأول، ص35):

| | |
|-----------------------|----------------------|
| اخلع عذارك في الهوى | واشرب معتقة الدنان |
| وصل القيان مجاهراً | فالعيش في وصل القيان |
| لا يلهينك غير ما تهوى | فإن العمر فان |

وهذا الشاعر أبو نواس يدعو الى الشرب جهراً حيث يقول: (ديوان أبي نواس، ص28):

| | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| آلا فاسقني خمراً وقال لي هي الخمر | ولا تسقني سراً إذا أمكن الجهر |
| فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى | فلا خير في اللذات من دونها ستر |

وقد أرهقت الشعوبية الدينية الدولة العباسية حفاظاً على بيضة الإسلام حتى أن الرشيد أنشأ إدارة لمحاربتها فكان أن أنشأ ديوان الزنادقة الذي يتتبع هؤلاء الزنادقة ويقوم بمحاكمتهم وفقاً لتعاليم الدين الحنيف.

كما مثلت الشعوبية في مظهرها الديني صراعاً بين الدين الإسلامي والفكر الفارسي وكانت ميداناً فسيحاً لصراع شعري كبير، فحينما فضل بشار بن برد إبليس على أبينا آدم – عليه السلام – باعتبار أن إبليس خلق من النار، وخلق آدم – عليه السلام – من الطين، والنار خير من الطين رد عليه صفوان الأنصاري شاعر المعتزلة إذ يقول: (البيان والتبيين 28/2):

زعمت بأن النار أكرم عنصراً وفي الأرض تحيا بالحجارة والزند
وتخلق في أرحامها وأرومها أعاجيب لا تحصى بخط ولا عقد
وفي القعر من لج البحار منافع من اللؤلؤ المكنون والعنبر الورد

وقال أيضاً في الرد عليه سليمان الأعمى الأنصاري: (الأغاني 147/3):

لا بد للأرض إن طابت وإن خبثت من أن تحيل إليها كل مغروس
وتربة الأرض إن جيدت وإن قحطت فحملها أبداً في أثر منفوس
وبطنها بفلز الأرض ذو خبر بكل ذي جوهر في الأرض مرموس

كما كانت الشعوبية في الطرف المقابل من أهم الأسباب التي جعلت بعض الشعراء العرب يحسون بمدى خطورتها على القومية العربية لاستخفافها بالعرب وحضارتهم ولا سيما مظاهر البداوة وقيمها وأعرافها التي كان يعشقها العرب أيما عشق وكانت مظهراً لكثير من أخلاقهم وطباعهم فانبرى الكثير من الشعراء العرب للشعوبية يقاومونها بالسلاح نفسه، سلاح الكلمة الشاعرة البليغة، ولعل أبرزهم في هذا المجال الشاعر أبو الطيب المتنبئ الذي أخذ يحارب الشعوبية ويهاجمها في جميع مظاهرها السياسية والاجتماعية والفكرية من ذلك نجد حملته الشعواء على ملوك عصره الأعاجم من أي لون وجنس، وتأمل قوله: (ديوان المتنبئ بشرح البرقوق، ج2، ص981):

وانما الناس بالملوك ما تفلح عرب ملوكها عجم
لا أدب عندهم ولا حسب ولا عهد لهم ولا ذمم
بكل أرض وطئتها أمم ترعى بعبد كأنها غنم

بل ويحمل على المسلمين الذين رضوا بأن يكون أولئك الأعاجم ملوكهم فيقول حاثاً لهم على الثورة المسلحة ضدّهم: (ديوان المتنبّي بشرح البرقوقي، ج2، ص191):

سادات كل أناس من نفوسهم وسادت المسلمين الأعبد القزم
أغاية الدين أن تحفو شواربك يا أمة ضحكت من جهلها الأمم
ألا فتى يورد الهندي هامته كيما تزول شكوك الناس والتهم

وتراه يرسم صورة هزلية ساخرة لملوك زمانه الأعاجم فيصورهم بهذه الصورة المضحكة (ديوان أبي الطيب بشرح البرقوقي، ج2، ص981):

أرانب غير أنهم ملوك مفتحة عيونهم نيام
بأجسام يحرق القتل فيها وما أقرانها الا الطعام
وخيل ما يخر لها طعين كأن قتا فوارسها ثمام

وتأمل شدة حسرة المتنبّي حينما يمر بشعب بوان حين يرى أن دولة العرب قد ذهبت، وما يطوى فيها من حزن عميق فيقول: (ديوان المتنبّي بشرح البرقوقي، ج2، ص384):

مغاني الشعب طيباً في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان
ولكن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان

يقول محمود محمد شاكر تعليقاً على هذه القصيدة: "فهذا هجاء بيّن لأرض فارس وأهلها فقد زعم أن سليمان - عليه السلام - الذي علّم منطق الجن والطيور والحشرات والسباع لو دخل أرضهم لاحتاج الى ترجمان" (المتنبّي ص384).

المبحث الثالث: دراسة موضوعية وفنية للشعر الذي تناول ظاهرة الشعوبية

يلاحظ الباحث أن شعر هؤلاء الشعوبيين الذي تناول هذه الظاهرة يدور حول عدة أغراض وموضوعات هي:

1. الفخر بالفرس، ولا سيما عند الشاعر بشار بن برد والشاعر أبي نواس.
2. التهكم والسخرية بالإسلام، وبالعرب وحضارتهم ولا سيما عند الشاعر أبي دلالة.
3. كثرة الفحش والمجون حتى تغزلوا بالمذكر كالشاعر أبي نواس، وسلّم الخاسر.

4. الاعتذار والاستعطاف وذلك حينما يتعرضون للمساءلة والعقاب من قبل الدولة، فهذا الشاعر علي بن الخليل يعتذر للرشيد حين جدّ في طلب الزنادقة، فيقر بضعفه أمام النساء والخمر ولكنه مؤمن لا يضيع الصلاة مع كثرة معاصيه، يقول: (الأغاني، 112/14):

إنني لجأت إليك من هرب قد كان شردني ومن لبس
واخترت حكمك لا اجاوزه حتى أوسد في ثرى رمسى
إلى أن يقول:

ما ذاك إلا أنتى رجل أصبو إلى بقر من الإنس
والله يعلم في بقيته ما إن أضعت إقامة الخمس

1- التوبة والاستغفار، ونجد ذلك عند الشاعر أبي نواس فتجد صراعاً حاداً يعتمل في أغوار نفسه بين شهواته وبين رغبته في حياة الفطرة والعفة والاستقامة وأنه مع كثرة فحشه إلا أنه كان ذا ضمير لوام يؤنب صاحبه أيما تأنيب حينما يسقط وتأمل هذا الصراع في نفسه حينما يصور محاولاته المتكررة للتوبة ولكن إبليس له بالمرصاد. انظر قوله:

فقال لي لما هوى مرحباً بتائب توبته وهم

وتأمل كذلك قوله في القصيدة نفسها حينما يرفض عروض إبليس ويعزم على الاستقامة فيرفض العذراء الضخمة والغلام الأمرد والفتى المسمع، ولكن إبليس يعلم ضعفه أمام نفسه فقد بلاه كثيراً، فيقول له إبليس في ختام القصيدة متحدياً له:

ما انا بالآيس يا ابليس من عودة منك على رغمك يا فدم

لست أبا مرة إن لم تعد فغير ذا من فعلك الغشم
وتأمل كيف يلعن الشاعر إبليس في سره وهو في قمة لهوه وفحشه حيث يقول:
دب له إبليس فاقتاده والشيخ نفاع على لعنته
ويلاحظ الباحث أن ذكر إبليس يكثر على لسان هؤلاء الشعراء المجان فهذا
الشاعر ابن المعتز يذكر كيف خدعه إبليس بعفو ربه وسعة رحمته بعد أن
عزم على التوبة من الغلمان ولكن إبليس لم يرضى بتوبته فأفسدها عليه بغلام
من أجمل الغلمان يقول: (مواف، التيارات الأجنبية في الشعر العربي منذ العصر
العباسي، ص89):

وشادن أفسد قلبي بعد حسن توبته
إلى أن يقول:

وماتت التوبة لما أن بدأ من هيبته
وجاء إبليس يهنئ نظرتني بطاعته
وقد علمت لا شك أن ذا من لعنته
فلم يزل يذكرني ربي وعفو قدرته

وقد وصل الشاعر إلى قمة البيان وارتقى ذروتها بالتعبير عن ذهاب التوبة بلفظة
"ماتت" وما تشعه من ايحاءات توحى بعظم الفقد وشدة الحسرة وعمق الحزن وغاية
الألم. ولعل هؤلاء الشعراء المجان تأثروا في هذا اللون من الشعر بالشعراء الشعبيين في
فحشهم ومجونهم وظرفهم، وتأمل منتهى الظرف في الكناية عن إبليس عند الشاعر
أبي نواس "بالشيخ":

دب له إبليس فاقتاده والشيخ نفاع على لعنته

ولهذا لا غرو أن نجد بعد هذا الصراع العنيف أن يختم الشاعر أبو نواس حياته
بتوبة نصوح حيث يقول: (ديوان أبي نواس، ص618):

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرة فلقد علمت بأن عفوك أعظم
إن كان لا يرجوك إلا محسن فبمن يلوذ ويستجير المجرم

أدعوك ربي كما أمرت تضرباً فإذا رددت يدي فمن ذا يرحم

2- الشكوى، وذلك حينما يجد الشاعر الشعبي نفسه مضطراً إلى كبح ما يemor في نفسه من احقاد على الإسلام والعرب، فهذا الشاعر مطيع بن إياس وكان من غلاة الشيعة يقول: (عطوان، الزندقة والشعوبية في العصر العباسي الأول، ص35):

أمسيت جم بلابل الصدر دهرأ أزجيه إلى دهر
ان فهت طل دمي وان كتمت وقدت عليّ توقد الجمر

وهذا الشاعر صالح بن عبد القدوس يقبض عليه بتهمة الزندقة ويلقى في سجن بغداد فيصنّفه وصفاً رائعاً مصوراً ما لاقاه فيه من هول وفرع نفسي وجسدي فكأنه يعيش في عالم آخر يقول: (عطوان، ص52):

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها فلسنا من الأحياء فيها ولا الموتى
إلى أن يقول:

طوى دوننا الأخبار سجن ممنع له حارس تهدأ العيون ولا يهدأ
قبرنا ولم ندفن فنحن بمعزل من الناس لا نخشى فغش ولا نغشى

3- المديح، وذلك حينما يضطر الشاعر أحياناً الى مدح الخليفة حتى يأمن عقابه حينما يتهم بالزندقة، ولعل ذلك يكشف عن شدة عقوبتها، فهذا الشاعر علي بن الخليل يمدح الخليفة هرون الرشيد معتذراً إليه عن تهمة الزندقة، يقول: (الأغاني 14/112):

يا خير من وخذت بأرجل نُجِبُ تخب بمهمه جلس
لما رأتك الشمس إذ طلعت كسفت بوجهك طلعة الشمس

أما من حيث الأسلوب فيطغى على أساليب هؤلاء الشعراء أسلوب الحض الذي تكثر فيه صيغ الانشاء الطلبي من أمر ونهي واستفهام ودعاء وتمن، ولعل ذلك

يعود الى شدة الصراع بينهم وبين الشعراء العرب، وأكثر ما نجد من ذلك عند الشاعر أبي نواس في خمرياته، تأمل قوله: (ديوان أبي نواس، ص28):
 ألا فاسقني خمراً وقل لي هي الخمر ولا تسقني سراً إذا أمكن الجهر
 فبح باسم من تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر
 كما يكثر ذلك عنده في مفاخرته بالفرس، فيقول: (ديوان أبي نواس، ص71):

دع الأطلال تسفيها الجنوب وتبلى عهد جدتها الخطوب
 وخذ لراكب الوجناء أرضاً تحب بها النجبية والنجيب
 فأين البدو من ايوان كسرى وأين من الميادين الزروب

كما تجد شعراء الشعوبية يميلون إلى أسلوب التصوير حين يصورون شهواتهم ومحبوبتهم في صور مكشوفة، فانظر الى قول سلم الخاسر يهجو والية الحباب، يقول: (الأغاني 187/19):

يا والية بن الحباب يا حلقي لست من أهل الزنا فانطلق
 تدخل فيه الغرمول تولجه مثل ولوج المفتاح في الغلق
 وكذلك قول الشاعر أبا نواس يصور مجالس الخمر ويبدع في ذلك يقول:
 (ديوان أبي نواس، ص107):

كأساً إذا انحدرت في حلق شاربها أخذته خمرتها في العين والخذ
 فالخمر ياقوته والكأس لؤلؤة من كف لؤلؤة ممشوقة الغد
 تسقيك من عينها خمراً ومن يدها خمراً فمالك من سكرتين من بد

ونجد من الأساليب التي استخدمها شعراء الشعوبية الأسلوب القصصي وما فيه من سرد وحوار وأكثر ما يكون ذلك حينما يحاورون إبليس ويحاورهم، وكذلك حينما يحاورون المحبوب ويصورون ما جرى بينهما.

كما نجد في أساليب هؤلاء الشعراء الأسلوب التقريري المباشر عند بعض شعرائهم، فهذا مطيع بن إياس يقول في الفسق والمجون: (الأغاني 208/13):

| | |
|----------------|---------------|
| وعندنا حماد | نعم لنا نبيند |
| والخير مستزاد | وخيرنا كثير |
| يطير أو يكاد | وكلنا من طرب |
| لم يلهه العباد | ولهونا لذيذ |

أما المعجم الشعري عند هؤلاء الشعراء فتكثر فيه الألفاظ ذات الدلالة الاصطلاحية التي تدل على العبادات الشرعية أسماءً وأفعالاً من مثل: الحج، صلاة، حجوا، أصلي، زكاة، غسل، جنابة، ركعوا، سجدوا.

والتي تدل على الملل والنحل من مثل: المجوس، قدر، جبر، الروافض. والألفاظ الاصطلاحية التي تدل على المغيبات من مثل: الجنة، النار، الولدان، القبر، إبليس.

كما تكثر الألفاظ الاصطلاحية ذات الدلالة على علم المنطق من مثل: جوهرة، عنصر، طينة، اللؤلؤ، اليواقيت، العنبر، الواحد، الاثني. وتكثر كذلك الألفاظ ذات الدلالة على الفحش والمجون من مثل: الخمر، الدنان، الكؤوس، الشراب، صافية، شمول، كأس، ساق، تسقيك، نشوة، السكر، إلخ.....

كما تكثر أسماء الأعلام التي تدل على القبائل والشعوب من مثل: عبس، ذبيان، تميم، قيس، قريش، كلب، الفرس، العرب. وتكثر كذلك الأعلام الفارسية من مثل: كسرى، ساسان، قيصر، العرب، الأعراب.

كما تكثر الألفاظ ذات الدلالة على حيوان الصحراء أو نباتها من مثل: الطلح، العشر، عرفجة، الهشيم، الإبل، الشاء، اللبن، الحليب، ضبع، ذئب، كلب، خنزير، الضأن، الوبر، العنب.

أما من حيث المحسنات البديعية والحلى اللفظية فقلما يحتفلون بها وان جاء منها شيء فعلى سبيل المثال ابراز المفارقات كالطباق والمقابلة، وأكثر ما نجد ذلك عند الشاعر صالح بن عبد القدوس كقوله:

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها

فلسنا من الأحياء فيها ولا الموتى

وقوله كذلك في القصيدة نفسها:

طوى دوننا الأخبار سجن ممنوع

له حارس تهدأ العيون ولا يهدأ

ويقول مستخدماً المقابلة في القصيدة عينها:

فإن حسنت لم تأت عجلي وأبطأت وإن قبجت لم تحتبس وأتت عجلي وقد مال هؤلاء الشعراء في موسيقى شعرهم إلى البحور الخفيفة المجزوء وأكثر ما عزفوا على مجزوء الكامل والوافر والرمل حتى تكاد أشعارهم تصبح موسيقى خالصة، فهذا آدم بن عبدالعزيز يعزف على مجزوء الرمل فيقول: (الأصفهاني، ص194):

اسقني واسقي خليلي في مدى الليل الطويل

ويقول مطيع بن إياس في مجزوء الكامل: (عطوان، ص35):

اخلع عزارك في الهوى واشرب معتقة الدنان

كما يعزف أبو نواس أحياناً على مجزوء الوافر عنده فخره: (ديوان أبي نواس، ص57):

دع الرسم الذي دثرا يقاس الريحوالمطرا

الخاتمة

من خلال استعراض ظاهرة الشعورية في العصر العباسي الأول تبين للباحث أن هذه الظاهرة نشأت للاستعلاء الاجتماعي للعرب على الموالي منذ العصر الأموي وان ظلت مستترة في النفوس ثم أثارها الفرس حينما قوى نفوذهم في العصر العباسي الأول، وشكلت خطراً على الدولة العباسية هدها في أمنها الاجتماعي والسياسي، ولعب الشعر دوراً بارزاً فيها وكان وقودها الجزل، فأثار الشعراء الشعبيون مشاعر

الكراهية في النفوس ضد العرب وحضارتهم وتطرف بعضهم حتى ارتد الى عقائد الفرس القديمة، كما كان للشعبوية أثر كبير في موجة الانحلال التي انتشرت في العصر العباسي حتى تأثر بها بعض الشعراء العرب الخُص.

نتائج البحث

خرج الباحث بعد عرضه وتحليله لظاهرة الشعبوية في العصر العباسي الأول بعدة نتائج نجملها في الآتي:

1. كان الخروج على تعاليم الإسلام والأخلاق والقيم قد وقع من بعض شعراء العصر الأموي إذ ارتدوا الى العصر الجاهلي ولكنه لم يمثل ظاهرة ولا تياراً كما كانت الشعبوية في العصر العباسي الأول.
2. شكلت ظاهرة الشعبوية خطراً كبيراً على الدولة العباسية في عصرها الأول، وكان لها تأثير واضح في الأحداث السياسية والمذاهب الفكرية في تلك الفترة.
3. كانت ظاهرة الشعبوية في جملتها خروجاً عن الإسلام وقيمه والأخلاق وسموها وارتداد الى الكفر والزندقة والغلو في المجون والخلاعة، وكراهية العرب وحضارتهم.
4. تفاوت شعراء الشعبوية في موقفهم منها فبعضهم غلبت عليه الزندقة الدينية والخروج على الإسلام الى المجوسية، وبعضهم غلبت عليه الزندقة الاجتماعية وكراهية العرب وبعضهم غلب عليه الافراط في المجون.
5. مال بعض شعراء الشعبوية الى تصوير ابيليس وسلطانه عليهم وهم في قمة لهوهم فاحسوا بضعفهم أمام سلطانه، ولعل هذا يكشف عن مدى إحساسهم بالذنب في أغوار نفوسهم.
6. تعرض الشعر الذي تناول هذه الظاهرة الى عدد من الأغراض والموضوعات شكلت في مجموعها أبعاد هذه الظاهرة في مجالاتها المختلفة.
7. يغلب على أساليب شعراء الشعبوية الأسلوب الانشائي ذي النبرة الخطابية العالية أو الأسلوب التقريري المباشر ويقل فيها الأسلوب التصويري والقصصي مما يضعفه من الناحية الفنية التعبيرية ولعل هذا يعود الى حدة الصراع الدائر

بينهم وبين شعراء العربية آنذاك مما يجعله أقرب إلى الشعر السياسي الذي يغلب عليه الحماس وحدة العاطفة مما يحد من الخيال وجموحه والتصوير وروعته.

8. غلب على أوزان موسيقى هذا الشعر الذي تناول هذه الظاهرة الأوزان الخفيفة المجزوءة ولا سيما في مجال اللهو والمجون والفخر مما يجعله أنسب للغناء والانشاد.

المصادر والمراجع

1. إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام الديني والثقافي، العصر العباسي الأول (بيروت 1960م).
2. أبو نواس: ديوان أبي نواس (تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، أبو ظبي 2010م).
3. أبو الأنوار محمد: الشعر العباسي تطوره وقيمه الفنية (القاهرة 1987م).
4. أبو دلامة: ديوان أبي دلامة (شرح وتحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت 1994م).
5. أبو الطيب (المتبئ): ديوان أبي الطيب (شرح عبد الرحمن البرقوقي، بيروت 2012م).
6. الاصفهاني (أبو الفرج): الأغاني (1 – 20 بولاق) (21 لايدن 1888م).
7. أمين أحمد: ضحى الإسلام (بيروت 2010م).
8. ابن الأثير (عز الدين): الكامل في التاريخ (بيروت 1987م).
9. ابن عبد ربه: العقد الفريد (تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة 1940م).
10. الفاخوري حنا: الجامع في تاريخ الأدب العربي (بيروت 1986م).
11. الفرزدق: ديوان الفرزدق (بيروت 1960م).
12. المسعودي: مروج الذهب (باريس 1861م).
13. الدوري عبد العزيز: الجزور التاريخية للشعبوية (بيروت 1981م).
14. بشار بن برد: ديوان بشار (تحقيق عاشور، القاهرة 1977م).
15. الجاحظ: البيان والتبيين (تحقيق السندوبي، القاهرة 1932م).
16. جرير: ديوان جرير (بيروت 1960م).
17. ضيف شوقي: العصر العباسي الأول (القاهرة 2004م).

18. عطوان حسين: الزندقة والشعوبية في العصر العباسي الأول (بيروت 1984م).
19. قاسم عون الشريف: شعر البصرة في العصر الأموي (بيروت 1991م).
20. محمد شاكر محمود: المتنبئ (القاهرة 1977م).
21. موا في عثمان: التيارات الأجنبية في الشعر منذ العصر العباسي حتى نهاية القرن الثالث (دار المعرفة الجامعية 2006م).

العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للعمالة العربية الوافدة في

المملكة العربية السعودية

"دراسة ميدانية على العمالة العربية السورية في مدينة الرياض"

أ.د. المأمون السركرار

أ.د. جمال سلطان البعاج البقمي

أستاذ علم الاجتماع

باحث في عمل الاجتماع

كلية الآداب جامعة الملك سعود

ملخص البحث

سعى هذا البحث الى دراسة العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض بهدف معرفة مدى تكيفهم الاجتماعي في المجتمع السعودي، ومدى وجود علاقة بين التكيف الاجتماعي لديهم والخصائص الاجتماعية والديموغرافية والعلاقة مع الكفيل. ولتحقيق هذه الغاية قام الباحثان بمقابلة (350) فرداً من العمال السوريين في أماكن تواجدهم في مدينة الرياض، وتم تحديد الحجم الأمثل للعينة باستخدام معادلة (Krejcie & Morgan 1977)، وارتكز البحث على اداة محكمه تضمنت عدد من الاسئلة والفقرات تعكس موضوع البحث من جهة، وتجيب على اسئلته وتختبر فروضه من جهة أخرى، واستخدم البحث عدد من الاساليب الاحصائية التي تتلاءم مع طبيعة البحث ونوع بياناته.

كشفت نتائج البحث أن التكيف الاجتماعي للعمالة السورية في مدينة الرياض عالي ومتميز، وأن العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي متميزة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب العمر، وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب المستوى التعليمي. كما كشفت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية بمدينة الرياض حسب متغير الدخل الشهري لصالح ذوي الدخل المرتفعة، كشفت النتائج وجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب سنوات الإقامة

في المملكة العربية السعودية لصالح الذين عدد سنوات إقامتهم أكثر وغيرها من النتائج.

وفي ضوء تلك النتائج خرج البحث بالعديد من التوصيات التي يمكن ان تسهم في تعزيز التكيف الاجتماعي للعمالة السورية وغيرها من أبناء الجاليات الأخرى في المجتمع السعودي.

أولاً: موضوع البحث.

مقدمة:

يعد موضوع التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في المجتمعات التي يفدون إليها من الموضوعات التي يهتم بها الباحثون والمتخصصون في علم الاجتماع وعلم النفس على حد سواء، لأن التكيف أو سوء التكيف كلاهما يمكن أن يكون له آثار بعيدة في عملية الهجرة ذاتها، وفي المهاجرين أنفسهم، وكذلك في سكان المناطق التي استقبلت المهاجرين؛ فتحقيق التكيف الاجتماعي يؤدي إلى إحساس المهاجرين بالعائد النفسي والاجتماعي الذي كانوا يتوخونه من الهجرة، بتحقيق الذات، والعمل برضا وكفاءة؛ مما يؤثر في تنمية مجتمع الاستقبال الذي يعيشون فيه، منجزين الأهداف التي سعى إليها المهاجرون (الخريجي والجوهري، 1994م).

وقد حظيت مسألة التكيف الاجتماعي للمهاجرين باهتمام علماء الاجتماع الأوائل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص لدى روبرت بارك " R. Park" وأرنست برجيس "E. Burges" وزملائهما في مدرسة شيكاغو، ولقد لخصا ظاهرة التكيف بأنها عملية اختراق واندماج؛ ليكتسب خلالها الأفراد والمجموعات ذكريات ومشاعر ومواقف مجموعات أو أشخاص آخرين، وذلك بمقاسمتهم تجاربهم وتاريخهم؛ ليندمجوا معهم في حياة ثقافية مشتركة (العمودي، 1994م).

ومن أهم التحديات المرافقة للهجرة تكيف المهاجر، فعندما ينتقل الناس من مجتمع الى آخر فإنهم يتعلمون أنماطاً سلوكية مختلفة؛ لغرض تحقيق معيشة بيئتهم الجديدة وعادة ما تكون عملية التكيف متعددة الوجوه الثقافية، والاجتماعية، واللغوية...إلخ،

ولا يمكن أن ننكر الصعاب التي تواجهها العمالة على وجه العموم والعمالة السوريون على وجه الخصوص في المجتمعات التي يهاجرون إليها، مثل مشكلات السكن، والوظيفة، والتعليم، والصحة، والتعامل مع الإدارات، والمواطنين الأصليين، علاوة على ذلك المواقف النفسية المتوترة، والضغوطات التي سيواجهونها في مجتمعهم الأصلي والمجتمع الجديد، وأثرها البالغ في تكيفهم الاجتماعي، وأن الشعور بالاغتراب لدى المهاجر ينبع من مشكلات عدة متعلقة بالتكيف، مثل الاضطراب العاطفي الشديد تجاه المجتمع الجديد، وإيجاد الأصدقاء، والبحث عن عمل، والتعامل مع من حولهم.

كما أن الهجرة غالباً ما تصاحبها هزة نفسية وصدمة ثقافية تترك المهاجر قلقاً حائراً مبلبل الفكر مما يؤثر في عمله الجديد وإنتاجه بقدر كبير، وذلك للفرق بين حياته في موطنه وحياة المجتمع الذي يفد إليه، كما يفقد المهاجر كثيراً من مناحي أنماط حياته التقليدية أو التلقائية، ويحن إليها، فهو يحن إلى أنواع الأطعمة التي ألفها في موطنه الأصلي، ويحن إلى التعامل مع الطبيعة ويحن لأسرته وأصدقائه وجيرانه، ويحن إلى بلده بكل عيوبه ومميزاته، أي أنه يحن إلى الثقافة التي عاشها، والعلاقات التي كونها طيلة حياته قبل الهجرة؛ لذا ينظر إلى موضوع التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين بأن له دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية من الهجرة.

مشكلة البحث:

ومما سبق فإن مشكلة هذا البحث تتلخص في محاولة معرفة العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي لدى العمال السوريين في مدينة الرياض، ومدى وجود علاقة بين الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للعمالة السورية في مدينة الرياض والعلاقة مع الكفيل وتكيفهم الاجتماعي.

أهمية البحث:

يعد بحث التكيف الاجتماعي لدى العمال السوريين في المجتمع السعودي من البحوث التي لها أهميتها العلمية والعملية، فأما على المستوى العلمي فإن هذا البحث يمكن أن يكون إضافة علمية جيدة في هذا المجال؛ نظراً لأن البحوث في هذا الصدد قليلة بصفة عامة من وجهة نظر الباحثان، وبالتالي يمكن أن يساهم في تطوير النظرية العلمية

حيال هذا الموضوع، ويمكن أن يمهد السبل لإجراء المزيد من البحوث والدراسات التبعية التي يمكن أن تأخذ أعماقاً أكثر اختصاصية، وتتناول متغيرات أخرى؛ لتحديد عوامل التكيف الاجتماعي بين المهاجرين في المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة على المستوى العملي فالتحديد العوامل الاجتماعي المرتبطة بالتكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في المجتمع السعودي، سواء أ كان هذا التكيف سلبياً أم ايجابياً، سوف يسهم في إنارة الطريق أمام واضعي السياسات المتعلقة بهجرة العمالة السورية؛ لتفعيل الجانب الايجابي للتكيف الاجتماعي لدى المهاجرين وتقويته، ومعالجة الجانب السلبي فيه. كما من المتوقع أن تحفز نتائج القائمين على صنع القرارات، ورسمي السياسات المتعلقة بهجرة السوريين الى الخارج من وضع سياسات توظف في تطورهم، والنهوض بهم، وحمايتهم، والاستفادة من خاصية التكيف الاجتماعي بين المهاجرين السوريين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل موضوع العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي لدى العمال السوريين في المجتمع السعودي، وذلك للوقوف على معرفة مدى تكيفهم في المجتمع السعودي ومعرفة العوامل الاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي لديهم، وبناء على ذلك فإن أهداف البحث تتلخص في التعرف على الآتي:

- 1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لدى العمالة السورية المهاجرة في مدينة الرياض.
- 2- العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي.
- 3- مدى التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض.

تساؤلات البحث وفروضه:

أ- تساؤلات البحث:

في ضوء ما صيغ من مشكلة البحث وعبر ما حدد من أهداف، فإن البحث يسعى الى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لدى العمالة السورية المهاجرة في مدينة الرياض؟

2. ما العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي؟

3. ما مدى التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض؟

ب- فروض البحث:

ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

هناك فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي بين العمال السوريين وفقاً لاختلافهم في خصائص، مثل: العمر، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والحالة الاجتماعية، وعدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية، ومدى التردد على سوريا، ومع من يسكن المبحوث في مدينة الرياض، والعلاقة مع الكفيل.

ومن هذه الفرضية الرئيسة اشتق الباحث الفروض الفرعية الآتية: -

1. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب العمر لصالح الشباب وصغار السن.

2. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب المستوى التعليمي لصالح أقلها تعليماً.

3. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب الحالة الاجتماعية للمبحوث لصالح المتزوجين.

4. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب الدخل الشهري للمبحوث لصالح ذوي الدخل المرتفع.

5. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية لصالح

الذين عدد سنوات إقامتهم أكثر.

6. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب التردد على سوريا في العطلات لصالح الذين لا يترددون على سوريا تردداً دائماً.
7. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب مع من يسكنون معه لصالح الساكنين مع العزاب من جنسيتهم أو مع أسرهم.
8. توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب العلاقة مع الكفيل لصالح أصحاب العلاقة الجيدة مع الكفيل.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

وتتمثل في الآتي:

(أ- مفهوم التكيف الاجتماعي:

التكيف لغةً: "إحداث تغيير في شيء بالنسبة لشيء آخر لا يتبدل إلى نحو يؤدي إلى الانسجام والتوافق بينهما، أو بحيث يؤلفان كلاً منسجماً مترابطاً وتكييف أي: صار على كيفية معينة (تكيف مع الظروف) طبق سلوكه أو طبعه على جعل نفسه مشابهاً في مسلكه أو أعماله: "تكيف على ذوق صديقه"، وتكييف: توافق الفرد مع بيئته، ويتصرف وفق الظروف المحيطة به (المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، 2003م: 918- 919).

التكيف اصطلاحاً (Adaptation): "فهو مصطلح من مصطلحات المستخدمة في العلوم الإنسانية، ففي علم النفس يقصد به تغيير في نمط سلوك الفرد، يظهر في محاولته التوافق مع المواقف الجديدة. أما في علم الاجتماع فيقصد بالتكيف الاجتماعي تعديل السلوك وفقاً لشروط التنظيم الاجتماعي، وتقاليده الجماعة والثقافة" (مدكور، 1975م: 177).

ويقصد بالتكيف الاجتماعي في هذا البحث: العملية التي يحاول بها العمال السوريون في المملكة العربية السعودية التلاؤم مع الضوابط والقيم والعادات الاجتماعية

والمفاهيم والرؤى السائدة في المجتمع السعودي الذي وفدوا إليه ويوجدون فيه، وأن يتمكنوا من تعديل فعلهم الاجتماعي، طبق متطلبات البيئة المحيطة على نحو يتجلى في سلوكهم نمط السلوك الملائم للمجتمع الذي يعيشون فيه، ويتفاعلون بما يحقق ذواتهم ورضاهم الاجتماعي والوظيفي والاقتصادي والبيئي، ويمكن تمثلها في المحركات المضمنة في فقرات مقياس التكيف الاجتماعي والعوامل الاجتماعية المرتبطة به الذي أعده الباحثان.

(ب)- مفهوم المهاجرين السوريين:

الهجرة لغة: تعني " خروج من أرض إلى أرض أخرى، ومن بلد إلى بلد " (المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، 2003م: 1067). (Migration) كلمة تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية، مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة أو المسكن" (سميث، 1971م: 499).

الهجرة اصطلاحياً تعني: "حركة دائمة نسبياً يقوم بها شخص أو جماعة تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع إقامة جديد" (غيث، 2002م: 289).

وهي تعني حركة الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بهدف البحث عن الأفضل، أو البحث عن أنماط من الحياة تختلف عن الأنماط التي اعتاد عليها الفرد في مجتمعه الأصلي؛ لتحقيق ذاته.

وبناء على ذلك يقصد بالمهاجرين السوريين بالعمال السوريين الذين هاجروا من موطنهم الأصلي سوريا إلى المملكة العربية السعودية؛ لأغراض العمل بغية تحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية بمهنة عامل.

(ج)- مفهوم العمالة السورية:

العمالة في اللغة مشتقة من العامل، الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، والعمل: المهنة، والفعل العامل، والعامل في العربية: من عمل عملاً ما، (ابن منظور، 1994م: 474 - 476) وتجمع عامل على عمال، وعمالة.

العمالة اصطلاحاً: "هو كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل، وتحت إدارته أو إشرافه ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر" (نظام العمل والعمال، 1389هـ: 11).

وعلية يقصد بالعمالة السورية في هذا البحث السوريون الذكور الوافدون الى المملكة العربية السعودية؛ لغرض العمل، ويفدون بموجب تأشيرة دخول عمل صادرة عن إحدى سفارات المملكة العربية السعودية في الخارج. ويكون بموجب هذه التأشيرة لديه كفيل محدد، سواء أكان فرداً، أم مؤسسة، أم شركة في القطاعين الخاص أو العام.

ثانياً: الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة

توجد اتجاهات عديدة نظرية تناولت موضوع التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين؛ لذا سيركز البحث على منظور التفاعل الاجتماعي، الذي أشارت إليه دراسات عديدة في تناولها العلاقة بين التفاعل الاجتماعي والتكيف الاجتماعي، وأوضحت أنهما يرتبطان ارتباطاً إيجابياً (شاذلي، 2001م). "فالفرد منذ بدايته مخلوق اجتماعي، وهو ما يمكن اعتباره إلى حد ما تكيفاً مسبقاً للاتجاه ناحية من يرعونه، فهم يشبعون حاجاته الفيزيائية الجسمية، ويزودونه بالمثير الاجتماعي الحسي الذي من شأنه تحويل الفرد إلى شخص يدرك ويفكر ويتصل بالآخرين على نحو يؤهله للثقافة" (دافيدوف، 2000م:75).

"لقد تعددت وتباينت استخدامات التفاعل الاجتماعي، فهو يستخدم كعملية (process)؛ لأنه يتضمن نوعاً من النشاط الذي تستثيره حاجات معينة عند الإنسان، ومنها الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى الحب، والحاجة إلى التقدير والنجاح، وهو حالة (state)؛ لأنه يستند في الإشارة إلى النتيجة النهائية التي يترتب عليها تحقيق هذه الحاجات عند الإنسان، وهو مجموعة من الخصائص (traits) التي هي نوع من الاستعدادات الثابتة نسبياً تميز استجابات الفرد في سلوكه الاجتماعي التي تدعى بالسمات التفاعلية والسمات الأولية للسمات الشخصية المتبادلة" (الزيود، 2012م:86-87).

ويعد التفاعل الاجتماعي وسيلة اتصال وتقاوم بين الأفراد، ويتكون من مظهرين أو جانبين: جانب يظهر ويتبدى للعيان، وهو (السلوك المتبادل)، "وجانب خفي وباطن هو (المعنى) الذي أعطاه العالم "كولي" أهمية إذ أطلق عليه بالجانب الروحي الذي يعتمد على قيم روحية خلقية تؤهل الأفراد للقيام بعمل موحد بفضل الثقة المشتركة، والإدراك

المتجاوب، والتماثل في القيم" (أحمد، عبد المعطي، 1984م: 246). كذلك "من خلال التفاعل باستمرار أو بشكل دائم أو ظرفي أو متقطع وما ينتج منه من علاقات وصلات ومعايير، لكن ليس بالضرورة أن يكون حكمهم صادقاً دائماً أو كاذباً، بل يتأثر بعلاقة الفاعل بهم، وبالعلاقتهم به، فقد تكون حميمة أو ودية أو معادية" (عمر، 1997م: 124).

"وتحدد الصلة بين طرفي العلاقة وجود نوع من التبادل أو المبادلة على اعتبار أن هناك في كل علاقة اجتماعية (عملية محددة بالذات) هي عملية (الأخذ والعطاء)، ومن ثم تتسم هذه العلاقة بشرط المبادلة وشرط الاستجابة بين طرفي العلاقة" (إسماعيل، د.ت: 326).

"في حين عندما يتسع نطاق الاتصال الاجتماعي فإننا ننتمي إلى أعضاء في جماعات مختلفة فيبدأ الفرد بالتطابق بين شخصه وبين الجماعة التي ينتمي إليها" (غيث، 1989م: 323)، فتكون لديه الخبرة التي يكتسبها أثناء التفاعل التي لا ينساها، بل يسترجعها عندما يستذكر أحداثها، أو يواجه مواقف مشابهة لمواقف تلك الخبرة، أو يشير إليها عند حديثه مع الآخرين، أو ينصحهم في المواقف المشابهة، فإن أهمية الخبرة تتوقف على عمقها في أنويته الاجتماعية، وعلى مدى تكرارها في حياته الاجتماعية، إذا كانت ناتجة عن حدث مفاجئ فإنه يكتسب دراية منها ويتذكرها أكثر من مرة، كذلك خبرته الفاشلة في ممارسة سلوك معين أو معالجة موقف ما أو إخراجاته في وضعيات اجتماعية لم يسبق له أن عاشها أو واجهها لأحداث صعبة أو جديدة عليه، أو غريبة على خبرته الماضية فإنها تترسخ في أنويته الاجتماعية (عمر، 1997م: 108). فهو بذلك لا يكتسب كل جوانب وعناصر ثقافة مجتمعه؛ لتعرضها إلى جزء أو جوانب منتقاة من ثقافة المجتمع.

وبذلك لا يعيش الأفراد في المجتمع منعزليين ومتباعدين ومنفردين، ولكنهم يرتبطون بعلاقات وروابط لا حصر لها تنشأ من طبيعة اجتماعهم، ومن تفاعل رغباتهم، ومن احتكاك بعضهم ببعض على عكس الأفراد المعزولين عن المجتمع، حيث تتكون

عندهم سلوكيات غريبة غير عادية. ويسلكون مسالك غريبة عن المجتمع الذي يعيشون فيه، وتتمو هذه الشخصيات بسلوكها غريب فيهم وتكبر شيئاً فشيئاً، حتى يأتي يوم لا يفهمون الجماعة التي يعيشون بين ظهرانيها، ولا تفهمهم الجماعة؛ فيحصل إهمال متبادل بينهم وبين مجتمعهم.

فالسوريون عندما يكونون في الغربة يؤدي التكيف الاجتماعي من خلال التفاعل الاجتماعي دوراً إيجابياً لأنه مرتبطان والسوريون من خلال تواجدهم في المجتمع السعودي يتفاعلون مع بعضهم بعضاً (كسوريين في بلاد الغربة)، ومع العديد من الجنسيات الأخرى في المجتمع السعودي، ومع رب العمل (الكفيل)، ومع ظروف الغربة المختلفة فكلما كان تفاعلهم الاجتماعي إيجابي بلغت درجة تكيفهم الاجتماعي درجة عالية، واستطاعوا أن يحققوا أهدافهم من الهجرة لأن التفاعل الاجتماعي وسيلة اتصال وتفاهم بين الأفراد، وعلى جميع المستويات الفردية والجماعية، والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين وسيتم استعراض تلك الدراسات من خلال تقسيمها إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في المجتمع السعودي.

وتمثلت تلك الدراسات في دراسة العتيبي، التي أجراها في عام (2004م)، بعنوان "الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية، دراسة في الدوافع والآثار، والتكيف الاجتماعي بمدينة الرياض"، ومن أهدافها معرفة مدى التكيف الاجتماعي للمهاجرين الريفيين بمدينة الرياض والتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والديموغرافية للمهاجرين من الريف إلى مدينة الرياض.

وقد بينت الدراسة بعض النتائج المتعلقة بتكيف المهاجرين بمدينة الرياض، موضحة بأن المهاجرين إلى مدينة الرياض يميلون إلى الإقامة فيها إلى جوار الأقارب، والأصدقاء، لأن ذلك يساعد في عملية التكيف الاجتماعي، في الموطن الجديد بعد الهجرة.

وكذلك دراسة الحروب، التي أجراها في عام (1986م)، بعنوان " التكيف الاجتماعي للأسر الفلسطينية في مدينة جدة، دراسة مقارنة بين اسر قديمة الهجرة، وحديثة الهجرة"، هدفت تلك الدراسة إلى كشف تأثير الهجرة على التكيف الاجتماعي للفلسطينيين بمدينة جدة، ومعرفة الفروق بين الأسر القديمة الهجرة، والأسر الحديثة الهجرة. وقد توصلت الدراسة إلى إن هناك عاملين أساسيين لهما تأثير، واضح على التكيف الاجتماعي للمجموعتين هما مدى كفاية الدخل، ومدى الراحة في العمل.

كما بينت الدراسة أن الحالة التعليمية من العوامل التي تؤثر في التكيف الاجتماعي. كما أوضحت الدراسة بان قديمي الهجرة يشجعون الأهالي والأقرباء والأصدقاء للهجرة إلى جدة. وهذا يعكس مدى استقرارهم وتكيفهم، كما بينت الدراسة إن للأسرة (الزوجة، والأبناء) تأثيراً على الاستقرار، والتكيف حيث وجدت الدراسة إن الذين اصطحبوا معهم عوائلهم أكثر تكيفاً من الذين لم يصطحبوا معهم أسرهم.

وثمة دراسة قام بها خليل، في عام (1990م)، بعنوان " التكيف الاجتماعي للعمال الأجنبية، بالمتجمع السعودي، دراسة ميدانية للعمال المصريين الحرفيين بمدينة جدة"، هدفت إلى معرفة مدى تكيف العمال الحرفيين في علاقاتهم الاجتماعية، بعضهم مع بعض، لمعرفة عمليات التفاعل القائم بينهم بصورها المختلفة. من تناقض وصراع وتعاون وتوافق ومدى تكيفهم مع زملائهم من الجنسيات الأخرى، ومدى اندماجهم في المجتمع السعودي. وكذلك هدفت إلى معرفة إثر العوامل الثقافية والاجتماعية، ومدة الإقامة، والموطن الأصلي في المرحلة الانتقالية. ومعرفة إثر الصدمة الثقافية من ممارسات وعادات وتقاليد جديدة والتعرف على المشكلات التي يعانون منها والتي قد تعوق عملية التكيف الاجتماعي.

قد توصلت الدراسة إلى أن الجماعات القرابية، تلعب دوراً هاماً في تحديد شكل التفاعل الاجتماعي بين مجموعة أفراد العينة بعضهم البعض. كما بينت الدراسة أن

غالبية أفراد العينة يقيمون مع أقاربهم من الوطن الأصلي. حيث أوضحت الدراسة أنهم لا يجدون تهديداً في قيمهم الثقافية بل يجدون في السكن مع أقاربهم أكبر قدر من التشابه، ويحققون أكبر قدر من التوافق، والانسجام مع من يعيشون معهم دون عناء.

أما دراسة غانم، في عام (1990م)، " بعنوان المهاجر المصري دراسة سوسيوأنثروبولوجية"، وتعنى بدراسة المهاجرين المصريين في المملكة العربية السعودية وهدفت الى التعرف على الخصائص الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية للمهاجرين المصريين، وارتباطها بإقدامهم على الهجرة والتعرف على نسق العلاقات الاجتماعية، والروابط التي تربط بين المهاجرين المقيمين في المملكة، وأيضاً التعرف على العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين المصريين بعضهم ببعض في المجتمع المضيف. وكذلك العلاقات التي تربط بينهم وبين موطنهم الأصلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: الارتفاع المستمر لحجم الهجرة المصرية الخليجية، وبالذات إلى المملكة العربية السعودية، وأكدت الدراسة على غلبة وتأثير العلاقات القرابية على كل الجوانب التي تتعلق بالهجرة. أوضحت الدراسة إن غالبية المبحوثين اختاروا الهجرة للسعودية لوجود أقارب لهم بها، هيئوا لهم فرص الحصول على عمل بالمملكة العربية السعودية. كما بينت الدراسة أن الإقامة ومحل السكن تلعب القرابة العامل الأساسي فيه، فالإقامة مع الأقارب تعتبر المعيار الأكثر تفضيلاً، يليه الإقامة مع أبناء القرية من البلديات في حالة المهاجرين من الريف المصري.

وهناك دراسة قام بها عسيلان، في عام (1983م)، بعنوان "مجتمع الشناقطة في المدينة المنورة، دراسة اجتماعية"، وهدفت إلى معرفة أسباب عدم انصهار مجتمع الشناقطة في مجتمع المدينة المنورة، ومعرفة العلاقات القائمة بين مجتمع المدينة المنورة، ومجتمع الشناقطة وقد توصلت الدراسة إلى أن الشناقطة في المدينة المنورة يسكنون في إحياء خاصة بهم، هي إحياء شعبية، ويسكنون في غرف مصنوعة من ألواح الخشب، وخيام وبيوت شعبية، وتكون منازلهم شبه متلاصقة.

وبينت الدراسة إن إحساس الشناقطة بأنهم جماعة أقلية. ظلوا محافظين على طبائعهم وتقاليدهم، وثقافتهم المحلية، التي حضروا بها من بلدهم. وأشار الباحثان أنهم يتوقعون مع بعضهم البعض، بسبب الانتماء للجماعة التي تشبع كافة النواحي النفسية، والاجتماعية والاقتصادية للفرد الشنقيطي.

المحور الثاني:الدراسات التي تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في الدول العربية. وتمثلت تلك الدراسات في دراسة عبد المؤمن، في عام (2006م)، بعنوان " التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي"، وكان من أهداف الدراسة الكشف عن أبرز مشكلات التكيف الاجتماعي والثقافي المصاحبة لظاهرة الهجرة الخارجية الوافدة إلى المجتمع الليبي، والكشف عن أبرز المتغيرات المحددة لعملية التكيف الاجتماعي والثقافي بين المهاجرين إلى المجتمع الليبي، وكذلك الكشف عن المظاهر المصاحبة لعمليات التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين إلى المجتمع الليبي، ومعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي تبعاً للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية، وقد توصلت الدراسة بعد اختبار فرضياتها إلى العديد من النتائج من أبرزها:

- أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير العمر.
- ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير المستوى التعليمي.
- ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير الحالة الزوجية.
- د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير الدخل الشهري.
- هـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير البيئة السكنية في البلد الأصل.

و- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير مدة الإقامة في ليبيا.

دراسة قتيبيج، في عام (1998م)، بعنوان " التكيف الاجتماعي والثقافي للطلاب الليبيين الدارسين بالجامعات المصرية، دراسة ميدانية لعينة من الطلاب الليبيين بمدينة القاهرة"، ومن أهداف الدراسة الكشف عن مظاهر التكيف الاجتماعي والاقتصادي، لعينة البحث والمشكلات، التي تعوقهم ومعرفة مظاهر التكيف الثقافي للطلاب الدارسين بمصر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تأثير المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على تكيف الطلاب الليبيين بالجامعات المصرية والمجتمع المصري. وجود اتساق ثقافي بين عينة الدراسة والمجتمع المصري.

دراسة قام بهاعلي، في عام (1997م)، بعنوان " التكيف الاجتماعي للوافدين السوريين للعمل بالجمهورية الليبية"، سعت الدراسة لتعرف على مستويات التكيف الاجتماعي للوافدين السوريين العاملين بالجمهورية الليبية، من خلال محاولة الإجابة على ثلاث تساؤلات رئيسية متمثلة فيما مدي رضاء الوافدين السوريين عن واقعهم المعيشي؟ وما مدي شعورهم بالولاء، والانتماء الاجتماعي؟، وما مدي شعورهم بالطمأنينة والاستقرار؟ وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضاء، وبعض المتغيرات المستقلة، حيث إن درجة الرضاء للمبحوث كلما كانت جهة عملة رسمية، وكان له تعاقد معها، وله مشاركات ببعض الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكلما زاد دخله وتقدم عمره وارتفع مستواه التعليمي، وكان مصطحبا عائلته ومارس عملا ماهراً بالجمهورية الليبية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرضاء وبعض المتغيرات المستقلة، مثل الخلفية السكانية للوافد السوري، تعاون الوافدين السوريين مع بعضهم البعض. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الولاء الاجتماعي، والمتغيرات المستقلة.

وشمة دراسة أخرى قام بها نور ، في عام (1996م)، بعنوان " التكيف الاجتماعي لسوريين بالمجتمع المصري، دراسة تطبيقية مقارنة على عينة من الأسر السورية، ببعض إحياء مدينة القاهرة "، وهدفت إلى الكشف عن مدى التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين السوريين، بمنطقة القاهرة، والكشف عن مدى شعور السوريين بالاستقرار، أو عدم الاستقرار، ومن ثم تأثيره على تكيفهم الاجتماعي، وقد أكدت الدراسة على تأثير عمليات الاكتساب والتمثل والامتزاج الثقافي لسوريين المهاجرين، على تكيفهم الاجتماعي، حيث اكتسب السوريون من طول إقامتهم في المجتمع المصري، العديد من الخصائص الثقافية، مثل اللهجة مع احتفاظهم باللهجة الأصلية لبلادهم، وكذلك زيادة تحصيلهم العلمي والتعليمي، وأشارت الدراسة إلى إن بعض المهاجرين منذ فترة قصيرة لا يشعرون بالاستقرار ، وهذا يعتبر من مؤثرات عدم التكيف الاجتماعي، إما عن مدى شعور السوريين ، بالاستقرار ومدى تأثيره على تكيفهم الاجتماعي ، فقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية إن السوريون واجهوا العديد من المشكلات ، سواء من بداية الهجرة ، أو في الفترة الحالية، وتجد الدراسة إن كل المشكلات التي يتعرضون لها سواء معيشية، أو سكانية أو دراسية، تؤدي بالطبع إلى عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى سوء التكيف .

دراسة أبو معيلق ، في عام(1989م)، التكيف الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين، بمدينة القاهرة، دراسة ميدانية استطلاعية على عينة من الأسر الفلسطينية، المقيمة بمنطقة عين شمس، ومن أهداف الدراسة الكشف عن مدى التكيف الاجتماعي والثقافي ، ومدى الشعور بالاستقرار أو عدم الاستقرار، وتأثيره على التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين الفلسطينيين، بمنطقة عين شمس بمدينة القاهرة، وقد توصلت الدراسة إلى شعور المهاجر باختلاف في الحياة الاجتماعية والثقافية بين المجتمع المصري والمجتمع الفلسطيني لأن معظم المهاجرين قد حضروا في مرحلة عمرية متقدمة. قد يأخذ التكيف نتيجة طول مدة الهجرة، طريقه بصورة طبيعية وبدون قصد عمدي، أي إن المهاجر يكتسب خصائص ثقافية جديدة، مثل تعلم اللهجة أو تغير

الزيأو الملابس أو نوع الطعام وإعداده أو العادات المرتبط بهه، وهذه خصائص ثقافية يكتسبها المهاجرين، نتيجة طول مدة الهجرة.

أظهرت نتائج الدراسة، إن هناك ارتباط بين شعور الفلسطينيين، بعد الاستقرار في القاهرة، والمشكلات التي تعرض لها الفلسطينيون في القاهرة، والمتمثلة في صعوبة الحياة الاقتصادية، وعدم فرص عمل منتظم والإقامة المؤقتة والشعور بالغربة.

المحور الثالث: الدراسات الأجنبية التي تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في الدول الأجنبية.

وفي هذا المحور نجد دراسة هيكيونغ (Heakyung)، في عام (1989م)، "دراسة لعمليات المهاجرين الكوريين للتكيف الاجتماعي - الثقافي والأداء الاقتصادي في منطقة فيلادلفيا. اهتمت الدراسة بالنظر في العلاقة ما بين المهاجرين وخصائصهم قبل الهجرة وبعدها ومدة اقامتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، و عملية الاقتباس الثقافي- الاجتماعي، والأداء الاقتصادي بين المهاجرين الكوريين أنفسهم. وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة ايجابية بين المتغيرات المستقلة (خصائص ما قبل الهجرة وما بعدها - ومدة الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية، والصفات أو الخصائص الشخصية - الديموغرافية)، وبين التمثل الثقافي والاجتماعي للمهاجرين الكوريين وبشكل دقيق ظهور أثر الحالة الوظيفية السابقة للمهاجر ومستواه التعليمي السابق واللاحق في اللغة الانجليزية على عمليات التثاقف والاقتباس الثقافي والاجتماعي للمهاجرين الكوريين، كما وجدت أن هناك أهمية كبيرة لمدة إقامة المهاجر الكوري في الولايات المتحدة الأمريكية لما لذلك من أثر على نوعية التكيف الثقافي والاجتماعي وعمليات التثاقف أو الاقتباس الثقافي والاجتماعي الذي يؤديه المهاجر، ووجدت أيضاً أن هنالك عوامل أخرى مؤثرة على عملية التكيف والاقتباس الثقافي والاجتماعي مثل الانتماء الديني والعمر والنوع (Sex) والحالة الاجتماعية والخلفية التعليمية وغيرها من الخصائص الشخصية - الديموغرافية.

أكد الباحث في دراستهم على أن أكثر المهاجرين الكوريين تكيّفًا من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هم أولئك الذين ينتمون إلى تجمعات بشرية أكبر ومصادر دعم أخرى والذين هم أكثر من غيرهم ارتباطاً وتفاعلاً مع كلا المجتمعين الكوري والأمريكي، أضف إلى ذلك مدة اقامتهم الاطول أيضاً.

دراسة وون موو هارش (Won Moo Hurh) وكوانج تشانج كيم (Kwang Kim) في عام (1989م) "التكيّف الاجتماعي الثقافي الاندماجي للمهاجرين الكوريين في الولايات المتحدة الأمريكية: استراتيجية بديلة لتكيّف الاقلية".

هدفت الدراسة لاختبار نموذج التكيّف الاجتماعي الثقافي الاندماجي اعتماداً على خبرة المهاجرين الكوريين في الولايات المتحدة الأمريكية افترضت أن نمو الثقافة والتكيّف الاجتماعي للأقليات سيعني في الوقت نفسه تراجعاً في تماسكهم العرقي. وأشارت الدراسة إلى أن النموذج الاندماجي لتكيّف المهاجرين الكوريين في الولايات المتحدة الأمريكية هو أبعد ما يكون عن نموذج التشابه الصفري، بمعنى أن جوانب محده للثقافة الأمريكية والعلاقات الاجتماعية اضيفت للثقافة الكورية التقليدية وشبكة علاقاتها الاجتماعية، وأن التوحد العرقي القوي للمهاجرين هو إلى حد بعيد لم يتأثر بطول اقامتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بينت الدراسة أن مصادر التكيّف الاندماجي السريع قد تحددت في ثلاث متغيرات بنائية، موقفية، نفسية.

فالعزلة العرقية الكامنة في البناء الاجتماعي الأمريكي (عامل لا ارادي)، أم التوحد العرقي المستمر للمهاجرين الكوريين فهو (عامل ارادي) وبهذا يظهر أن كلا العاملين، البناء الاجتماعي والعرقي مسؤولان عن تسريع عملية التكيّف وتماسكها بين المهاجرين الكوريين في الولايات المتحدة الأمريكية وأن كلا العاملين يعزز أحدهما الآخر من خلال عوامل متداخلة مثل قدرات التكيّف الملائمة بالنسبة للمهاجرين مثل: اللغة، والموارد الاقتصادية... الخ، والرسوخ المتين للبلد عرقياً والمفهوم

السائد للمجموعة عند التهديد والمناخ السياسي والاقتصادي العام للمجتمع المضيف في زمن محدد. ويرى الباحثان أنه يمكن للمرء أن يرى أن التكيف الاندماجي هو ظاهرة متمثلة (متطابقة) للجيل الأول من المهاجرين.

أن النموذج التكيف المتناسك للمهاجرين الكوريين يعكس حقائق مضاعفة كامنّة في علاقات المجموعات لتداخل في الولايات المتحدة، مثل الثقافة، التماثل، الانعزالية، الاغتراب، التعددية. الاكثر أهمية انها تكشف الجانب الملموس والملاحظ للمعضلة الامريكية، فكرة التعددية العرقية مقابل حقيقة الاحتواء العرقي.

دراسة كاتارين (Katharine) في عام (1990م) بعنوان "البناء الاجتماعي لتحقيق هوية المهاجرين: أثر العرق والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة الاجتماعية"، وهدفت الدراسة الى الكشف عم مدي تكيف المهاجرين في الولايات المتحدة، وخاصة في تقمصهم لمفردات المجتمع الجديد، وشعورهم بالانتماء لهم؛ باعتبار التكيف مفهوما يتصف بأبعاد مختلفة ومتعددة، ويدخل في تعريفه التفاعل القائم على أساس من التعاون ما بين الفرد "وخصائصه قبل الهجرة" والبناء الاجتماعي "للمجتمع المضيف" مما يؤدي في النهاية الى نتائج موضوعية واخرى ذاتية، وقد وضعت الدراسة فروضاً ثلاثة حاولت اختبارها امبيريقياً:

الفرض الأول: يختلف المهاجرون حسب اعراقهم والوانهم في درجة تكيفهم وسرعان ما يتكيف المهاجرون البيض مع مجتمع الولايات المتحدة دون المهاجرين من الملونين. الفرض الثاني: كلما زادت المشاركة الاقتصادية للمهاجر، كلما زادت عزيمتهم على التكيف والتماثل مع المجتمع الجديد. الفرض الثالث: كلما زادت المشاركة الاجتماعية، كلما كان المهاجر أكثر تكيفاً وتماثلاً مع المجتمع المضيف. واطهرت نتائج الدراسة أن المهاجرين الملونين أقل تكيفاً في مجتمع الولايات المتحدة الامريكية بفعل المتغير العرقي، وانه لا يوجد أثر للمشاركة الاقتصادية في التكيف الاقتصادي، وقد نوهت الدراسة أن هذه النتيجة جاءت مناقضة لما جاء في الدراسات في هذا المجال، أما المشاركة الاجتماعية فلا دلالات احصائية مهمة في عملية التكيف،

ولو أن هناك اختلافات كلما اختلفت أعراق المبحوثين؛ فمثلاً ظهر أثر المشاركة الاجتماعية في التكيف بشكل جلياً بين المهاجرين الملونين بينما لم يظهر ذلك الأثر لدى المهاجرين البيض.

تعقيب ومناقشة:

استعرضت الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات السابقة المتنوعة، التي تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين سواء كانوا في المجتمع السعودي أو الدول العربية أو الدول الأجنبية، حيث يلاحظ أن المجموعة الأولى التي تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في المجتمع السعودي ركزت على الدوافع والآثار والتكيف الاجتماعي لدى المهاجرين من داخل المملكة العربية السعودية (العتيبي 2004م) وبعضها ركز على التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين من خلال المقارنة بين قدمي الهجرة وحديثي الهجرة في المجتمع السعودي (الحروب 1986م)، وبعضها تناول جنسيات بعينها مثل الدراسات التي تناولت الجنسيات المصرية (خليل 1990م) و (غانم 1990م) و(عسيلان 1983م) والذي تناول في دراسته مجتمع الشناقطة في المدينة المنورة.

أما المجموعة تناولت التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في الدول العربية حيث ركز بعضها على التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين وعلى المشكلات التي تواجه هذا التكيف (عبد المؤمن 2006م) وبعضها ركز على التكيف الاجتماعي لدى الطلاب المهاجرين بقصد الدراسة (قنيبيج 1998م) في حين نجد دراسة ركزت على التكيف الاجتماعي للوافدين السوريين في المجتمع الليبي (على 1990م)، وركز بعضها على التكيف الاجتماعي لدى الأسر السورية المهاجرة في مدينة القاهرة (نور 1996م).

أما المجموعة الثالثة فقد تناول التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين في المجتمعات الأجنبية وركزت على المهاجرين في المجتمع الأمريكي وكان التركيز على المهاجرين الكوريين وتناولت تأثير العرق في عملية التكيف الاجتماعي، كذلك المشاركة الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين، وكذلك تأثير

المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (هيكيونغ 1989م)، و(موو هارش 1989م)، و(كاتارين 1990م).

وعلى الرغم من وجود اتفاق واختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، فإن الباحثان قد استفادا منها في تحديد الإطار النظري للبحث، حيث ساعدت تلك الدراسات في إثراء الأدبيات الخاصة بالبحث، كما أسهمت في وضع وتحديد الإجراءات المنهجية التي اتبعتها لتنفيذ هذا البحث، وكذلك في تصميم أداة البحث - الاستبانة - التي تم استخدامها في جمع المادة الميدانية، كما استفاد الباحثان من تلك الدراسات في تحليل وتفسير نتائج البحث الميدانية.

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للبحث

1- نوع البحث:

يدخل هذا البحث في إطار البحوث الوصفية التحليلية، التي تستهدف دراسة ظاهرة معينة وهي معرفة مدى التكيف الاجتماعي لدى المهاجرين السوريين في مدينة الرياض وتحليل وتقويم خصائصهم، ومعرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذا التكيف.

2- منهج البحث:

يقوم هذا البحث على استخدام منهج المسح الاجتماعي ببشقيها الوصفي للإجابة على تساؤلات البحث والتحليلي لاختبار فروضه، ويساعد استخدام منهج المسح الاجتماعي في إمكانية استخدام الأرقام للتوصل إلى نتائج محددة ليس فقط فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود متغيراً ما وإنما في درجة تأثيره على المتغيرات الأخرى، وكذلك إمكانية خضوع البيانات للتحليل الإحصائي.

3- مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من جميع العمال السوريين المقيمين في مدينة الرياض وقت إجراء البحث، وحيث يصعب إيجاد إطار للمعاينة يشتمل على جميع العمال السوريين في مدينة الرياض، ونسبة لأن الباحثان يريدان أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث بقدر

الإمكان فقد تم تحديد الحجم الأمثل للعينة باستخدام معادلة (Krejcie & Morgan, 1977: 607-610)، وبموجب هذه المعادلة حدد الحجم الأمثل للعينة ب (350) مفردة.

وحيث إن مفردات البحث موزعة على جميع أنحاء مدينة الرياض، وحيث إن الباحثان مقيمان في مدينة الرياض بصفة دائمة فلديهم معرفة جيدة بأماكن تركيز العمال في مدينة الرياض، وعليه فقد قاما بمقابلة العمال في أماكن تجمعهم حتى تمكنا من مقابلة (350) عاملاً في مدينة الرياض وفقاً للعدد الذي حدد للحد الأمثل للعينة.

4. التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث

نظراً إلى أن هذا البحث يسعى إلى دراسة العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتكيف الاجتماعي لدى العمال السوريين في المجتمع السعودي، فإن المتغير التابع هو (مدى التكيف الاجتماعي لدى العمال السوريين في المجتمع السعودي) وسيتم قياس هذا المتغير على المستوى الثالث والرابع من مستويات القياس المعروفة وهي التدريجي والنسبي، وذلك من خلال إجابة المبحوثين على أسئلة تتناول التكيف بأبعاده المختلفة. وسيتم قياسه ومن خلال مجموعة من العبارات والأسئلة ويقوم المبحوث باختيار احتمال واحد من خمسة احتمالات هي أما "أوافق بشدة"، أو "أوافق"، أو "لا أعرف"، أو "لا أوافق"، أو "لا أوافق بشدة"، وقد تم تحديد أوزان لكل عبارة من العبارات.

أما المتغيرات المستقلة فهي (العوامل الاجتماعية المرتبطة بهذا التكيف)، وهي المتغيرات التي ينظر إليها على إنها هي المسببة للمتغيرات التابعة وتتمثل هذه المتغيرات في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسكانية (الديموغرافية) والتردد على سوريا، والعلاقة بالكفيل.. الخ وسيتم قياسها على المستوى الأول والثاني من مستويات القياس وهي الاسمي والترتيبي وذلك عن طريق إجابات المبحوثين على عدد من الأسئلة تقيس كل بعد من الأبعاد المذكورة.

5- أداة جمع البيانات:

لجمع البيانات اللازمة لهذا البحث تم تصميم أداة دراسة (استبيان) تم إعداده بشكل دقيق ومفصل ليكون موضوعياً، ومناسباً للاستخدام، ويستطيع أن يعكس واقع المشكلة المدروسة من جهة، ويوجب على أسئلة هذا البحث ويختبر فروضه، وتحقيق أهدافه من جهة أخرى واحتوت على عدد من الأسئلة والفقرات والعبارات بلغت الاستبانة حوالي (7) أسئلة و (23) فقرة قسمت على محاور البحث المختلفة وفقاً لما يلي:

- **المحور الأول:** البيانات الأولية وجاءت في سبعة أسئلة متعلقة بمعرفة العمر المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، مع من يسكن في مدينة الرياض، عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية، والتردد على سوريا.
- **المحور الثاني:** بيانات تتعلق بالعلاقة مع الكفيل وجاءت كذلك في سبعة عبارات متمثلة في معرفة كونها جيدة وتعاون الكفيل واحترامه، وتلبية احتياجاته، واحترام عادات وتقاليد المبحوث، وسرعة إنهاء أوراقه الرسمية، ودفع المستحقات.
- **المحور الثالث:** لمعرفة مدى تكيف العمالة السورية في المملكة العربية السعودية، واشتملت على (14) فقرة.

وجرى قياس صدق، وثبات الأداة قبل النزول بها إلى الميدان من خلال الآتي:

صدق الاداة:

تم من خلال عرض الأداة على عدد من الأساتذة والمتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، وطلب منهم إبداء رأيهم في مدى وضوح أسئلة الاداة، وتحديد العبارات الغامضة، أو المعقدة، واقتراح بعض الأسئلة التي يرونها مناسبة في ترتيبها، ومدى قياسها لما أعد أصلاً لقياسه، وهذا ما يسمى بأساليب الصدق الظاهري أو صدق المحكمين.

كما تم استخدام أسلوب صدق المضمون أو صدق المحتوى؛ بغرض التأكد من أن محتوى الاداة بعناصرها وعباراتها مفهومة للمجتمع الذي سيجيب عما طرح في الأداة فيما بعد. وتم ذلك من خلال تطبيق الاداة تطبيقاً مبدئياً على عينة من العاملين السوريين في

مدينة الرياض بلغ عددهم (30) فرداً؛ وذلك للتعرف على مدى وضوح أسئلة وفقرات الاداة لهم وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمحور ودرجة كل عبارة لأداة البحث، وكانت غالبية معاملات الارتباط ايجابية ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على الاتساق الداخلي والترابط بين فقرات الاستبيان.

ثبات الاداة:

لقياس ثبات الاداة تم استخدام معامل "ألفا كرونباخ" والذي يستخدم عادة لهذا الغرض، حيث يرى كثير من المختصين أن المحك للحكم على كفاية معامل ألفا كرونباخ هو (0.75)، مما يشير إلى ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة البحث عند التطبيق، وبلغت قيمة الثبات للمحور الثاني (0.93) و(0.86) للمحور الثالث، في حين بلغت قيمة ألفا كرونباخ للدرجة الكلية لأداة البحث (0.80)، وهذا مؤشر قوي جداً لثبات أداة البحث.

طلب من أفراد عينة البحث الإجابة عن تلك المحاور من خلال مقياس "ليكاردي" والذي يتكون من خمس فقرات هي: (أوافق بشدة =5، أوافق =4، لا أعرف =3، لا أوافق =2، لا أوافق بشدة =1)، حيث يقوم المبحوث بوضع علامة (✓) في الحقل المناسب. ولتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا - العليا) المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى (5 - 1 = 4) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس؛ للحصول على طول الخلية الصحيح، أي: (4/5 = 0.80) بعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، والتي تمثل بدايته، وهي الواحد الصحيح؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وبذلك أصبح طول الخلايا وفقاً لما ذكره (كشك، 1996م: 89)، كالآتي:

- من 1 إلى 1.80 يمثل (لا أوافق بشدة) بالنسبة لكل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- أكبر من 1.80 حتى 2.60 يمثل (لا أوافق) بالنسبة لكل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

- أكبر من 2.60 حتى 3.40 يمثل (لا أعرف) بالنسبة لكل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 3.40 حتى 4.20 يمثل (أوافق) بالنسبة لكل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- أكبر من 4.20 حتى 5.00 يمثل (أوافق بشدة) بالنسبة لكل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

6- أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد مراجعة البيانات التي تم جمعها مراجعة دقيقة تم إدخالها الحاسب الآلي، باستخدام برنامج (SPSS)، وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية، كما تم استخدام المتوسط الحسابي؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد البحث؛ إزاء كل عبارة من عبارات البحث، واستخدام الانحراف المعياري؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد البحث إزاء كل عبارة من عبارات متغيرات البحث، كما تم استخدام "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق، واستخدام اختبار "LSD" لتحديد صالح الفروق بين الفئات والمجموعات.

رابعاً: نتائج البحث ومناقشتها أولاً / إجابة التساؤل الأول:

حدد التساؤل الأول من تساؤلات هذا البحث في الآتي:

ما أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للعمالة السورية المهاجرة في مدينة الرياض؟

تم التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث من خلال العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، مع من يسكن المبحوث، عدد سنوات الإقامة في السعودية، والتردد على البلد الأصلي سوريا في العطلات، وجاءت نتائج ذلك وفقاً للآتي:

1- العمر:

فضيما يخص العمر فقد تبين أن من يقعون في الفئة العمرية من (21 إلى 30) سنة، بلغت نسبتهم (38.9%)، يليهم الذين يقعون في الفئة العمرية من (31 – إلى أقل من 40) سنة بنسبة بلغت (30%)، ثم الذين يقعون في الفئة العمرية من (20 سنة فأقل) بنسبة بلغت (14.3%)، يليهم الذين يقعون في الفئة العمرية من (41 إلى 50) سنة بنسبة بلغت (14%) أما الذين يقعون في الفئة العمرية من (51 سنة فأكثر) قد بلغت نسبتهم (2.9%).

ومن هذه النتيجة يتبين أن الغالبية العظمى من العمالة السورية في مدينة الرياض من الفئة الشابة وهذه النتيجة تعد منطقية وسليمة لأن المهاجرين دائماً يكونون من الفئة الشابة التي هي أقدر على تحمل متاعب الهجرة، والاغتراب عن أرض الوطن، وتكون طموحاتهم كبيرة ويرغبون في تحقيقها من خلال الهجرة.

2. المستوى التعليمي:

أما بالنسبة لخصائص أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي فتبين أن الذين مستوى تعليمهم المرحلة المتوسطة قد بلغت نسبتهم (28.3%)، يليهم الذين مستوى تعليمهم المرحلة الابتدائية بنسبة بلغت (26.6%)، ثم الذين مستوى تعليمهم المرحلة الثانوية بنسبة بلغت (20.9%)، في حين بلغت نسبة الأميين (12%)، أما الذين يقرأون ويكتبون فقد بلغت نسبتهم (7.7%)، في حين هناك نسبة بلغت (4.6%) لحملة المؤهلات الجامعية.

ويستخلص من هذه النتيجة أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث المستويات العلمية لديهم متدنية، وهذه النتيجة تعد منطقية وسليمة، نسبة لأن أفراد العينة من العمال وهذه الفئة دائماً تكون مستوياتهم التعليمية أقل من المستويات العليا.

3. الحالة الاجتماعية:

كما يتضح من نتائج البحث فيما يخص الحالة الاجتماعية أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين وذلك بنسبة بلغت (59.1%)، يليهم العزاب بنسبة بلغت (34.6%)، أما المطلقين فقد بلغت نسبتهم (4.9%)، في حين بلغت نسبة الأراامل (1.4%).

4. الدخل الشهري:

أما من حيث متغير الدخل الشهري لأفراد العينة فقد تبين أن نسبة الذين دخلهم الشهري ما بين (1501-2000 ريال) قد بلغت (30.6%)، يليهم الذين دخلهم الشهري ما بين (2001-2500 ريال) بنسبة بلغت (29.4%)، وهناك نسبة بلغت (20%) للذين دخلهم الشهري من (1001 - 1500 ريال)، يليهم الذين دخلهم الشهري من (2501 ريال فأكثر) بنسبة بلغت (15.7%)، أما الذين دخلهم الشهري ما بين (501 - 1000 ريال) فقد بلغت نسبته (3.7%)، وهناك نسبة بلغت (0.6%) للذين دخلهم الشهري من (500 ريال فأقل).

5. مع من يسكن المبحوث:

أما من حيث متغير مع من يسكن المبحوث فقد تبين أن غالبية المبحوثين يقيمون مع أسرهم بنسبة بلغت (54.3%)، يليهم الذين يسكنون بمفردهم بنسبة بلغت (23.4%)، أم الذين ذكروا أنهم يقيمون مع عازب من جنسيتهم فقد بلغت نسبتهم (20.4%)، في حين أن هناك نسبة بلغت (1.5%) للذين أفادوا بأنهم يسكنون مع عازب من جنسيات أخرى، وهناك نسبة بلغت (0.4%) للذين لم يحددوا مع من يسكنون.

6. عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية:

كما يتبين من نتائج البحث أن هناك نسبة بلغت (34.6%) ذكروا أنهم يقيمون في المملكة منذ أكثر من عشر سنوات، يليهم الذين أفادوا بأنهم يقيمون في المملكة في مدة تتراوح ما بين (4 - 6) سنوات بنسبة بلغت (23.8%)، أما الذين أفادوا بأنهم مقيمون في المملكة في مدته تتراوح ما بين (7 - 9) سنوات قد بلغت نسبتهم (22.3%)، في حين أن هناك نسبة بلغت (18.6%) للذين هم مقيمون في المملكة ما بين (سنة إلى ثلاث سنوات)، في حين أن هناك فئة لم يحددوا مدة إقامتهم في المملكة قد بلغت نسبتهم (0.7%).

7. التردد على البلد الاصيل سوريا في العطلات:

أما بالنسبة لمتغير التردد على البلد الأصلي سوريا فقد تبين أن هناك نسبة بلغت (34.6%) من أفراد العينة أفادوا بأنهم يترددون على سوريا بصورة سنوية، يليهم الذين يترددون على سوريا كل سنتين بنسبة بلغت (31.3%)، أما بالنسبة للذين أفادوا أنهم

يترددون على سوريا كل ثلاث سنوات فقد بلغت نسبتهم (9.7%)، وهناك نسبة بلغت (8.9%) لكل من الذين أفادوا بأنهم يترددون على سوريا كل أربع سنوات.

ثانياً: إجابة التساؤل الثاني:

حدد التساؤل الثاني من تساؤلات هذا البحث في الآتي:

ما العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي؟

ولمعرفة رأي أفراد عينة البحث حول العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي، سيتم استعراض نتائج الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة البحث حول العلاقة بين العامل

السوري والكفيل السعودي.

| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العلاقة مع الكفيل | م | |
|---------|-------------------|-----------------|----------------------|-------|---------|----------|---------------|-------------------|--------------------------------------|----|
| | | | أوافق بشدة | أوافق | لا أعرف | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | | |
| 4 | 1.048 | 4.15 | 156 | 142 | 16 | 21 | 15 | ك | علاقتي بالكفيل جيدة. | 8 |
| | | | %45 | %41 | %4 | %6 | %4 | | | |
| 5 | 1.011 | 4.13 | 149 | 144 | 15 | 36 | 6 | ك | الكفيل يتعاون معي باستمرار | 9 |
| | | | %43 | %41 | %4 | 10% | %2 | | | |
| 2 | .897 | 4.26 | 161 | 147 | 20 | 15 | 7 | ك | الكفيل يعاملني باحترام | 10 |
| | | | %46 | %42 | %6 | %4 | %2 | | | |
| 6 | 1.127 | 4.09 | 159 | 127 | 13 | 37 | 14 | ك | الكفيل يلبي كل احتياجاتي | 11 |
| | | | %45.4 | %36.3 | %3.7 | 10% | %4 | | | |
| 1 | .886 | 4.30 | 179 | 121 | 31 | 15 | 4 | ك | الكفيل يحترم عاداتي وتقاليدي. | 12 |
| | | | %51.1 | %34.6 | %8.9 | 4% | %1.1 | | | |
| 7 | 1.208 | 3.99 | 150 | 125 | 17 | 36 | 22 | ك | الكفيل ينهي أوراقه الرسمية في وقتها. | 13 |
| | | | %42.9 | %35.7 | %4.9 | 10% | %6.3 | | | |
| 3 | 1.012 | 4.22 | 172 | 127 | 14 | 29 | 8 | ك | الكفيل يدفع لي مستحقاتي في وقتها. | 14 |
| | | | %49.1 | %36.3 | %4 | 8% | %2.3 | | | |
| | | | المتوسط العام للمحور | | | | | | | |
| | | 1.026 | 4.16 | | | | | | | |

يوضح الجدول رقم (1) البيانات الوصفية لرأي أفراد عينة البحث حول العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي، حيث تبين من خلاله أن العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي متميزة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.16 من 5)، وانحراف معياري قدره (1.026).

كما تبين من نتائج الجدول أنه ليس هناك تفاوت بين أفراد عينة البحث في علاقتهم مع كفلائهم، إذ بلغ أعلى متوسط حسابي (4.30)، وبانحراف معياري قدره (0.886)، وذلك لعبارة "الكفيل يحترم عاداتي وتقاليدي"، وأقل متوسط حسابي بلغ (3.99)، بانحراف معياري قدره (1.208) لعبارة "الكفيل ينهي أوراقه الرسمية في وقتها". وجاء ترتيب عبارات العلاقة مع الكفيل وفقاً للآتي:

- "الكفيل يحترم عاداتي وتقاليدي" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.30) وبانحراف معياري قدره (0.886).
- "الكفيل يعاملني باحترام" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.26) وبانحراف معياري قدره (0.897).
- "الكفيل يدفع لي مستحقاتي في وقتها" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وبانحراف معياري قدره (1.012).
- "علاقتي بالكفيل جيدة" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.15) وبانحراف معياري قدره (1.048).
- "الكفيل يتعاون معي باستمرار" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وبانحراف معياري قدره (1.011).

• " الكفيل يلبي كل احتياجاتي " وجاءت هذه العبارة في المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبانحراف معياري قدره (1.127).

• " الكفيل ينهي أوراقي الرسمية في وقتها " وجاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وبانحراف معياري قدره (1.208).

تتوافق هذه النتائج مع دراسة الحروب، التي أجريت في عام (1986م) والتي كشفت عن أن كلما كان الشخص لديه استقرار في العمل، وكفاية في الدخل كانت له علاقات قوية مع الأهل، والأصدقاء، في الوطن الجديد، وفي الوطن الأصلي، هذا ما يتوافق مع هذه النتيجة والتي توصلت الي وجود علاقة قوية بين الكفيل السعودي والعامل السوري في منطقة الرياض (مجتمع البحث).

ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى أن الصلة بين طرفي العلاقة وجود نوع من التبادل أو المبادلة على اعتبار أن هناك في كل علاقة اجتماعية "عملية محددة بالذات" هي عملية "الأخذ والعطاء" ومن ثم تتسم هذه العلاقة شرط المبادلة وشرط الاستجابة بين طرفي العلاقة، لذلك نجد العلاقة بين الكفيل والعامل السوريات بدرجة عالية، وذلك لأن العامل يقوم بأداء عمله بمهنية وأمانة وإخلاص وأن الكفيل يحترم هذا العامل في عاداته وتقاليده وكذلك تكون العلاقة متبادلة من حيث الالتزام بكافة النواحي المالية والاحترام، ويرجع ذلك إلى سهولة التواصل اللغوي ووحدة الدين، وقيم وتعاليم الدين الاسلامي التي تفرض احترام الآخر، وهي مكارم الاخلاق التي أتى بها النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ، لكل تلك الأسباب، وغيرها نجد أن العلاقة بين الكفيل السعودي والعامل السوري علاقة قوية أساسها الاحترام المتبادل بين الطرفين.

وهذه النتيجة تتفق مع منطلقات نظرية التفاعل الاجتماعية التي تم شرحها في الجزء الثاني من هذا البحث، والتي بينت نتيجة التفاعل الاجتماعي الايجابي بين أفراد المجتمع وأنه يؤدي الى قوة التكيف الاجتماعي، متمثلة في العلاقة الجيدة مع الكفيل،

والتفاعل الايجابي بينه وبين العامل السوري، وهذا بدوره يؤدي الى التكيف الاجتماعي الايجابي في العلاقة، وفي الاستقرار في العمل، وتحقيق الأهداف من الهجرة.

ثالثاً: إجابة التساؤل الثالث:

حدد التساؤل الثالث من تساؤلات هذا البحث في الآتي:

ما مدى التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض؟

ولمعرفة ذلك سيتم استعراض نتائج الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) البيانات الوصفية لمدى تكيف العمالة السورية في مدينة الرياض.

| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارة | م |
|---------|-------------------|-----------------|---------------|-------|---------|----------|---------------|---------|----|
| | | | أوافق بشدة | أوافق | لا أعرف | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | |
| 10 | 1.207 | 3.62 | 83 | 150 | 47 | 40 | 30 | ك | 15 |
| | | | %23.7 | %42.9 | %13.4 | %11.4 | %8.6 | % | |
| 6 | 1.123 | 3.93 | 127 | 135 | 39 | 33 | 16 | ك | 16 |
| | | | %36.3 | %38.6 | %11.1 | %9.4 | %4.6 | % | |
| 5 | 1.149 | 3.96 | 138 | 126 | 37 | 31 | 18 | ك | 17 |
| | | | %39.4 | %36 | %10.6 | %8.9 | %5.1 | % | |
| 1 | .974 | 4.13 | 154 | 122 | 41 | 31 | 2 | ك | 18 |
| | | | %44 | %34.9 | %11.7 | %8.9 | %6 | % | |

| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارة | م | |
|---------|-------------------|-----------------|---------------|-------|---------|----------|---------------|--------------|---|----|
| | | | أوافق بشدة | أوافق | لا أعرف | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | | |
| | | | | | | | | في السعودية. | | |
| 4 | 1.124 | 3.97 | 142 | 119 | 39 | 38 | 12 | ك | يحترم السعوديون عاداتي وتقاليدي الوطنية | 19 |
| | | | %40.6 | %34 | %11.1 | %10.9 | %3.4 | % | | |
| 14 | 1.368 | 2.81 | 46 | 89 | 42 | 100 | 73 | ك | أنحاشي التجول والتزهد في الأماكن العامة في السعودية | 20 |
| | | | %13.1 | %25.4 | %12 | %28.6 | %20.9 | % | | |
| 9 | 1.280 | 3.63 | 114 | 92 | 75 | 38 | 31 | ك | انصح معاريفي وأصدقائي بالقدوم إلى السعودية. | 21 |
| | | | %32.6 | %26.2 | %21.4 | %10.9 | %8.9 | % | | |
| 12 | 1.465 | 3.19 | 90 | 86 | 35 | 80 | 59 | ك | اشعر بالغرابة بالسعودية. | 22 |
| | | | %25.7 | %24.5 | %10 | %22.9 | %16.9 | % | | |
| 8 | 1.187 | 3.77 | 112 | 130 | 43 | 46 | 19 | ك | راض عن حياتي في السعودية. | 23 |
| | | | %32 | %37.2 | %12.3 | %13.1 | %5.4 | % | | |
| 11 | 1.334 | 3.49 | 106 | 88 | 57 | 68 | 31 | ك | أفضل الإقامة في السعودية بصورة دائمة. | 24 |
| | | | %30.3 | %25.1 | %16.3 | %19.4 | %8.9 | % | | |

| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبارة | | م |
|---------|-------------------|-----------------|---------------|-------|---------|----------|---------------|---------|--|----|
| | | | أوافق بشدة | أوافق | لا أعرف | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | | |
| 2 | 1.063 | 4.07 | 152 | 120 | 36 | 34 | 8 | ك | كرامتي مصانة ومحترمة في السعودية. | 25 |
| | | | %43.4 | %34.3 | %10.3 | %9.7 | %2.3 | | | |
| 16 | 1.429 | 2.55 | 48 | 65 | 23 | 110 | 104 | ك | أعاني من عدم وجود الأصدقاء. | 26 |
| | | | %13.7 | %18.6 | %6.6 | %31.4 | %29.7 | | | |
| 7 | 1.215 | 3.78 | 132 | 88 | 70 | 42 | 18 | ك | أنوي العودة إلى بلدي حينما تتحسن الظروف. | 27 |
| | | | %37.7 | %25.2 | %20 | %12 | %5.1 | | | |
| 15 | 1.458 | 2.63 | 67 | 38 | 34 | 120 | 91 | ك | سببت لي إقامتي في السعودية المشاكل النفسية والعصبية. | 28 |
| | | | %19.1 | %10.9 | %9.7 | %34.3 | %26 | | | |
| 3 | 1.096 | 4.01 | 139 | 134 | 31 | 33 | 13 | ك | تسعدني المشاركات في المناسبات الاجتماعية التي يحيها السعوديون. | 29 |
| | | | %39.7 | %38.3 | %8.9 | %9.4 | %3.7 | | | |
| 13 | 1.512 | 2.91 | 77 | 70 | 32 | 87 | 84 | ك | أعاني من | 30 |

| الترتيب | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | درجة الموافقة | | | | | العبرة | م |
|---------|-------------------|-----------------|----------------------|-------|---------|----------|---------------|--------|--------------------------------------|
| | | | أوافق بشدة | أوافق | لا أعرف | لا أوافق | لا أوافق بشدة | | |
| | | | 22% | 20% | 9.1% | 24.9% | 24% | % | مضايقات المجتمع السعودي لكوني مهاجر. |
| | 1.248 | 3.52 | المتوسط العام للمحور | | | | | | |

يوضح الجدول رقم (2) البيانات الوصفية لمدى تكيف العمالة السورية في مدينة الرياض، حيث تبين من خلاله أن التكيف الاجتماعي للعمالة السورية في مدينة الرياض عالي ومتميز، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.52 من 5)، وانحراف معياري قدره (1.248). وبلغ أعلى متوسط حسابي (4.63) لعبارة "أتمتع بالأمن النفسي والاجتماعي في السعودية"، وبانحراف معياري قدره (0.974)، وأقل متوسط حسابي بلغ (2.91)، بانحراف معياري قدره (1.512) لعبارة "أعاني من مضايقات المجتمع السعودي لكوني مهاجر". وجاء ترتيب العبارات التي تقيس مدى تكيف العمالة السورية من حيث الموافقة عليها مرتبة وفقاً للآتي:

- "أتمتع بالأمن النفسي والاجتماعي في السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.13) وبانحراف معياري قدره (0.974).
- "كرامتي مصانة ومحترمة في السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وبانحراف معياري قدره (1.063).

- "تسعدني المشاركة في المناسبات الاجتماعية التي يحيها السعوديون" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وبانحراف معياري قدره (1.096).
- "يحترم السعوديون عاداتي وتقاليدي الوطنية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.97) وبانحراف معياري قدره (1.124).
- "حقوق مصونة ومحترمة في السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.36) وبانحراف معياري قدره (1.149).
- "أتمتع بالتقدير والاحترام في السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وبانحراف معياري قدره (1.123).
- "أنوي العودة إلى بلدي حينما تتحسن الظروف" وجاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبانحراف معياري قدره (1.215).
- "راضٍ عن حياتي في السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وبانحراف معياري قدره (1.187).
- "أنصح معارفي وأصدقائي بالقدوم إلى السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وبانحراف معياري قدره (1.280)؛ لأن الشخص عندما يكون متكيفاً اجتماعياً في بلد المهجر وراضياً عن الحياة في السعودية، ويتمتع بالتقدير والاحترام، وعاداته وتقاليده محترمه، سوف يسعى وينصح أقاربه بالقدوم إلى السعودية،

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة الحروب عام (1986م) من أن المهاجرين الفلسطينيين يشجعون الأقارب والأهل للهجرة الى جدة.

• "منذ قدمت إلى السعودية تجري الأمور كما خطت لها" وجاءت هذه العبارة في المرتبة العاشرة من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وبانحراف معياري قدره (1.207).

• "أفضل الإقامة في السعودية بصورة دائمة" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الحادية عشر من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.49) وبانحراف معياري قدره (1.334)، فالمهاجر عندما يشعر بالاستقرار، وتكون درجة تكيفه الاجتماعية عالية في السعودية بلد الهجرة، فإن سيفضل الإقامة فيها بصورة دائمة، وهناك حكمة مشهورة للشيخ العبيد ود بدر تقول "البلد اليتسئد جوعك كثر فيها رثوعك"، والتي أصبحت مثلاً وحكمة لدى جميع السوريين.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة أبو معيق (1989م)، والتي ذكرت أن هناك علاقة بين طول مدة الهجرة والتكيف الاجتماعي للمهاجرين، وكذلك مع نتائج دراسة هيكيونغ (Heakyung)، في عام (1989م).

• "أشعر بالغربة بالسعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية عشر من حيث موافقة أفراد عينة البحث عليها بمتوسط حسابي بلغ (3.19) وبانحراف معياري قدره (1.465).

هذه النتائج تؤكد ارتفاع درجة التكيف الاجتماعي بعامل زيادة الاصدقاء سواء من المجتمع السعودي او من المجتمع السوري المقيم داخل الرياض خاصة للذين فترة اقامتهم بالمملكة طويلة.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة خليل، في عام (1990م)، والتي توصلت إلى ارتفاع كثافة التفاعل الاجتماعي بين المواطنين السعوديين وغالبية فراد العينة هذا ما يتوافق مع هذه الدراسة حيث أثبتت وجود تكيف اجتماعي للعمالة السورية بالرياض بدرجة موافق.

ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى أن الأفراد عندما يعيشون في أي مجتمع من المجتمعات يرتبطون بعلاقات، وروابط لا حصر لها تنشأ من طبيعة اجتماعهم، ومن تفاعل رغباتهم ومن احتكاك بعضهم ببعض الآخر، و عندما يتسع نطاق الاتصال الاجتماعي فإننا ننتهي إلى أعضاء في جماعات مختلفة فيبدأ الفرد بالتطابق بين شخصه والجماعة التي ينتمي إليها، كذلك تقارب العادات والتقاليد في المجتمعات العربية يساعد علي تسريع وكسر الحواجز في التعامل والتفاعل الاجتماعي لما من تلك العادات والتقاليد من تشابه كبير جدا في المجتمعات لذلك نجد التكيف الاجتماعي لدى العامل السوري في مدينة الرياض، وبرغم أنه مجتمع حضري به العديد من الجنسيات من مختلف أنحاء العالم إلا أنه يذوب بسرعة ويندمج خلاله، لكل تلك الأسباب وغيرها نجد أن هناك تكيف اجتماعي بدرجة عالية للعمالة السورية في مدينة الرياض.

إلا أنه يلاحظ هناك عبارات لم يوافق عليها أفراد عينة البحث، وعدم الموافقة عليها كذلك يؤكد ارتفاع درجة التكيف الاجتماعي الذي تشعر به العمالة السورية المهاجرة بمدينة الرياض، وجاءت تلك العبارات مرتبة تنازلياً وفقاً للآتي:

- "أعاني من مضايقات المجتمع السعودي لكوني مهاجر" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى من حيث عدم الموافقة عليها من أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي بلغ (2.91) وبانحراف معياري قدره (1.512).
- "أتحاشي التجول والتنزه في الأماكن العامة في السعودية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية من حيث عدم الموافقة عليها من أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وبانحراف معياري قدره (1.368).
- "سببت لي إقامتي في السعودية المشاكل النفسية والعصبية" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة من حيث عدم الموافقة عليها من أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي بلغ (2.63) وبانحراف معياري قدره (1.458).

• "أعاني من عدم وجود الأصدقاء" وجاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة من حيث عدم الموافقة عليها من أفراد عينة البحث بمتوسط حسابي بلغ (2.55) وبتحرف معياري قدره (1.429).

رابعاً: اختبار صحة الفروض:

الفرض الأول: توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة

السورية في مدينة الرياض حسب العمر لصالح الشباب وصغار السن.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير العمر استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير العمر وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (3) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف العمر

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف الإحصائية | الدلالة الإحصائية |
|--|----------------|--------------|--------------|----------------|------------------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض | بين المجموعات | 243.813 | 4 | 60.953 | .893 | .468 |
| | داخل المجموعات | 23548.761 | 345 | 68.257 | | |
| | المجموع | 23792.574 | 349 | | | |

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض باختلاف متغير العمر، مما يعني أن درجة التكيف في كل الفئات العمرية بمستوي واحد. وربما يرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من العمالة السورية في مدينة الرياض من الفئة الشابة المستقرة في عملها وفي علاقتها الجيدة مع الكفيل وغير ذلك من النواحي، مما يعكس أن مستوى التكيف الاجتماعي لديهم بدرجة متقاربة.

• وبذلك لم تثبت صحة الفرض بوجود فروق دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب العمر لصالح الشباب وصغار السن.
ولابد من تصحيح الفرض إلى:

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب العمر لصالح الشباب وصغار السن.
وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة عبد المؤمن (2006م)، والتي وجدت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي والثقا في بين عينة الدراسة في متغير العمر.

الفرض الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب المستوى التعليمي لصالح الأقل تعليمياً.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير المستوي التعليمي استخدم الباحثان "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير المستوي التعليمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (4) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف المستوي التعليمي

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|--|----------------|--------------|--------------|----------------|--------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي للعمالة السورية في مدينة الرياض | بين المجموعات | 358.193 | 5 | 71.639 | 1.052 | .387 |
| | داخل المجموعات | 23434.381 | 344 | 68.123 | | |
| | المجموع | 23792.574 | 349 | | | |

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض باختلاف متغير المستوى التعليمي، مما يعني أن درجة التكيف في كل المستويات التعليمية بمستوي واحد، ويرجع ذلك إلى أن (76٪) تعليمهم دون الجامعي وهذا يعكس التقارب للعمالة في مستوى التعليم الشيء الذي ينتج عدم وجود اختلاف في مستوى التكيف الاجتماعي لدى أفراد عينة البحث.

• وبذلك لم تثبت صحة الفرض بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب المستوى التعليمي لصالح الأقل تعليماً.

ولابد من تصحيح الفرض إلى:

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب المستوى التعليمي لصالح الأقل تعليماً.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد المؤمن، في عام (2006م) والتي توصلت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير المستوى التعليمي.

الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة

السورية حسب الحالة الاجتماعية للمبحوث لصالح المتزوجين.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير الحالة الاجتماعية استخدم الباحثان " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير الحالة الاجتماعية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (5) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف الحالة الاجتماعية

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|--|----------------|--------------|--------------|----------------|--------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي للعمال السوريين في مدينة الرياض | بين المجموعات | 68.512 | 3 | 22.837 | .333 | .801 |
| | داخل المجموعات | 23724.062 | 346 | 68.567 | | |
| | المجموع | 23792.574 | 349 | | | |

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض باختلاف متغير الحالة الاجتماعية، مما يعني أن درجة التكيف في كل الحالة الاجتماعية بمستوي واحد، ويعزى ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين وذلك بنسبة بلغت (59.1%) الأمر الذي ينتج عنه تقارب في مستوى التكيف الاجتماعي لدى أفراد عينة البحث.

• وبذلك لم تثبت صحة الفرض بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي

لدى العمالة السورية حسب الحالة الاجتماعية للمبحوث لصالح المتزوجين.

ولابد من تصحيح الفرض إلى:

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة

السورية حسب الحالة الاجتماعية للمبحوث لصالح المتزوجين.

وهذا ما يتوافق مع دراسة عبد المؤمن، في عام (2006م)، والتي توصلت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في التكيف الاجتماعي والثقة بين عينة الدراسة في متغير الحالة الاجتماعية.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب الدخل الشهري للمبحوث لصالح ذوي الدخل المرتفع.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير الدخل الشهري استخدم الباحثان "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير الدخل الشهري وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (6) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف الدخل الشهري

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|----------------|--------------|--------------|----------------|--------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي للعمال السورية في مدينة الرياض | بين المجموعات | 985.472 | 5 | 197.094 | 2.973 | 0.012 |
| | داخل المجموعات | 22807.102 | 344 | 66.300 | | |
| | المجموع | 23792.574 | 349 | | | |

❖ فروق دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب الدخل الشهري، لصالح أفراد عينة البحث الذين دخلهم مرتفع، ولتحديد صالح الفروق بين كلفتين من فئات الدخل الشهري حول الاتجاه نحو هذه المحور استخدم الباحثان اختبار "LSD" وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار " LSD " للفروق بين الدخل الشهري

| الدخل الشهري | ن | المتوسط | 500 ريال فأقل | من 501 - 1000 ريال | من 1001 - 1500 ريال | 2000- 1501 ريال | 2500- 2001 ريال | 2501 ريال فأكثر |
|---------------------|-----|---------|---------------------|--------------------------------|---------------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| 500 ريال فأقل | 2 | 3.10 | - | | | | | |
| من 501 - 1000 ريال | 13 | 3.18 | | - | | | ❖ | |
| من 1001 - 1500 ريال | 70 | 3.39 | | | - | | | ❖ |
| 1501-2000 ريال | 107 | 3.58 | | | | - | | |
| 2001-2500 ريال | 103 | 3.48 | | | | | - | |
| 2501 ريال فأكثر | 55 | 3.60 | | | | | | - |

*فروق دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين أفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري من (501 - 1000 ريال) وأفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري من (2001-2500 ريال) نحو (التكيف الاجتماعي) لصالح أفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري من (2001-2500 ريال).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل بين أفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري من (1001 - 1500 ريال) وأفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري من (2501 ريال) فأكثر نحو (التكيف الاجتماعي) لصالح أفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري (2501 ريال) فأكثر.

هذه النتيجة تتوافق مع دراسة الحروب، التي أجريت في عام (1986م) والتي توصلت إلى أنه كلما كان الشخص لديه استقرار في العمل، وكفاية في الدخل كانت له علاقات قوية مع الأهل، والأصدقاء، في الوطن الجديد، وفي الوطن الأصلي.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي بين العمالة السورية حسب عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية لصالح الذين عدد سنوات إقامتهم أكثر.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية استخدم الباحثان " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (8) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية

| الدلالة الإحصائية | قيمة ف | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع مربعات | مصدر التباين | المحاور |
|-------------------|--------|----------------|--------------|--------------|----------------|---------------------------------|
| .047❖ | .664 | 45.107 | 3 | 135.322 | بين المجموعات | التكيف الاجتماعي |
| | | 67.976 | 344 | 23383.652 | داخل المجموعات | للعمالة السورية في مدينة الرياض |
| | | | 347 | 23518.974 | المجموع | |

❖ فروق دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض باختلاف متغير عدد سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية، لصالح الذين عدد سنوات إقامتهم أكثر.

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات عدد سنوات الإقامة في هذا المحور استخدم الباحثان اختبار " LSD " وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (9) نتائج اختبار " LSD " للفروق بين عدد سنوات الإقامة

| عدد سنوات الإقامة | ن | المتوسط | من 1- 3سنوات | من 4- 6سنوات | من 7- 9سنوات | 10سنوات فأكثر |
|-------------------|-----|---------|-----------------|-----------------|-----------------|------------------|
| من 1- 3سنوات | 70 | 3.49 | - | | | ❖ |
| من 4- 6سنوات | 88 | 3.48 | | - | | ❖ |
| من 7- 9سنوات | 76 | 3.53 | | | - | |
| 10سنوات فأكثر | 114 | 3.57 | | | | - |

*فروق دالة عند مستوى (0.05) فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) مايلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيّف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب عدد سنوات الإقامة للذين عدد سنوات اقامتهم في السعودية من (1 - 3سنوات)، وأفراد عينة البحث الذين عدد سنوات اقامتهم (10سنوات) فأكثر لصالح أفراد عينة البحث الذين عدد سنوات اقامتهم (10سنوات) فأكثر.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيّف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض للذين عدد سنوات اقامتهم في السعودية من (4 - 6سنوات) وأفراد عينة البحث الذين عدد سنوات اقامتهم (10سنوات) فأكثر، لصالح أفراد عينة الدراسة الذين عدد سنوات اقامتهم 10سنوات فأكثر.

هذه النتيجة تتوافق مع دراسة نور، في عام (1996م) والتي توصلت إلى تأثير عمليات الاكتساب، والتمثل، والامتزاج الثقافى لدى لسوريين المهاجرين، على تكيّفهم الاجتماعي، حيث اكتسب السوريون من طول إقامتهم في المجتمع المصري، العديد من الخصائص الثقافية والاجتماعية.

كما تختلف مع ما توصلت اليه نتائج دراسة عبد المؤمن (2006م) من عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي والثقافي بين عينة الدراسة في متغير مدة الاقامة في ليبيا. الفرض السادس: توجد فروق ذات دلالة احصائية في التكيف الاجتماعي بين العمالة السورية حسب التردد على سوريا في العطلات لصالح الذين لا يترددون على سوريا بصورة دائمة.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير التردد على سوريا في العطلات استخدم الباحثان " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير التردد على سوريا في العطلات وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (10) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف التردد على سوريا في العطلات

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|--|----------------|--------------|--------------|----------------|--------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي للعمالة السورية في مدينة الرياض | بين المجموعات | 774.506 | 4 | 193.627 | 2.894 | 0.022 |
| | داخل المجموعات | 23015.654 | 344 | 66.906 | | |
| | المجموع | 23790.160 | 348 | | | |

❖ فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض باختلاف متغير التردد على سوريا في العطلات، لصالح أفراد عينة البحث الذين لا يترددون على سوريا بصورة دائمة. ولتحديد صالح الفروق بين كلفتي منمنفات التردد على سوريا في العطلات في هذا المحور استخدمنا باحثنا اختبار " LSD " وجاءت النتائج كما التالي:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار " LSD " للفروق بين التردد على سوريا في العطلات

| لم أذهب إلى بلدي منذ قدومي للمملكة | كل أربع سنوات | كل ثلاث سنوات | كل سنتين | كل سنة | المتوسط | ن | التردد على سوريا في العطلات |
|------------------------------------|---------------|---------------|----------|--------|---------|-----|------------------------------------|
| | | | ❖ | - | 3.42 | 121 | كل سنة |
| | | | - | ❖ | 3.63 | 109 | كل سنتين |
| | | - | | | 3.52 | 57 | كل ثلاث سنوات |
| | - | | | | 3.61 | 31 | كل أربع سنوات |
| - | | | | | 3.45 | 31 | لم أذهب إلى بلدي منذ قدومي للمملكة |

*فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) مايلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب التردد على سوريا في العطلات كل سنة وأفراد عينة الباحثين الذين ترددوا على سوريا في العطلات كل سنتين لصالح أفراد عينة الباحثين الذين ترددوا على سوريا في العطلات كل سنتين.

هذه النتيجة تتوافق مع دراسة أبو معيلق، في عام (1989م) والتي توصلت إلى أن التكيف الاجتماعي يأتي نتيجة لطول مدة الهجرة طريقه بصورة طبيعية وبدون قصد عمدي، أي أن المهاجر يكتسب خصائص ثقافية جديدة، مثل تعلم اللهجة أو تغير الزي أو الملابس أو نوع الطعام وإعداده أو العادات المرتبط بها، وهذه خصائص ثقافية يكتسبها المهاجرين، نتيجة طول مدة الهجرة.

الفرض السابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي للعمالة

السورية حسب مع من يقيمون في مدينة الرياض للمبحوث لصالح من يقيمون مع عازب

من جنسيتهم أو مع أسرهم.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير مع من تسكن استخدم الباحثان " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير مع من تسكن وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (12) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف مع من تسكن

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|----------------|--------------|--------------|----------------|--------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي للعمال السورية في مدينة الرياض | بين المجموعات | 16.931 | 3 | 5.644 | .082 | .970 |
| | داخل المجموعات | 23773.230 | 345 | 68.908 | | |
| | المجموع | 23790.160 | 348 | | | |

يتبين من خلال نتائج الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب اختلاف متغير مع من تسكن.

- وبذلك لم تثبت صحة الفرض بوجود فروق دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي للعمال السورية حسب مع من يقيمون في مدينة الرياض للمبحوث لصالح من يقيمون مع عازب من جنسيتهم أو مع أسرهم. ولا بد من تصحيح الفرض إلى:
- لا توجد فروق دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي للعمال السورية حسب مع من يقيمون في مدينة الرياض للمبحوث لصالح من يقيمون مع عازب من جنسيتهم أو مع أسرهم.

الفرض الثامن: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة

السورية حسب العلاقة مع الكفيل لصالح أصحاب العلاقات الحيدة مع الكفيل.

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف العلاقة مع الكفيل استخدم الباحثان " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف متغير العلاقة مع الكفيل وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (13) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA)

للفروق في إجابات أفراد عينة البحث طبقاً إلى اختلاف العلاقة مع الكفيل

| المحاور | مصدر التباين | مجموع مربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة الإحصائية |
|---|----------------|--------------|--------------|----------------|--------|-------------------|
| التكيف الاجتماعي للعمال السورية في مدينة الرياض | بين المجموعات | 1261.807 | 2 | 630.903 | 9.717 | ❖❖.000 |
| | داخل المجموعات | 22530.768 | 347 | 64.930 | | |
| | المجموع | 23792.574 | 349 | | | |

*❖ فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب اختلاف متغير العلاقة مع الكفيل، لصالح أفراد عينة البحث الذين علاقتهم مع الكفيل جيدة. ولتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات العلاقة مع الكفيل حول هذا المحور استخدم الباحثان اختبار " LSD " وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (14) نتائج اختبار " LSD " للفروق بين العلاقة مع الكفيل

| علاقة مع الكفيل | ن | المتوسط | علاقة سيئة | لا أعرف | علاقة جيدة |
|-----------------|-----|---------|------------|---------|------------|
| علاقة سيئة | 121 | 3.42 | - | | ❖ |
| لا أعرف | 109 | 3.63 | | - | ❖ |
| علاقة جيدة | 31 | 3.45 | | | - |

*فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (14) ما يلي:
وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب العلاقة مع الكفيل لصالح الذين علاقتهم مع الكفيل علاقة جيدة.

ويعزو الباحثان تلك النتيجة إلى أن العلاقة كلما اتسمت باحترام العادات، والتقاليد، والاحترام من قبل الكفيل، ومعاملة العامل مع جيدة من حيث دفع الاستحقاقات المادية في وقتها، وكذلك تلبية الاحتياجات للعامل من قبل الكفيل كل تلك الأشياء، وغيرها تساعد في ارتفاع مستوى العلاقة بين العامل والكفيل الشيء الذي بدوره يؤدي زيادة مستوى التكيف الاجتماعي للعامل من خلال الاستقرار والاستمرار في العمل مما يساعد في خلق بيئة جيدة تزيد من التفاعل الاجتماعي لديه.

خامساً: ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: ملخص النتائج:

أثبت نتائج البحث ما يلي:

1. أن غالبية العمالة السورية في مدينة الرياض من الفئة الشابة، ومستوياتهم التعليمية متدنية وأن أغلبهم متزوجين، وأن مدة إقامتهم في المملكة العربية السعودية من ست سنوات فأكثر، وأنهم يترددون على سوريا بصورة سنوية، وبعضهم يتردد على سوريا كل سنتين.

2. أن العلاقة بين العامل السوري والكفيل السعودي متميزة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور العلاقة مع الكفيل السعودي (4.16 من 5)، وانحراف معياري قدره (1.026).
3. أن التكيف الاجتماعي للعمالة السورية في مدينة الرياض عالي ومتميز، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور مدى التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض (3.52 من 5)، وانحراف معياري قدره (1.248).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية في مدينة الرياض حسب العمر.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب المستوى التعليمي.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب الحالة الاجتماعية.
7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية باختلاف متغير الدخل الشهري لصالح أفراد عينة البحث الذين دخلهم الشهري مرتفع.
8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب سنوات الإقامة في المملكة العربية السعودية لصالح الذين عدد سنوات إقامتهم أكثر.
9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب التردد على سوريا في العطلات لصالح الذين ترددهم نادراً أو غير دائم.
10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب مع من يقيمون في مدينة الرياض لصالح الساكنين مع العزاب من جنسيتهم أو مع أسرهم.

11. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) فأقل في التكيف الاجتماعي لدى العمالة السورية حسب العلاقة مع الكفيل لصالح أصحاب العلاقة الجيدة مع الكفيل.

ثانياً: التوصيات:

وفي ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج فقد خرج بعدد من التوصيات المتمثلة في الآتي:

- العمل على تشجيع العامل العربي الوافد للزيارات للأهل في الإجازات السنوية، إذ بينت نتائج البحث الحالية أن ذلك يسهم في تكيفه في المجتمع السعودي.
- العمل على إيواء العمالة الوافدة في سكن جماعي، إذ بينت نتائج البحث الحالية أن العزلة لا تسهم في تكيف العامل العربي السوري في المجتمع السعودي.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المتتالية على مختلف العمالة العربية في المملكة العربية السعودية ليتسنى تذليل الصعاب التي تواجههم في تكيفهم في المجتمع السعودي.
- التأكيد على الإدارات المسؤولة عن التعامل مع العمالة الوافدة بضرورة التعامل اللائق مع الوافدين، بتيسير معاملاتهم مادامت في ظل المشروعية التي لا تخالف الأنظمة والقوانين والتعليمات إذ إن جهات العمل هي التي وجدت في هؤلاء حاجتها فلا ضرورة لتعقيد الإجراءات وتعطيلها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (1994)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، المجلد الثاني، ط 3.
- ابو معيلق، عطاف سالم عبدا مجيد (1989م)، التكيف الاجتماعي والثقافة للفلسطينيين بمدينة القاهرة، دراسة ميدانية استطلاعية على عينة من الأسر الفلسطينية المقيمة بمنطقة عين شمس، جامعة القاهرة.
- أحمد، غريب سيد، عبد المعطي، عبد الباسط، (1984م)، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- إسماعيل، قباري محمد، (د.ت)، قضايا علم الاجتماع المعاصر (دراسة تحليلية نقدية)، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- الحروب، مصبحي حسن طه (1986)، التكيف الاجتماعي للأسر الفلسطينية في مدينة جدة، دراسة مقارنة بين اسر قديمة الهجرة وحديثة الهجرة، رسالة ماجستير، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- حسن، عبد الباسط محمد، (2012م)، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 9.
- الخريجي، عبد بن محمد الخريجي، الجوهري، محمد (1994م)، علم السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- خليل، محمد بن عواد محمد (1990م)، التكيف الاجتماعي للعمال الأجبية بالمجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- دافيدوف، لندا، (2000م)، السلوك الاجتماعي (الوراثة، البيئة، الروابط الاجتماعية)، ترجمة د. نجيب الفونس خزام وآخرون، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط 1.
- زيدان، محمد مصطفى، (1989م)، السلوك الاجتماعي واصول الارشاد النفسي، دار الاتحاد العربي، مصر.
- الزيود، إسماعيل محمد (2012م). علم الاجتماع، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.
- سميث، ت. لين، (1971م)، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب، وفؤاد اسكندر، دار الفكر العربي، الاسكندرية.

- شاذلي، عبد الحميد محمد، (2001م)، التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية، الاسكندرية.
- عبد المؤمن، علي معمر، (2006م). "التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي"، دراسة وسيكولوجية على عينة من المهاجرين في مدينة طرابلس، ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية.
- العتيبي، ذيب بن مثير (2004م)، الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية، دراسة في الدوافع والآثار والتكيف الاجتماعي بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود.
- عسيلان، محمد صالح حمزة (1403هـ). مجتمع الشناقطة بالمدينة المنورة، دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الملك سعود.
- علي، محمد نور محمد علي (1997م)، التكيف الاجتماعي للوافدين السوريين للعمل بالجمهورية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الفتح، طرابلس، ليبيا.
- عمر، معن خليل، (1997م)، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- العمودي، محمد أبو بكر باقادر، (1994م)، الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي، بيروت.
- غانم، عبدا لله عبد الغني (د، ت)، هجرة الأيدي العاملة، دراسة في الانثروبولوجيا للبنا الاجتماعي لمجتمع الحماليين بميناء. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
- غانم، عبد الله الغني (1990م)، بعنوان المهاجر المصري دراسة سوسيو نثروبو لوجيه، المكتب الجامع الحديث، الاسكندرية.
- غيث، محمد عاطف، (1989م)، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- غيث، محمد عاطف، (2002م)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- قنبيج، عبد الفتاح علي (1998م)، التكيف الاجتماعي والثقافي للطلاب الليبيين الدارسين بالجامعات المصرية، دراسة ميدانية لعينة من الطلاب الليبيين بمدينة القاهرة، جامعة القاهرة.

- كشك، محمد بهجت (1996م)، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية.
 - مذكور، إبراهيم، (1975م)، معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
 - المنجد الوسيط في العربية المعاصرة، (2003م)، دار المشرق، بيروت.
 - نظام العمل والعمال، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، (1389هـ)، المملكة العربية السعودية، الرياض.
 - نور، منى توفيق محمد (1993م)، التكيف الاجتماعي للسوريين بالمجتمع المصري، دراسة تطبيقية مقارنة على عينة من الأسر السورية ببعض إحياء مدينة القاهرة، القاهرة: جامعة الدول العربية.
 - نور، محمد عبد المنعم، (1999م)، أسس العلاقات الانسانية (دراسة اساسية للعلوم الاجتماعية)، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر.
- ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Heakyung Oh, (1989) **Study of Korean Immigrant's Process of Socio-Cultural Adaptation and Economic Performance in Philadelphia Area**, A Dissertation for the Degree of Doctor of Social Work, University of Pennsylvania, U.S.A.,
- Katharine Schuchman, (1997), **Social Structure & Immigrant Identification: Impact of Race, Economic Participation, and Social Participation**, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Social Welfare, Adelepi University School of Social Work, U.S.A.
- Krejcie RV, & Morgan, D.W. (1970), **Determining sample size for research activities Educational and psychological Measurement**, 607-610 .
- Webster, (1969), Noah: **Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English language**, Collins world publishing co., U.S.A.
- Won Moo Hurh & Kwang Chung Kim, **Adhesive Sociocultural an adaptation of Korean Immigrants in the U.S.: An A Alternative Strategy of Minority adaptation**, IMR., Vol. XVIII, No.2, PP.188-216.

أثر بحيرة سد مروى في تغذية الحوض الجوفى النوبى في الولاية الشمالية

د. أمير حسن عبد الله محمد د / محمد الشفيق محمد الشيخ

جامعة ام درمان الاسلامية - كلية الاداب - قسم الجغرافيا

مستخلص الدراسة

تناولت هذه الدراسة أثر بحيرة سد مروى في تغذية الحوض الجوفى النوبى في الولاية الشمالية، حيث هدفت إلى بيان خصائص منطقة الدراسة الجغرافية والتعرف على معدلات تغذية الحوض الجوفى النوبى قبل وبعد قيام سد مروى بصفة عامة وفي المناطق المتأثرة بظاهرة الطفح المائى بصفة خاصة. كذلك هدفت للتعرف على العوامل الأخرى المتمثلة في طرق الري وفيضان النيل ومدى تأثيرها في معدلات تغذية الحوض الجوفى النوبى. استخدمت الدراسة عدة مناهج هي، المنهج التاريخى، المنهج الكمي، المنهج الإقليمى، المنهج الأيكولوجى، المنهج التحليلى، وقد ساعدت استخدام هذه المناهج في جمع وعرض وتحليل وتفسير البيانات المتحصلة عليها من المصادر الأولية والثانوية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن سبب ظهور الطفح المائى في منطقة الدراسة يعزى إلى زيادة معدلات تغذية الحوض الجوفى النوبى من بحيرة سد مروى. وأن الزيادة في المياه الجوفية أدت إلى التوسع في المشاريع الزراعية في التروس العليا في الولاية الشمالية، كما أن تلك الزيادة ساهمت في إنشاء مشاريع ضخمة كمشروعى (الراجحي وأمطار) التي يعتمد الري فيهما على المياه الجوفية. ومن أهم توصيات الدراسة هي: الاستفادة من وجود تلك المياه لتخطيط مشاريع في التروس العليا. وإجراء دراسات لمنطقة الدراسة لوضع خطط مستقبلية تستوعب التغيرات التي حدثت بسبب انتشار ظاهرة الطفح المائى.

بحيرة. سد. مروى. تغذية. الحوض الجوفى. نوبى.

Abstract

This study addressed the Merowe Dam Lake to feed the Nubian Aquifer in Sudan in the period between (1985-2015). Where the study aimed to show the geographical characteristics of the study area, and to identify the feed rates to a Nubian aquifer basin before and after the establishment of Merowe Dam in general, and in the areas affected by the apparent meaning of watery overflow in particular. The study also aimed to identify the other factors of irrigation methods and the flooding of the Nile, and the its impact in the feed rates of the Nubian Aquifer.

The study assumed that the reason for the appearance of overflow of water in the area from Merowe to Albrigiq the region, due to an increase in feed rates of the Nubian Aquifer from Lake Merowe Dam, and the increase in feeding the reservoir of groundwater, has led to an increase in surface and ground water wells in the study area.

The study used several methodologies, are: the historical method, quantitative method, the regional method, ecosystem method, the analytical method. They have helped in the analysis and interpretation of data obtained from primary sources and secondary sources.

The most important findings of the study is that the reason for the appearance of overflow of water in the study area, due to increased feed rates of the Nubian Aquifer, from Merowe Dam Lake. And that the increase in underground water has led to the expansion of agricultural projects in the upper barricades in the northern state. Also, the increase contributed to the establishment of large-scale projects as the two projects (Al Rajhi and Amtar), that depend on underground water for irrigation.

Lake. Dam. Merow. Feed. Aquifer. Nubian.

1- المقدمة:

إن المياه الجوفية في السودان تمثل مورداً مهماً لأن أغلب مناطقه تقع في الإقليم الجاف وشبه الجاف، وتتوزع على معظم أنحاء القطر، وتوجد في أعماق متباينة، تتراوح بين أقل من (10) أمتار وأكثر من (100) متر تحت سطح الأرض. رغم عدم توفر البيانات والمعلومات عن مناسيب المياه الجوفية، إلا أنه يمكن القول أن معظم المخزون الجوفي في السودان "غير متجدد التغذية. والتجديد السنوي ويقدر بحوالي 3.4 مليارات متر مكعب، إلا أن المستخرج منها لا يزيد عن (0.1) مليار متر يستخدم معظمها لأغراض الزراعة". (محمود، 2015). وتوجد عدة أحواض جوفية في السودان تشمل الحوض النوبي، وحوض أم روابه، وغيرها من الأحواض. من أهم هذه الأحواض الحوض النوبي الجوفي موضوع البحث. الذي يقدر مخزونه بنحو (40) ألف مليار متر مكعب، ويعتبر هذا الخزان من أهم مصادر المياه الجوفية العذبة في العالم" (موسوعة المعرفة، 2016)، ويمتد في السودان وتشاد وليبيا ومصر، ويعتبر من أهم الأحواض الجوفية في شمال أفريقيا. حيث يعتمد عليه جل سكان الصحراء الكبرى في مناطق الواحات في تلك الدول. ويمتد أكبر جزء منه في السودان ورغم ذلك الاستفادة منه قليلة بعد اكتمال بناء خزان سد مروى الذي "يبلغ طوله (9.2) كيلومتر وبارتفاع يصل إلى (67) متر، ويعتبر أكبر السدود السودانية المنشأة على نهر النيل وروافده في السودان. فقد كون هذا السد بحيرة تغطي مساحة (467) كلم مربع. وينتج السد طاقة كهربائية تقدر بحوالي (1,250) ميغاواط، وسوف يروي مساحة تقدر بحوالي ثلاثمائة ألف فدان، بعد اكتمال القنوات المصاحبة له، كما يساعد في حماية الأراضي الزراعية والمناطق العمرانية من خطر الفيضان. لكن بعد اكتمال التخزين ظهرت بعض المشاكل في أراضي القرى المجاورة للسد تمثلت في ظاهرة الطفح المائي خصوصاً في محلية مروى وبعض القرى الواقعة في محليتي القولد والبرقيق. وقد تم ربط هذه الظاهرة من قبل السكان بأنها نتيجة لاكتمال التخزين في بحيرة السد مما أثار اهتمام الباحث لمعرفة أسباب ظهور هذه الظاهرة وما ترتب على ذلك من آثار اقتصادية

اجتماعية. مما يتطلب دراسة الظاهرة بصورة علمية لمعرفة الأسباب الحقيقية لظاهرة الطفح المائي في الولاية الشمالية. لذا يأتي هذه البحث لمعرفة أثر بحيرة سد مروى في تغذية الحوض الجوفي النوبي في الولاية الشمالية التي تعاني من شح الموارد المائية على الرغم من أن اقتصادها يعتمد على الزراعة بصورة كاملة. وتفسير سبب الطفح المائي.

2- مشكلة البحث:

ظهرت ظاهرة فيض المياه أو ما يعرف - بالطفح المائي - في منطقة الدراسة المحصورة بين منطقة البرقيق شمالاً إلى المنطقة المقام بها سد مروى جنوباً والتي تقع جميعها على الحوض الجوفي النوبي بصورة واضحة ومؤثرة ولكنها أصبحت أكثر وضوحاً وانتشاراً في السنوات الأخيرة منذ عام 2012م، مما يتطلب محاولة التقصي عن الأسباب التي أدت لانتشار الظاهرة. وقد أثرت هذه الظاهرة على مناطق الإنتاج الزراعي والعمراني مما يتطلب دراستها. ولتحديد أسباب ظهور الطفح المائي يمكن الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي المنطقة التي يمتد فيها الحوض الجوفي النوبي؟
2. ما هي الخصائص الجغرافية للمنطقة التي يمتد فيها الحوض؟
3. ما هو حجم المخزون الجوفي في منطقة الدراسة خلال السنوات (2005 - 2015)؟
4. إلى أي مدى أثرت بحيرة سد مروى في تغذية الحوض الجوفي النوبي في منطقة الدراسة؟
5. هل انتشار ظاهرة الطفح المائي نتيجة لمساهمة بحيرة سد مروى في زيادة معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي في منطقة الدراسة أو أن هنالك أسباب أخرى؟

3- فرضيات البحث:

1. يرجع سبب ظهور الطفح المائي في المنطقة الممتدة من مروى إلى البرقيق لزيادة في معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي من بحيرة سد مروى.

2. أدت زيادة التغذية للخزان الجوفي إلى زيادة في مياه الآبار السطحية والجوفية في منطقة البحث.

أثرت في الزيادة المياه الجوفية للتوسع في المشاريع الزراعية في التروس العليا في الولاية الشمالية.

4. أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي قبل وبعد قيام بحيرة سد مروى بصفة عامة وفي المناطق المتأثرة بظاهرة الطفح المائي بصفة خاصة.
2. توضيح العوامل الأخرى المتمثلة في طرق الري وفيضان النيل ومدى تأثيرها في معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي.
3. تحديد أثر ظاهرة الطفح المائي على الإنتاج الزراعي بصورة عامة والعمران في المنطقة بصورة خاصة.

5. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. يوفر البحث قاعدة بيانات علمية للباحثين عن منطقة الحوض الجوفي النوبي والمياه الجوفية بصورة عامة.
2. يوفر البحث قاعدة بيانات للجهات ذات الاختصاص من التنفيذيين في مختلف المجالات ذات الصلة بالموضوع كـ مجال الزراعة والعمران والمياه والتربة والمناخ واستخدام الأرض وعلوم البيئة، للاستفادة منها لوضع حلول لظاهرة الطفح المائي.
3. الخطة التي يتم وضعها لمعالجة المشكلة يمكن الاستفادة منها في المناطق الأخرى المشابهة خاصة أن هنالك خطة لإنشاء عدة سدود من أجل تنمية السودان.

6. مناهج البحث:

استخدم البحث عدة مناهج وهي:

❖ المنهج التاريخي: هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها، ليتم عرض الحقائق عرض صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها. وقد اتبع هذا المنهج في البحث في تتبع الظواهر الطبيعية والبشرية التي توجد في المنطقة خلال الفترة التاريخية.

❖ المنهج التحليلي الكمي: الذي يؤمن استنباطاً دقيقاً للمعلومات ودلالاتها سواء كانت ظاهرة أو باطنة، جزئية أو كلية، وكذلك معرفة مدى تأثيرها وتأثرها ببعضها، مجتمعة أو منفردة. واستخدم هذا المنهج في البحث في جميع البيانات وتصنيفها وعرضها ثم تحليلها. كما استخدم نظم المعلومات الجغرافية لإنتاج خرائط توضح مناطق الآبار في منطقة الدراسة، مما يفيد في تحديد الاستخدام الحالي للأرض واستنتاج خرائط الاستخدام الحالي والمستقبلي للمياه الجوفية.

❖ المنهج الإقليمي: هو منهج جغرافي يتخذ من الإقليم وحدة للبحث وهذا معناه أن ينطلق الباحث في إطار إقليمي بحث. وقد اتخذ الباحث من الإقليم الإداري تحت مسمى الولاية الشمالية إقليماً للبحث.

❖ المنهج الأيكولوجي: هو المنهج الذي يهتم بدراسة العلاقات القائمة بين مكونات البيئة.

❖ أستخدم هذا المنهج في البحث لمعرفة تأثير الظاهرة بموضوع الدراسة المتمثلة في ظاهرة الطفح المائي وأثرها وعلاقتها بمختلف الكائنات الحية في منطقة الدراسة وتشمل الإنسان والحيوان والنبات.

7- مصادر جمع المعلومات:

تم الاعتماد على عدة مصادر في جمع البيانات والمعلومات تمثلت في المصادر الثانوية والأولية.

8. تعريف المياه الجوفية:

المياه الجوفية هي المياه التي تتخلل التربة وما تحتها من صخور، وهي تشكل (14%). تقريباً من الحجم الكلي للماء العذب الموجود على الأرض. ويعرف السطح العلوي للمياه

الجوفية بمنسوب الماء الجوفي، وهو خط متغير الارتفاع اعتماداً على طبوغرافية سطح الأرض، حيث يكون عالي الارتفاع في المناطق الجبلية والتلال وينخفض تدريجياً مع انحدار الأرض حتى يصل إلى الأودية (النقاوي، 2004، ص12).

كما تعرف بأنها "المياه الموجودة تحت سطح الأرض، سواء تلك الموجودة في المناطق المشبعة (المنطقة المملوءة فراغاتها بالكامل بالمياه) أو غير المشبعة (المنطقة الواقعة مباشرة تحت سطح الأرض وتحتوي المواد الجيولوجية المكونة لها المياه والهواء في الفراغات الفاصلة بين حبيبات التربة). (عساف، سعيد، 2007، ص4).

كما تعرف بأنها تلك المياه الواقعة تحت سطح الأرض، والتي يمكن تجميعها وسحبها بواسطة الآبار أو المياه التي تتدفق طبيعياً إلى السطح عن طريق النزاز أو عن طريق الينابيع (الجنائني، 1985م، ص203). المياه الجوفية هي المياه التي تقع تحت سطح الأرض بأعماق مختلفة، وهي المياه التي تتسرب إلى داخل الأرض من خلال مسامات التربة والشقوق الصخرية وتتجمع في طبقات صخرية مسامية يطلق عليها اسم الطبقات الحاملة للمياه (أومايلة، 1996، ص54). هي تلك المياه التي تحت سطحها والموجودة تحت سطح الأرض في تكوينات أرضية مختلفة، والتي يمكن تجميعها بوسائل مختلفة مثل الآبار والينابيع والفوارات (شحادة ووهلان، 1999، ص36).

9- مفهوم الحوض الجوفي

هو الحوض الجوفي المتكون من تربة مفتتة كالخليط الرمل والحصى أو صخور تحتوي ماء ويمكن سحب الماء منها بكميات كبيرة وبسهولة، عادة ما تكون هذه الأحواض ذات نفاذية كبيرة بحيث تسمح لكميات كبيرة من المياه بالحركة داخلها ومنها واليها وتصل نفاذيتها إلى أكبر من 1 متر / اليوم = 10^{-5} متر / الثانية.

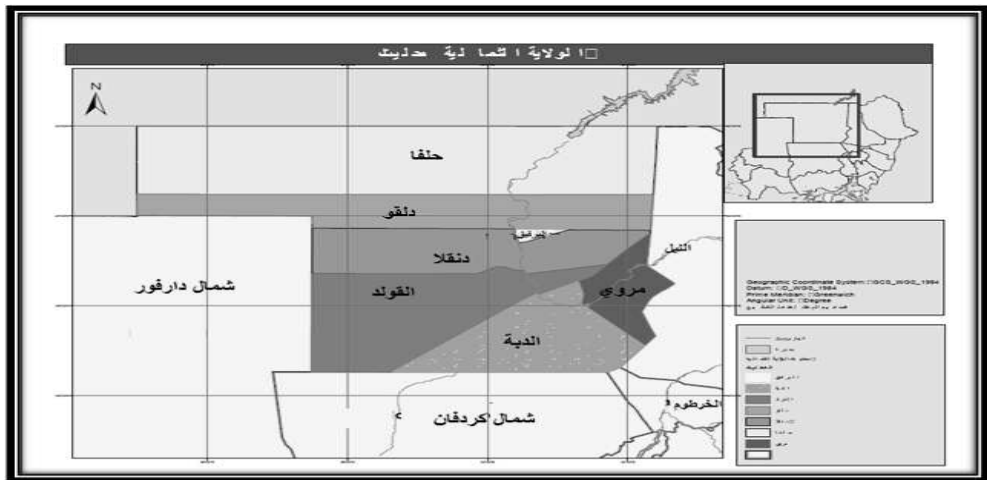
10- مفهوم السد:

السد هو إنشاء هندسي يقام فوق واد أو منخفض بهدف حجز المياه. والسدود من أقدم المنشآت المائية التي عرفها الإنسان. وعادة ما يتم تصنيفها حسب أشكالها والمواد التي استخدمت في بنائها والأهداف التي شيدت من أجلها. إن الأنواع الشائعة من

السدود هي التي تنشأ من نوع واحد من المواد أو ذات الردم الترابي والردم الصخري مع قالب ترابي ، أو ذات الواجهة الخرسانية ، والسدود الخرسانية التي تعتمد على الجاذبية أو القوس أو الدعامات الواقية.

11- جغرافية منطقة الدراسة

- أ- الموقع الفلكي: تقع الولاية الشمالية بين دائرتي عرض (16 – 22) درجة شمالاً وخطي طول (25 – 32) درجة شرقاً. هذا الموقع الفلكي جعلها تمتد في الإقليم الصحراوي بصورة كاملة ، أنظر الخريطة رقم (1).
- ب- الموقع الجغرافي: يحده الولاية من الشمال جمهورية مصر العربية، ومن الشمال الغربي الجمهورية الليبية ، ومن الغرب ولاية شمال دارفور وشرقاً ولاية نهر النيل وجنوباً ولايتي شمال كردفان والخرطوم ، أنظر الخريطة (1).
- ج- المساحة: تحتل الولاية الشمالية مساحة تقدر بحوالي (348,697) كم². ومعظم هذه المساحة خالي من السكان لذلك يتجمع السكان حوالي النيل وبعض الواحات.
- د- التقسيم الإداري: تنقسم الولاية الي سبع محليات هي: وادي حلفا - دلقو - البورقيق - دنقلا - القوئد - الدبة - مروحي ، وتنقسم هذه المحليات بعدة وحدات إدارية بلغ مجموعها 23 وحدة إدارية. أنظر الخريطة رقم (1). منطقة الدراسة



المصدر: الباحثان، هيئة المساحة، 2017م، بتصرف.

12- أثر بحيرة سد مروى في تغذية الحوض النوبي

❖ مكونات الحوض النوبي:

تتكون من طبقات متوازية رأسية أو مائلة قليلاً من الحجر الرملي وحجر طيني وقد عرفت تكوينات منطقة الخرطوم – شندي.

1/ كنجولمات حصوي. 2/ كنجولماتمنقول. 3/ الحجر الرملي للمرخيات. 4/ الحجر الرملي الكوارتوزي. 5/ الحجر الطيني (Kheiralla 1966, p83).

وتتواجد المياه المكونة للحوض النوبي في طبقة الكنجولمات الحصوي والمرخيات والحجر الرملي والكوارتوزي وسمك مكونات النوبة متغاير ولا يزيد عن (1500) قدم. ويعتبر هذا الخزان الحوض المائي من أفضل وأجود الخزانات الجوفية في السودان وأكبرها حجماً وبعيداً عن النهر فإن مستوى الماء يقع بين (300 - 400) قدم. ويتم التغذية من النهر وبعض تفرعاته ومن سقوط الأمطار وخاصة في أطرافه الجنوبية من هذه المنطقة حيث هطول الأمطار بغزارة.

❖ الخصائص الهيدروليكية للخزان النوبي:

درجة التوصيل الهيدروليكي في الجزء السفلي (رسوبيات – الباليوزي) تصل إلى (10 - 5) إلى (10 - 6) والجزء العلوي (الرسوبيات الميزوزي) أقل من (4 × 10⁻¹⁰ - 6) إلى أكثر من (10 - 3 m/s) والتوصيل النومي يصل إلى (100 m²/d) بمحاذاة صخور الأساس إلى (1000 m²/d) عن زيادة السمك للطبقات في (3000م).

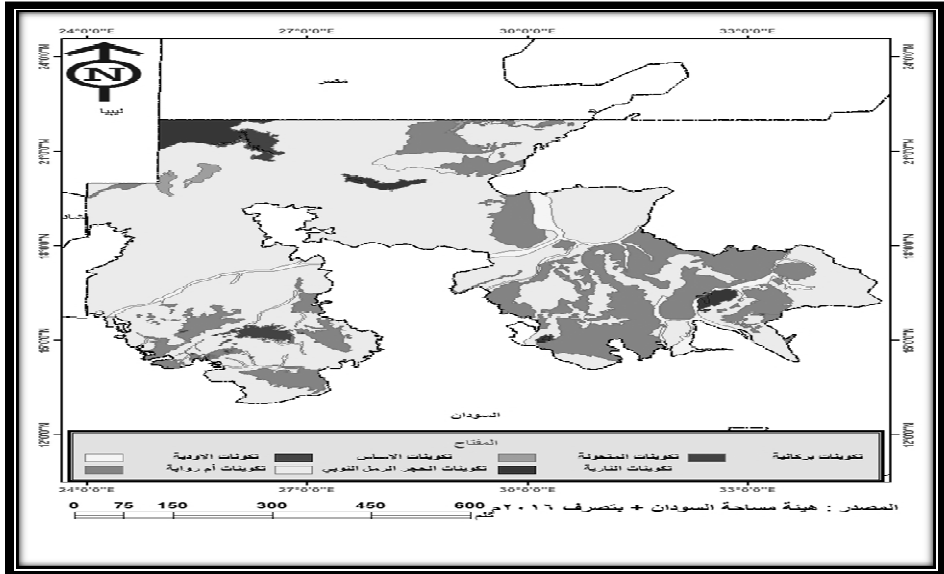
❖ نوعية المياه للخزان النوبي:

تبلغ الأملاح المذابة أقل من (1000) جزء من المليون إلى (500) جزء من المليون وتعد مياه ممتازة وتغير درجة الملوحة جانبياً ورأسياً في الطبقات التي تحمل المياه لعصر الميزوزوي أقل من (2000) جزء من المليون حيث تحتوي على مياه عذبة وهي تكون في الجزء العلوي أما الجزء السفلي حيث طبقات الباليوزي تصبح مالحة نوعاً ما.

الحوض النوبي من أكبر الأحواض في العالم إذ تبلغ مساحته (2.4) مليون كلم² ومساحة المنطقة الحاملة للمياه (1.8) مليون كلم² ويمتاز بنوع مياه جيدة عذبة ذات نسبة ملوحة منخفضة (810 - 1300) جزء من المليون وبالضغط

الهيدروليكي العالية التي تساعد على تصاعد المياه إلى أعلى من خلال الشقوق والفواصل وتتكون من طبقات لتتابع سلسلة صخور الحجر الرملي والطفل يمتد عمرها من الباليورزي إلى العصر الكرتياعي الأسفل وقد استغرق تكوينه فترة زمنية جيولوجية وتاريخ طويل تم أثنائها التغذية والمخزون الإستراتيجي هائل جداً ويمثل الجزء الشمالي الغربي من السودان من منطقة العوينات جزء من الحوض النوبي الذي يمتد إلى جنوب مصر وليبيا وتشاد. وتكوين القطاع الجيولوجي في هذه المنطقة من صخور الأساس المتبلورة يعلوها صخور الحجر الرملي النوبي التي لا تحتوي على طبقات كتمية مما يجعل المياه حرة الحركة. يتراوح عمق المياه بين (20 - 30م) ودلت نتائج الضخ التجريبي أن نفاذية الصخور الحاملة للمياه تتراوح بين (20 - 30 / يوم) وتتراوح الملوحة فيه من (810 - 1300) جزء في المليون وعلى هذا فهي صالحة للاستخدام المنزلي والزراعي. وقد نجح استخدامها في التسعينات في الولاية الشمالية غرب منطقة سكوت - المحس نجح مشروع زراعة الخضر والفاكهة نجاحاً منقطع النظير ويجب تعميم التجربة على كافة الولاية تتراوح ملوحة المياه من (740 - 1150) جزء في المليون. (أنظر الخريطة(2)).

خريطة (2) جيولوجية الحوض الجوفي النوبي في منطقة الدراسة



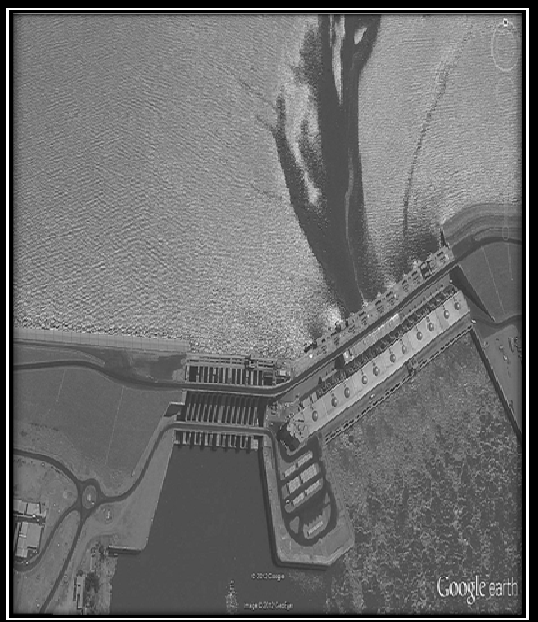
13. بحيرة سد مروى:

سد مروى هو سد كهرومائي يقع على مجرى نهر النيل في الولاية الشمالية بالسودان عن جزيرة مروى التي أطلق عليه اسمها، على بعد (350) كلم من الخرطوم و(600) كلم من ميناء بورتسودان. أكتمل بناء السد في 3 مارس 2009م، ويبلغ إجمالي طوله (9.2) كيلومتر فيما يصل ارتفاعه إلى (67) متر، وقد صاحب عملية بنائه عدد من المشاريع التحضيرية، مثل إنشاء عدد من الطرق والجسور وخط للسكة الحديد ومدينة سكنية لإقامة فريق العمل الذي تألف من (5) ألف عامل نصفهم من السودانيين والبقية من الصينيين. (الموسوعة الحرة، 2016م). وتمتد بحيرة السد لمسافة تصل إلى (176) كلم خلف جسد السد، حيث تمتد من جزيرة مروى بمنطقة الحامداب على بعد 34 كيلومتراً شمال مدينة مروى، حتى منطقة أم سقاية جنوب مدينة أبو حمد بولاية نهر النيل (يوسف، 2012، ص13).

صورة رقم(2) جوية لسد مروى



صورة رقم(1) سد مروى



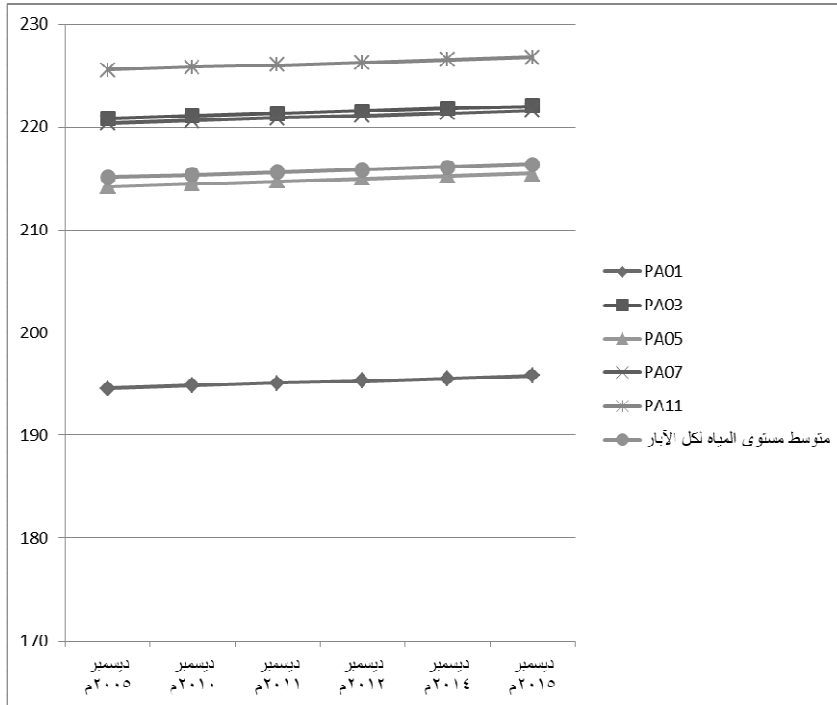
المصدر: عمل الباحثين، 2017م.

14. زيادة في معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي بالمنطقة من (2005-2015)

لمعرفة معدلات الزيادة في مستوى المياه الجوفية استعان الباحث ببيانات هيئة المياه الجوفية والوديان بالولاية الشمالية، فتم الحصول على بيانات الأعوام (2005، 2010، 2011، 2012م، 2014، 2015) لعدد (35) بئراً في منطقة الدراسة وفقاً للمحليات السبعة. كما مبين في الملحق رقم (1).

1/ محلية حلفا:

شكل (1) مستويات مياه الآبار في محلية حلفا

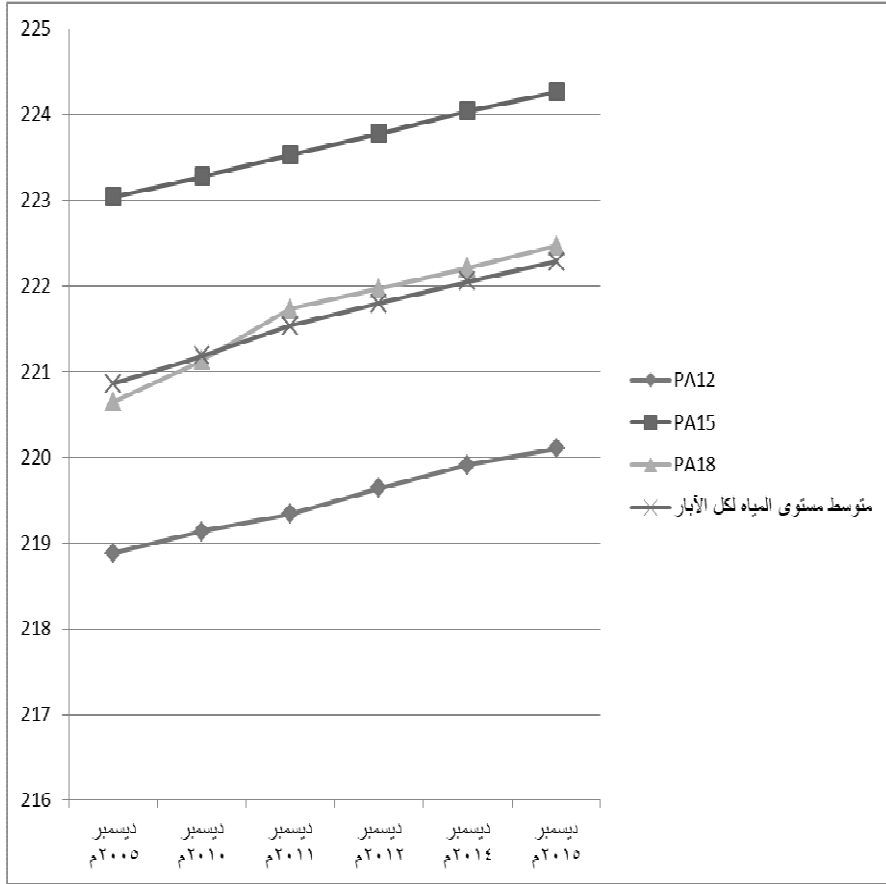


المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والوديان، دنقلا، 2017.

الشكل (1) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية حلفا، وهذا ما يؤكد أنه متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث نجد أن متوسط المياه في العام (2005م) بلغ (215.122 masl) وارتفع إلى (216.346) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.6%) وزيادة سنوية مقدارها (0.1224 masl).

/2 محلية دلقو:

شكل (2) مستويات مياه الآبار في محلية دلقو

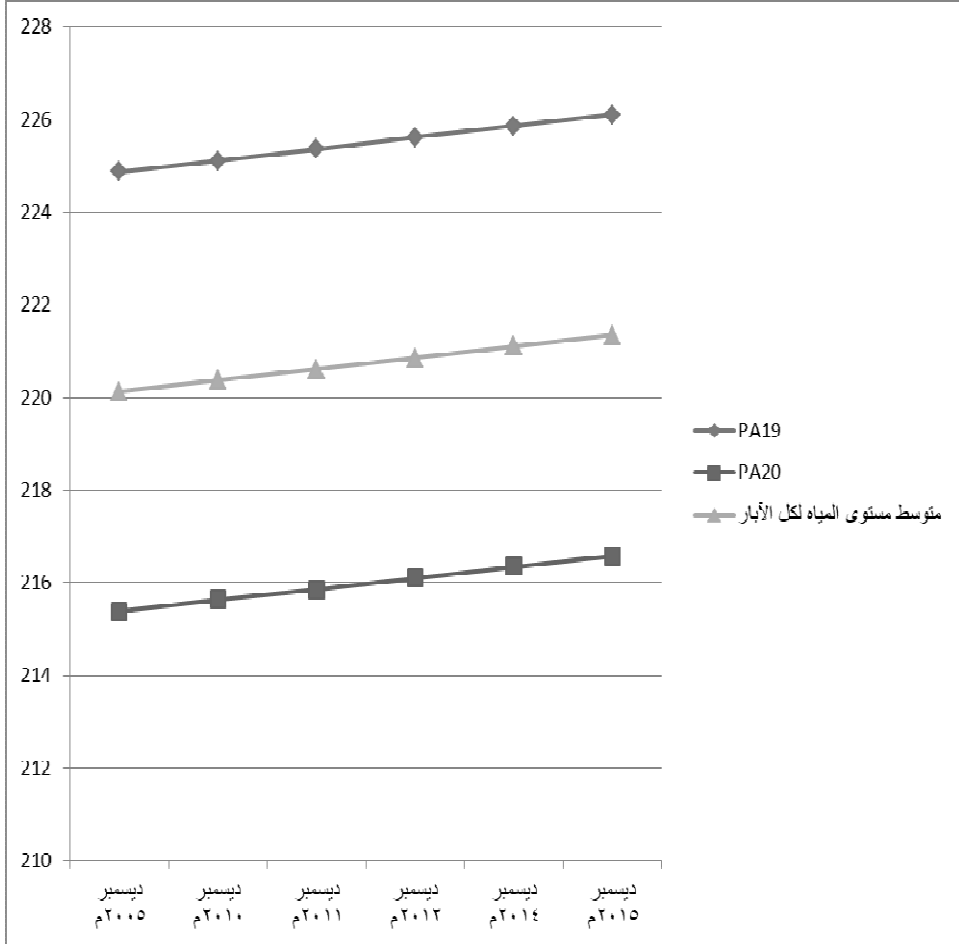


المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والوديان، دنقلا، 2017.

الشكل (2) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية دلقو، وهذا ما يؤكد أنه متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث نجد أن متوسط المياه في العام (2005) بلغ (masl 220.657) وارتفع إلى (222.28) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.74%) وزيادة سنوية مقدارها (masl0.1623).

3/ محلية البرقيق:

شكل (3) مستويات مياه الآبار في محلية البرقيق

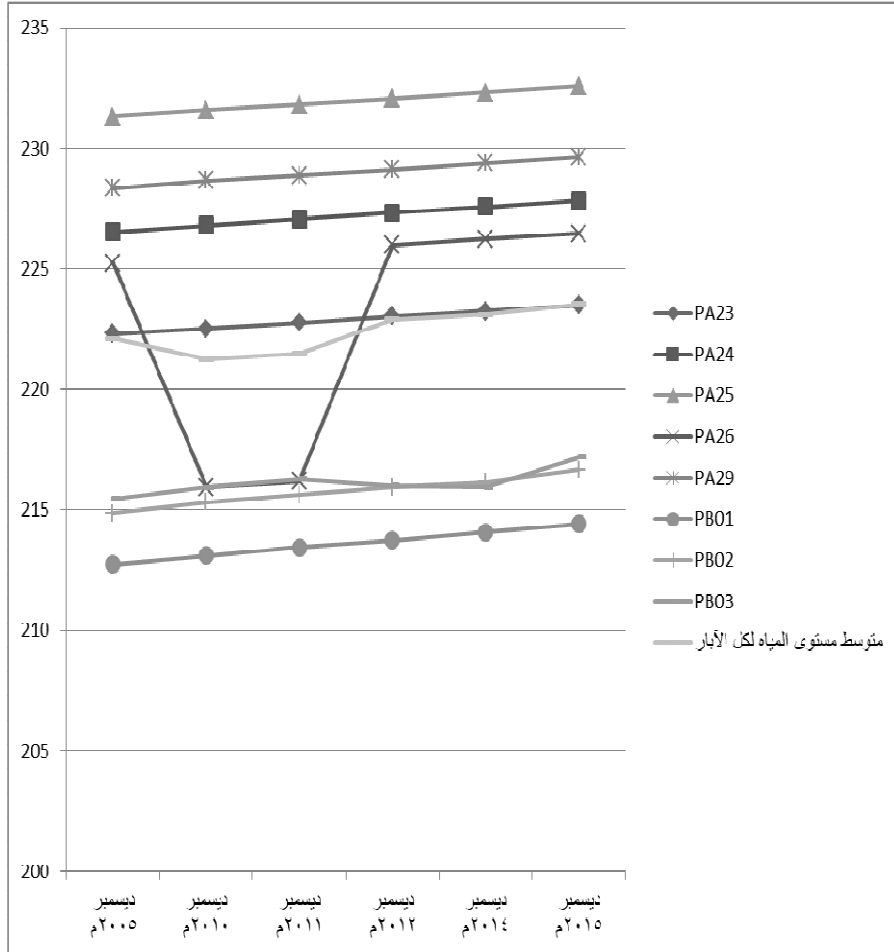


المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والوديان، دنقلا، 2017.

الشكل (3) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية البرقيق، وهذا ما يؤكد أنه متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث يلاحظ أن متوسط المياه في العام (2005) بلغ (220.125 masl) وارتفع إلى (221.335) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.55%)، وزيادة سنوية مقدارها (0.121 masl).

4/ محلية دنقلا:

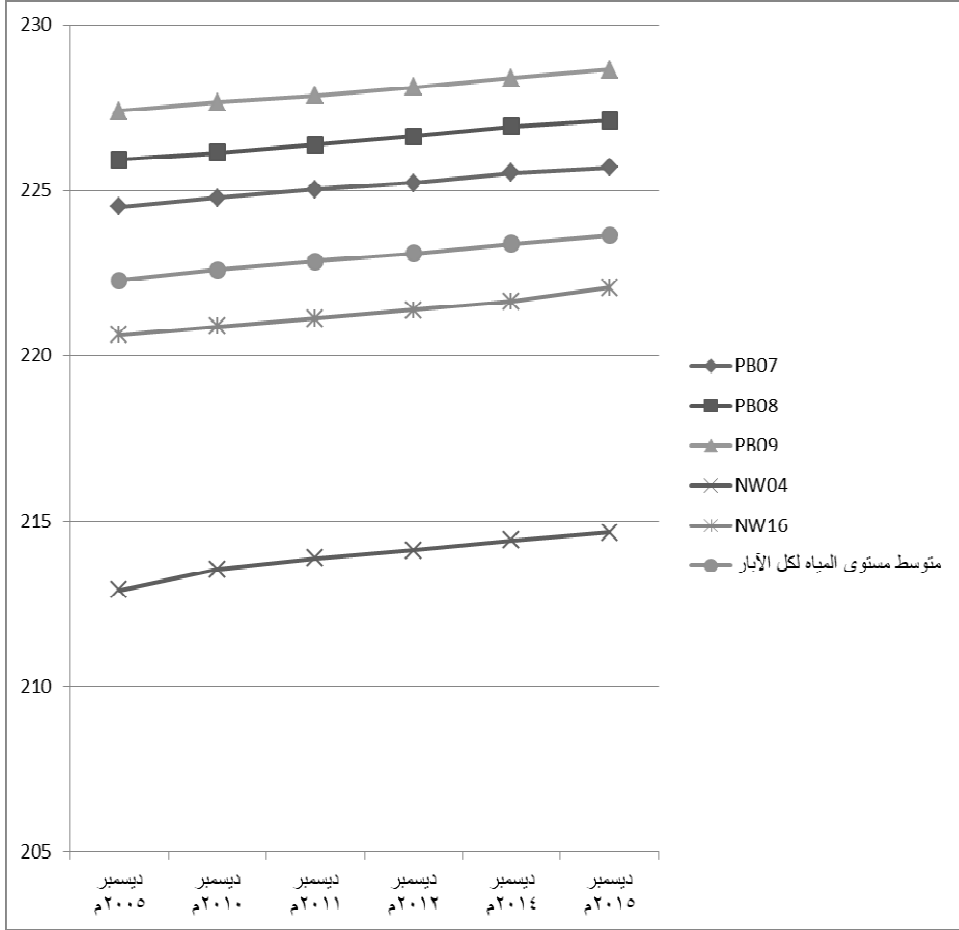
شكل (4) مستويات مياه الآبار في محلية دنقلا



المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والوديان، دنقلا، 2017م. الشكل (4) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية دنقلا، وهذا ما يؤكد متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث نجد أن متوسط المياه في العام (2005) بلغ (masl 222.103) وارتفع إلى (223.538) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.65%)، وزيادة سنوية مقدارها (0.144 masl).

5/ محلية القولد:

شكل (5) مستويات مياه الآبار في محلية القولد

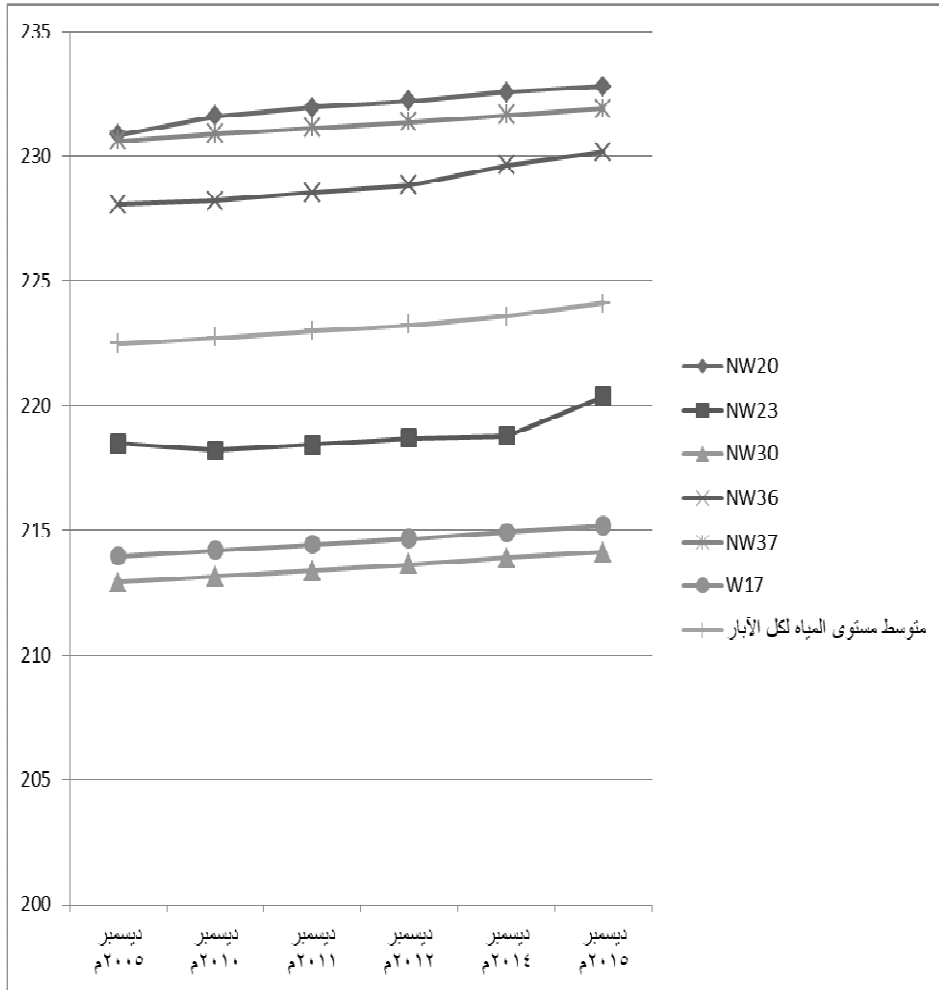


المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والوديان، دنقلا.

الشكل (5) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية القولد، وهذا ما يؤكد أنه متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث نجد أن متوسط المياه في العام 2005م بلغ (222.272 masl) وارتفع إلى (223.63) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.61%)، وزيادة سنوية مقدارها (0.136 masl).

6/ محلية الدبة:

شكل (6) مستويات مياه الآبار في محلية الدبة

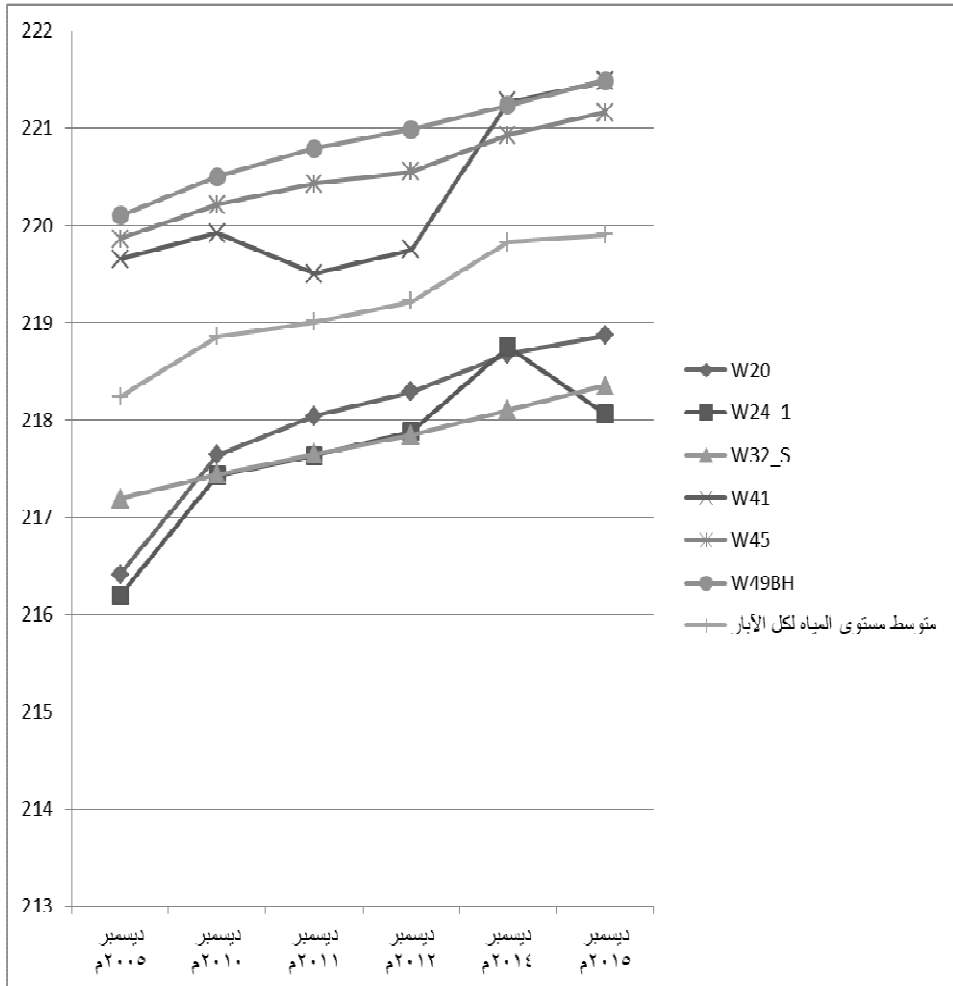


المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والواديان، دنقلا.

الشكل (6) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية الدبة، وهذا ما يؤكد متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث نجد أن متوسط المياه في العام 2005م. بلغ (224.09) وارتفع إلى (224.09) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.72%)، وزيادة سنوية مقدارها (0.161) (masl).

7 / محلية مروى:

شكل (7) مستويات مياه الآبار في محلية مروى



المصدر: عمل الباحثان، من بيانات إدارة المياه الجوفية والواديان، دنقلا، 2017م.

الشكل (7) يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه لجميع آبار محلية مروى، وهذا ما يؤكد أنه متوسط مستوى المياه لجميع الآبار، حيث نجد أن متوسط المياه في العام 2005 بلغ (218.235 masl) وارتفع إلى (219.902) في العام 2015م، بمعدل زيادة بلغت (0.76%)، وزيادة سنوية مقدارها (0.167 masl).

15- أثر البحيرة على تغذية الحوض النوبي:

❖ ظاهرة الطفح المائي:

تبين من الأشكال السابقة أن هنالك زيادة مستمرة في مستويات المياه الجوفية في منطقة الدراسة حيث ارتفعت المياه الجوفية في الفترة من 2005- 2015 إلى (1.45 masl)، وتبين كذلك أن الزيادة منذ عام 2012، مقارنة بالعام 2005، هي زيادة دالة إحصائياً. وبذلك فإن ارتفاع مستويات المياه الجوفية في الآبار في منطقة الدراسة لما يقارب المتر والنصف لكل بئر يدل على ارتفاع المياه الجوفية في المناطق القريبة للنيل، وذلك لتأثير عاملين في تغذية المياه الجوفية، هما عاملي المياه السطحية المتسربة من النيل، ويلاحظ أن ظاهرة الطفح المائي قبل العام 2012م، كانت تعتبر من الظواهر النادرة، ولكن بعد اكتمال ملء بحيرة سد مروى أنتشرت الظاهرة بصورة كبيرة في السنوات 2012- 2015.

صور من مناطق الدراسة المتأثرة بالطفح المائي:

(1): منطقة تنقاسي

(2): منطقة مروى



المصدر: العمل الميداني، 2017م.

❖ زيادة مستويات المياه في آبار منطقة الدراسة:

من البيانات التي تم جمعها عن مستويات الآبار في منطقة الدراسة تم تحليل مستويات مياه الآبار لبيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية عن طريق الوسط الحسابي والانحراف المعياري كما يبين الجدول أدناه.

جدول (1) اختبار (ت) لبيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين مستويات المياه في الآبار بين العامين 2005 - 2015.

| النتيجة | الدلالة | قيمة اختبار (ت) | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | السنة |
|-----------------------------|---------|-----------------|-------------------|---------------|-------|
| توجد فروق ذات دلالة إحصائية | 0.000 | 25.683 | 7.11 | 220.31 | 2005م |
| | | | 7.09 | 221.76 | 2015م |

المصدر: عمل الباحثان، الملحق رقم (1).

يبين الجدول (1) أن الفترة الممتدة من 2005 - 2015م شهدت فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المياه في الآبار الجوفية حيث بلغت قيمة الدلالة المصاحبة لاختبار (ت) (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن الفروق دالة إحصائية، مما يبين أن الفترة الممتدة من 2005 - 2015 شهدت ارتفاعاً في مستويات المياه الجوفية في منطقة الدراسة بصورة دالة إحصائية، حيث ارتفع من (220.31) إلى (221.76) (masl) بزيادة قدرها (1.45) (masl). كما تم التحليل باستخدام GIS لبيان لتغيرات في مستويات المياه خلال الفترة 2005 - 2015. والتحليل بالطريقتين يبين أن هنالك زيادة في مستويات المياه الجوفية بلغت (1.45) (masl)، ذلك بين أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات المياه الجوفية في العام 2015 مقارنة بالعام 2005، مما يدل على أن هنالك زيادة في معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي في منطقة الدراسة خلال الفترة 2005 - 2015. النتائج:

يمكن إيجاز أهم نتائج الدراسة في الآتي:

1. يرجع سبب ظهور الطفح المائي في المنطقة الممتدة من مروى إلى البرقيق لزيادة في معدلات تغذية الحوض الجوفي النوبي من بحيرة سد مروى. وهذا يحقق فرضية البحث.
2. أدت زيادة التغذية من الخزان للزيادة في مياه الآبار السطحية في منطقة البحث.
3. أثرت الزيادة في المياه الجوفية زيادة التوسع في المشاريع الزراعية في التروس العليا في الولاية الشمالية.
4. قيام سد مروى في منطقة الدراسة أدى إلى تغيرات مناخية.
5. زيادة مستويات المياه الجوفية في منطقة الدراسة ساهم في إنشاء مشاريع ضخمة كمشروعى الراجحي وأمطار، التي يعتمدان على المياه الجوفية في الري من الحوض الجوفي.
6. تتميز منطقة الدراسة بتوفر المياه الجوفية الجوفية المتجددة عن طريق التغذية من حوض النيل وبحيرة سد مروى.
7. معظم آبار منطقة الدراسة هي آبار عادية (سطحية) تعمل في ري المشاريع الصغيرة التي يمتلكها الأهالي، مع انتشار للآبار الارتوازية العميقة التي بدأ استخدامها في ازدياد نتيجة للحاجة لكميات أكبر من المياه.

التوصيات:



- بعد التوصل إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:
1. إجراء دراسات لمنطقة الدراسة لوضع معلومات كافية تستوعب التغيرات التي حدثت فيها نتيجة انتشار ظاهرة الطفح المائي وزيادة معدلات هطول الأمطار، بحيث يتم تحديد وتخطيط العمران بصورة تتلاءم والظروف المستجدة.
 2. الاستفادة من وجود الأراضي الزراعية الملائمة (التروس العليا) والمياه الجوفية، في التوسع الزراعي بصورة تتلاءم وتوفق بين كميات المياه والأراضي، بتحديد المنتجات الزراعية التي تلاءم تلك النسبة.

3. التوسع في دراسة التغيرات المناخية في منطقة الدراسة نتيجة إنشاء سد مروى، لتلافي المخاطر الممكنة الحدوث، والاستفادة من الإيجابيات الناتجة من تلك التغيرات.

4. لابد من إجراء دراسات دقيقة للمشاريع الزراعية الكبرى التي أنشئت في الولاية الشمالية في السنوات السابقة، وبيان كميات استهلاكها للمياه الجوفية، حيث أن الباحث يرى أن إغفال الدراسات المستمرة لتلك المشاريع ربما يؤدي إلى استهلاك متسارع للمياه الجوفية في منطقة الدراسة.

5. يجب أن يتم استهلاك المياه الجوفية القديمة المنشأ بصورة معتدلة تحفظ للأجيال القادمة حقوقها من الموارد، وذلك عن طريق إنشاء بنك معلومات يهتم بكميات السحب والتغذية بصورة دورية.

6. لابد من إجراء دراسات علمية دقيقة للآبار الارتوازية التي بدأ انتشار استخدامها في منطقة الدراسة، لتكون بمثابة إنذار مبكر للسحب المتوسع للمياه الجوفية.

7. الإسراع في تنفيذ الترع المصاحبة للبحيرة حتى يتم التقليل نم سحب مياه الحوض الجوفي.

☒ قائمة المصادر والمراجع والتقارير والمقابلات:

1. إلهام النقاوي، (2004)، الجيولوجيا الاقتصادية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، القاهرة.
2. محمود السلواي، (1986)، المياه الجوفية بين النظرية والتطبيق، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس.
3. هدى عساف، محمد سعيد المصري، (2007)، مصادر تلوث المياه الجوفية، منشورات هيئة الطاقة الذرية السورية، دمشق.
4. يوسف فضل حسن، (2005)، سد مروى التاريخ والإنجاز، منشورات سد مروى.

5. وزارة الحكم المحلي، (2008)، الولاية الشمالية، الدليل التعريفي بالولاية الشمالية.
6. إدارة المياه الجوفية، (2017) الولاية الشمالية، دنقلا.
7. تقرير إعلامي، (2016)، محلية مروى، الولاية الشمالية، نوفمبر.
8. مقابلة مع المهندس إبراهيم شمعون، (2016/10/7)، مهندس المياه الجوفية، محلية الدبة، مقابلة في مكتبه، الدبة، الساعة الثانية عشر ونصف ظهراً.
9. مقابلة مع المهندس عبد الله عمر، (2016/10/6)، مدير إدارة المياه الجوفية والوديان بالولاية الشمالية، مقابلة بمكتبه، دنقلا، الساعة العاشرة صباحاً.
10. سيد مروى، موسوعة المعرفة، (2016/4/27)، <http://www.marefa.org/index.php/> تاريخ الزيارة، الساعة العاشرة صباحاً.

11. ملحق (1) مستويات المياه في آبار الاستكشاف في الولاية الشمالية

| رقم البئر | المحلية | خط الطول | خط العرض | مستوى مياه في البئر (Level masl) | | | | | |
|-----------|---------|----------|----------|----------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| | | | | ديسمبر 2005م | ديسمبر 2010م | ديسمبر 2011م | ديسمبر 2012م | ديسمبر 2014م | ديسمبر 2015م |
| PA01 | حلفا | 29.95741 | 19.65826 | 194.56 | 194.86 | 195.07 | 195.29 | 195.51 | 195.84 |
| PA03 | | 29.88556 | 19.37016 | 220.83 | 221.08 | 221.32 | 221.57 | 221.81 | 222.05 |
| PA05 | | 30.28843 | 19.42880 | 214.25 | 214.51 | 214.77 | 215.03 | 215.27 | 215.48 |
| PA07 | | 29.89202 | 19.27488 | 220.41 | 220.63 | 220.87 | 221.09 | 221.34 | 221.59 |
| PA11 | | 29.56771 | 19.13615 | 225.56 | 225.81 | 226.02 | 226.27 | 226.57 | 226.77 |
| PA12 | | 29.74052 | 19.07618 | 218.88 | 219.13 | 219.34 | 219.64 | 219.91 | 220.10 |
| PA15 | دلقو | 29.71172 | 18.91226 | 223.04 | 223.28 | 223.53 | 223.78 | 224.04 | 224.27 |
| PA18 | | 30.23169 | 18.94169 | 220.65 | 221.13 | 221.73 | 221.97 | 222.21 | 222.47 |
| PA19 | | 29.71654 | 18.81625 | 224.87 | 225.11 | 225.36 | 225.61 | 225.86 | 226.10 |
| PA20 | البرهيق | 29.88092 | 18.81099 | 215.38 | 215.64 | 215.85 | 216.10 | 216.35 | 216.57 |
| PA23 | | 30.23810 | 18.70277 | 222.31 | 222.52 | 222.77 | 223.03 | 223.25 | 223.49 |
| PA24 | | 30.09562 | 18.65278 | 226.53 | 226.80 | 227.06 | 227.32 | 227.57 | 227.82 |
| PA25 | | 29.94888 | 18.57045 | 231.32 | 231.59 | 231.82 | 232.07 | 232.32 | 232.60 |
| PA26 | دنقلا | 30.12786 | 18.53088 | 225.25 | 215.95 | 216.18 | 226.00 | 226.24 | 226.47 |
| PA29 | | 30.36138 | 18.00217 | 228.35 | 228.66 | 228.86 | 229.13 | 229.39 | 229.64 |

| رقم البئر | البئر | المحلية | خط الطول | خط العرض | مستوى مياه في البئر (Level mas) | | | | | |
|-----------|-------|----------|----------|----------|---------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| | | | | | ديسمبر 2005م | ديسمبر 2010م | ديسمبر 2011م | ديسمبر 2012م | ديسمبر 2014م | ديسمبر 2015م |
| | PB01 | | 30.33569 | 19.62378 | 212.75 | 213.10 | 213.45 | 213.74 | 214.09 | 214.43 |
| | PB02 | | 30.37196 | 19.50113 | 214.84 | 215.33 | 215.62 | 215.95 | 216.14 | 216.66 |
| | PB03 | | 30.39319 | 19.37934 | 215.47 | 215.95 | 216.29 | 216.01 | 215.94 | 217.19 |
| | PB07 | | 30.50077 | 18.76443 | 224.51 | 224.78 | 225.03 | 225.23 | 225.52 | 225.68 |
| | PB08 | | 30.53463 | 18.63730 | 225.92 | 226.14 | 226.38 | 226.64 | 226.93 | 227.12 |
| | PB09 | | 30.49818 | 18.38847 | 227.40 | 227.65 | 227.87 | 228.13 | 228.40 | 228.65 |
| | NW04 | | 29.93418 | 19.06946 | 212.91 | 213.53 | 213.86 | 214.11 | 214.41 | 214.65 |
| | NW16 | | 30.13228 | 18.82538 | 220.62 | 220.88 | 221.13 | 221.38 | 221.63 | 222.05 |
| | NW20 | | 30.71958 | 18.15304 | 230.85 | 231.59 | 231.96 | 232.21 | 232.55 | 232.80 |
| | NW23 | 30.45514 | 19.17197 | 218.48 | 218.20 | 218.44 | 218.69 | 218.78 | 220.37 | |
| | NW30 | 30.25574 | 19.46731 | 212.90 | 213.13 | 213.38 | 213.63 | 213.88 | 214.13 | |
| | NW36 | 30.66964 | 18.40077 | 228.07 | 228.22 | 228.53 | 228.84 | 229.64 | 230.17 | |
| | NW37 | 30.53979 | 18.16952 | 230.63 | 230.89 | 231.14 | 231.36 | 231.65 | 231.90 | |
| | W17 | مردية | 30.17577 | 19.36760 | 213.95 | 214.20 | 214.43 | 214.67 | 214.92 | 215.17 |
| | W20 | | 30.43539 | 19.31828 | 216.41 | 217.64 | 218.04 | 218.29 | 218.68 | 218.87 |
| | W24_1 | | 30.45358 | 19.20519 | 216.20 | 217.43 | 217.63 | 217.88 | 218.75 | 218.06 |
| | W32_S | | 30.14251 | 19.09449 | 217.19 | 217.44 | 217.65 | 217.84 | 218.10 | 218.35 |
| | W41 | | 30.12072 | 18.93497 | 219.65 | 219.92 | 219.50 | 219.75 | 221.27 | 221.48 |
| | W45 | | 30.19412 | 18.81105 | 219.86 | 220.21 | 220.43 | 220.55 | 220.93 | 221.16 |
| | W49B | | 30.21127 | 18.29340 | 220.10 | 220.50 | 220.79 | 220.99 | 221.24 | 221.49 |
| | H | | | | | | | | | |

12. المصدر: هيئة المياه الجوفية والوديان، الولاية الشمالية، مدينة دنقلا، 2017م.

أثر استخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية في التحوط

من مخاطر السوق المصرفية

Impact of using Conventional Financial Engineering Tools In Hedging of Banking Market Risks

يعقوب محمد ادم يعقوب

أ.د. إبراهيم فضل المولى البشير

كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بحث إمكانية استخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية في التحوط من مخاطر السوق في البنوك السودانية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات من مجتمع الدراسة عن طريق الاستبانة التي وجهت إلى العاملين في المصارف التجارية السودانية، حيث تم توزيع عدد (384) استبانة، والاستبيانات الصالحة للتحليل بلغ عددها (287)، وتمت معالجة البيانات عبر برنامج (AMOS-v25)، واستخدام اختبار ألفا كرونباخ للاعتمادية وأسلوب تحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة حيث أشارت نتائج الدراسة إلى: العقود المستقبلية تؤثر في التحوط من مخاطر سعر الصرف، لا تؤثر العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر معدل العائد ومخاطر السلع والأصول المالية، تؤثر عقود المبادلات في التحوط من مخاطر أسعار الصرف و مخاطر معدل العائد، لا يوجد تأثير لاستخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر السلع والأصول المالية، وتمت مناقشة النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة، ومن ثم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات للبحوث المستقبلية.

Abstract:

The study aimed at discovering the impact of the use of conventional financial engineering tools on hedging of banking market risk in Sudanese banks. The study used a descriptive analytical method. Data was collected from the community through a questionnaire addressed to workers in Sudanese commercial banks, where the number (384) questionnaires were distributed. Questionnaires valid for analysis (287). The data was processed through the program (AMOS-v25) and the use of Alpha test for reliability and the method of path analysis to test the hypotheses of the study, where the results of the study indicated: there was an impact on the use of futures contracts to hedge exchange rate risk. There is no effect of using futures contracts to hedge the risk of rate of return and the risks of commodities and financial assets. There is an effect of swap contracts on hedging exchange rate risk and rate of return risk. Swap contracts do not affect the hedging of risks of commodities and financial assets. The results of the study were discussed and compared with previous studies, Then presented a number of recommendations and suggestions for future research.

مقدمة الدراسة:

المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي وخاصة المخاطر التي تواجه الصناعة المالية سواء كانت التقليدية أو الإسلامية والتي تعتبر الأكثر مقارنة بالمخاطر التي تواجه النشاطات الاقتصادية الأخرى (قندوز، 2012)، حيث أصبحت التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة (معدل العائد) وأسعار الأصول الأخرى (الأوراق المالية، والسلع الرئيسية، المعادن الثمينة) إحدى ظواهر الاقتصاد العالمي (عبدالقادر، 2017)، وتعد مخاطر السوق من أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية والتي تتمثل في تقلبات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة والتسعير والسلع والأوراق المالية، ومع هذه المخاطر لابد من البحث عن حلول وأدوات مالية لإدارة المخاطر والتحوط لتتلاءم مع

ظروف العصر، وذلك باستحداث وابتكار أدوات مالية قادرة على استيعاب التقلبات المستمرة الأسواق، في الصناعة المالية التقليدية ظهرت عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة والمبادلات كمنتجات مالية تستخدم في إدارة المخاطر بشكل عام وفي تغطية مخاطر السوق بشكل خاص (خميسي، 2015)، فإذا كانت الصناعة المالية التقليدية قد تمكنت من إيجاد حلول وأدوات ووسائل مختلفة للحد من المخاطر، فإن الصناعة المالية الإسلامية التي تعتبر ناشئة أكثر حاجة مقارنة الصناعة المالية التقليدية، ومما يعقد من مشكلة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية طبيعة الحلول التي ينبغي تقديمها، فهذه الحلول يجب أن تكون متوافقة مع موجهات الشرع الإسلامي ومحقة للكفاءة الاقتصادية (قندوز، 2012)، ومن خلال هذه الدراسة نسعى الى بحث إمكانية استخدام العقود المستقبلية وعقود المبادلات في التحوط من مخاطر السوق المصرفية في السودانية.

مشكلة الدراسة:

مخاطر السوق تؤثر بصورة مباشرة على عمل المؤسسات المالية، الأزمات التي تصيب أسعار كل من السلع، الفائدة، الأسهم والسندات وأسعار الصرف مهددة للاستقرار الاقتصادي، وفي ظل التقلبات لابد من البحث عن وسائل وحلول فعالة تمكن المؤسسات المالية من مواجهة المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسعار. ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة فإن مشكلة الدراسة تتمثل السؤال التالي:

هل استخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية له تأثير في التحوط من مخاطر السوق المصرفية.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تسعى الى دراسة مدى إمكانية استخدام بعض منتجات الهندسة المالية التقليدية في التحوط من مخاطر السوق المصرفية.

أما الأهمية العملية للدراسة تتمثل في أنها تسعى إلى استكشاف مدى إمكانية تطبيق بعض الأدوات في التحوط من مخاطر السوق المصرفية، هذه الأدوات يمكن أن تساعد المصارف في إدارة مخاطر العمل المصرفي والتغلب عليها.

أهداف الدراسة:

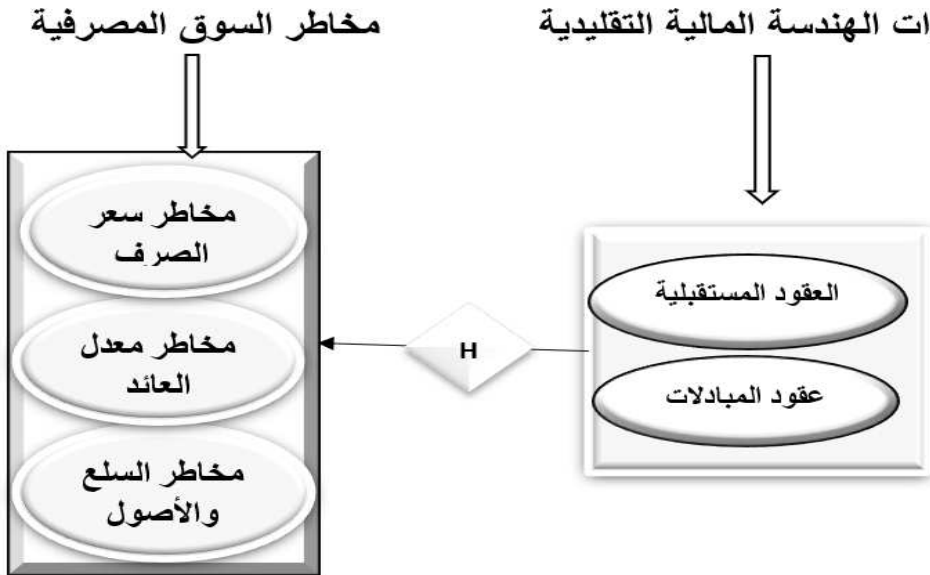
تسعى الدراسة إلى تحديد مدى فعالية استخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية في التحوط من مخاطر السوق المصرفية.

فرضية الدراسة:

يوجد تأثير لاستخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية (العقود المستقبلية وعقود المبادلات) في التحوط من مخاطر السوق المصرفية (سعر الصرف، معدل العائد، السلع والأصول المالية).

نموذج الدراسة:

الشكل (1) نموذج الدراسة.



منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتوضيح العلاقة بين المتغيرات وتحليل ضوابطها وتفصيل الجوانب المتعلقة بمخاطر السوق التي تتعرض لها المصارف وأساليب وتقنيات الهندسة المالية التقليدية التي يمكن استخدامها في التحوط من تلك المخاطر.

الإطار النظري للدراسة:

الهندسة المالية:

الهندسة المالية عملية تطويرية، تلعب دور هام في تنشيط الأسواق المالية العالمية من خلال ابتكار أدوات مالية جديدة تساعد المؤسسات الاستثمارية في توفير المزيد من الفرص الاستثمارية إضافة الى الأثر الذي أحدثته في التكبير الإستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكز المالية العالمية، إذ تعتبر الهندسة المالية الأداة التي تستخدمها المؤسسات لتحقيق أهدافها الربحية، ومن جهة أخرى تساعد في تقليل المخاطر وبالتالي الخسائر إلى أدنى الحدود (خدومه، 2015، صفحة 71) ويمكن تعريف الهندسة المالية.

بأنها عملية ابتكار وتصميم منتجات مالية جديدة أو إعادة هيكلة منتجات قائمة تساهم في حل مشاكل التمويل المختلفة والاستفادة من التغيرات في ظروف السوق والأوضاع الاقتصادية والتحوط من المخاطر التي يحتمل التعرض لها (العارضي، 2015، صفحة 16) وتتمثل في:

1/ العقود المستقبلية: استحدثت العقود المستقبلية لتمكين المستثمرين من الحصول على السلع ساعة الحاجة إليها دون الحاجة إلى تخزينها وتحمل تكاليف ذلك، بسعر محدد مسبقاً دون أن يتعرض إلى مخاطر ارتفاع الأسعار، إضافة إلى ضمان مالك السلعة بيع سلعته بسعر محدد وعدم التعرض لمخاطر انخفاض الأسعار، وهكذا يظهر أن أهم أسباب ظهور المستقبلية هو تفاذي مخاطر تغير الأسعار، ويتم التعامل بهذه العقود في سلع حقيقية مثل البن والسكر والقطن والنفط والمعادن الثمينة من الذهب

والفضة أو مالية كالسندات، الأسهم، والودائع، بالعملات الأجنبية كما يمكن أن تشمل أيضا على مؤشرات السوق المالية (معروف، 2003، صفحة 152).

والعقد المستقبلي هو اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل وبسعر محدد، وهي عقود رسمية نمطية مستقبلية يتم تداولها في البورصة ويكون اتفاقها أي على أن يكون تسليمها مستقبلي (هندي، 2003، صفحة 92).

2/ عقود المبادلات: عقود المبادلات هي عقود مشتقة يتم تداولها في الأسواق غير المنظمة وأن الأصل محل هذه العقود قد يكون تدفق نقدي كمبادلة العملة وأسعار الفائدة، أو تدفق غير نقدي، كمبادلة السلع وحقوق الملكية، وفي هذا الإطار نجد أن هناك من يرى أن عقود المبادلة هي عبارة عن عقد بين طرفين لتبادل التدفقات النقدية وغير النقدية، كمبادلة حقوق الملكية، السلع، العقارات والرهنات، خلال مدة دورية يتفق فيها الطرفان على عقد المبادلة، وبطريقة يستفيد منها جميع أطراف العقد (عادل، 2017، صفحة 177).

ويمكن تعريف عقود المبادلات بأنها اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية في الحاضر، على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا عند التعاقد (شبيب، 2009، صفحة 417).

مخاطر السوق المصرفية:

تحدث مخاطر السوق نتيجة للتغيرات في أسعار ومعدلات السوق ويشمل ذلك أسعار الفائدة والأوراق المالية وسعر الصرف الأجنبي وأسعار السلع والارتباطات فيما بينها ومستوى تقلبها (كمال، 2019) وتقسم إلى:

1/ مخاطر سعر الصرف: خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الناجم عن التحركات العكسية لأسعار الصرف، والتي يمكن أن تقلل من الدخل المرتقب أو ترفع النفقات المتوقعة لأية مؤسسة تقوم بشراء العملة الأجنبية أو بيعها أو اقتراضها أو إقراضها (كويل، 2005، صفحة 90).

أو هي تلك المخاطر المحتملة التي من الممكن أن تؤثر على عوائد المصرف المقومة بالعملة الأجنبية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، أو التأثير المالي لتقلبات أسعار العملات على معاملة أو على مجموعة عمليات ذات التأثير على نتائج المؤسسة (خرباش، 2012، صفحة 45).

2/ مخاطر معدل العائد: من أساسيات الاستثمار الواجب معرفتها أن هناك علاقة طردية بين العائد الذي يطلبه المستثمر ودرجة المخاطرة التي يمكن أن يتحملها، وبالتالي فكلما ارتفع مقدار العائد الذي يطلبه المستثمر كلما زادت نسبة المخاطرة التي يتحملها، وكلما زادت درجة المخاطرة التي يتحملها يقوم بطلب عائد أعلى للتعويض عن تحمل مخاطر إضافية (جماميد، 2021).

وتتمثل في مخاطر عدم ثبات أو تقلبات العائد الذي تحصل عليها المؤسسة من الأنشطة التي تقوم بممارستها، أو الخسارة المحتملة الناتجة عن التغيرات غير الملائمة لمعدل العائد (اسعار الفائدة) (قوشقجي، 2021).

مخاطر السلع والأصول المالية: تقلب أسعار الأدوات الاستثمارية يؤدي إلى تعرض المؤسسة إلى مخاطر استثمارية، تتمثل في عدم التأكد بشأن القيمة المستقبلية للاستثمار عند اتخاذ القرار الاستثماري، وأن تقلبات أسعار السلع والأصول المالية التي يستثمر فيها المصرف تؤدي إلى احتمالية انحراف النتيجة الفعلية المرجوة من الاستثمار عن النتيجة المتوقعة والمخطط لها، من حيث قيمة العائد وتوقيته الزمني، أو من حيث وقوع الخسارة وتآكل رأس المال (عباده، صفحة 6).

مخاطر السلع والأصول المالية هي المخاطر التي تؤثر على ربحية المصرف و رأسماله والتي تنشأ عن تقلبات أسعار السلع والأصول المالية المستثمر فيها.

مفهوم التحوط:

في العقود الأخيرة نمت أسواق المشتقات وجعلت من الممكن أن تتحوط الشركات من الأنواع المختلفة للمخاطرة سواء كانت مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار السلع أو مخاطر سعر الصرف، إذ وجدت أنواع عديدة من المنتجات المالية التي

يمكن أن تستخدم للتحوط ضد التغيرات غير المتوقعة في أسعار السوق (العامري، 2013، صفحة 28).

والتحوط هو شراء أو بيع عقد أجل في مقابل شراء أو بيع سابق لكمية متساوية من نفس السلعة، أو كمية معادلة لسلعة أخرى والتي تتحرك أسعارها في اتجاه موازي لها (جمال، 2016، صفحة 183).

ومنهج الشريعة الإسلامية هو ربط المخاطر بالملكية والنشاط الحقيقي المولد للدخل، فالتحوط المقترن بالنشاط الحقيقي مباحا، وهو الضامن بأن يكون تبادل المخاطر ملازما لتوليد الثروة، وهذا ما يحقق إيجابيات توزيع المخاطر دون الوقوع في سلبيات المجازفة التي تفضي إليها المشتقات (السويلم، 2007، صفحة 66).

استخدام العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر السوق:

تستخدم العقود المستقبلية على سعر الصرف لتغطية المخاطر التي تنشأ عن تغير سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث يوفر سوق العقود المستقبلية على أسعار الصرف مجالا واسعا لعمليات التغطية لمساعدة منشآت الأعمال في التخلص من خطر الصرف (الشهاوي، 2013، صفحة 295)، وفي حالة تخوف المستثمر من ارتفاع أسعار سلع معينة يتخذ موقع المشتري في سوق العقود المستقبلية وتعرف هذه التغطية بتغطية الشراء، والعكس في حالة التخوف من انخفاض الأسعار، حيث يتخذ المستثمر موقع البائع في سوق العقود المستقبلية وتسمى هذه التغطية بتغطية البيع، وتتم بنفس الطريقة التي تتم بها تغطية الشراء (خدومه، 2015، صفحة 52)، والعقود المستقبلية على السلع هي أقدم أنواع المستقبليات، ونسبة لخصائص العقود المستقبلية ومميزاتها، فإن هنالك العديد من الشروط التي ينبغي توفرها في السلعة حتى تكون صالحة لإجراء العقود المستقبلية عليها، مثل: قابلة السلعة للتتميط، سوق نشطة للسلعة، قابلة السلعة للتخزين، قيمة السلعة مقارنة بحجمها، ومع هذه الشروط من الصعب توفير سوق منظمة للعقود المستقبلية للكثير من السلع (هندي، 1998).

استخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر السوق:

يتم التعامل بعقود مبادلة أسعار الفائدة في أسواق المال و ذلك بسبب اختلاف الملاءة المالية للمقترضين من جهة، واختلاف توقعات المتعاملين في هذه الأسواق من مقترضين ومستثمرين حول تقلب أسعار الفائدة السوقية والمخاطر الناجمة عن ذلك و التي قد تؤدي الى الإفلاس من جهة ثانية، و عقد مبادلة أسعار الفائدة هو عبارة عن اتفاق بين طرفين لمبادلة دفعات فائدة دورية خلال مدة المبادلة، وهذه الدفعات تتم خلال مواعيد محددة سلفاً ويتم حساب هذه الدفعات بالاعتماد على مبلغ اعتباري أو حسابي (الحناوي، 2003، صفحة 332)

وإن الهدف الأساسي لعقود مبادلة العملات هو تغطية مخاطر التقلبات المحتملة مستقبلاً في أسعار صرف العملات وفي ظل هذه العقود عادة ما يتم شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في السوق الحاضر وفي نفس الوقت تجري عملية تزامنية في السوق الآجل وذلك لبيع العملة التي سبق شراؤها أو شراء العملة التي سبق بيعها (الشريفة، 2016، صفحة 260)،

فإذا كان لدينا شركة ترغب في دفع سعر محدد (ثابت) للبتروول خلال فترة معينة من الزمن، لذا تقوم هذه الشركة بالدخول في عقد مبادلة طويل الأجل و ذلك للحصول على الفرق بين السعر الحاضر للبتروول و سعر محدد سلفاً فإذا كان السعر الحاضر أقل من السعر المحدد سلفاً، فإن الشركة تقوم بدفع الفرق بين السعر الحاضر والسعر المثبت (السعدني، 2011، صفحة 384) في مبادلات السلع يقوم طرفي العقد بتبادل دفعات تعتمد على سعر كمية معينة من سلعة ما، بحيث يدفع الطرف الأول سعر ثابت على السلعة طوال عقد المبادلة، في حين يدفع الثاني سعر معوم (David, 1998, p.274).

تحليل البيانات وإثبات الفرضيات: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS-25) لإجراء التحليل العاملي الاستكشافي وبعض أساليب الاحصاء الوصفي، ومن ثم معالجة البيانات عبر برنامج (Amos-v25) لإجراء التحليل العاملي التوكيدي وتحليل المسار والارتباط.

جمع بيانات الدراسة:

تم جمع البيانات من مجتمع الدراسة عن طريق الاستبانة التي وجهت إلى العالمين في المصارف التجارية السودانية، حيث تم توزيع عدد (384) استبانة بنسبة توزيع بلغت 100%، وتم الحصول على (319) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة استرداد بلغت 83%، والاستبانات التي لم تسترد بلغ عددها (65) استبانة بنسبة بلغت 17%، أما الاستبانات الغير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة بلغ عددها (32) حيث بلغت نسبتها 8%، أما الاستبانات الصالحة للتحليل بلغ عددها (287) حيث بلغت نسبتها 75%.

جدول رقم (1) تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة

| النسبة | العدد | البيانات |
|--------|-------|-------------------------------------|
| 100% | 384 | مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين |
| 83% | 319 | مجموع الاستبانات التي تم إرجاعها |
| 17% | 65 | الاستبانات التي لم تسترد |
| 8% | 32 | الاستبانات الغير صالحة |
| 75% | 287 | الاستبانات الصالحة للتحليل |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2020).

جودة القياس:

تعتبر جودة القياس عن صحة ودقة نتائج التحليل والوسائل المستخدمة لتقييم جودة نظام القياس المستخدم في الدراسة، حيث إستخدم الدراس التحليل العاملي

الاستكشافية والتوكيدي لمتغيرات الدراسة بغرض التأكد من الصحة والصلاحية، وأدناه تفصيل لذلك:

التحليل العاملي الاستكشافي لابعاد المتغير المستقل أدوات الهندسة المالية التقليدية:

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي للنموذج، حيث تم إعطاء كل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس كل متغيرات الاستبانة، تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير المستقل مع بعضها البعض والمكون من محورين الهندسة المالية التقليدية وعدد عباراتها تسعة عشر عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار (0.50%) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50%) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.50%) والتشعبات لا تقل عن (0.50%) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60%) للمتغيرات وقيمة الجزر الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح، ويوضح الجدول (2) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي.

من خلال نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، تبين أن قيمة اختبار KMO بلغت (0.778) وفقا لقاعدة (Kaiser) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب أن يفوق (0.5) فإنه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي أكبر من القيمة المحددة، وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا و ملائما للدراسة، وقد أكدت مصفوفة التدوير أن نموذج الدراسة يتم قياسه من خلال بعدين، وعليه فقد تم حذف اي عبارة يقل تحميلها عن (0.5).

جدول رقم (2) التحليل العاملي الاستكشافي لأدوات الهندسة المالية التقليدية:

| KMO and Bartlett's Test | | |
|--|--------------------|---------|
| Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy. | | 0.778 |
| Bartlett's Test of Sphericity | Approx. Chi–Square | 995.116 |
| | Df | 171 |
| | Sig. | .000 |

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2022م

كما أن الحد الأدنى للقيم الذاتية Eigen Value لكل عامل كان مساويا للقيمة (1) في كل الفقرات المكونة لمقياس أبعاد نموذج الدراسة.

التحليل العاملي الاستكشافي لابعاد المتغير التابع مخاطر السوق المصرفية:

من خلال نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، تبين أن قيمة اختبار KMO بلغت (0.872) وفقا لقاعدة (Kaiser، 1974) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب أن يفوق (0.5) فإنه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي أكبر من القيمة المحددة، وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا و ملائما للدراسة، وقد أكدت مصفوفة التدوير أن نموذج الدراسة يتم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد، وعليه فقد تم حذف اي عبارته يقل تحميلها عن (0.5).

جدول رقم (3) التحليل العاملي الاستكشافي لمخاطر السوق المصرفية:

| KMO and Bartlett's Test | | |
|--|--------------------|----------|
| Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy. | | 0.872 |
| Bartlett's Test of Sphericity | Approx. Chi–Square | 1952.180 |
| | Df | 210 |
| | Sig. | .000 |

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2022م

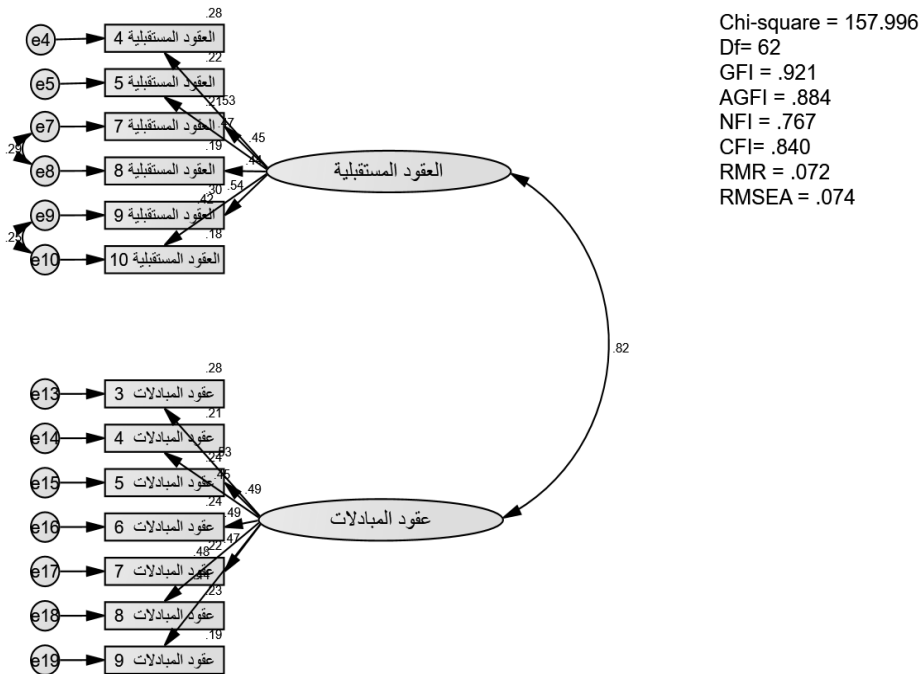
كما أن الحد الأدنى للقيم الذاتية Eigen Value لكل عامل كان مساويا للواحد في كل الفقرات المكونة لمقياس أبعاد نموذج الدراسة.

التحليل العاملي التوكيدي لابعاد المتغير المستقل أدوات الهندسة المالية التقليدية:

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v25) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأدوات الهندسة المالية الإسلامية، ويستخدم هذا النوع من التحليل لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج

العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

الشكل (2) التحليل العاملي التوكيدي لأدوات الهندسة المالية الإسلامية.



مؤشرات جودة النموذج:

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التباين للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوءها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة لاختبار الفرضية

من خلال بيانات الشكل أعلاه يتضح أن قيمة (مؤشرات جودة المطابقة) تحقق شروط المطابقة التي حددها (Joseph F. Hair, JR. and Others 1995) وقيم هذه المؤشرات معتمدة احصائياً مما يؤكد ان مقاييس جودة المطابقة التي تم ادخالها في النموذج قد أعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة تقييم قدرة نموذج العوامل

على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

تحليل الاعتمادية والصلاحية لأبعاد المتغير المستقل الهندسة المالية التقليدية:
جدول رقم (4) تحليل الاعتمادية لأبعاد الهندسة المالية التقليدية:

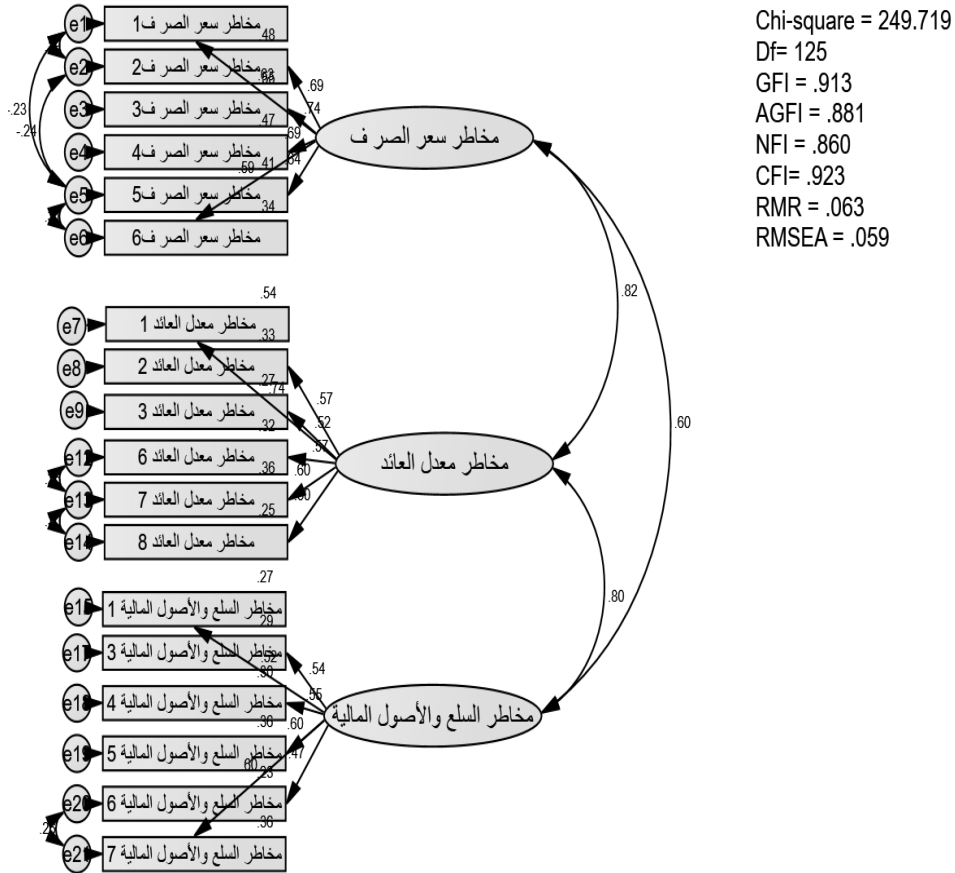
| عقود المبادلات | العقود المستقبلية | MaxR(H) | MSV | AVE | CR | المتغيرات |
|-------------------|----------------------|---------|-------|-------|-------|----------------------|
| | 0.643 | 0.644 | 0.677 | 0.422 | 0.718 | العقود المستقبلية |
| 0.624 | 0.823*** | 0.679 | 0.677 | 0.413 | 0.735 | عقود المبادلات |

Significance of Correlations: †p < 0.100 * p < 0.050 ** p < 0.010 *** p < 0.00

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن جميع عبارات المحاور كانت قيم الموثوقية المركبة CR واحتماب المؤشرات المرتبطة بها التي تؤكد جودة النموذج أكبر من (70%) أي اقرب الى الواحد الصحيح، وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي للبيانات لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيم ألفا كرونباخ لكل المحاور أكبر من (70%) وهو ثبات مرتفع، في حين أن قيمة متوسط نسبة التباين المفسر لكافة الأبعاد تزيد عن الحد المقبول 0.5. ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات كل الأبعاد تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

التحليل العاملي التوكيدي لابعاد المتغير التابع مخاطر السوق المصرفية:

الشكل (3) التحليل العاملي التوكيدي لمخاطر سعر الصرف:



من خلال بيانات الشكل أعلاه يتضح أن قيمة (مؤشرات جودة المطابقة) تحقق شروط المطابقة التي حددها (Joseph F. Hair, JR. and Others 1995) وقيم هذه المؤشرات معتمدة احصائياً مما يؤكد ان مقاييس جودة المطابقة التي تم ادخالها في النموذج قد أعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

تحليل الاعتمادية والصلاحية لابعاد المتغير التابع مخاطر السوق المصرفية:

جدول رقم (5) تحليل الاعتمادية والصلاحية لمخاطر السوق المصرفية:

| مخاطر السلع والأصول المالية | مخاطر سعر الصرف | مخاطر معدل العائد | MaxR(H) | MSV | AVE | CR | الابعاد |
|--------------------------------------|-----------------------|-------------------------|---------|-------|-------|-------|-----------------------------------|
| | | 0.727 | 0.786 | 0.521 | 0.468 | 0.875 | مخاطر معدل العائد |
| | 0.715 | 0.788 | 0.831 | 0.621 | 0.443 | 0.826 | مخاطر سعر الصرف |
| 0.701 | 0.686 | 0.754 | 0.739 | 0.569 | 0.516 | 0.793 | مخاطر السلع والأصول المالية |

Significance of Correlations: †p < 0.100 * p < 0.050 ** p < 0.010 *** p < 0.00

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن جميع عبارات المحاور كانت قيم الموثوقية المركبة CR واحتساب المؤشرات المرتبطة به التي تؤكد جودة النموذج أكبر من (70٪) اي اقرب الى الواحد الصحيح ، وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي للبيانات لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيم ألفا كرونباخ لكل المحاور أكبر من (70٪) وهو ثبات مرتفع، في حين أن قيمة متوسط نسبة التباين المفسر لكافة الأبعاد تزيد عن الحد المقبول 0.5، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات كل الأبعاد تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

الإحصاء الوصفي المتوسطات والانحرافات المعيارية:

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، والجدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محاور الدراسة وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (6) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

| Kurtosis | | Skewness | | Std. Deviation | Mean | الأبعاد |
|------------|-----------|------------|-----------|----------------|-----------|-----------------------------|
| Std. Error | Statistic | Std. Error | Statistic | Statistic | Statistic | |
| .287 | .289 | .144 | -.567 | .49371 | 3.0794 | عقود المبادلات |
| .287 | .300 | .144 | -.669 | .51702 | 3.1830 | العقود المستقبلية |
| .287 | .985 | .144 | -1.064 | .59301 | 3.2111 | مخاطر السلع والأصول المالية |
| .287 | 1.245 | .144 | -1.211 | .72066 | 4.0029 | مخاطر معدل العائد |
| .287 | .817 | .144 | -1.095 | .66902 | 3.4301 | مخاطر سعر الصرف |

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع الأبعاد يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3)، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على تلك الأبعاد في المجتمع موضع الدراسة وأنها تحقق مستوى موافقة مرتفع.

تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح دل على الارتباط القوي بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30 – 0.70) أما إذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين.

جدول رقم (7) تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

| | Estimate |
|--|----------|
| العقود المستقبلية <--> عقود المبادلات | .941 |
| مخاطر السلع والأصول المالية <--> عقود المبادلات | .496 |
| مخاطر معدل العائد <--> عقود المبادلات | .524 |
| مخاطر سعر الصرف <--> عقود المبادلات | .464 |
| مخاطر السلع والأصول المالية <--> العقود المستقبلية | .490 |
| مخاطر معدل العائد <--> العقود المستقبلية | .518 |
| مخاطر سعر الصرف <--> العقود المستقبلية | .454 |
| مخاطر معدل العائد <--> خاطر السلع والأصول المالية | .896 |
| مخاطر سعر الصرف <--> خاطر السلع والأصول المالية | .719 |
| مخاطر سعر الصرف <--> مخاطر معدل العائد | .900 |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن العلاقات بين المتغيرات ذات ارتباط موجب، وأعلى قيمة ارتباط بين مخاطر معدل العائد ومخاطر سعر الصرف 0.900 ثم

مخاطر معدل العائد والسلع والأصول المالية 0.896 وجميعهم ارتباط قوي، واقل قيمة ارتباط كانت بين مخاطر سعر الصرف وعقود المبادلات حيث بلغت نسبته 0.464 وهو ارتباط متوسط يقع بين 0.30 الى 0.70.

اختبارات التوزيع الطبيعي:

تم إجراء اختبار Kolmogorov Smirnov Test وذلك للتحقق من توفر التوزيع الطبيعي في البيانات، وكما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي

| مخاطر سعر الصرف | مخاطر معدل العائد | مخاطر السلع والأصول المالية | العقود المستقبلية | عقود المبادلات | | |
|-----------------------|-------------------------|--------------------------------------|----------------------|-------------------|------------------------|-----------------------------------|
| 287 | 287 | 287 | 287 | 287 | N | |
| 3.4301 | 4.0029 | 3.2111 | 3.1830 | 3.0794 | Mean | Normal Parameter' ^s |
| .66902 | .72066 | .59301 | .51702 | .49371 | Std. Deviation | |
| .141 | .139 | .099 | .070 | .068 | Absolute | Most Extreme Differences |
| .074 | .077 | .069 | .033 | .030 | Positive | |
| -.141 | -.139 | -.099 | -.070 | -.068 | Negative | |
| .141 | .139 | .099 | .070 | .068 | Test Statistic | |
| .000 ^c | .000 ^c | .000 ^c | .002 ^c | .003 ^c | Asymp. Sig. (2-tailed) | |

❖ يكون التوزيع طبيعياً عندما يكون مستوى الدلالة ($\alpha > 0.05$)

وبالنظر إلى الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة ($0.05 < \alpha$) فإنه يتبين أن توزيع المتغيرات بكافة أبعادها كانت طبيعية، حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أقل من (0.05) المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة،

(Sekaran & Bougie، 2016). وتأسيساً على ما تقدم وبعد التأكد من عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة، والتأكد من التوزيع الطبيعي للمتغير التابع فقد أصبح بالإمكان اختبار فرضية الدراسة .

تحليل المسار:

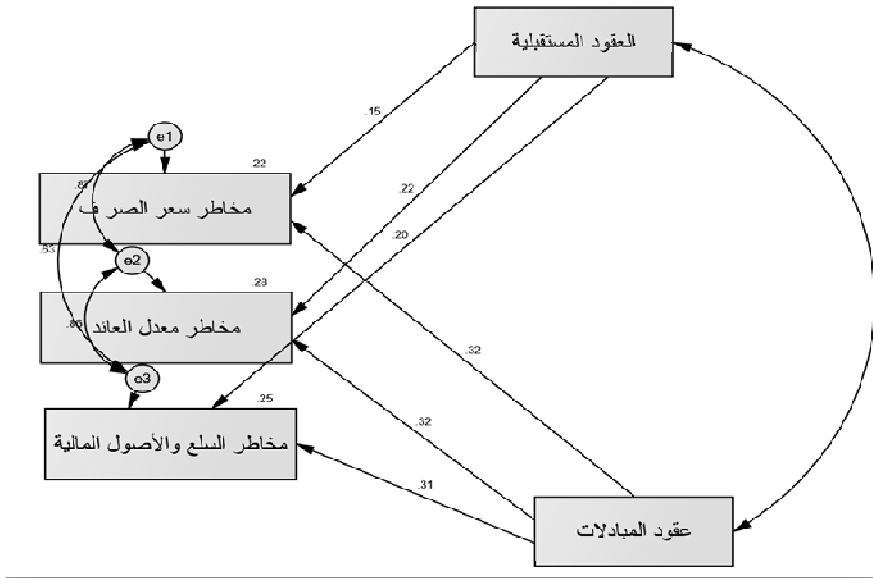
وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعنى بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو منقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو منقطعة بهدف تحديد أهم المؤشرات او العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير المستقل أو المتغيرات التابعة.

فرضية الدراسة:

هنالك تأثير لاستخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية في التحوط من مخاطر

السوق المصرفية

شكل رقم(4) العلاقة بين أدوات الهندسة المالية التقليدية والتحوط من مخاطر السوق المصرفية



إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

مؤشرات جودة النموذج:

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغيرات للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوءها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة لاختبار الفرضية.

جدول رقم (10) مؤشرات جودة نموذج استخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية

في التحوط من مخاطر السوق المصرفية

| Interpretation | Threshold | Estimate | القياس المحاسبي |
|----------------|-----------------|----------|-----------------|
| -- | -- | 336.932 | CMIN |
| -- | -- | 187 | DF |
| ممتازة | Between 1 and 3 | 1.802 | CMIN/DF |
| ممتازة | >0.95 | 0.995 | CFI |
| ممتازة | <0.08 | 0.064 | SRMR |
| ممتازة | <0.06 | 0.082 | RMSEA |
| ممتازة | >0.05 | 0.000 | PClose |

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2022م

و للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(11) قيم تحليل المسار لاستخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية في التحوط من مخاطر السوق المصرفية.

| النتائج | P | C.R. | S.E. | Estimate | | | |
|------------|--------------|--------------|--------------|--------------|----------------------|------|-----------------------------------|
| تؤثر | 0.039 | 2.067 | 0.181 | 0.374 | العقود المستقبلية | <--- | مخاطر سعر الصرف |
| لا تؤثر | 0.138 | 1.483 | 0.206 | 0.305 | العقود المستقبلية | <--- | مخاطر معدل العائد |
| لا تؤثر | 0.192 | 1.305 | 0.173 | 0.225 | العقود المستقبلية | <--- | مخاطر السلع والأصول المالية |
| تؤثر | 0.037 | 2.086 | 0.209 | 0.435 | عقود المبادلات | <--- | مخاطر سعر الصرف |
| تؤثر | 0.031 | 2.155 | 0.216 | 0.465 | عقود المبادلات | <--- | مخاطر معدل العائد |
| لا تؤثر | 0.167 | 1.381 | 0.203 | 0.281 | عقود المبادلات | <--- | مخاطر السلع والأصول المالية |

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2022م

من خلال بيانات الجدول أعلاه واستنادا على مستوى الدلالة المعتمد (0.05) تم التوصل للنتائج التالية و التي قد تنفي أو تثبت الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة:

1. هناك تأثير لاستخدام العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر أسعار الصرف.
2. لا يوجد تأثير لاستخدام العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر معدل العائد .

3. استخدام العقود المستقبلية في التحوط لا يحد من آثار مخاطر السلع والأصول المالية.

4. عقود المبادلات تساهم بصورة فعالة في التحوط من مخاطر أسعار الصرف.

5. يوجد تأثير لاستخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر معدل العائد.

6. لا يوجد تأثير لاستخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر السلع والأصول المالية.

مناقشة نتائج الدراسة:

في هذا البحث سوف نناقش النتائج التي توصلت لها الدراسة بالاعتماد على تحليل بيانات الدراسة التي تم جمعها من مجتمع الدراسة، ومن واقع النتائج التي توصلت إليها الدراسة سيتم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات والتي من المتوقع قد تزيد من الاهتمام باستخدام تقنيات الهندسة المالية التي تساعد في التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، السلع والأصول المالية، عدم استقرار معدل العائد، ومن ثم التوصية بمقترحات بحوث مستقبلية لتوجيه الباحثين لسد نواحي القصور في هذه الدراسة.

تم اختبار بيانات الدراسة من واقع البيانات الميدانية للدراسة والتي تم جمعها عبر الاستبيان الموجه للعاملين في المصارف السودانية، حيث تم إجراء التحليل العملي الاستكشافي لمتغيرات الدراسة بغرض الوصول إلى العوامل التي تصف المتغيرات، واختبار الإختلاف بين العبارات التي تقيس كل متغير من المتغيرات حيث تم توزيع عبارات الاستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير وفقاً لانحرافه المعياري عن وسطها الحسابي، يبحث تكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى، وتم استخدام حزم برنامج التحليل الإحصائي **spss** في إجراء عملية التحليل العملي الاستكشافي حيث تم تحليل كل متغير لوحدة.

واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نموذج المعادلة البنائية باستخدام برنامج (**AMOS v25**) وهو نمط العلاقات الخطية المباشرة وغير

المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وأسلوب تحليل المسار وغيرها من أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي للإجابة على أسئلة البحث واختبار الفرضيات حيث كان سؤال البحث على النحو التالي:

هل هنالك تأثير لاستخدام أدوات الهندسة المالية التقليدية (العقود المستقبلية، المبادلات) في التحوط من مخاطر السوق المصرفية (سعر الصرف، معدل العائد، السلع والأصول المالية)؟

وفيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولاً: استخدام العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر السوق المصرفية (سعر الصرف، معدل العائد، السلع والأصول المالية).

العقود المستقبلية هي عقود نمطية والعنصر الأساسي في هذا العقد هو أن السعر والأصل والكمية يتم الاتفاق عليها عند توقيع العقد، بينما دفع الثمن وتسليم الأصل المتفق عليه يكون في المستقبل، ومن هنا جاء تعبير مستقبلي لوصف العقد، وهي عقود آجلة شروطها نمطية ويتم التعامل بها من خلال سوق منظمة، وتخضع لإجراء تسوية يومية تخصم من خلالها خسائر أحد الأطراف على حساب التأمين المودع لدى غرفة المقاصة وتضاف إلى حساب الطرف الآخر، وهذه العقود تستخدم في المؤسسات المالية التقليدية للتحوط من مخاطر السوق، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدامها في التحوط من مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وتوصلت الدراسة إلى:

1. أن هنالك تأثير لاستخدام العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر تقلبات

أسعار صرف العملات الأجنبية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خميسي (2015) التي توصلت إلى أن الأدوات المالية المشتقة أدت دورا كبيرا في التغلب على معظم المخاطر التي يواجهها المستثمرون سواء على مستوى السوق المنظم وغير المنظم، ودراسة خدومة (2015) التي وضحت أن الأدوات المالية المبتكرة لها فعالية عندما يتعلق الأمر بتغطية المخاطر المالية، مع دراسة بوشن (1014) التي أشارت إلى أن استعمال البنك لأدوات الهندسة المالية يهدف الى تقليل

المخاطر خاصة مخاطر السوق، لكن لا تتفق هذه النتيجة مع معيار الايو في الشرعي رقم واحد الذي نص على:

- أن يتم التقابض في الصرف قبل تفرق العاقدين، سواء أكان القبض حقيقيا أم حكمي.
- يحرم الصرف الآجل ولو كان لتوقي انخفاض ربح العملية التي تتم بعملة يتوقع انخفاض قيمتها.
- يحرم التعامل في سوق الصرف الآجل سواء تم بتبادل حوالات آجلة أم بإبرام عقود مؤجلة لا يتحقق فيها قبض البدلين كليهما.

2. لا يوجد تأثير لاستخدام العقود المستقبلية في التحوط من مخاطر معدل العائد مخاطر السلع والأصول المالية، وتتفق هذه مع دراسة طاهري (2009) التي توصلت إلى صعوبة الاستخدام المباشر للسوق الآجل من قبل المزارعين، ولا تتفق هذه الدراسة مع دراسة (Kyung 2016) التي أشارت إلى أن التحوط يساعد في الحد من مخاطر سعر الفائدة، ودراسة جمال (2016) التي توصلت إلى أن تداول المشتقات في سوق الأوراق المالية يساهم في تقليل المخاطر المالية المصاحبة للاستثمار، وخدومة (2015) التي أكدت أن المبتكرات المالية لها فعالية عندما يتعلق الأمر بتغطية المخاطر المالية إذا تم استخدامها من طرف المؤسسة الاقتصادية بكفاءة وفعالية، ودراسة الحسين (2014) التي توصلت إلى أن استخدام العقود المستقبلية قد يساعد محفظة ما على التقلبات السوقية، وهذا الاختلاف يمكن يرجع إلى الطبيعة الاسلامية للقطاع المصرفي الذي أجريت عليه الدراسة .

ثانياً: استخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر السوق المصرفية (سعر الصرف، معدل العائد، السلع والأصول المالية).

المبادلة هي عقد بين طرفين لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية أو الأصول المالية والسلعية، ويتم تحديد ميعاد محدد لتسليم للتدفقات وطريقة الحساب والتبادل

العكسي للأصول، ويتم استخدام هذه العقود للتحوط من المخاطر، ولا تخضع هذه العقود لشروط نمطية معينة، لذا من حق كل طرف إضافة الشروط التي يرغب فيها ولذلك لا يتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة، والأصل محل هذه العقود قد يكون تدفق نقدي كمبادلة العملة وأسعار الفائدة، أو تدفق غير نقدي، كمبادلة السلع وحقوق الملكية، وتمثل أحد أدوات الهندسة المالية المستخدمة في التغطية والتحوط من المخاطر التي تسببها تحركات أسعار صرف العملات، أسعار الفائدة، أسعار السلع والأوراق المالية، ومن خلال تحليل بيانات الدراسة التي تم جمعها بغرض معرفة رأي الباحثين حول أثر استخدام المبادلات في التحوط من مخاطر السوق توصلت الدراسة إلى:

1. إن استخدام عقود المبادلات في التحوط يساهم بفعالية في السيطرة على مخاطر عدم استقرار أسعار الصرف الأجنبي، وتتفق هذه النتيجة مع مخرجات ندوة البركة حول التحوط في المصارف الإسلامية (2019) التي أجازة القروض المتبادلة بالعملات الأجنبية بشرط أن تكون بدون فوائد، وتتفق أيضا مع دراسة عبدالقادر (2017) التي أشارت إلى أن المشتقات المالية من الابتكارات المالية تساعد المتعاملين في الأسواق المالية على التكيف مع ظروف بالغة التعقيد وسرعة التغير التي تتميز بها هذه الأسواق في الوقت الحاضر وخاصة في مجال إدارة مخاطر السوق، تتفق مع دراسة الشريدة (2016) التي أكدت أن عملية مبادلة العملات بين الفنادق قد أعطت حلول لمواجهة حاجة الأطراف من العملات.

2. هنالك تأثير لاستخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر معدل العائد، تتفق هذه النتيجة مع دراسة حسن (2018) التي وضحت أن عقود المبادلات تساهم في تلبية احتياجات المستثمرين للتحوط ضد المخاطر المالية التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية في أسواق المشتقات المالية، وكذلك مع دراسة جمال (2016) والتي أظهرت أن تداول المشتقات في سوق

الأوراق المالية يساهم في تقليل المخاطر المالية المصاحبة للاستثمار، ومع دراسة أمينة (2014) التي توصلت إلى أن المشتقات المالية بأنواعها المختلفة تستخدم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك خاصة مخاطر أسعار الفائدة، دراسة دلول (2014) التي أشارت إلى أن هنالك علاقة طردية إيجابية بين الاستثمار في أدوات المبادلة والمخاطر.

3. لا يوجد تأثير لاستخدام عقود المبادلات في التحوط من مخاطر تحركات أسعار السلع والأصول المالية السوقية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **Rene** (2010) التي أشارت على أن مبادلات الائتمان ليس من شأنها القضاء على الكثير من مخاطر النظام المالي، وتختلف مع دراسة سهام (2015) التي استنتجت أن المشتقات المالية تستخدم أداة للربح والتغطية والتحوط ضد مخاطر سوق رأس المال، وأيضا تختلف مع العبيدي 2009 التي وأظهرت أن هناك إمكانية في تطبيق عقود المبادلات في سوق المال العراقي.

إسهامات الدراسة:

تبين نتائج هذه الدراسة ضرورة الاهتمام بالهندسة المالية كآلية لتطوير وابتكار المنتجات المالية ودورها الريادي في تطوير وابتكار أدوات مالية جديدة من شأنها أن تساعد المؤسسات المصرفية في خلق وتوفير فرص استثمارية جديدة. هذه الدراسة توضح لمتخذي القرار في المؤسسات المصرفية مدى أهمية تبني أدوات الهندسة المالية في التحوط من مخاطر تقلب أسعار السوق والتي تعزز من قدرتها في الإدارة والسيطرة على المخاطر، مما يساعدها على الاستدامة والتطور. من الممكن أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في استخدام عقود المبادلات المستخدمة في المؤسسات المالية التقليدية في التحوط من مخاطر سعر الصرف في المؤسسات المالية الإسلامية بشرط أن تكون من دون فوائد.

إذا كانت فلسفة إدارة المخاطر تقوم على تحويل ونقل المخاطر إلى الجهات الأكثر مقدرة ومعرفة بمواجهة المخاطر وأن تتفرق الجهات الأقل مقدرة العملية

الإنتاجية، فإن عقد السلم هو الأفضل والانسب لذلك لأنه يعمل على نقل المخاطر وتوفير تمويل للتوسع في العملية الإنتاجية.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في الاستفادة من أدوات الهندسة المالية سواء القائمة أو التي يمكن استحداثها ومن هذه التوصيات ما يلي:

1. ضرورة توجيه الجهود لزيادة الوعي بأهمية الهندسة المالية من قبل المؤسسات المالية والمصرفية وأثرها على أداء هذه المؤسسات واستمراريتها.
2. الاهتمام بتنمية روح الابتكار والتطوير والإبداع الريادي بدلا من الاعتماد على محاكاة المؤسسات المصرفية التقليدية.
3. لتوجيه الأموال نحو الاستثمارات الخطرة ذات العائد الكبير لابد من البحث عن أساليب وسبل تحوطية كفيلة بحماية رأس المال.
4. على المؤسسات المصرفية الإسلامية أن تعمل على ابتكار وتطوير أدوات مالية تساهم في نقل المبادئ من حيز التنظير الى حيز التطبيق على نحو يلي احتياجات المؤسسات المصرفية و يحقق الكفاءة الاقتصادية.
5. التوجه نحو الاستفادة من تجارب الآخرين فيما يتعلق باستخدام أدوات الهندسة المالية في التحوط ووضع القوانين والتشريعات المنظمة للتعامل بها.
6. العمل إعداد وتطوير الكوادر البشرية لمواكبة تطور النظام المالي وما يرافقه من ابتكارات وأدوات مالية ومداخل جديدة في الهندسة المالية بما يكفل فهم وتطبيق الأدوات.

آفاق البحوث المستقبلية:

أن موضوع المخاطر والتحوط والهندسة المالية في الإقتصاد الإسلامي من الموضوعات التي تحتاج إلى توجية مزيد من الجهود البحثية سواء كان على المستوى

العلمي أو التطبيقي، وذلك نسبة لأهميتها الكبيرة لمستقبل الصناعة المالية الإسلامية ومن الموضوعات التي تمثل أهمية يستدعي توجيه الجهود نحوها الآتي:

1. دراسة أثر استخدام صيغ التمويل الإسلامي في التحوط من المخاطر المصرفية .
2. ضرورة توجيه البحث إلى تطوير واشتقاق المنتجات المالية للتحوط وإدارة المخاطر المالية في ظل التقلبات الكبيرة في الأسواق المالية.
3. دراسة عقد الاستصناع كبديل للعقود المستقبلية، لأنه يجوز في الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.
4. دراسة مدى إمكانية استخدام أدوات القياس والتنبؤ بالمخاطر المستخدمة في المصارف التقليدية في المصارف السودانية وتعديلها بما يتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم قوشقجي. (21 مايو، 2021). العائد ومخاطر الاستثمار في الأسواق المالية. تم الاسترداد من تجارتنا: <https://tjartuna.com/>
2. الوردي خدومة. (2015). دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر، رسالة دكتوراه. جامعة الحاج لخضر.
3. امنية خرباش. (2012). أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
4. إبراهيم عبد الحليم عباده. (بلا تاريخ). التحوط من مخاطر الاستثمار باستخدام الهندسة المالية الإسلامية. جامعة اليرموك الأردن.
5. برايات كويل. (2005). أسواق العملات الأجنبية. القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
6. بوداب سهام. (2017). صناعة الهندسة المالية الإسلامية. مجلة الدراسات المالية

7. تقرارات يزيد. (2020). استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.
8. جليل كاظم مدلول العارضي. (2015). الهندسة المالية وأدواتها المالية المشتقة مفاهيم نظرية وتطبيقية. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
9. جمال الدين عطية. (1993). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
10. حسن محمد محمد حافظ. (2017). تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك المصرية. القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
11. حمدي عبدالحميد عبدالقادر. (2016). الوساطة المالية في المصارف الإسلامية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
12. د. سراج الدين عثمان مصطفى. (2017). صيغ التمويل وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية. الخرطوم: اتحاد المصارف السودانية.
13. زيات عادل. (2017). إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
14. سامي إبراهيم السويلم. (2007). التحوط في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
15. سلماني عادل. (2014). دراسة العلاقة بين العائد والمخاطر على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر.
16. سندس جمديد. (21 مايو، 2021). عوائد ومخاطر الاستثمار. تم الاسترداد من البيان: <https://www.albayan.ae/economy>
17. شبيب، د. ك. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان: دار اليازوري.

18. طارق مصطفى الشهاوى. (2013). مبادئ واساسيات الاستثمار. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
19. عبدالحق بوعتروس. (2007). تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف. مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة (صفحة 45). الزيتونة: جامعة الزيتونة الاردنية.
- 20.20 / عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي. (1998). المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق. عمان الاردن: دار أسامة للنشر.
21. عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). مفهوم التحوط في المالية الإسلامية. صندوق النقد العربي.
22. عبدالله بن محمد العمراني. (2021). التحوط في المعاملات المالية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ٤٨٦ – ٢٠٢١.
23. فتح الرحمن علي محمد صالح. (2002). أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية". مجلة المصري، بنك السودان.
24. محمد صالح الحناوي. (2003). الاستثمار في الأوراق المالية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
25. محمد على إبراهيم العامري. (2013). إدارة مخاطر الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي. مجلة الدراسات المحاسبية والمصرفية العدد 23.
26. معتوق جمال. (2016). إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، رسالة دكتوراه .
27. منير إبراهيم هندي. (1998). الأسواق الحاضرة والمستقبلية. منشأة المعارف.
28. منير إبراهيم هندي. (2003). الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات الجزء الثاني: المشتقات العقود الآجلة والعقود المستقبلية .، الإسكندرية: منشأة المعارف.

29. هشام خليفة السعدني. (2011). عقود المشتقات المالية. مصر: دار الفكر الجامعي.
30. هوشيار معروف. (2003). الاستثمارات والأسواق المالية. عمان: دار صفاء..
31. ندى عبد القادر عبد الستار الشريدة. (2016). توظيف عقود المبادلات في مجال الفنادق والسياحة. مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية - العدد 40.
32. يوسف بن عبدالله الشبيلي. (السبت 24 أكتوبر، 2016). التحوط في المعاملات المالية. بحث مقدم لندوة التحوط في المعاملات المالية مجمع الفقه الإسلامي الدولي (صفحة 6). دبي: مجمع الفقه الإسلامي الدولي. تم الاسترداد من مجلة الإقتصاد الإسلامي: <https://www.aliqtisadalislami.net>
33. يوسف كمال. (7 أكتوبر، 2019). المخاطر المصرفية. تم الاسترداد من المحاسب العربي: <https://accdiscussion.com/acc2891.html>
- 34/ David, L. G. (1998). *Investment sciences*. New York: Library of congress.